ترجمان

خوليان كازانوفا

الحرب الأهلية الإسبانية

ترجمة: عمر التلّ





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الحرب الأهلية الإسبانية

========================

خوليان كازانوفا

========================

ترجمة

عمر التلّ

========================

مراجعة علي محافظة

«مكتبة ♔ النخبة»

هذه السلسلة

في سـياق الرسـالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الفهرسة في أثناء النشر إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

كازانوفا، خوليان
الحرب الأهلية الإسبانية/ خوليان كازانوفا؛ ترجمة عمر التلّ؛ مراجعة علي محافظة.
(سلسلة ترجمان) يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978 - 614 - 445 - 140 - 3
1. إسبانيا - تاريخ - الجمهورية الثانية، 1931 - 1939. 2. إسبانيا - تاريخ - الحرب الأهلية، 1936 - 1939 - أسباب. 3. إسبانيا - تاريخ - الحرب الأهلية، 1936 - 1939. 4. إسبانيا - السياسة والحكومة - 1931 - 1939. 5. الصراع الاجتماعي - إسبانيا - القرن 20. أ. التلّ، عمر. ب. محافظة، علي. ج. العنوان. د. السلسلة.

946.081

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

A Short History of the Spanish Civil War by Julián Casanova Copyright© 2013 Julián Casanova **عن دار النشر**

I.B. Tauris & Co Ltd, London This edition is published by arrangement with I.B. Tauris & Co Ltd, London. The Original English edition of this book is entitled A Short History of the Spanish Civil War and published by I.B. Tauris & Co Ltd.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة - منطقة 70 وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر -
هاتف: 00974 40356888
جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو 2017

المحتويات

شكر وتقدير

أدين بالامتنان لمارتن دوتش لترجمته الممتازة [إلى الإنكليزية]، ولمحرّري، أليكس رايت، الذي دعاني إلى كتابة هذا الكتاب؛ ولهيلين غراهام وبول بريستون لدعمهما وصداقتهما، ولكارمن إستيبان في كريتيكا، ولفيكتور باردو وخوسيه لويس ليدسما، لمساعدتهم التي لا تقدَّر بثمن في الحصول على الصور التي يتضمنها هذا الكتاب.

مقدمة جذور الصراع

كان المجتمع الإسباني، في الشهور القليلة الأولى من عام 1936، مشرذمًا على نحو كبير، بسبب التشاحن الذي كان قائمًا بين التيارات السياسية في البلاد؛ فعلى غرار ما كان يحدث آنذاك في القارة الأوروبية، ربما باستثناء بريطانيا، كان رفضُ الديمقراطية الليبرالية لمصلحة النزعة السلطوية متفشيًا في إسبانيا. غير أن ذلك ما كان يستدعي نشوب حرب أهلية في البلاد؛ فالحرب الأهلية اندلعت بسبب حدوث انتفاضة عسكرية ضد الجمهورية قوّضت قدرة الدولة والحكومة الجمهورية على الحفاظ على النظام العام. وحال انقسام الجيش وقوات الأمن دون انتصارها، وحرم منفذيها من تحقيق هدفهم الرئيس المتمثل في الاستيلاء سريعًا على السلطة. لذلك، فبتقويضه سلطة الحكومة في الحفاظ على النظام العام، تحول هذا التمرد إلى أعمال عنف مفتوحة وغير مسبوقة، لجأت إليها الجماعات التي أيدته وتلك التي عارضته. حدث ذلك في تموز/ يوليو 1936، وكانت بداية الحرب الأهلية في إسبانيا.

لم يكن تاريخُ إسبانيا في الثلث الأول من القرن العشرين حقبة من الإحباط العلماني، انزلق بشكل محتوم إلى انفجار عنف جماعي، كما لم يكن مجموعة إخفاقات متراكمة، أو عانى قصورًا في الصناعة أو الزراعة أو الدولة، عوّق البلاد من سلوك درب التقدم والتحديث.

لم يأخذ تاريخ إسبانيا في تلك العقود الثلاثة مجراه بمعزل عما كان يجري في الدول الأخرى في القارة الأوروبية، كما لم تكن البلاد في معزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي مرت بها تلك البلدان. فأوجه الشبه بينها كانت أكثر من أوجه الاختلاف، ولا سيما مع جاراتها في جنوب أوروبا. وكما يعرف المؤرخون، فليس ثمة أنموذج تحديث «قياسي» يمكن أن تعتبر إسبانيا من خلاله استثناء شاذًا، حيث يكاد لا يوجد في أوروبا دولة تمكنت من حل نزاعاتها في ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته - العقدين الحاسمين فيه - بالوسائل السلمية.

امتاز تاريخ أوروبا في القرن العشرين بحربين عالميتين، فصلت بينهما عشرون عامًا اتسمت بالأزمات [(1)]؛ لكن المجتمع الإسباني لم يستغرق سوى ثلاثة أعوام فقط ليعاني موجة عنف غير مسبوق واستخفاف بحياة الآخرين. فعلى الرغم ممّا قيل عن أعمال العنف التي سبقت الحرب الأهلية، في محاولة لتبرير اندلاعها، فمن الواضح أن الانقلاب العسكري الذي وقع في تموز/ يوليو 1936 كان نقطة فاصلة في تاريخ إسبانيا في القرن العشرين. إضافة إلى ذلك، فإن إسبانيا لم تشهد لعقدين من الزمن بعد انتهاء الحرب

الأهلية في عام 1939، عملية إعادة إعمار إيجابية كتلك التي شهدتها بلدان أوروبا الغربية بعد عام 1945.

من الملكية إلى الجمهورية

كانت إسبانيا في بداية القرن العشرين بلدًا متضعضعًا؛ إذ فقدت للتو كوبا والفليبين وبورتوريكو، وشهدت «كارثة» عام 1898 - كما يُطلق على الانهيار النهائي للإمبراطورية القديمة وخسارة المستعمرات السابقة - تفشي التشاؤم بين أفراد الشعب، على الرغم من أن النقاش في شأن كيفية «النهوض مجددًا» بالبلاد دشّن سُبلًا جديدة نحو إرساء الديمقراطية في المؤسسات السياسية والمجتمع.

تولى ألفونسو الثالث عشر عرش إسبانيا، عند بلوغه سن الرشد في عام 1902، بعد أدائه اليمين الدستورية، وهو نص كان ساريًا منذ 25 عامًا. وعرفت المنظومة السياسية في إسبانيا في ذلك الوقت «استعادة الملكية» [(2)]، حيث تناوب فيها السلطة حزبان ضمّا في صفوفهما الليبراليين والمحافظين البارزين الذين كانوا يديرون البلاد بوساطة بُنية سياسية تقوم على أساس الزعامة (كاسيكيسمو) [(3)] (Caciquismo)، وهي شبكة المحسوبية التي كانت ظاهرة بارزة تطبق في بلدان أوروبا الجنوبية في ذلك الوقت أيضًا، مثل إيطاليا والبرتغال.

تمثل التحدي الذي واجه ألفونسو الثالث عشر والنخبة السياسية في إسبانيا، في الشروع في إصلاح المنظومة السياسية من أعلى، للحيلولة دون قيام الثورة من أسفل - وهو الإصلاح الذي من شأنه توسعة القواعد الاجتماعية من دون أن يهدد سيطرتهما. غير أن التاريخ السياسي لعهد ألفونسو الثالث عشر يروي حكاية إخفاق ذلك المسعى؛ إذ تدخل الملك في السياسة، وحاول استغلال الانقسامات الداخلية في أوساط الليبراليين والمحافظين، في ظل سعي التيارات السياسية و«الكاسيك» إلى الحصول على حصة لهم في السلطة. إضافة إلى ذلك، فإلى جانب المشكلات المتوارثة من القرن التاسع عشر، مثل الإكليروسية والعسكرتارية، كانت ثمة مشكلات أخرى طارئة بحاجة إلى من يتصدى لها، مثل الحرب في المغرب، والقومية الكاتالونية، وظهور جمهورياتية أشد راديكالية، وتنامي حركة عمالية منظّمة.

مثّلت المراوحة بين التخلف والتحديث، وبين الركود والتقدم ببطء - لكن بثبات - المسارات التي سلكها المجتمع الإسباني في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، بحسب روايات المراقبين في ذلك الوقت وأحدث الدراسات التاريخية. فكثير من شهادات ذلك الوقت نقلت صورة رُسمت فيها إسبانيا، التي فقدت للتو ما تبقى من آثار ماضيها الاستعماري، بأنها مجتمع ريفي متخلف، وتصنيعي إلى حد ما، إضافة إلى طبقة طفيلية من ملاك الأراضي والبرجوازيين الذين اتسموا بالضعف ويفتقرون إلى التحرك والمبادرة. ومع

ذلك، صوّب المؤرخون بعد مئة عام أنظارهم إلى هذه الصورة، وقارنوها بصور رُسمت لبلدان أخرى بملامح مشابهة، وأثبتوا، مدعّمين بالدلائل والأرقام، أن ما حدث بالفعل كان مراحل متعاقبة من التخلف والتصنيع.
شهدت إسبانيا بين عامي 1900 و1930 فترة تحديث ونمو اقتصاديين ملحوظَين؛ فتضاعف عدد سكان المدن الرئيسة، فوصل عدد سكان كل من برشلونة ومدريد إلى مليون نسمة بعدما كان نصف مليون في عام 1900. وزاد عدد سكان بلباو من 83.000 نسمة إلى 162.000، وسرقسطة من 100.000 نسمة إلى 174.000. ومن المسلَّم به أن هذه التجمعات السكانية ليست تجمعات كبيرة إذا قارناها بعدد سكان باريس الذي بلغ 2.7 مليون نسمة في عام 1900، أو بعدد سكان مدن أوروبية أخرى، مثل برمنغهام أو موسكو أو برلين أو ميلانو التي كان عدد سكانها أكبر من عدد سكان مدريد أو برشلونة في عام 1930. غير أن المشهد الديموغرافي في عمومه، شهد تغيرًا ملحوظًا، حيث بلغ مجموع سكان إسبانيا، الذي كان 18.6 مليون نسمة في بداية القرن العشرين، نحو 24 مليون نسمة في عام 1930، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانخفاض الحاد في معدل الوفيات.
أدى هذا الضغط الديموغرافي، حتى عام 1914، إلى ارتفاع معدل الهجرة إلى خارج إسبانيا؛ إذ شهدت المدن الإسبانية، منذ الحرب العالمية الأولى (التي لم تشترك فيها إسبانيا) وصاعدًا، هجرات جماعية إلى المدن الإسبانية. إضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط العمر عند الولادة، في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، من 35 عامًا إلى 50 عامًا، وانخفض معدل الأمية من 60 في المئة إلى 35 في المئة، نتيجة التقدم الكبير في التعليم الابتدائي والتحسينات التعليمية والثقافية التي تواءمت مع النمو الحضري.
كان العالم الريفي حتى نحو عام 1930، لا يزال مهيمنًا في مناطق كثيرة في إسبانيا، على الرغم من أن القوة العاملة الزراعية بلغت أقل من 50 في المئة من مجموع السكان العاملين. ونما القطاع الزراعي من حيث الإنتاج والمساحات المزروعة وتنوع المحصولات، على الرغم من تراجعه لمصلحة القطاع الثانوي (أي الصناعي). أما الصناعة، فتضاعف إنتاجها بوجود مليون عامل جديد منذ مطلع القرن العشرين. وأظهر قطاع الخدمات، القطاع الثالث، وإن بمعدل أبطأ، علامات واضحة على النمو والتجديد في مجالات النقل والإدارة والأعمال.
جدير بالذكر، أن الدخل القومي في إسبانيا تضاعف منذ تولي ألفونسو الثالث عشر الحكم وحتى إطاحته، في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تشهد تفاوتًا إقليميًا رئيسًا، الأمر الذي أتاح تضييق الهوة بين إسبانيا والبلدان الأوروبية الأخرى.
كان المجتمع الذي نشأ من هذه التغيرات منوعًا ومعقدًا أيضًا. ففي القمة، كانت «العائلات الكريمة» من الطبقة البرجوازية التِي كانت مسيطرة على

الصناعات الكبرى من خلال المصارف، وكان لها تأثير كبير في السياسات الاقتصادية للحكومة في عهد ألفونسو الثالث عشر؛ كانت رأسمالية تحميها الدولة، مع تعريفات جمركية مرتفعة، تتسم بأسلوب نقابي غير رسمي؛ يمكن العثور على نماذج منها في كاتالونيا وأستورياس وفيزكايا ومدريد. ومع ذلك، كانت الأوليغاركية الريفية تتسنَّم القمة الحقيقية في هذا المجتمع، وهي طبقة جديدة من ملاك الأراضي في المناطق الريفية، تتكون من كبار ملاك الأراضي في الجنوب ممن استحوذوا على أراضيهم نتيجة المصادرات التي جرت في القرن التاسع عشر. ولم يكن معظمهم ينتمي إلى طبقة النبلاء، لكن عددًا لا بأس به منهم أحرز الألقاب من خلال الزواج، الأمر الذي يعني أن مساحات شاسعة من الأراضي انتهت إلى أيدي عدد قليل من العائلات: إنها عائلات مُلاك الأراضي الذين رُقّوا إلى طبقة النبلاء، فضلًا عن رجال الصناعة والمصرفيين الذين حازوا مثل هذه الألقاب أيضًا. باختصار، كان ثمة تزاوج بين طبقتي النبلاء القديمة والجديدة، نجم عنه ما أطلق عليه المؤرخ مانويل تونيون دي لارا (Manuel Tuñón de Lara) «كتلة السلطة» [(4)].

كان أفراد هذه الكتلة الاجتماعية المهيمنة، ورثة الطبقات صاحبة الامتيازات القديمة، الأرستقراطية وقادة الكنيسة الكاثوليكية، إضافة إلى أوليغاركية الريف وأوليغاركية الباسك وأوليغاركية كاتالونيا الصناعية. ومن هذه الكتلة خرج معظم الشخصيات التي حكمت ضمن نسق سياسي، هو نسق ألفونسو الثالث عشر الملكي الذي ظهرت ضده بذور الجمهورية والفوضوية والاشتراكية التي غُرست في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

لم تكن المنظومة السياسية التي يتربع على قمتها ألفونسو الثالث عشر قادرة على أن توسع قاعدتها، أو أن تمرر من خلال القنوات البرلمانية المصالح المختلفة لتلك الطبقات الاجتماعية التي نشأت من سيرورة التصنيع والتحديث والنمو الحضري. فبرز الشعب وأفراد الطبقات العاملة، مع منظماتها وإجراءاتها وتعبئتها الجماعية، في الساحة العمومية، وطالبوا، من دون كلل، بعدم استبعادهم من المنظومة السياسية؛ وما كان مجرد همس في البداية، أسفر، في نيسان/ أبريل 1931، عن انهيار قمة ذلك النظام.

في السابق، حاول الملك والجيش استباق ما حدث بدكتاتورية فرضها الجنرال ميغيل بريمو دي ريفيرا في أيلول/ سبتمبر 1923، لكن بعد سقوطه، في 26 كانون الثاني/ يناير 1930، تخلى عنه الملك، وشاع العداء تجاه الحكم الملكي من دون رادع، فعمت المسيرات والتظاهرات أنحاء إسبانيا. وتخلى عنه كثير من أنصاره، بعضهم من الأسماء اللامعة، مقتنعين أن من الأفضل الدفاع عن المبادئ المحافظة ضمن جمهورية، بدلًا من ترك الميدان لأحزاب اليسار والمنظمات العمالية. وهكذا، في بضعة شهور فقط، أصبحت النزعة الجمهورية، التي كانت حتى ذلك الحين ضعيفة وغير قادرة على كسر هيمنة

الكاسيكيسمو واقتراح بدائل حقيقية، حركة تضم الأحزاب السياسية المختلفة وقادة معروفين مثل مانويل أثانيا (Manuel Azaña)، وقواعد اجتماعية جديدة.
إن الدعوة إلى عقد الانتخابات البلدية في 12 نيسان/ أبريل 1931، على أن يليها عقد انتخابات عامة، هدفت من خلالها السلطات إلى التحكم بعملية العودة إلى الحالة الطبيعية الدستورية بعد دكتاتورية بريمو دي ريفيرا، أخذت المحافظين التقليديين واليمين الليبرالي على حين غرة، وهم في حال من الفوضى وعدم التنظيم، كما فاجأت اليمين المتطرف الموالي للدكتاتور المطاح، وذلك في وقت كان الجميع في خضم عملية إعادة بناء وغير قادرين حتى ذلك الحين على تعبئة قواهم المناهضة للثورة.
أصبحت انتخابات 12 نيسان/ أبريل 1931استفتاء للاختيار بين الحكم الملكي والجمهورية. واعتقد أنصار الحكم الملكي حتى النهاية أنهم كانوا في طريقهم إلى الفوز، واثقين من قدرتهم على التلاعب بآلية عمل الحكومة. وكان هذا سبب «ذعرهم» و«تفاجؤهم» عندما علموا، في وقت قريب جدًا، بانتصار الجمهوريين في 41 عاصمة من عواصم المحافظات الخمسين في البلاد. وفي اليوم التالي، أعلن كثير من البلديات قيام الجمهورية. ودعا نيسيتو ألكالا زامورا (Niceto Alcalá Zamora)، الوزير الليبرالي السابق في المملكة، رئيس اللجنة الثورية التي ألّفها الجمهوريون والاشتراكيون، الملك إلى مغادرة البلاد.
كتب الملك ألفونسو الثالث عشر في مذكرة وداعه للشعب الإسباني، قبل أن يغادر القصر الملكي في ليلة الثلاثاء 14 نيسان/ أبريل 1931: «إن الانتخابات التي جرت يوم الأحد الماضي تظهر لي بوضوح أنني لا أحظى بمحبة الشعب اليوم». وأعلن حال وصوله إلى باريس أن الجمهورية «عاصفة ستنقضي قريبًا»، لكن كان مقدرًا لها في الواقع أن تستغرق وقتًا أطول مما اعتقد أو تمنى ألفونسو الثالث عشر. كما أن هذه الجمهورية ستُمضي أكثر من خمسة أعوام في سلام قبل أن تدمرها بقوة السلاح حرب وانتفاضة عسكرية [(5)].

الجمهورية

قوبل إعلان الجمهورية باحتفالات في الشوارع في أجواء مماثلة لأجواء أيام عطلة الأعياد، جمعت الآمال الثورية إلى الرغبة في الإصلاح. وخرجت الحشود إلى الشوارع، كما جاء في التقارير الصحافية آنذاك، وكما اتضح من الصور وشهادات كثير من أولئك الذين أرادوا تسجيل ذلك التغيير الكبير الذي كان له لمسة السحر، ونجح من دون إراقة دماء. وفي هذا الشأن كتب خوسيه ماريا خيل روبليس (José María Gil Robles)، المهندس الرئيس للتعبئة الكاثوليكية وملاك الأراضي ضد الإصلاحات الجمهورية، قائلًا إن الطبقة الوسطى «احتضنت الجمهورية» ردًا على «تشتت أركان التيار المحافظ» [(6)].
رئيس حكومة الجمهورية الجديدة ألكالا زامورا (Alcalá Zamora)، وهو من أنصار الملكية سابقًا وكاثوليكي ورجل نظامٍ، وفاعل رئيس في ضمان الدعم اللازم

لنظام حكم الجمهوريين الأكثر اعتدالًا. وإضافة إلى رئيس الوزراء، كان ثمة أحد عشر وزيرًا، منهم أليخاندرو ليرو (Alejandro Lerroux)، زعيم الحزب الجمهوري الرئيس، الحزب الراديكالي، وهو حزب وسطي على الرغم من اسمه؛ ومانويل أثانيا الذي رئس تمثيل الجمهوريين اليساريين، وأصبح وزيرًا للحرب. وشارك الاشتراكيون، أول مرة في تاريخ إسبانيا، في الحكومة بثلاثة وزراء: فرناندو دي لو ريوس (Fernando de los Ríos) وزيرًا للعدل؛ وإنداليسيو بريبتو (Indalecio Prieto) وزيرًا للمالية؛ وفرانشيسكو لارغو كابابيرو (Francisco Largo Caballero) وزيرًا للعمل.

تضمنت الخريطة السياسية التي وُضعت أمام هذه الحكومة إجراء انتخابات عامة ووضع دستور للجمهورية. وكانت الانتخابات بالاقتراع العام، للرجال والنساء، وتأليف حكومات تمثيلية مسؤولة أمام البرلمان، واحترام القانون والدستور، هي السمات المميّزة للأنظمة الديمقراطية التي نشأت، أو كانت في قيد الإنشاء آنذاك، في الدول الرئيسة في غرب أوروبا ووسطها. وهذا ما حاول الجمهوريون والاشتراكيون الذين حكموا إسبانيا تطبيقه في الأعوام الأولى للجمهورية الثانية، وبنجاح إلى حد بعيد.

عرّف الدستور الذي أقرّه البرلمان بعد مناقشات ساخنة، وصدر في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1931، إسبانيا أنها «جمهورية ديمقراطية للعمال بجميع فئاتهم، تتميز بنظام حكم يقوم على الحرية والعدالة»؛ كما أقر الطبيعة العلمانية للدولة، وألغى تمويل الدولة رجالَ الدين، وشرّع الزواج المدني والطلاق، ومنع الرهبانيات من التدريس. ومنحت المادة 36 فيه المرأة حق التصويت الذي كان ساريًا في البرلمانات الديمقراطية في أكثر البلدان استنارة في تلك الفترة. وبمجرد إقرار الدستور، انتخب البرلمان نيسيتو ألكالا زامورا رئيسًا للجمهورية، ومانويل أثانيا، الأبرز في السلطة التنفيذية، رئيسًا للوزراء ووزيرًا للحرب.

منذ قيام الجمهورية في نيسان/ أبريل 1931 حتى إطاحة أثانيا في أيلول/ سبتمبر 1933، عمدت حكومات الجمهوريين والاشتراكيين الائتلافية إلى إعادة تنظيم الجيش، وإلى الفصل بين الكنيسة والدولة، كما اتخذت تدابير جذرية واسعة النطاق في ما يتعلق بتوزيع الأراضي الزراعية، وأجور الطبقات العاملة، وحماية العمالة، والتعليم العام. ولم يحدث قبل ذلك أن شهدت إسبانيا مثل هذه الفترة المكثفة من التغيير والصراع، أو التقدم الديمقراطي أو الإنجازات الاجتماعية.

كان على الجمهورية، في سعيها إلى توطيد نفسها بصفتها نظامًا ديمقراطيًا، أن ترسخ تفوقَ السلطة المدنية على الجيش وقادة الكنيسة الكاثوليكية، وهما البيروقراطيتان اللتان مارستا هيمنة صارمة على المجتمع الإسباني. كما كان تاريخ الجيش الذي ورثته الجمهورية في عام 1931، حافلًا بالتدخل في

السياسة، وكانت له مكانة متميزة في الدولة والمجتمع، لكنه كان يفتقر إلى التسليح الحديث، كما كان مثقلًا بأعداد ضباطه.

واجهت الإصلاحات التي بدأها مانويل أثانيا في وزارة الحرب التي هدفت إلى جعل الجيش أكثر حداثة وفاعلية تحت سيطرة السلطة السياسية الدستورية، مقاومة شديدة من طبقة الضباط والسياسيين المحافظين ووسائل الإعلام العسكرية. وواجهت الحكومة بالفعل تهديد وقوع عمل عسكري في صيف عام 1931، على الرغم من إحباطها محاولات التآمر الأولى. وكانت ثمة مسألة أشد خطورة تمثلت في الانتفاضة العسكرية التي وقعت في آب/ أغسطس 1932 بقيادة الجنرال خوسيه سانخورخو (José Sanjurjo)، بطل الحملة المغربية في ثلاثينيات القرن العشرين. وفشلت تلك الانتفاضة بسبب عجز سانخورخو عن استقطاب أي حامية عسكرية كبيرة إلى صفوفه، باستثناء واحدة كانت في إشبيلية.

حكمت محكمة عسكرية على سانخورخو بالإعدام، لكن أُعفي عنه في وقت لاحق؛ وانتقل إلى العيش في البرتغال، حيث قاد انقلابًا آخر ضد الجمهورية في تموز/ يوليو 1936، كانت نتائجه مميتة هذه المرة. وكان كثير من الضباط الذين شاركوا معه في هذه الانتفاضة الثانية ممن تضرر من سياسة الإصلاحات والترقيات التي أجراها أثانيا الذي أصبح بُعبعًا لقطاع كبير من الجيش.

استدعى توطيد سيادة السلطة المدنية القيام بعملية عَلمَنَة واسعة في المجتمع، ما حدا بالجمهورية إلى الدخول في صراع مع الكنيسة الكاثوليكية، فنصت المادة 26 من الدستور على أن ممتلكات الكنيسة تعود إلى الدولة، كما منعت الرهبانيات من المشاركة في النشاط الصناعي والتجاري، أو التعليم. وعلى الرغم من تعليق تنفيذ هذا القانون، عندما خسر الاشتراكيون والجمهوريون اليساريون انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، فإن التشريعات الجمهورية في المسائل الدينية وطدت أكثر الارتباط التقليدي بين النظام الاجتماعي والدين في إسبانيا.

فضلًا عن الدين، كانت الأرض أحد أهم محاور الصراع في عهد الجمهورية، في بلد كانت لا تزال الزراعة فيه، على الرغم من التنمية الصناعية والنمو الحضري، تمثل أكثر من نصف الناتج الاقتصادي. وكان في إسبانيا عدد قليل جدًا من المزارع المتوسطة المساحة، بينما كان فيها كثير من الملكيات والعقارات الصغيرة في الشمال. أما في الجنوب فكانت هناك هيمنة للملكيات الواسعة التي يعمل فيها مئات الآلاف من العمال الفقراء. وكان أصحاب الأراضي يرون في الإصلاح الزراعي الذي يفضي إلى توزيع الأراضي بشكل أكثر إنصافًا، على الرغم من ضرورته، في أنه ثورة لنزع الملكية [7].

كانت أغلبية القوانين التي وضعتها حكومة الائتلاف الجمهوري - الاشتراكي، وأقرها البرلمان في الأعوام الأولى للجمهورية معتدلة في الممارسة العملية، وغير قابلة للتطبيق في كثير من الحالات، لكنها كانت تُنذر بالخطر من حيث

المبدأ. فسرعان ما نظم أولئك الذين شعروا بأن هذه القوانين تهددهم أنفسهم من أجل مكافحة الجمهورية.
في مواجهة الإصلاحات الجمهورية، تنامت الثورة المضادة والمواقف المعادية للديمقراطية بسرعة، ولم يقتصر ذلك على القطاعات الأوسع نفوذًا في المجتمع، مثل رجال الأعمال والصناعيين وأصحاب الأراضي والكنيسة والجيش؛ إذ بعد الشهور القليلة الأولى من تضعضع صفوف اليمين، هبت الكاثوليكية السياسية كالزوبعة على المسرح الجمهوري. وأمكن رؤية العلاقة الوثيقة بين الدين وملكية الأراضي من خلال حشد مئات الألوف من عمال المزارع الكاثوليك، وأصحاب الأراضي الفقراء منهم، و«الفقراء المدقعين»، ومن خلال السيطرة شبه الكاملة التي كان يتمتع بها ملاك الأراضي على المنظمات التي يُفترض أنها أنشئت من أجل تحسين أوضاع عمال المزارع هؤلاء. وهنا، صنع المال ومنبر الوعظ العجائب، حيث عمل المال، من بين أمور أخرى، على تمويل شبكة صحافة محلية وإقليمية نافذة؛ ومن منبر الوعظ، أخذ رجال الدين على عاتقهم، أكثر من أي وقت مضى، مسؤولية توحيد الدفاع عن الدين والدفاع عن النظام وملكية الأراضي.
بعد سيطرة كبار ملاك الأراضي والمهنيين من أهل المدن على الاتحاد الإسباني لليمين المستقل (سيدا) - وهو أول حزب جماهيري في تاريخ اليمين الإسباني - كرّس الاتحاد نفسَه في شباط/ فبراير 1933 للدفاع عن «الحضارة المسيحية»، ومكافحة تشريع الجمهورية «الطائفي/ ضيق الأفق» و«تعديل» الدستور. وحصل هذا الحزب على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام، وتولى الحكم مع جمهوريي الوسط الذين كان يرئسهم أليخاندرو ليرو بين تشرين الأول/ أكتوبر 1934 وكانون الأول/ ديسمبر 1935. وفي أثناء تلك الفترة، لم يتمكن الاتحاد الإسباني لليمين المستقل من تحقيق هدفه بوقف مسيرة الإصلاح وتصحيح الجمهورية على أساس نقابي. وفاز في انتخابات شباط/ فبراير 1936، وهي الانتخابات الثالثة والأخيرة التي أُجريت في عهد الجمهورية، ائتلافُ «الجبهة الشعبية» اليساري. وبسبب هذه الهزيمة اتفق اليمين الكاثوليكي والفاشيون، لعدم تمكنهم من الفوز بالسلطة بالوسائل البرلمانية، على استخدام القوة ردًا على الحكومة والجمهورية.
هدد الجمهوريةَ خطرٌ من الأسفل أيضًا، بسبب وجود حركة فوضوية - نقابية قوية في إسبانيا انتظمت حول الاتحاد الوطني للعمل الذي أسس في عام 1910، وكان يفضل الثورة بدلًا من الحكومة البرلمانية [8]. وكان بعض أكثر الجماعات الراديكالية تشددًا في هذه الحركة، قد بدأ عملية تمرد في كانون الثاني/ يناير 1932، وفي كانون الثاني/ يناير وكانون الأول/ ديسمبر 1933، كوسيلة ضغط على السلطة الجمهورية القائمة. وكان يكمن وراء محاولات الثورة تلك التي قمعتها قوات حفظ النظام بسهولة، رفضٌ للمنظومة

المؤسسية النيابية، واعتقادٌ أن القوة المسلحة هي السبيل الوحيد للقضاء على الامتيازات الطبقية وإساءة استخدام السلطة.

على الرغم من ذلك، يظهر تاريخ الجمهورية أن استخدام القوة ضد نظام الحكم البرلماني لم يكن مقصورًا على الفوضويين؛ ويبدو أن المُثُل الديمقراطية لم تكن راسخة بين بعض السياسيين الجمهوريين أو الاشتراكيين، حيث قام هؤلاء بأول عصيان مسلح في تشرين الأول/ أكتوبر 1934 بعد إزاحتهم من السلطة في الانتخابات العامة في العام المنصرم. وقُمِعت تلك الثورة التي شغلت السلطات الجمهورية عشرة أيام في منطقة التعدين، أستورياس، مخلّفة نحو 1000 قتيل من أنصار التمرد، ونحو 2000 جريح و300 قتيل في صفوف الشرطة والجيش.

أعلن الاشتراكيون الذين ساندوا هذا التمرد إدانة المنظومة البرلمانية، وهي إدانة لا تختلف عن تلك التي أعلنتها أشد الجماعات الفوضوية راديكالية في الأعوام المنصرمة. فعقب هزيمتهم في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر 1933، انسلخ الاشتراكيون عن العملية الديمقراطية والمنظومة البرلمانية بوصفها وسيلة لإعادة توجيه السياسة نحو مشروعات الإصلاح الموضوعة في العامين الأولين. وحاول قادة الحركة في إسبانيا محاكاة الأنموذج البلشفي بتحريض من الأعضاء الأصغر سنًا الذين كوّنوا واستهواهم العمل العسكري.

كانت الشرطة والحرس المدني [(9)] والجيش موالين للحكومة في مواجهة محاولات اليسار للعصيان المسلح، ولم تكن ثمة فرصة لانضمامهم إلى الثوار أو رفض قمعهم؛ إذ لا يمكن لاستراتيجيا ثورية مستندة إلى دعم مبعثر، تقف في مواجهتها دولة حافظت على قواتها المسلحة سليمة وموحدة، أن تثير اضطرابًا على نطاق واسع، وانتهى الأمر بقمعها بسهولة. فبعد المثال الروسي في عام 1917، حيث عانى الجيش عشرات آلاف حالات الفرار في إثر الهزائم الكبيرة في الحرب العالمية الأولى، لم تقع ثورات عمال ناجحة في أوروبا، باستثناء واحدة في هنغاريا بقيادة بيلا كون استمرت بضعة شهور في عام 1919.

تسببت هذه الثورات ضد الجمهورية الإسبانية، بوصفها تعطيلًا خطرًا للنظام العام قمعته القوات المسلحة بدموية، في جعل الجمهورية وبقاء نسقها البرلماني أشد صعوبة، غير أنها لم تُسقطها، ولم تتسبب في نشوب حرب أهلية. فبعد تشرين الأول/ أكتوبر 1934 حاولت الحركة الاشتراكية أن تنشط مجددًا ديمقراطيًا وسياسيًا، وأن تفوز بمقاعد في الانتخابات، مثلما فعلت في شباط/ فبراير 1936 بالتحالف مع الجمهوريين والأحزاب اليسارية الأخرى لتشكيل «الجبهة الشعبية». وفي الشهور التي تلت تلك الانتخابات، شعرت جماعة النظام أنها أشد عرضة للخطر من أي وقت بفعل الزخم الجديد للمنظمات النقابية والصراعات الاجتماعية، فضلًا عن تآمر قطاع كبير من الجيش ضد الحكومة، الأمر الذي لم يتوقف حتى أُطيح الحكم الجمهوري. تجدر

الإشارة إلى أن شباط/ فبراير 1936 شهد عقد انتخابات ديمقراطية حرة، وشهد تموز/ يوليو 1936 انقلابًا عسكريًا.

لماذا نشبت حرب أهلية في إسبانيا؟

بين عامي 1910 و1931 ظهرت في أوروبا جمهوريات شتى، أو أنظمة حكم ديمقراطية، أو أنظمة حكم لها تطلعات ديمقراطية، حلت في محل أنظمة الحكم الملكية الوراثية التي كانت قائمة منذ قرون عدة. وأُنشئ معظم تلك الجمهوريات، مثل الجمهوريات الألمانية والنمساوية والتشيكية بشكل ملحوظ، نتيجة هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. وكانت البداية في البرتغال، مع إطاحة الحكم الملكي هناك في عام 1910، وكانت الجمهورية الإسبانية آخرها إعلانًا. وكان المثال الوحيد الذي نجا بوصفه دولة ديمقراطية في تلك الأعوام حتى نشوب الحرب العالمية الثانية هو الجمهورية الأيرلندية التي أنشئت في عام 1922. غير أن الانقلاب الذي وقع في تموز/ يوليو 1936 كان الوحيد الذي أفضى إلى حرب أهلية. ويحتاج هذا الفارق إلى شرح.

لنبدأ بملاحظة واضحة. فلولا الانتفاضة العسكرية في تموز/ يوليو 1936، لما وقعت حرب أهلية في إسبانيا. وبالنظر إلى تاريخ أوروبا في تلك الأعوام، وإلى تاريخ الجمهوريات الأخرى التي كانت غير قادرة على الاستمرار بوصفها أنظمة حكم ديمقراطية، فربما لم يكن من الممكن استمرار الجمهورية الإسبانية أيضًا. لكننا لن نعرف ذلك يقينًا، ذلك أن الانتفاضة العسكرية في هذه الحال تسببت بحدوث انقسام في صفوف الجيش وقوات الأمن. وعنى ذلك الانقسام أن جماعات مسلحة مختلفة كانت تتناحر للاحتفاظ بالسلطة أو للاستيلاء عليها.

حدثت الحرب الأهلية لأن الانقلاب العسكري أخفق منذ البداية في تحقيق هدفه الأساس، المتمثل في الاستيلاء على السلطة وقلب نظام الحكم الجمهوري، ولأن، على عكس الحوادث في الجمهوريات الأخرى في ذلك الوقت، كانت ثمة مقاومة واسعة النطاق تتصدى لأي محاولة تسعى إلى فرض نسق سلطوي. فلو لم تكن هناك هذه التوليفة من الانقلاب العسكري وانقسام القوات المسلحة والمقاومة، لما وقعت حرب أهلية.

حدثت الحرب الأهلية نتيجة الانتفاضة العسكرية، الأمر الذي لم يكن غير عادي نظرًا إلى تقليد الجيش التدخل في الشؤون السياسية وموقعه المتميز في الدولة؛ وكانت التشريعات الجمهورية قد تصدت لهذا الوضع، الأمر الذي أدى إلى رد الجيش. ولاقى هذا الانقلاب مقاومة لأن المجتمع الإسباني في عام 1936 لم يكن المجتمع نفسه في عام 1923، عندما لاقت انتفاضة أيلول/ سبتمبر من ذلك العام، بقيادة الجنرال ميغيل بريمو دي ريفيرا، استحسانًا بسبب إحجام الجيش، وضعف الحكومة، وعدم مبالاة الرأي العام، فضلًا عن موافقة الملك ألفونسو الثالث عشر.

أما في عام 1936 فكانت ثمة جمهورية في إسبانيا، أتاحت لها قوانينها وتدابيرها الفرصة التاريخية لحل مشكلات مستعصية، لكنها واجهت أيضًا عوامل كبرى من عدم الاستقرار، أو تسببت بها، تعذر على الحكومات المتعاقبة توفير الموارد الملائمة لمواجهتها. وفي مواجهة مثل هذا المستوى الواسع من التعبئة السياسية والاجتماعية، كتلك التي قام بها نظام الحكم الجمهوري، لم ينتهِ الانقلاب العسكري، على غرار ما حدث عددًا من المرات في تاريخ إسبانيا، بمجرد العودة إلى النظام القديم المستند إلى القيم التقليدية. وكان لا بد لإطاحة الجمهورية من نظام جديد عنيف مناهض للديمقراطية والاشتراكية، كالذي أُنشئ في أماكن أخرى في أوروبا، من أجل إنهاء الأزمة وسد الثغرات التي أحدثها نظام الحكم الجمهوري أو وسَّعها.

كان يبدو أن المجتمع الإسباني، حتى بداية الجمهورية الثانية في نيسان/ أبريل 1931، قد تمكن من تجنب المشكلات والمصاعب التي كان يعانيها معظم الدول الأوروبية منذ عام 1914؛ إذ لم تشارك إسبانيا في الحرب العالمية الأولى، وبالتالي، لم تقاسِ الاضطراب الذي نجم عنها: سقوط الإمبراطوريات ورعاياها، وتسريح ملايين المقاتلين السابقين، فضلًا عن الديون الهائلة بسبب الإنفاق الواسع على الجهد الحربي.

كان سقوط الممالك في أوروبا، بعد الحرب العالمية الأولى، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية، وشبح الثورة، وانتشار الحقوق السياسية للجماهير، سببًا أدى إلى تصور قطاع رئيس من طبقة ملاك الأراضي أن الديمقراطية ستشرع الباب لحكم البروليتاريا والطبقات الأشد فقرًا. فبحسب مارك مازاور (Mark Mazower)، هدد حق الاقتراع العام بمنح الليبراليين دورًا هامشيًا مقارنة بدور حركات اليسار والكاثوليك، والأحزاب القومية، والأحزاب التي تشكلت حديثًا. ولذا مالوا في خشيتهم من الشيوعية إلى الحلول السلطوية، الأمر الذي جمع «مديري الأعمال التجارية والتكنوقراط الذين أرادوا حلولًا علمية، لا سياسية، لمشكلات المجتمع، وكانوا متبرمين من عدم استقرار الحكم البرلماني وعدم كفاءته»[(10)].

إضافة إلى ذلك، تعيَّن منذ البداية على أنظمة الحكم الدستورية البرلمانية الجديدة تلك، التصدي لتشرذم الولاءات الحزبية ذات الطبيعة القومية أو اللغوية أو الدينية أو العرقية أو المتعلقة بالطبقة، التي أفضت إلى بروز نظام سياسي متعدد الأحزاب، كلها ضعيف جدًا. وأصبح تأليف الحكومة يواجه صعوبات جمة في ظل الائتلافات غير المستقرة التي كانت تتبدل باستمرار. ففي ألمانيا، لم يُحرز أي حزب أغلبية راسخة في ظل نظام التمثيل النسبي المنصوص عليه في دستور فايمار، لكن يمكن قول الأمر نفسه عن بلغاريا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا وإسبانيا خلال مراحل الجمهورية اللاحقة. فنادرًا ما كانت الأحزاب المعارضة تقبل نتائج الانتخابات، ما أدى إلى اهتزاز الثقة بالنظم السياسية البرلمانية، بسبب عدم الاستقرار والنزاعات التي

اكتنفتها في تلك الأعوام، الأمر الذي حدا بقطاعات عريضة من تلك المجتمعات إلى البحث عن بدائل سياسية من الديمقراطية.
تمحور قدر كبير من ردة الفعل هذه حول الكاثوليكية والدفاع عن النظام القومي والمِلكية. وأفضت الثورة الروسية وصعود الاشتراكية وسيرورات العلمنة التي رافقت التحديث السياسي إلى تصعيد حدّة الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية وخصومها من اليسار السياسي المعارضين لهيمنة الكهنوت.
استعاد خيار الدكتاتورية في معظم أنحاء أوروبا بعضَ هياكل السلطة التقليدية التي كانت موجودة قبل عام 1914، على الرغم من أنه تعيّن عليه أيضًا البحث عن سبل جديدة لتنظيم المجتمع والصناعة والسياسة. كانت هذه هي الحال مع الفاشية في إيطاليا، تمامًا مثلما فهمته أحزابُ وقوى اليمين الإسباني في ثلاثينيات القرن العشرين، الأمر الذي تمثل في كيفية السيطرة على التغيير الاجتماعي وكبح الثورة في زمن نشوء السياسة الجماهيرية.
كانت الفاشية والشيوعية، الحركتان الأساسيتان اللتان برزتا إلى الوجود في عقب الحرب العالمية الأولى، وكان لهما شأن رئيس بعد 20 عامًا في الحرب العالمية الثانية، تتسمان بحضور ضئيل جدًا في المجتمع الإسباني في عهد الجمهورية، ولم تكتسبا موطئ قدم حقيقيًا في البلاد إلا بعد بدء الحرب الأهلية. ظهرت الفاشية في إسبانيا في وقت متأخر، مقارنة بالبلدان الأخرى، ولا سيما عند مقارنتها بإيطاليا وألمانيا؛ فحتى ربيع عام 1936، كان تأثيرها بوصفها حركة سياسية ضئيل جدًا. ولم تُلحظ في الأعوام الأولى من عهد الجمهورية، على مسرحٍ كان يحتله اليمين الملكي المتطرف والقريب من يمين الكاثوليكية السياسية. وعلى الرغم من ذلك، جذب صعودُ هتلر في ألمانيا اهتمام كثيرين من أقطاب اليمين المتطرف الذين رأوا في النازيين، حيث كانوا يعرفون القليل عن الفاشية، قدوة حسنة في محاولاتهم إطاحة الجمهورية. وكان من المستبعد أن يُؤسس الحزب الفاشي الرئيس في إسبانيا (الكتائب/ فلانخي الإسبانية) على يد خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا، نجل الدكتاتور، في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1933[(11)].
إضافة إلى ذلك، كانت الشيوعية غائبة عن المجتمع الإسباني في تلك الأعوام، وهي الأيديولوجيا الرئيسة الأخرى والحركة السياسية التي انبثقت من الحرب العالمية الأولى. أما الحزب الشيوعي الإسباني الذي أُسّس في مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، تماشيًا مع المبادئ الأساسية للأممية الشيوعية، فقد جاء إلى الجمهورية بينما كان لا يزال في مهده، مقارنة بالاشتراكية والفوضوية، وكان تنظيمًا ضم بضع مئات من المتشددين. وفي عمليتي الانتخاب الأوليين، في حزيران/ يونيو 1931 وتشرين الثاني/ نوفمبر 1933، أخفق في أن يُوصِل عضوًا واحدًا إلى البرلمان، لكنه بدأ يجعل حضورَه محسوسًا في المجتمع الإسباني أول مرة في عام 1934، عندما غيَّر الكومنترن سياسته «طبقة ضد طبقة»، مُنتقدًا الديمقراطية البرجوازية، إلى سياسة تدعو إلى تشكيل جبهات مناهضة

للفاشية. ففي انتخابات شباط/ فبراير 1936، فاز الحزب الشيوعي الإسباني، باعتباره جزءًا من ائتلاف الجبهة الشعبية (فرينت بوبولار)، بـ 17 مقعدًا (من أصل 470 مقعدًا في البرلمان الإسباني). ولم يكن قد أصبح حزبًا جماهيريًا، غير أنه كان قد خرج من العزلة التي كان يرزح فيها.
باختصار، بسبب الحرب الأهلية وحدها، انتهى المطاف بالشيوعية، مثل الفاشية، إلى ممارسة نفوذ واضح في السياسة والمجتمع الإسبانيين في ثلاثينيات القرن العشرين. فقبل الانتفاضة العسكرية في تموز/ يوليو 1936، لم يكن الفاشيون، ولا الشيوعيون، يمتلكون الموارد التي تمكنهم من زعزعة استقرار الجمهورية. ففي ربيع ذلك العام، وبعد فوز الجبهة الشعبية في الانتخابات، برز العنفُ بمحاولات اغتيال شخصيات بارزة، وعملت الاشتباكات المسلحة بين الجماعات السياسية من اليسار واليمين، وأحيانًا مع إراقة دماء، على إعطاء تعبير عملي عن التجاوزات والاعتداءات اللفظية الصادرة عن قادة محدَّدين. ولم يساهم أيٌّ من الحزبين الرئيسين في البرلمان، الاشتراكيون والاتحاد الإسباني لليمين المستقل، في تلك الشهور، في الاستقرار السياسي للديمقراطية والجمهورية. وقد أظهرت السياسة والمجتمع الإسبانيان علاماتِ أزمةٍ لا لبس فيها، على الرغم من أن هذا لم يعنِ بالضرورة أن الحل الوحيد كان يكمن في نشوب حرب أهلية.
في الختام، ليس هناك جواب بسيط عن سبب تحول أجواء الابتهاج والأمل في عام 1931 إلى حرب قاسية مدمّرة امتدت بين عامي 1936 و1939. وقد كان يُنظر إلى تهديد النظام الاجتماعي وتقويض العلاقات الطبقية في عام 1936 بحدة أشد مما كانت عليه في الأعوام القليلة الأولى من عمر الجمهورية. كما كان الاستقرار السياسي لنظام الحكم ذاك يتهدده خطر أكبر. فقد كانت لغة الطبقية، بحديثها عن التقسيمات الاجتماعية وتحريضها على خصوم المرء الخبيثين، قد تسللت بالتدريج إلى الأجواء في إسبانيا. وحاولت الجمهورية تغيير أمور كثيرة جدًا في آنٍ: ملكية الأراضي والكنيسة والجيش والتعليم وعلاقات العمل. وعملت على تعزيز الآمال الكبيرة التي لم يكن من الممكن الوفاء بها، وسرعان ما صنعت لنفسها عددًا من الأعداء الأقوياء.
فيما دافعت القوات المسلحة عن الجمهورية وأطاعت حكوماتها، كان من الممكن الحفاظ على النظام وقمع أي محاولات عسكرية/ يمينية أو ثورية لتقويضه، حتى وإن كانت التكلفة مرتفعة في الأرواح، على غرار حالة التمرد في أستورياس في تشرين الأول/ أكتوبر 1934. لقد وُجّهت الضربة القاضية إلى الجمهورية من الداخل، من صميم آلياتها الدفاعية، أي من الفصائل العسكرية التي حنثت بيمين الولاء لنظام الحكم هذا في تموز/ يوليو 1936.
كان المسؤول عن تنظيم هذه المؤامرة عددًا من الضباط اليمينيين، منهم ضباطٌ من الاتحاد العسكري الإسباني، وهي منظمة شبه سرية مناهضة لليسار تتكوّن من مئات الضباط. فقد اجتمعت مجموعة من الجنرالات، منهم

فرانشيسكو فرانكو، يوم 8 آذار/ مارس في مدريد، وقررت أن تبدأ «انتفاضة لإعادة فرض النظام في المناطق الداخلية فضلًا عن إعادة إرساء هيبة إسبانيا الدولية» [(12)]. وعُين زعيمًا للانتفاضة الجنرال خوسيه سانخورخو الذي قاد محاولة التمرد العسكري الأولى ضد الجمهورية في آب/ أغسطس 1932، والذي كان يعيش في البرتغال بعد العفو عنه في نيسان/ أبريل 1934، على الرغم من أن الجنرال إميليو مولا هو الذي كان له الدور القيادي، ونسق المؤامرة برمتها.

أقنع اغتيال خوسيه كالفو سوتيلو، زعيم الجناح اليميني المناصر للمَلكية الذي دافع عن دولة سلطوية ونقابية، الذي نفّذه فجر يوم 13 تموز/ يوليو 1936 أفرادٌ في قوة الشرطة الجمهورية، المتآمرين بالحاجة الملحة إلى التدخل، كما ألحَق بمجموعة المتآمرين عددًا من المترددين الذين كانوا ينتظرون اتضاح الأمور أكثر قبل أن يوافقوا على المشاركة في الانقلاب والمخاطرة برواتبهم وأرواحهم. وكان من بين هؤلاء الجنرال فرانكو الذي كان متمركزًا في جزر الكناري، وكان يتولى قيادة الحاميات التي انتفضت في المغرب الإسباني في مساء 17 تموز/ يوليو 1936. هكذا، أعلن فرانكو ، في الساعات الأولى من صباح يوم 18 تموز/ يوليو، حالة الحرب وأعلن نفسه معارضًا لحكومة الجمهورية. ووصل في 19 تموز/ يوليو إلى تطوان. في هذه الأثناء، انضم عدد من الحاميات العسكرية الأخرى في شبه الجزيرة إلى الانقلاب. وهكذا انتهت حالة السلام في الجمهورية [(13)].

(1) Edward H. Carr, *The twenty Years' Crisis: An Introduction to the Study of International Relations* (New York: Harper & Row, 1964).

(2) «الاستعادة» بالإسبانية (Restauración or Restauración Borbónica)، هي الاسم الذي أطلق على الفترة التي بدأت في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1874 في عقب انتهاء الجمهورية الإسبانية الأولى باستعادة النظام الملكي في ظلّ ألفونسو الثاني عشر بعد انقلاب عسكري قام به مارتينيز كامبوس، وانتهت في 14 نيسان/ أبريل 1931 بإعلان الجمهورية الإسبانية الثانية، [المترجم].

(3) كلمة مشتقة من كاسيك (Cacique)، يُشار بها إلى زعيم من الهنود الحمر في الإمبراطورية الإسبانية. وفي القرن التاسع عشر، وحتى عهد الجمهورية، كان يشار بها إلى التنظيم المشترك للهيمنة الاجتماعية والسياسية، حيث سيطر الكاسيك على الانتخابات ووزعوا الامتيازات على محسوبيهم السياسيين. [يقصد الشبكات المحمية المنظمة للمحسوبية السياسية والاجتماعية (المحرّر)].

(4) استخدم مانويل تونيون دي لارا، المتوفى في عام 1997، «كتلة السلطة» باعتبارها مقولة تحليلية في جزء كبير من عمله، بدءًا من: Manuel Tuñón de Lara, *Historia y realidad del poder: El poder y las elites en el primer tercio de la España del siglo XX* (Madrid: Edicusa, 1967).

(5) يمكن العثور على تحليلٍ لهذه الجمهورية وإنجازاتها ومواطن قصورها، والملاحقات التي تعرّضت لها من الأعلى والأسفل، في كتابي: Julián Casanova, *The Spanish Republic and Civil War* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2010), pp. 7 - 149.

(6) José María Gil Robles, *No fue posible la paz* (Barcelona: Ariel, 1968), p. 32.

(7) لا تزال أفضل دراسة عن الإصلاح الزراعي، في: Edward Malefakis, *Agrarian Reform and Peasant Revolution in Spain* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971).

(8) حتى تشكيل الاتحاد الوطني للعمل، حظيت الفوضوية، التي دخلت إلى إسبانيا في سبعينيات القرن التاسع عشر، بموطئ قدم محدود، لكنها برزت كحركة جماهيرية في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، وحولها القبول الساحق لها في برشلونة، أحدث مدن إسبانيا وأكثفها تصنيعًا، إلى شيء استثنائي شاذ بين بلدان أوروبا الغربية. يمكن الاطلاع على توليفة أساليب الاحتجاج والجماعات وتمرد الفوضويين في الجمهورية الثانية في كتابي: Julián Casanova, *Anarchism, the Republic and Civil War in Spain, 1931 - 1939* (London: Routledge, 2004).

ٍ

(9) قوة شرطة، خاضعة للتنظيم العسكري والانضباط، أنشِئَت في عام 1844 للحفاظ على النظام في البيئة الريفية. وفي حين كانت مرهوبة الجانب بين العمال وعمال المزارع بسبب أساليبها القمعية، فإنها كانت بالنسبة إلى الآخرين، خصوصًا ملاك الأراضي، رمزًا للسلطة وضمان النظام، وبقيت على هذا النحو في عهد الجمهورية.

(10) Mark Mazower, *Dark Continent Europe's Twentieth Century* (London: Penguin Books, 1999), p. 23.

(11) بعد إعلان الجمهورية، قام راميرو ليديسما راموس (Ramiro Ledesma Ramos)، وهو مثقف شاب، وأنيسيمو ريدوندو (Onésimo Redondo)، وهو محام كاثوليكي متطرف، برعاية اتحادات الهجوم النقابي الوطني (جونز) (Juntas de Ofensiva Nacional Sindicalista (JONS)).

في بداية عام 1934 اندمج الكتائبيون/ الفلانخيون مع (جونز) لتشكيل الكتائب الإسبانية لجمعيات الهجوم الوطني النقابي/ الفلانخي (Falange Española de las Juntas de Ofensiva Nacional Sindicalista)، وبقي حتى ربيع عام 1936 منظمة أقلية مع بضعة آلاف فقط من المنتمين إليها. وأخفق الفلانخيون في الفوز بأي مقعد في انتخابات شباط/ فبراير 1936.

(12) «نسخة من الوثائق التي قدّمها المقدّم إميليو فرنانديز كوردون، في ما يتعلّق بإعداد الانتفاضة القومية وتسييرها» (75 صفحة)، محفوظة في مديرية التاريخ العسكري في مدريد.

(13) في 4 تموز/ يوليو 1936، قام رجل الأعمال الثري، خوان مارش (Juan March) الذي موَّل في ما مضى انقلاب سانخورخو في عام 1932، كما موَّل المؤامرات الملكية الأخرى ضد الجمهورية، بتقديم المال للحصول على الطائرة التي كان من المقرّر أن تنقل فرانكو من جزر الكناري إلى المغرب. وبعد يومين استأجر لويس بولين، مراسل صحيفة *ABC* في لندن، الطائرة وهي من طراز دي هافيلاند دراغون رابيد (De Havilland Dragon Rapide)، في إنكلترا بمبلغ 2000 جنيه استرليني مقدمة من مارش.

تسلسل زمني

1931

12 نيسان/ أبريل: الانتخابات البلدية. فوز الجمهوريين.

14 نيسان/ أبريل: إعلان الجمهورية. الملك ألفونسو الثالث عشر يغادر إلى المنفى.

1936

16 شباط/ فبراير: انتخابات فازت فيها الجبهة الشعبية.

19 شباط/ فبراير: مانويل أثانيا، رئيسًا للوزراء.

10 أيار/ مايو: مانويل أثانيا، رئيسًا للجمهورية.

12 أيار/ مايو: الجمهوري سانتياغو كاساريس كيروغا يُعيَّن رئيسًا للوزراء.

17 - 20 تموز/ يوليو: انتفاضة عسكرية في المغرب وشبه الجزيرة.

الحرب الأهلية

20 تموز/ يوليو: الجمهوري خوسيه غيرال يُشكل حكومة؛ الحكومة تستنجد بفرنسا؛ فرانكو يرسل مبعوثين إلى إيطاليا وألمانيا.

28 - 30 تموز/ يوليو: الطائرات الإيطالية والألمانية تصل إلى المغرب وإشبيلية.

8 آب/ أغسطس: إغلاق الحدود الفرنسية؛ إعلان أحادي الجانب بعدم التدخل.

4 أيلول/ سبتمبر: الاشتراكي لارغو كاباييرو يقود حكومة بمعية الجمهوريين والاشتراكيين والشيوعيين.

9 أيلول/ سبتمبر: الاجتماع الأول للجنة عدم التدخل في لندن.

1 تشرين الأول/ أكتوبر: المجلس التشريعي الجمهوري يُقر تشريع الباسك؛ وفي المعسكر الآخر، فرانكو يُعيَّن القائد العام والرئيس الأعلى للمتمردين العسكريين.

6 تشرين الأول/ أكتوبر: السوفيات يعلنون أنهم لن يشعروا بأنهم ملتزمون عدم التدخل أكثر من التزام ألمانيا وإيطاليا والبرتغال.

24 تشرين الأول/ أكتوبر: أولى الدبابات الروسية العاملة؛ الضباط الروس يصلون إلى مدريد؛ الطائرات الألمانية والإيطالية تقصف العاصمة.

4 تشرين الثاني/ نوفمبر: الفوضويون ينضمون، في خطوة تاريخية، إلى حكومة لارغو كاباييرو.

6 تشرين الثاني/ نوفمبر: الحكومة الجمهورية تنتقل إلى بلنسية خوفًا من استيلاء القوميين على مدريد.

8 تشرين الثاني/ نوفمبر: هجوم عام على مدريد؛ وصول الألوية الدولية.

18 تشرين الثاني/ نوفمبر: تعليق الهجوم على مدريد؛ ألمانيا وإيطاليا تعترفان بحكومة فرانكو في بورغوس.

1937

10 شباط/ فبراير: القوميون يستولون على ملقة.

6 - 15 شباط/ فبراير: معركة جاراما.

8 - 18 آذار/ مارس: معركة غوادالاخارا.

19 نيسان/ أبريل: فرانكو يأمر بدمج الفلانخي مع الكارليين، ما أدى إلى نشوء الحزب الواحد، الفلانخي الإسبانية لجمعيات الهجوم النقابية القومية (FET - JONS).

26 نيسان/ أبريل: قصف غيرنيكا.

3 - 8 أيار/ مايو: متاريس وقتال سياسي، ومئات القتلى في برشلونة.

17 أيار/ مايو: إقالة لارغو كاباييرو؛ وحكومة جديدة في ظل الاشتراكي خوان نغرين.

16 حزيران/ يونيو: اعتقال قياديي حزب العمال للتوحيد الماركسي (POUM)، المتهمين بإثارة حوادث أيار/ مايو في برشلونة. اختفاء زعيمه، أندرو نين.

19 حزيران/ يونيو: القوميون يستولون على بلباو.

1 تموز/ يوليو: رسالة جماعية من أساقفة الإسبان يدعمون فيها الحرب الأهلية باعتبارها حربًا صليبية دينية.

7 - 26 تموز/ يوليو: معركة برونيتي.

24 آب/ أغسطس - 15 أيلول/ سبتمبر: معركتا بيلشيتي وكوينتو.

26 آب/ أغسطس: القوميون يستولون على سانتاندر.

19 تشرين الأول/ أكتوبر: القوميون يستولون على خيخون.

21 تشرين الأول/ أكتوبر: حكومة نغرين تنتقل إلى برشلونة.

14 كانون الأول/ ديسمبر: بداية هجوم تيرويل التي اتخذها الجمهوريون عاصمة المقاطعة الوحيدة التي كانوا قادرين على الاستيلاء عليها في أثناء الحرب.

1938

22 شباط/ فبراير: القوميون يستولون على تيرويل.

9 آذار/ مارس: بداية هجوم القوميين على أراغون.

15 نيسان/ أبريل: القوميون يصلون إلى البحر الأبيض المتوسط.

24 تموز/ يوليو: بداية معركة نهر إيبرو.

15 تشرين الثاني/ نوفمبر: الانسحاب من إيبرو؛ عرض وداعي للألوية الدولية.

23 كانون الأول/ ديسمبر: هجوم القوميين في كاتالونيا.

1939

15 كانون الثاني/ يناير: القوميون يستولون على تاراغونا.

26 كانون الثاني/ يناير: احتلال برشلونة.

4 شباط/ فبراير: احتلال جيرونا والانسحاب الجماعي إلى الحدود الفرنسية؛ القوميون ينهون احتلالهم لكاتالونيا.

9 شباط/ فبراير: قانون المسؤوليات السياسية، القانون القمعي الرئيس لدكتاتورية فرانكو.

27 شباط/ فبراير: فرنسا وبريطانيا العظمى تعترفان بحكومة بورغوس؛ أثانيا يستقيل.

7 - 11 آذار/ مارس: ثورة في مدريد ضد حكومة نغرين الأمر الذي يُعجل في نهاية الجمهورية.

28 آذار/ مارس: القوميون يدخلون مدريد.

1 نيسان/ أبريل: استسلام الجيش الجمهوري الكامل. النهاية الرسمية للحرب الأهلية.

الفصل الأول
إسبانيا منقسمة نصفين

لم يتمكن الانقلاب العسكري من تحقيق استيلاء سريع على السلطة. وتبددت الثقة في نجاحه السريع عندما هُزِم المتمردون في معظم المدن الكبرى. واستغرق الأمر أقل من أسبوع ليتضح الوضع؛ إذ أسفرت الانتفاضة، من خلال إحداثها انقسامًا عميقًا في الجيش وقوات الأمن، عن إضعاف الدولة الجمهورية وتمهيد الساحة للنزاع المسلح والتمرد العسكري والثورة الشعبية، حيثما فشل المتمردون في تحقيق أهدافهم، ما أدى إلى انقسام إسبانيا قسمين. وكذلك بقيت طوال حرب استمرت ألف يوم.

انقلاب عسكري

أدى الجنرال إميليو مولا الدور الرئيس في التحضير للتمرد. واقتضت خطته انضمام قادة عسكريين في أجزاء مختلفة من إسبانيا إلى الانتفاضة وإعلان حال الحرب التي تفضي إلى تولي الجيش السلطة المدنية، وتاليًا السيطرة على أي خصوم محتملين أو القضاء عليهم. وكان الجنرال مولا آخر مدير عام للأمن في العهد الملكي لألفونسو الثالث عشر. لكن بعدما طردته الجمهورية من الجيش، وأُعفي عنه في عام 1934، أرسلته حكومة يمين الوسط، عندما كان خيل روبليس وزيرًا للحرب فيها، إلى المغرب في عام 1935 ليتولى رئاسة هيئة أركان الجيش في المغرب. وبعد انتخابات شباط/ فبراير 1936، نقلته الحكومة برئاسة مانويل أثانيا بعد بضعة أسابيع إلى بامبلونا، مقصية إياه عن جيش أفريقيا المهم، ومن هناك، من تلك المدينة الشمالية، وباسمه المستعار «المدير» (El Director)، أصدر التقارير والتعليمات السرية لأولئك الذين كان متوقعًا منهم أن يقودوا الانتفاضة.



الجنرال إميليو مولا (مجموعة خاصة، سرقسطة)

عند سماعه ببدء الانتفاضة العسكرية في المغرب، أمر رئيس الوزراء سانتياغو كاساريس كيروغا [14] الحكام المدنيين بعدم توزيع السلاح على المنظمات العمالية، خوفًا من اندلاع الثورة والاضطرابات الشعبية. كما رفض كيروغا تقبل خطورة ما كان يجري. فأصدرت الحكومة قرار تجميد العسكريين المتمردين، وحلّت الوحدات المتمردة وسرّحت جنودها. وكما يشير غبريال كاردونا، «لقد

كان خطأ بلا طائل، لأن المتمردين تجاهلوا تلك القرارات ورفضوا السماح لأي من رجالهم بالمغادرة. من ناحية أخرى، تخلى الجنود عن مواقعهم في عدد من الوحدات الحكومية عندما اشتدت الحاجة إليهم» [(15)].

نظرًا إلى عدم قدرة كاساريس كيروغا على التعامل مع الحوادث، استقال في ليلة 18 تموز/ يوليو. وفي صباح اليوم التالي تولى خوسيه غيرال، وهو صديق آخر لمانويل أثانيا ومن المقربين منه، المهمة الصعبة المتمثلة في تشكيل حكومة. وتألفت هذه الحكومة من الجمهوريين اليساريين فحسب، كانوا عمليًا الشخصيات نفسها التي خدمت سابقًا في عهد كاساريس كيروغا، مع إضافة ضابطين اثنين من ضباط الجيش: الجنرال سباستيان بوزاس وزيرًا للداخلية والجنرال لويس كاستيّو في وزارة الحرب. كان غيرال هو الذي أذن بتسليح أكثر العمال والجمهوريين المتشددين التزامًا من الناحية السياسية، فخرجوا إلى الشوارع لمحاربة المتمردين، بحسب ولاء القادة العسكريين، أو حيثما تردد الآخرون. وهكذا كانت الحال أيضًا في مدريد وبرشلونة وبلنسية وسان سيباستيان.

في مدريد، تمرّد الجنرال خواكين فانخول الذي أعفته الحكومة من قيادته لثبوت معاداته النزعة الجمهورية، على الرغم من أنه لم يكن منوطًا به هذا الدور في خطط مولا، فحصّن نفسه في ثكنات مونتانا، برفقة 2000 جندي و500 مدني فلانخي كان قد سلّحهم. بعد ساعات من ذلك، هاجمت مجموعات من العمال المسلحين والقوات الموالية للجمهورية تلك الثكنات، وقتلت على الفور أكثر من 100 من الجنود المتمردين والفلانخيين بعد استسلامهم. وعاش فانخول أيامًا قليلة قبل أن يُحاكَم ويقتل رميًا بالرصاص.

أخفق أيضًا الانقلاب في برشلونة، ثاني أكبر مدن إسبانيا التي كان تعد معقل الفوضويين، والتي سرعان ما أصبحت رمزًا للمقاومة الشعبية والثورة. كان في برشلونة حامية كبيرة تتكون من جنود يؤيدون الجمهورية وآخرين مشاركين في المؤامرة. وكان الجنرال الذي وُجهت إليه في اللحظة الأخيرة تهمة قيادة التمرد، مانويل غوديد، القائد العام لجزر البليار، قد تأخّر في الوصول عندما ثار مسبقًا جنرالٌ آخر، هو ألفارو فرنانديز بورييل، من دون إعداد أي خطط محددة.

لم يكن في وسع غوديد أن يحقق الكثير، لأن قطاعًا من الحرس المدني، هو قوات النظام العام التابعة لحكومة كاتالونيا المتمتعة بالحكم الذاتي «جنراليتات»، وأشدَّ الفوضويين راديكالية ممن استولوا على مئات البنادق، كانوا مسيطرين فعلًا على الوضع. وبحلول الوقت الذي استسلمت فيه آخر القوات المتمردة في برشلونة في 20 تموز/ يوليو، حيث أعلن الجنرال مانويل غوديد الذي كان متحصنًا في المقر القديم لقيادة الجيش الإقليمي هزيمتهم واستسلامهم على المذياع، كان القتالُ في العاصمة الكاتالونية قد خلّف تعادلًا

في عدد القتلى بلغ 450 قتيلًا، على الرغم من أن الحرب والثورة لم تكونا قد بدأتا.
أخفقت الانتفاضة في المدينتين الأكثر أهمية في إسبانيا، غير أنها نجحت في مدن أخرى مهمة استراتيجيًا، يمكن منها التحكم بمساحات شاسعة من الأراضي. فقد آلت إشبيلية، أهم مدينة في الأندلس، بسرعة إلى الجنرال غونزالو كيبو دي يانو الذي تحول في وقت قصير جدًا من كونه واحدًا من أشد الضباط ولاء للجمهورية إلى ألد أعدائها. وثمة جنرال آخر، كان من المفترض أنه جمهوريٌّ، وهو الجنرال الماسوني ميغيل كابانياس، الذي كان مسؤولًا عن نجاح الانتفاضة في سرقسطة، عاصمة أراغون، حيث كان فيها أيضًا حركة فوضوية نقابية قوية مدعومة جيدًا. وكان لا بد من نجاح الانتفاضة في سرقسطة، من أجل السيطرة على مساحة كبيرة من حوض إيبرو، ومن أجل الزحف إلى مدريد ، فضلًا عن التعرض لأي جماعات مسلحة قد تأتي من برشلونة.
من أجل استيعاب سبب بدء الحرب الأهلية، لا بد من التأكيد أن الجيش لم يكن هو الذي انتفض «بشكل جماعي» ضد الجمهورية، أو «تمرد الجنرالات»، بحسب ما صورته الدعاية في ما بعد؛ إذ لم يتمرد من الجنرالات الثمانية عشر الذين كانوا يسيطرون على وحدات التدخل الرئيسة إلا بعد أربعة غيرهم هم: كابانياس وكيبو دي يانو وغوديد وفرانكو. إضافة إلى ذلك، لم يكن المتمردون العسكريون يحتملون أيّ تردُّدٍ أو مقاومة من زملائهم، وكان يدفع الثمن كل من حاول ذلك، بدءًا من بضعة قادة وضباط أرسلوا من دون محاكمة لمواجهة فرق الإعدام في المغرب الإسبانية. هذا ما حدث في مليلة للجنرال مانويل روميراليس، حين اعتقله بعض مرؤوسيه بقوة تهديد السلاح في مكتبه. كما اعتُقل ميغيل كامبينز، الحاكم العسكري في غرناطة الذي عارض الانتفاضة، على يد بعض الضباط واقتيد إلى إشبيلية، حيث أعدم رميًا بالرصاص في 16 آب/ أغسطس بتهمة «التمرد». وحلَّ المصير نفسه بالجنرال ميغيل نونيز دي برادو، المدير العام للطيران الذي ذهب إلى سرقسطة محاولًا إقناع كابانياس بعدم التمرد.
أما أنشط دور في الانتفاضة فاضطلع به سلك الضباط. كان عدد المتمردين في البداية نحو 120 ألف رجل مسلح، من أصل 154 ألفًا في شبه الجزيرة والجزر وأفريقيا في ذلك الوقت، بما في ذلك قوات النظام العام. إضافة إلى ذلك كان لديهم، منذ البداية، جيش أفريقيا، بما في ذلك جميع الضباط كبارهم وصغارهم تقريبًا، البالغ عددهم 1600، و40 ألف جندي تحت قيادتهم. وكان أبرز القوات وأفضلها تدريبًا «الفيلق الأجنبي» الذي أسّسه خوسيه مِيَّان أستراي وفرانشيسكو فرانكو في عام 1920، وكان يتكون من الفارين والمجرمين والمنبوذين، ممن دُرِّبوا على تبجيل الرجولة والعنف. إضافة إلى «الفيلق»،

كانت هناك «قوات السكان الأصليين النظامية» التي تتكوّن من المرتزقة المغاربة وبعض الإسبان.

اعتقد قادة المتمردين أن الجمهورية تسببت لهم بمظالم لا حصر لها، تحتاج إلى حلول. وكان بعض هؤلاء الضباط قد تأثر بإعادة النظر في الترقيات التي منحتها حكومة بريمو دي ريفيرا الدكتاتورية عن خدمة الحرب، وألغتها حكومة مانويل أثانيا بمرسوم أصدرته في كانون الثاني/ يناير 1933. وكان هذا ينطبق على الجنرالات أراندا وأورغاز وفاريلا الذين أدوا دورًا بارزًا في جيش فرانكو، على الرغم من أن ضباطًا آخرين، مثل أسنسيو تورادو وروميراليس وإيدالغو دي سيسنيروس، عانوا الأمر نفسه، لكنهم ظلّوا موالين للحكومة الجمهورية.

تسببت إعادةُ النظر في الترقيات، وقانونُ الإصلاح العسكري الذي وضعه أثانيا، فضلًا عن إقالة بعض الضباط الذين كانت لهم علاقات وثيقة بدكتاتورية بريمو دي ريفيرا، في استعداء كثير من الضباط ضد الجمهورية. وكانت أسباب التمرد، في تموز/ يوليو 1936، بحسب زعمهم، وانطلاقًا مما نشروه من إعلانات حالة الحرب، تتمثل في «الغياب التام للسلطة العامة» والحاجة إلى الحفاظ على النظام ووحدة أرض الآباء. وكان ثمة سبب آخر مهم، على الرغم من أنهم لم يصرحوا به، يتمثل في التظلمات ضد الساسة الذين كانوا يحتقرونهم ويبغضونهم باعتبارهم أذنابًا يساريين وبلاشفة.

كان شركاء الجنرال سانخورخو الانقلابيون قد عينوه رئيسًا للتمرد، لكنه توفي في 20 تموز/ يوليو عندما كان يحاول الإقلاع في طائرة خفيفة هشة بمقعدين من طراز «بوس موث» كان من المقرر أن تقله إلى إسبانيا من منفاه في البرتغال. وكان الجنرال مولا قد أرسل الطيار الفلانخي، خوان أنطونيو أنسالدو. غير أن الطائرة، تحطّمت مباشرة بعد إقلاعها واشتعلت فيها النيران بالقرب من المطار في كاسكايس. ونجا أنسالدو من الحادث من دون أن يصاب بأذى.

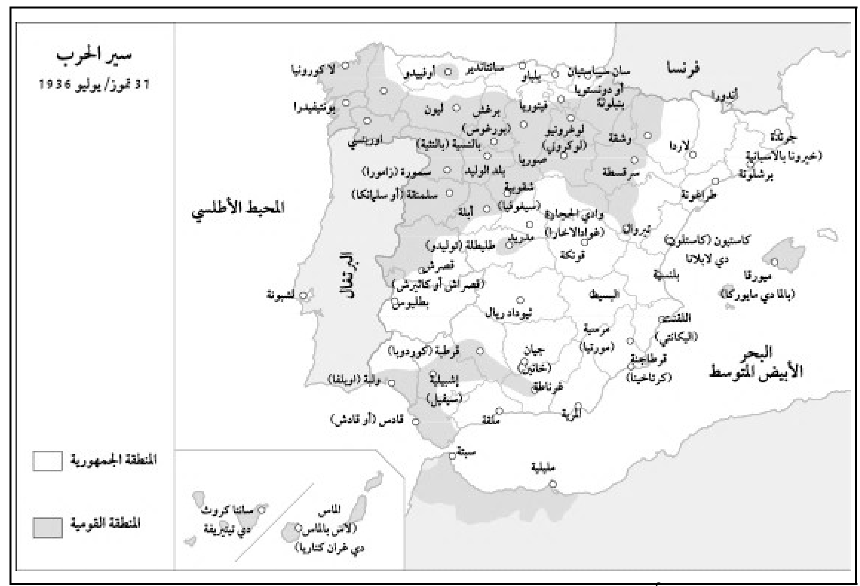
تسبب موت سانخورخو المفاجئ في اضطرار المتمردين إلى إعادة النظر في خططهم. فأنشأوا بعد أربعة أيام، بناء على اقتراح مولا، «المجلس العسكري للدفاع القومي» في بورغوس، برئاسة الجنرال كابانياس. وكانت هذه أول هيئة تنسيقية عسكرية في منطقة المتمردين، وكان متوقعًا لها أن تستمر طوال الصيف حتى الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، حين فُوِّض الجنرال فرانكو من زملائه العسكريين ليكون القائد السياسي والعسكري الوحيد.

حدث هذا لأن فرانكو، بعد موت سانخورخو، استغل موقعه المتميز بصفته قائد حامية المغرب لتمهيد الطريق إلى ما يصفه بول بريستون، أفضل كُتاب سيرته، بأنه «لصنع القائد العام ‘جنراليزيمو’ (Generalísimo)» [(16)]. وتمثلت المشكلة التي واجهت فرانكو في كيفية نقل تلك القوات من أفريقيا إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، في ضوء حقيقة أن مضيق جبل طارق كان مسيطرًا عليه من طواقم الأسطول الجمهوري التي تمردت ضدِ ضباطها المتمردين.

لذلك، طلب فرانكو المساعدة من أدولف هتلر وبنيتو موسوليني. وللوصول إلى زعيم ألمانيا النازية، استخدم رجل أعمال ألماني يعيش في المغرب الإسباني هو يوهانس بيرنهارت الذي التقى الفوهرر (الزعيم) في 25 تموز/ يوليو وأخبره بما كان يجري في إسبانيا وميولات التمرد اليمينية ومعاداته البلشفية. فقرر هتلر دعم هذه القضية، بدءًا من إيفاد 20 طائرة نقل جوي من طراز «يونكرز جيه يو 52»، و6 طائرات مقاتلة من طراز هنكل 51، و20 مدفعًا مضادًا للطائرات، وذخائر وطاقم طيران وطاقم أرضي، بدأت في الوصول إلى المغرب الإسباني في 29 تموز/ يوليو بعد عشرة أيام تقريبًا من بدء التمرد العسكري ضد الجمهورية.

قرر موسوليني أن يفعل الأمر نفسه، بعد تلقيه طلبات مستمرة من فرانكو للحصول على مساعدات من خلال القنصل الإيطالي في طنجة والملحق العسكري هناك. ففي 28 تموز/ يوليو، أرسل موسوليني سربًا من 12 قاذفة من طراز سافويا إس إيه - 81 وسفينتين تجاريتين ومعهما مقاتلات من طراز فيات سي آر 32. ومكّن استخدامُ هذه الطائرات فرانكو من الإفلات من الحصار الذي كان يفرضه سلاح البحرية الجمهوري، ونقل القوات من أفريقيا إلى الأندلس، ومن ثم البدء في التقدم نحو مدريد. وبحلول 7 آب/ أغسطس، استقر فرانكو في إشبيلية. وفي غضون أسابيع قليلة، عبر أكثر من 13 ألف جندي مضيق جبل طارق. وهكذا، بحسب بول بريستون، «حَوَّلَ موسوليني وهتلر انقلابًا يسير بشكل خاطئ إلى حرب أهلية دامية ومُطوَّلة» [(17)].

بحلول نهاية تموز/ يوليو كان نجاح التمرد العسكري أو إخفاقه قد قسم إسبانيا قسمين. فلاقى تقريبًا نجاحًا في كل شمال وشمال غرب إسبانيا: غاليسيا وليون وقشتالة القديمة وأوفييدو وألافا ونافار وعواصم أراغون الثلاث، وجزر الكناري وجزر البليار، باستثناء مينوركا، ومناطق واسعة من إكستريمادورا والأندلس، بما في ذلك مدن كاسيريس وقادس وإشبيلية وقرطبة وغرناطة وهويلفا. أما المنطقة الجمهورية فكانت تشمل المدن الرئيسة ومراكز الصناعة والتعدين الرئيسة، كاتالونيا وإقليم الباسك وأستورياس، ومقار الشركات والبنوك الرائدة. وكانت الغلبة المالية للجمهورية واضحة جدًا في البداية؛ إذ كانت تسيطر على مصرف إسبانيا واحتياطياته من الذهب، البالغة نحو 700 طن، في حين كانت الأراضي التي تسيطر عليها تدير نحو 70 في المئة من ميزانية الدولة [(18)].



إسبانيا: الأراضي الجمهورية والقومية، 31 تموز/ يوليو 1936

أخفق التمرد العسكري في تحقيق هدفه الرئيس الذي كان يتمثل في الاستيلاء على السلطة وإطاحة الجمهورية، لكن الحكومة لم تكن قادرة أيضًا على إخماد التمرد؛ إذ مكّنت المساعدات الإيطالية والألمانية المتمردين من مواصلة مساعيهم، فيما سارعت الحكومة أيضًا إلى الحصول على المساعدات الخارجية؛ واعتقدت السلطات الجمهورية أن الحل لوقف المضايقات النازية والفاشية، ولمواجهة الإنقلاب، يكمن بيد أنظمة الحكم الديمقراطية.

في 19 تموز/ يوليو، وفقًا للاشتراكي ليون بلوم، تسلّم رئيس وزراء فرنسا برقية من رئيس الوزراء الإسباني المُعَيَّن حديثًا، خوسيه غيرال، قال فيها: «لقد أُخِذنا على حين غرة بانقلاب عسكري خطر. يُرجى الاتصال بنا فورًا لتزويدنا بالسلاح والطائرات» [(19)]. وكانت ردة الفعل الأولى للحكومة الفرنسية، بعبارة بلوم، «تنفيذ خطة مساعدات، بقدر ما نستطيع، لتوفير المواد للجمهورية الإسبانية». غير أن ذلك لم يكن ممكنًا، فقد سرَّب ملحقٌ عسكري في السفارة الإسبانية في باريس، كان عميلًا للمتمردين، معلومات عن قرار الحكومة الفرنسية إلى الصحيفة اليمينية اليومية **إيكو دي باري**. وبدأت الصحيفة «حملة قوية فضحت، بما لديها من تفصيلات، القرارات التي اتُّخذت، ما أثار قلاقل كبيرة، ولا سيما في الأوساط البرلمانية».

انقسم الرأي العام، على غرار ما كانت عليه الحال أيضًا في بريطانيا العظمى، بين أولئك الذين عبّروا عن تعاطفهم مع القضية الجمهورية، مُمَثلة باليسار، واليمين السياسي والكاثوليك وقطاعات واسعة من الإدارة، ممن رفضوا خطة المساعدات هذه. وأفضى الخوف من الثورة ومن احتمال امتداد الصراع في إسبانيا إلى فرنسا؛ وهو خوف كان متجذّرًا في الصحافة اليمينية والقوات المسلحة، إلى إقناع الوزيرين البارزين في الحزب الراديكالي، إدوار دالادييه وزير الحرب وإيفون دلبوس وزير الشؤون الخارجية، بالتراجع. وحذرت المجلة

الأسبوعية **كانديد** (*Candide*) في نهاية تموز/ يوليو من أن «التدخل الفرنسي في الحرب الأهلية الإسبانية سيعني بداية حريق هائل في أوروبا تأمل موسكو رؤيته بحماسة» [(20)].

إضافة إلى ذلك، لم تكن المعلومات المرسلة إلى الحكومة البريطانية من موظفيها الدبلوماسيين في إسبانيا لتحثها على تقديم أي عون للجمهورية. فقد وصفوا، منذ البداية، أولئك الذين يدافعون عن القضية الجمهورية بأنهم شيوعيون في خدمة البلشفية. وفي 24 تموز/ يوليو، حث وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن ليون بلوم أن يكون «حذرًا». وبعد ذلك بيومين، قال ستانلي بالدوين، رئيس الوزراء المحافظ، لإيدن: «ينبغي ألا نشارك في الصراع إلى جانب الروس، مهما يكن السبب، بغض النظر عما تقوم به فرنسا أو أي دولة أخرى». فقد كان حزب المحافظين البريطاني الذي كان يتولى السلطة منذ عام 1931، يخشى أن يؤدي أي تدخل في إسبانيا إلى عرقلة سياساته في استرضاء ألمانيا. وفي 25 تموز/ يوليو عملت الحكومة الفرنسية بنصيحة حليفتها الرئيسة في أوروبا، وأعلنت «امتناعها الكامل عن التدخل في الصراع الداخلي في إسبانيا» [(21)].

كانت هذه بداية سياسة عدم التدخل التي ستُنفذ اعتبارًا من صيف عام 1936. فقد اعتقدت السلطات الفرنسية التي كان يرئسها بلوم، أن تلك كانت أفضل طريقة لتهدئة الانقسام الداخلي في البلاد والسيطرة عليه، وللحفاظ على تحالفها الحيوي مع بريطانيا العظمى، وتفادي تدويل الحرب الأهلية الإسبانية.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية وافقت على الفور على هذه الموقف، إلا أن كان من المتعذر تجنب امتداد الصراع الإسباني؛ لأن هتلر وموسوليني بدآ مسبقًا في إرسال المساعدات العسكرية إلى فرانكو، فضلًا عن أن ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية ما كانتا لتحترما سياسة عدم التدخل هذه قط. ونتيجة ذلك، تُرِكَت الجمهورية، وهي نظام حكم شرعي، في البداية من دون مساعدات، إلى أن بدأ الاتحاد السوفياتي بالتدخل في خريف عام 1936، في حين تلقى المتمردون العسكريون الذين يفتقرون إلى كل شرعية، منذ الطلقة الأولى تقريبًا، المساعدات التي كانت حيوية لشن الحرب التي بدأوها هم أنفسهم.

في تلك الأثناء، كانت «الدولة» الجمهورية تترنح، وينهار النظام العام، وتنتشر ثورة راديكالية مدمرة كحمم بركانية في المدن التي أخفق فيها التمرد. لكن حيثما كان التمرد ينجح، كان المتمردون يطبّقون سياسة إرهاب للقضاء على خصومهم السياسيين والأيديولوجيين.

لا قواعد... لا حكومة

فجأة، في هذه العملية ذات الشقين، تمرد عسكري وردّ ثوري، سالت الدماء على نطاق واسع في جميع أنحاء إسبانيا. وكان المتمردون العسكريون، بقيادة

الجنرال إميليو مولا، يتوقعون حصول ذلك في الشهور السابقة عندما كانوا يعدوّن للانقلاب؛ «فليكن في الحسبان أن العمل يلزم أن يكون عنيفًا بشكل غير مألوف، من أجل إسقاط خصم يتصف بالقوة وحسن التنظيم في أسرع وقت ممكن»، كما ذكر مولا في تعليماته السرية رقم 1 التي وقعها باسم «المدير» في 25 أيار/ مايو. «بطبيعة الحال، سيُسجن جميع قادة الأحزاب السياسية أو الشركات أو الاتحادات غير المتعاطفة مع الحركة»، وأضاف أنهم سيعاقبون «بعقوبات تجعلهم أمثولة لغيرهم (...) لإخماد أي حركات تمرد أو إضراب». فقد كان واضحًا أن في حال حصول مقاومة، وهذا أمر مرجح، فسيتحول التمرد إلى حرب لإنقاذ إسبانيا من الفوضى [22].

سرعان ما أظهر خليط من النجاحات والإخفاقات المتزايدة للمتمردين العسكريين، أن الصراع يوشك أن يكون صعبًا وطويلًا، وأن القتال فيه على جبهات مختلفة. من هنا برز مناخُ الإرهاب المحسوب والمتعمد مع سبق الإصرار الذي ساد الحرب منذ اليوم الأول. في هذا المجال، كان تحت تصرف فرانكو قوات محمية المغرب العسكرية، ذات السمعة السيئة المعروفة بوحشيتها. أما مولا فكان لديه دعم آلاف عدة من الكارليين من نافار وألافا، وكان يقمع بهم أي مقاومة ويرهب آلاف الجمهوريين والاشتراكيين والفوضويين على طول ضفاف نهر إيبرو، في نافار وسرقسطة [23]. أما في المدن الأخرى مثل إشبيلية وقرطبة وكاسيرس وليون، فحصلت قوات الجيش والشرطة على الدعم بفعل حماسة مئات اليمينيين والفلانخيين الذين كرّسوا أنفسهم منذ ذلك الحين لمهمات التطهير وبناء إسبانيا الجديدة على أنقاض الجمهورية.

هكذا بدأت حقبة من السَجن الجماعي والقمع الانتقائي لسحق المقاومة، والتعذيب والإرهاب المُنظّمَين. وكان رؤساء البلديات والحكام المدنيون وأعضاء المجالس المحلية وقادة النقابات وقادة الجبهة الشعبية، أول من عانى ذلك كله. لقد استُبدل الامتثال للقانون بلغة السلاح وجدله، وبنبذ حقوق الإنسان وتبجيل العنف. هكذا، فبعد أن أصبح سيناريو الحرب الشاملة الجديد هذا جاريًا، وصارت السياسة فيه تُقوَّم حصرًا من منطلق عسكري، أصبح المرءُ إما صديقًا وإما عدوًا.

كانت عمليات القتل تتفشى حيثما تكون المقاومة أكبر، وحيثما كانت هناك صراعات اجتماعية في فترة الجمهورية، أو كان حضور المنظمات اليسارية أكبر، كانت تجري تصفية الحسابات بسرعة من دون رحمة. وكانت الأيام الأخيرة من تموز/ يوليو وآب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 1936 قد شهدت أكبر عدد من حوادث القتل في المناطق التي كانت تحت سيطرة المتمردين منذ البداية: إذ تركّز ما بين 50 و70 في المئة من العدد الإجمالي للضحايا خلال الحرب في تلك الفترة القصيرة، ما يدل على أن الأمر لم يكن مجرد اضطهاد في زمن الحرب، إنما كان إبادة «جراحية» مُلحَّة. وقد حدث أكثر من 90 في

المئة من حالات القتل التي قاربت 3000 حالة في نافار وسرقسطة في عام 1936. لكن النسب كانت مماثلة جدًا في قرطبة وغرناطة وإشبيلية وبطليوس (باداخوز) وهويلفا، وهي الأقاليم التي شهدت، إضافة إلى سرقسطة، معظم الضحايا في تلك الموجة من الإرهاب الصيفي.
اعتقل معظم الذين قتلوا في الشوارع أو من المنازل، ذلك أنه كان من «اليساريين المعروفين»، ممّن يعارضون «الحركة القومية المجيدة». وكان هؤلاء يُستدعون لأن أسماءهم وردت في وثائق ضُبطت في مقارّ المنظمات السياسية والنقابية، أو لأن جيرانهم انتقدوهم أو بسبب سلوكهم الإلحادي؛ زُجّوا في السجون وفي عدد كبير من المباني التي جُهّزت لتكون سجونًا في الأيام الأولى من اندلاع الحرب، قبل أن يُنقلوا في عتمة الليل، ويُقتلوا قبيل بزوغ الفجر. وكان القضاة يظهرون أحيانًا في مشهد الجريمة لإعطاء الإذن بإزالة الجثث. لكن المشهد الذي كان أكثر شيوعًا في تلك الأيام المبكرة، قبل إنشاء المحاكم العسكرية، هو ترك الضحايا حيث سقطوا من دون دفنهم، في الأغلب، مستندين إلى جدر المقابر، أو في حفر إلى جوانب الطرقات، أو في القرب من الأنهار والآبار المهجورة، أو في الممرات المفضية إلى المناجم.
تسبب طوفان القتل الناجم عن الإرهاب بأنواع شتى من الشذوذ. ولم تُدوّن أسماء آلاف الضحايا قط، في حين ظهرت هويات كثيرين آخرين على أنهم «ذكر» أو «أنثى» من دون التعرف إليها، الأمر الذي لا يزال يحول دون معرفة أسرهم وأبنائهم مكان رفاتهم بعد أعوام على وفاة فرانكو. كما لم يُدفن القتلى كلهم في مقابر؛ إذ حُفرت مقابر جماعية كبيرة، مثل تلك الموجودة في لارديرو في القرب من لوغرونيو، وبوزوس دي كاودى، في القرب من تيرويل، وفي فزنار، على بعد بضعة كيلومترات من غرناطة، حيث لقي فيديريكو غارسيا لوركا مصرعه.
أما المدن التي فشلت فيها الانتفاضة، فعومل فيها الضباط الذين تمردوا على الجمهورية من دون رحمة، حيث اعتُبروا الجناة الأساسيين المرتكبين أعمال العنف وسفك الدماء التي كانت آخذة في الانتشار في جميع أنحاء المدن والريف في إسبانيا. وقد أُعدم نحو 100 من القادة والضباط الذين انضموا إلى الانتفاضة في حامية برشلونة بين منتصف آب/ أغسطس وشباط/ فبراير 1937. ووصلت الأمثلة على الإجراءات التي مرَّت من دون عقاب ضد ضباط في السجون بعد هزيمتهم إلى مستويات استثنائية من القسوة في مدريد، ففي عمليات «الاستئصال» (sacas) كلها، ولا سيما عمليات الاستئصال الجماعي في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، كان يُختار أفراد من الجيش لإعدامهم. وتكرر هذا السيناريو في مدن مينوركا وألميريا وملقة وألباسيت وغوادالاخارا ولاريدا وسان سيباستيان وغيرها من المدن التي أخفقت فيها الانتفاضة.
كان يُفترض أن تكون قد «ثبتت» فاشية أولئك الضباط كلهم، والذين «ثبتت» فاشيتهم، حسبما أعلنت الصحيفة الفوضوية النقابية **التضامن العمالي** (*Solidaridad*

(*Obrera* في الأول من آب/ أغسطس 1936، كان لا بد من أن يُقتلوا. وكان أفراد الجيش ورجال الدين، أهدافًا رئيسة لعمليات التطهير العنيفة التي سادت في صيف عام 1936 حينما أفضت هزيمة الانتفاضة إلى فتح أبواب الثورة. إضافة إلى ذلك، نال هذا الاضطهاد، في تلك الأسابيع القليلة الأولى، من السياسيين المحافظين ومُلاك الأراضي وأصحاب الملكيات الصغيرة والمزارعين والطبقات الوسطى وأصحاب المحلات التجارية والعمال الذين كانوا معروفين في المصانع بأفكارهم المعتدلة، والمهندسين ومديري شؤون الموظفين في شتى الصناعات، والكاثوليك. وكانت الميليشيا المسلحة مسؤولة عن كثير من عمليات القتل تلك، إضافة إلى مسلحي الحزب اليساري والنقابات العمالية وعدد كبير من لجان الأشغال أو الأحياء أو القرى التي أنشئت في خضم الثورة. كان ما بقي من إسبانيا الجمهورية بعد انقلاب تموز/ يوليو 1936 مجرد بوتقة تنصهر فيها القوى، أي بوتقة انصهار للقوى المسلحة التي كان يصعب السيطرة عليها، والتي حاولت ملء فراغ السلطة الذي خلّفه اندحار الانتفاضة العسكرية في المدن الرئيسة في إسبانيا، وفي مساحات واسعة من الريف، وفي الملكيات الزراعية الكبيرة التي غاب مالكوها، ومئات البلدات الصغيرة التي لم يكن فيها من يتولى المسؤولية. وما عادت الدولة قائمة خارج مدريد، هذا لو كانت قائمة في الماضي فعلًا. كان ذلك زمن سُلطة اللجان، وزمن أولئك الذين لم يسبق لهم أن تولوها، سلطة «الشعب المسلح»، كما كان يسميهم الفوضويون، الذي لم يكن له صلة بحكومة خوسيه غيرال في مدريد.



الاتحاد الوطني للعمال - الاتحاد الفوضوي الإيبيري 19 تموز/ يوليو 1936، الشعب المسلح

في البداية، كان هناك كثير من الأفراد والأوضاع التي ساهمت في الحيلولة دون ضبط الأمور وحبّذت الفوضى. فمنذ انهيار الدولة، وتفكك الإدارة وتوزيع السلاح على من كانوا مستعدين لحمله، ظهرت موجة من المساواتية المتشددة، والإيمان بالعصر الألفي [(24)] «ثورة عفوية» تُؤدي، في رأي كثير من الشهود، إلى سيطرة جماعية تخضع لها المصانع والأراضي، مع أجور مخفّضة، وإنشاء جنّة الأرض التي حلم بها الناس منذ فترة طويلة. كانت هذه هي الصورة التي نقلها جورج أورويل، على سبيل المثال، في مُؤلفه **تحية لكاتالونيا** الذي نُشر أول مرة باللغة الإنكليزية في عام 1938.

بدا لجورج أورويل الذي وصل حديثًا إلى برشلونة هذا الجانب الظاهري من المدينة «أمرًا مذهلًا وغامرًا: إنها أول مرة التي أذهب فيها إلى مدينة تحتل الطبقة العاملة فيها موقع السلطة». كانت المباني مزينة بالأعلام الحمراء والسوداء؛ والكنائس منهوبة، والمحلات التجارية والمقاهي خاضعة للسيطرة الجماعية. على ما يبدو، «أن الطبقات الغنية ما عاد لها وجود»؛ إذ لم يكن ثمة دليل على وجود أشخاص «متأنقين» يرتدون قبعات أو ربطات عنق. كانت ثياب العمل، أو «ملابس الطبقة العاملة الخشنة» قد حلّت في محل أزياء الطبقة المتوسطة [25].

تركت التغيرات في «مظهر برشلونة» انطباعًا أيضًا عند فرانشيسكو لاكروز الذي كتب عن الثورة والإرهاب من وجهة نظر الجانب المنتصر في عام 1943: «أصبح كل شيء دنيئًا وكئيبًا في هذه المدينة التي أنشأتها جهود البرجوازية التي تعمل بجد، وهي قطاع من السكان مجهز بشكل استثنائي لحياة مريحة ومنضبطة وممتعة. فقد فرض حشد بروليتاري، أثارته أشد مشاعر الانتقام، وجهة نظره العامية تجاه الحياة على الجماهير المنكوبة بالإرهاب». وحُظر كل شيء جميل ورشيق وراقٍ «بغضب حاقد». فكان ارتداء سترة، أو أن كون المرء حليق الذقن أو مُعطَّرًا بمنزلة التصريح بأنه «فاشيٌ، وبالتالي يحكم على نفسه علانية بالإعدام».

إضافة إلى ذلك، كان يتعين على النساء الاستغناء عن ارتداء القبعات والفساتين الجميلة والمجوهرات و«الأحذية الأنيقة»، وعليهن ارتداء «الزي المعتاد لبعض نساء الطبقات الاجتماعية الأدنى». وكان الرجال «يبذلون جهدًا كي يبدوا كأنهم عمال انتهوا توّهم من العمل». والناس يتجولون وهم يرتدون قمصانًا «من أقدم الملابس التي يمتلكونها، أو ملابس رثة عن قصد». هكذا كانت برشلونة في ذلك الوقت، حيث كان الرعاع «الذين لا يغتسلون، ويرتدون الملابس الخشنة وتفوح منهم رائحة العرق (...) يشبهون سكان موسكو» [26].

على افتراض أن هذه كانت مجرد مبالغات نمطية للصور والدعاية التي أعلن عنها الجانب المنتصر في الحرب الأهلية، فإن الحقيقة التي ظلت قائمة، منذ البداية، هي أن المد الثوري في صيف عام 1936 أتى بموجة من الذعر؛ فمن أجل تدمير رموز التمييز الاجتماعي تلك كلها في مجال الملابس والآداب، كان يتعين الدوس على جثث آلاف الأشخاص: الأعداء السياسيون والطبقيون وأفراد الجيش ورجال الدين والكاثوليك المحافظون من المُلاك والعمال وأصحاب العقارات والملكيات الصغيرة والزعماء السياسيون المحليون (الكاسيك) وطبقة النبلاء. وكان ينبغي من أجل تحقيق السيطرة الجماعية على الأراضي والمصانع، مصادرة أصول أولئك المُلاك الذين فروا أو قُتلوا أو أودعوا السجون. وتكرر ذلك، بدرجات متفاوتة من العنف، في صناعات برشلونة ومدريد وبلنسية، ومزارع أراغون وخايين (جيّان) وسيوداد ريال.

لكن قبل البناء، كان لا بد من اجتثاث «العلل الاجتماعية» وأسبابها. فهذا ما كانت تعنيه الثورة لمعظم قادة الفوضوية النقابية ومسلحيها، فضلًا عن كثير من الاشتراكيين الآخرين وأعضاء الاتحاد العام للعمال (UGT). كانت الثورة تعني لهؤلاء جميعًا القضاء الجذري على رموز السلطة، وإطاحة النظام القائم، والترويج لخطاب عدواني يتحدث عن مجتمع بلا طبقات أو أحزاب أو دولة. كان هذا المناخ بمنزلة ارتداد إلى اليعقوبيين، ثوار القرن التاسع عشر أو ثوار الثورة الروسية الذين برزوا في «لجان الصحة العامة» التي كُرِّست، كما كانت الحال في لاريدا أو ملقة على سبيل المثال، لقمع الثورة المضادة في صيف عام 1936.

تحقق القضاء الجذري على ممثلي السلطة من خلال ما اصطلح على تسميته «النُّزهة» (باسيو) (paseo)؛ «محاكمة صورية» لتصفية الحسابات، أو تغذية حقد طبقي أو الثأر. وقد وصف لنا الفوضوي خوان غارسيا أوليفر، وزير العدل في الحكومة الجمهورية بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 وأيار/ مايو 1937، تلك الأساليب، بطريقة توضح الأمر تمامًا: «نظرًا إلى أن الانتفاضة العسكرية كانت تعني كسر القيود الاجتماعية كلها؛ ولأن من اضطلع بها كانت الطبقات التي حافظت تقليديًا على النظام الاجتماعي، شهدت محاولات إعادة توطيد التوازن القانوني رجوع روح العدالة إلى أقدم أصولها وأنقاها؛ إلى الشعب: إلى صوت الشعب، إلى القانون الأعلى (سوبريما ليكس) (suprema lex). وفيما استمرت هذه الحالة من الشذوذ، استحدث الناس قانونهم الخاص وطبقوه؛ إنها النزهة» [(27)].

في صيف عام 1936 أبرزت الهجمات على السجون، و«النزهات»، وعمليات الاستئصال، الكيفية التي تجلّى بها الإرهاب الذي أطلقت له العاصفة الثورية العنان باسم الشعب صاحب السيادة. فطوال ذلك الصيف، كان الإرهاب الآخر «غير المُقونَن» الذي استهله الجيش وطبقة النبلاء وملاك الأراضي، يرى في الإجراءات القضائية أمرًا لا ضرورة له، كانت إجراءات «النزهة» أسرع بكثير. وكما كانت الحال في المنطقة التي كان يسيطر عليها المتمردون العسكريون، كانت أعمال العنف في أراضي الجمهورية تتركز في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، ما عدا مدريد خصوصًا، حيث قُتل بضعة آلاف من الأشخاص في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، في أثناء الحصار الأول للعاصمة على يد القوات القومية [(28)].

لم يكن الجميع يرغب في رؤية سفك الدماء، فكانت منذ البداية أصوات ضد تلك المجزرة التي كان يدبرها قادة الجمهوريين والاشتراكيين والفوضويين، لكن مثل هذه الأصوات لم تُسمع من سلطات الجانب الآخر أو قادة الكنيسة الكاثوليكية. لكن، على الرغم من ذلك، حطّمت هزيمة الانتفاضة الأغلال، وحققت التحرر التام من نير الماضي، وشهدت قدوم الثورة التي طال انتظارها، وساهمت في صدور الحكم النهائي على الأثرياء والرؤساء الاستغلاليين، وهذا موضوع مفضل في الدعاية والخطابة الأشد راديكالية. وفي

ظل انعدام وجود قواعد أو حكومة، وانعدام وجود آليات لإجبار الناس على الامتثال للقوانين، شاع «التعطش للعدالة» والانتقام والحقد الطبقي بقوة مدمرة للقضاء على النظام القديم.

كان سخط متمردي الجيش والفلانخيين موجهًا تحديدًا ضد السلطات الجمهورية ونواب ائتلاف «الجبهة الشعبية» المُنتخَبين في شباط/ فبراير 1936؛ إذ فقد ذكر التقرير الذي وضعته الأمانة العامة لمجلس النواب، المنشور في 22 آب/ أغسطس 1938، أن أربعين شخصًا قُتلوا، وثمة اثنا عشر شخصًا إما سجناء وإما «مفقودون» في «مناطق المتمردين».

كان بين هؤلاء القتلى واحد وعشرون اشتراكيًا وشيوعيان اثنان، في حين كان الباقون جمهوريين؛ كان 18 منهم ينتمون إلى المقاطعات الأندلسية وخمسة إلى غاليسيا، وهي المنطقة التي أبيد فيها سياسيون يساريون وقوميون، أحدهم أنخيل كاسال، المحرر في الحزب الغاليسي، وعمدة سانتياغو دي كومبوستيلا ونائب رئيس حكومة مقاطعة لاكورونيا في عام 1936، وكان عضوًا في اللجنة التي قدمت مشروع النظام الأساسي للحكم الذاتي في مجلس النواب. وقد عُثر على جثته في حفرة في 19 آب/ أغسطس من ذلك العام.

على الرغم من أن التاريخ الدقيق غير معروف يقينًا، فإن مؤشرات موثوقًا بها تشير إلى أن ذلك كان في اليوم الذي سبق اليوم الذي يُفترض أن الشاعر فيديريكو غارسيا لوركا قُتل فيه؛ ضحية الإرهاب العسكري الفاشي الذي لا يُنسى. فبعد نجاح الانتفاضة في غرناطة، احتمى غارسيا لوركا في بيت الشاعر الفلانخي لويس روزاليس (Luis Rosales)، ظنًا منه أنه لن يُكتشف هناك. لكنه اقتيد من هناك في يوم الأحد 16 آب/ أغسطس من خلال رامون رويز ألونسو، اليميني والنائب السابق عن الاتحاد الإسباني لليمين المستقل الذي كان معروفًا في غرناطة. وفي صباح ذلك اليوم قُتل نسيبه، مانويل فرنانديز مونتيسينوس، عمدة غرناطة الجمهوري السابق الذي كان متزوجًا من شقيقة الشاعر كونشا.

وفق رواية إيان جيبسون، رافق رويز ألونسو اثنان من زملائه في الاتحاد الإسباني لليمين المستقل عندما زار منزل روزاليس في كالي أنغولو: «خوان لويس تريسكاسترو - أحد ملاك الأراضي المعروفين ونموذج الرجل الشوفيني الثرثار الذي يمكن العثور عليه بين شباب الطبقات العليا الأندلسية - ولويس غارسيا أليكس، سكرتير الحزب في غرناطة». وأخذوا غارسيا لوركا إلى مبنى الحكومة المدنية الواقعة تحت قيادة اللواء خوسيه فالديز غوزمان الذي كان يُطهّر غرناطة من «الحُمر» منذ بداية الانتفاضة [(29)].

قُتل غارسيا لوركا جنبًا إلى جنب مع ناظر مدرسة وفوضويين اثنين من مساعدي مصارعي الثيران، ودُفنوا في محيط فزنار، على بعد بضعة كيلومترات من غرناطة، حيث حُفرت مقابر جماعية بأيدي عمال البناء و«الحُمر» قبل أن يقتلهم متطوعون في «الفرقة السوداء» الفاشية. وكان أحد

قاتليه خوان لويس تريسكاسترو، «الرجل الشوفيني» «الثرثار» الذي قال إنه ضاق ذرعًا بـ «الشواذ»، والذي مشى متبخترًا في غرناطة في وقت لاحق قائلًا إنه «وضع طلقتين في مؤخرة» غارسيا لوركا. واستخدم في شهادة وفاته واحدة من العبارات الكثيرة الملطّفة التي وُظفت في المنطقة القومية لتزوير سبب الوفاة: «من جروح نجمت عن أعمال حربية».

أما في المنطقة الجمهورية، فكان أبرز الذين قُتلوا خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا - شهيد الحملة الصليبية - الذي كانت المباني الجديدة تسمى باسمه في أثناء الحرب، وأكثر في الأعوام التي تلت الحرب، فضلًا عن مئات الشوارع والساحات والمدارس؛ حتى إن جُدُر الكنائس تحمل نقشًا يقول «خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا ... كنت حاضرًا».

وُلد خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا في عام 1903، أي بعد غارسيا لوركا بخمسة أعوام. كان نجل الدكتاتور ميغيل بريمو دي ريفيرا. في عام 1933، بعد تولي أدولف هتلر السلطة، أصبح مهتمًا بالفاشية. وبعد ضمان الدعم السياسي والمالي لليمين التقليدي، أسس الفلانخي الإسبانية، وهو الحزب الذي بذل أكبر جهد من أجل إدراج العنف في خطاباته وعرضه في الشوارع في أجواء إسبانيا المشحونة في ثلاثينيات القرن العشرين.

ترشح بريمو دي ريفيرا في إقليم قادس في انتخابات شباط/ فبراير 1936، لكنه لم يُنتخب. وبعد شهر من ذلك، حاول ثلاثة فلانخيين اغتيال لويس خيمينيز دي أسوا، أستاذ القانون والنائب الاشتراكي. لكنهم فشلوا في محاولتهم، وقتلوا حارسه الشخصي. وفي 14 آذار/ مارس، أُلقي القبض على خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا وفلانخيين بارزين آخرين، وأصبح الحزب حزبًا سريًا.

في 5 حزيران/ يونيو نُقل خوسيه، مع شقيقه ميغيل، إلى السجن في إليغانتي ربما للحيلولة دون هربه، وإبعاده من العاصمة، ومن المسرح الرئيس لأعمال العنف الفلانخية في الشوارع. لكن بعد فشل التمرد العسكري في إليغانتي، حكمت عليه محكمة شعبية بالموت في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر. وأُعدم رميًا بالرصاص في السجن في فجر 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936[30].

سُجلت الحرب الأهلية الإسبانية في التاريخ، وفي الذاكرة، على نحو خاص، بسبب الطريقة التي نزعت بها الصفة الإنسانية عن خصومها، إضافة إلى أعمال العنف الرهيبة التي أفرزتها. ويشير البحث المضني في الأعوام الأخيرة إلى أن ما لا يقل عن 150 ألف شخص قُتلوا في أعمال العنف، منهم نحو 100 ألف في المنطقة التي كان يسيطر عليها المتمردون، وأقل من 60 ألفًا بقليل في المنطقة الجمهورية [31].

في شهري الصيف اللذين أعقبا الانتفاضة العسكرية، انتشر الإرهاب مُتعديًا حدود التنظيمات السياسية، المتمثلة في جهاز الدولة في المنطقة الجمهورية، والجيش في منطقة المتمردين. وحلّت قوى جديدة لتشغل الفراغ الذي خلفته عملية الحلول في محل النظام الناجمة عن الانقلاب العسكري. فاشتغلت

القوى المستقلة تقريبًا، مثل سرايا حزب الفلانخي أو اللجان الثورية، في نطاق العقوبة والعدالة التي كانت تديرها الدولة حتى تلك اللحظة، بينما وضعت في الوقت نفسه آليات إرهاب ما كان ليردعها آنذاك أيُّ نوع من أنواع الرقابة أو التفويض.

من الإرهاب «غير المقونَن» إلى الإرهاب «المقونَن»

مع ذلك، بدأت الأمور تتغير منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 1936. ففي أعقاب الهجوم القومي الفاشل على مدريد، لم يكن أحد يعتقد حقًا أن الحرب ستكون شأنًا قصير الأجل، على الرغم من أن الدعاية كانت على العكس من ذلك. فقد استقرت الجبهات، باستثناء جبهة مدريد، حيث احتدمت معركة حاسمة لأسابيع عدة. وكانت الهجمات تسفر عن مكاسب صغيرة أو تعزيز مواقع أو عن حوادث لها أهمية عسكرية ضئيلة. وفي الفترة بين دخول طليطلة في نهاية أيلول/ سبتمبر 1936 والاستيلاء على ملقة في بداية شباط/ فبراير 1937، أخفقت قوات فرانكو في تحقيق انتصار واحد، بينما كانت القوات المختلفة الموالية للجمهورية لا تزال قادرة على صدها. وفي الشهور الأربعة الطويلة تلك، اختفت عمليًا المجموعات شبه العسكرية و«غير المنضبطة» من المشهد الحربي، والتحقت الميليشيات كلها بشكل نهائي بقوات الجيش، ومن الواضح أن هذه العملية استغرقت وقتًا لتتحقق في الجمهورية أطول من الوقت الذي استغرقته في منطقة المتمردين.

لم يكن استقرار السلطة أمرًا هيّنًا، حتى بين صفوف المتمردين، حيث كان كل شيء يشير إلى حقيقة أن القيادة العليا يضطلع بها الجنرال فرانكو. لكن كانت ثمة دلائل واضحة على أنه كان هو المُسَيطِر على أعمال الإرهاب «من فوق» في كلا الجانبين: فقد تراجعت إلى حد كبير حوادث القتل الناجمة عن عمليات الاستئصال و«النزهة». وهدأ الإرهاب، على غرار هدوء الجو العام، وبدأت مرحلة من العنف «المقونَن» الذي بدأت تفرضه المحاكم.

كان العدو لا يزال موجودًا، وكان هناك عدد ممن ينبغي قتلهم، لكن الحاجة إلى الاهتمام بالحرب أولًا وتركيز السلطة والانضباط على الجبهة الداخلية بدآ يحدّان من حدوث التجاوزات. ففي الجانب الجمهوري، تمكّنت الحكومة والمنظمات السياسية والنقابية من وقف القتل كليًا تقريبًا؛ أما في الجانب القومي، فتنامى الاتجاه التنازلي في أعمال العنف بشكل أبطأ، فكلما استولى القوميون على مدينة، كان الإرهاب «غير المقونَن» يعود متمثلًا في القتل بالجملة.

استغرقت استعادة السيطرة في المنطقة الجمهورية بعض الوقت؛ فأُصدرت المراسيم الأولى لما أُطلق عليه آنذاك «العدالة الشعبية» في 23 و25 آب/

أغسطس 1936، مباشرة بعد قتل يمينيين وسياسيين بارزين في سجن موديلو في مدريد [32]. وأدت تلك المراسيم إلى إنشاء محاكم خاصة لـ «محاكمة جرائم التمرد والفتنة، والجرائم التي ارتكبت ضد أمن الدولة». وكان ينبغي أن تتكون كل محكمة من تلك المحاكم من «ثلاثة مسؤولين قضائيين، يكونون بمنزلة قضاة بحكم القانون، وهيئة مُحلَّفين مكونة من أربعة عشر شخصًا تحكم في القضية المنظورة بناء على وقائعها». وقَرَنت «عدالةُ الطوارئ» الجمهورية هذه «الحكمَ الصوري» بعناصر عدة من الإجراءات العسكرية من دون حاجة إلى اللجوء إلى «الأحكام العرفية»، الأمر الذي لم تعلنه الحكومة الجمهورية في الأراضي التي كانت تسيطر عليها حتى 9 كانون الثاني/ يناير 1939[33].

في 24 و28 آب/ أغسطس، أصدرت الحكومة الإقليمية الكاتالونية مراسيم مشابهة جدًا، أدت إلى إنشاء «هيئات محلّفين شعبية لقمع الفاشية». ولم يكن ذلك ما تميزت به مدريد أو برشلونة فحسب؛ إذ سرعان ما أُنشئت محاكم شعبية في جميع أقاليم المنطقة الجمهورية تقريبًا. وكان في ذلك دليل على التغيير، أو هكذا بدا الأمر، من «حالة الشذوذ الذي استحدث فيه الشعبُ»، حسبما كتب غارسيا أوليفر، «قانونه وإجراءاته وطبّقها»، بعبارة أخرى، «النزهة»، إلى «الحالة السوية»، وهي المرحلة التي انطوت على «وجوب تسليم العناصر المشبوهة إلى المحاكم الشعبية لتُحاكم بنزاهة، مع إيقاع العقوبة بالمذنبين وإطلاق الأبرياء فورًا» [34].

أخيرًا حلَّ العنفُ «المُقونَن» محل الإرهاب «غير المقونَن» من بداية عام 1937، مع أن الاتجاه التنازلي في معظم المحافظات كان قد بدأ في نهاية العام السابق. وكانت ثمة أسباب مختلفة لهذا الأمر. **أولًا**، أدى وصول لارغو كاباييرو إلى الحكومة في 4 أيلول/ سبتمبر 1936 برفقة الاشتراكيين والشيوعيين، ثم الفوضويين، منذ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر، إلى إشراك هذه المنظمات كلها في الدفاع عن المسؤولية والانضباط. وليس ثمة ما يوضح هذا التغيير أفضل من حقيقة أن الذي أرسى المحاكم الشعبية وأنشأ معسكرات العمل لـ «السجناء الفاشيين» بدلًا من إطلاق رصاصة في مؤخرة الرأس، كان «فوضويًا صاحب فعل»، هو غارسيا أوليفر. **ثانيًا**، لأن معظم اللجان الثورية واللجان المعادية للفاشية التي أنشئت في أعقاب هزيمة الانتفاضة استُعيض عنها بالمجالس البلدية التي تشكلت بفعل اتفاقات بين المنظمات السياسية التي كانت منضوية إلى الجبهة الشعبية. و**أخيرًا**، لأن الجماعات المسلحة والميليشيات التي كانت منتشرة في الجبهة الداخلية وعلى الخطوط الأمامية، عُسكرت بحلول ذلك الوقت ودمجها في الجيش الجديد للجمهورية. ففي ظل سلطات سياسية وعسكرية أقوى وأشد انضباطًا، وفي ظل تَصَدُّر الحرب المسرح، هبت العاصفة الثورية، وتوقف عنف عمليات الاستئصال و«النزهة».

كان التمرد العسكري الجريمة الرئيسة التي اتُّهم بها أولئك الذين مثلوا أمام المحاكم الشعبية. وكانِ المتَّهَمون أفرادًا من الجيش أو من قواتِ الأمن، ولا

سيما الحرس المدني، أو مواطنين حملوا السلاح دعمًا للانتفاضة، أو يمينيين أو أعضاء منظمات كاثوليكية وملكية. وكانت البيانات الخاصة بالذين حكمت عليهم المحاكمُ الشعبية بالإعدام في مختلف المقاطعات مشابهة جدًا للبيانات الخاصة بضحايا «النزهة» وعمليات الاستئصال، على الرغم من أنه لا يكاد يوُجد بينهم أي رجل دين، نظرًا إلى أن كثيرًا منهم قُتل في الشهور القليلة الأولى. وقد حوكم بضعة آلاف من الأشخاص في مختلف المحاكم الشعبية في منطقة الجمهورية، في الفترة الممتدة بين أيلول/ سبتمبر 1936 وأيار/ مايو 1937، عندما أُحيل معظم المتهمين في هذه الجرائم إلى المحاكمة. وأُعدم سبعة وتسعون شخصًا من أصل 427 كانوا قد حوكموا في برشلونة، وفي مدريد أُعدم 45 شخصًا من أصل 566 شخصًا. وكانت المحكمة في مقاطعة بلنسية أقسى بكثير، حيث حُكم بالموت على 43.82 في المئة من 89 متهمًا، على الرغم من أنه لم يُعدم في النهاية إلا 23 منهم فقط.

أما في المنطقة الأخرى، فكان يبدو أن كل شيء تحت سيطرة الجيش، بوجود فرانكو باعتباره أعلى سلطة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1936. ومع ذلك، تشير الوثائق إلى أن القضاء العسكري لم يكن هو الذي يسيطر على الجبهة الداخلية. ففي الفترة بين أواخر عام 1936 وأوائل عام 1937 كان هناك عدد قليل جدًا من الضحايا الذين أُتيحت لهم فرصة المثول أمام قضاء عسكري أو أمام محاكم عسكرية. فبعد عام من دخول الحرب، كانت «النزهة» وعمليات الاستئصال التي تنفذها الجماعات المدنية المسلحة هي النمط السائد. واستغرق ظهور مرحلة الإرهاب «المُقونَن» وقتًا أطول مما استُغرق في المنطقة الجمهورية، ولم يحل ذلك الإرهاب في محل الإرهاب «غير المُقونَن» إلا بعد خريف عام 1937.

من الضحايا المئة وست وثمانين الذين لقوا حتفهم بأعمال عنف والمسجلين في عام 1937 في مدينة سرقسطة، لم يُعدم إلا 47 فقط بعدما حكم عليهم القضاء العسكري. وكان هذا «تحسنًا» ملحوظًا مقارنة بالشهور التي تلت الانتفاضة في عام 1936 عندما لم يمثل أمام المحاكم العسكرية إلا 32 ضحية من أصل 2578 شخصًا من ضحايا القمع. أما في مقاطعة كاسيرس، فأُعدم أقل من 100 شخص بعد مثولهم أمام القضاء العسكري، وذلك حتى حلول ربيع عام 1937، في حين أن أكثر من 1000 شخص «أُخذوا في نزهة»، أو طُرحوا من فوق الجسور في نهر التاجة.

كانت هذه، في الواقع، فترة طويلة دامت بين ستة وثمانية شهور، تقاعس فيها الجيش عن تنفيذ آلية القضاء المستعجل. فمن أجل «تجديد» أرض الآباء وتخليصها من الجمهوريين والحمر، لم يكن ثمة حاجة إلى قضاة ولا إلى إجراءات محاكم.

كان الرأي أنه حتى لو بُدئ بالإجراءات، فلم تكن هناك حاجة إلى كثير من الشهادات أو التهم بجريمة خطرة ارتكبها المتهم. على سبيل المثال، في ما

يلي الجرائم التي ارتكبها، وفقًا لمحضر من محاضر المحكمة العسكرية التي عقدت يومي 15 و 16 شباط/ فبراير 1937، إيميلي داردير، العمدة الجمهوري السابق لبلدية بالما دي مايوركا: «كان عنصرًا هدّامًا حرّض العمال ضد رؤسائهم. وكان عضوًا في حزب اليسار الجمهوري (...). وذُكر أنه شارك في الحركة السوفياتية التي يجري إعدادها في مايوركا» [(35)].

وُلد إيميلي داردير في بالما دي مايوركا في حزيران/ يونيو 1895. وتأهل في الطب ودخل أكاديمية الطب والجراحة في بالما دي مايوركا. وفي عام 1933 أصبح رئيس بلدية هذه المدينة، وكان حين اندلعت الانتفاضة العسكرية مريضًا جدًا نتيجة ذبحة صدرية كانت قد شُخّصت قبل بضعة أيام.

أُلقي القبض على داردير في 20 تموز/ يوليو في منزله. واقتيد إلى مستشفى المقاطعة، ومن ثم إلى كاستيو دي بيلفير. واحتُجز هناك، حيث حُرم من الاتصال بالآخرين لمدة ستة شهور. وفي الليلة التي سبقت إعدامه، سُمح لزوجته، ميكيلا روفيرا، وابنتهما إميليا بلقائه في مستوصف السجن. وبحسب ما ذكر جورج برنانوس، في كتاب **المدافن العظيمة في ضوء القمر** [(36)]، أبقت الممرضات في تلك الليلة خفقان قلبه «الذي أخذ يضعف بسرعة» بمساعدة الحقن، «واقتيد مباشرة من المستشفى إلى مكان تنفيذ الحكم بإعدامه» [(37)].

وأُعدم في صباح 24 شباط/ فبراير 1937 في مقبرة في بالما، إلى جانب النائب الاشتراكي السابق ألكسندر ياومي ورئيس بلدية إنكا، أنطوني ماتيو. وقد طلب داردير، على عكس ياومي، تلقي «القربان المقدس». وكان على الأب أناستاسي، الراهب الكبوشي، أن يعطيه المناولة بملعقة من الماء.

أعلن مانويل أثانيا في خطبة ألقاها في مبنى البلدية في بلنسية التي كانت آنذاك عاصمة للجمهورية، في 21 كانون الثاني/ يناير 1937، «إننا نشن حربًا لأنها تُشَن علينا» [(38)]. إنها حرب مروعة عانت تقريبًا في خلال عام ونصف العام إرهابًا وحشيًا من جيش المتمردين والفلانخيين، يرافقه اضطرابٌ عنيف في النظام الاجتماعي. فقد قُتل عشرات الآلاف من كلا الجانبين. وصُرف آلاف غيرهم من وظائفهم، مع «عمليات تطهير» انتشرت في أنحاء الإدارة والتعليم. لقد أفرغ الثوار العسكريون وحلفاؤهم، ممن فقدوا مناصبهم السياسية في انتخابات شباط/ فبراير 1936، شحنات جهدهم في هذا التطهير، الأمر الذي أدى إلى تدمير الشبكات الاجتماعية التي أنشأها الجمهوريون والمثقفون والاشتراكيون والحرياتيون (liberterians) في البلدات والمدن، والمتمثلة في وسائل الإعلام الإخبارية والثقافية والمراكز المجتمعية والأندية الثقافية والجمعيات ونقابات العمال.

سرعان ما أصبح واضحًا أن هذا التحول من التمرد إلى الحرب، أي من التوترات الاجتماعية إلى إبادة الخصم، ستترتب عنه عواقب في الأمد البعيد. ففي تينيريفي، كانت تُستخدم المستودعات الكبيرة التابعة لشركة الموز الإنكليزية «فيفس» لإيواء السجناء الجمهوريين بدلًا من الفاكهة. ومن هناك،

كانت تأخذهم «دوريات الفجر» وتلقي بهم في البحر. أما في ليون، فكان المتمردون العسكريون يستخدمون مبنى سان ماركوس، النُّزل السابق والمثال الجيد لنمط هندسة البلاتيريسك المعمارية، سجنًا.

كان لا بد من عودة التعايش السلمي، بحسب ما أعلن أثانيا في جامعة بلنسية بعد بضعة شهور، في 18 تموز/ يوليو 1937: «على كلا الطرفين أن يعتاد الفكرة القاهرة التي لا مفر منها، وهي أن هناك 24 مليون إسباني، وأنه مهما كان العدد الذي قُتل منا، سيبقى هناك ما يكفي، وأن على من يبقون في قيد الحياة الاستمرار في العيش معًا حتى لا تفنى هذه الأمة» [(39)].

كان ثمة مجال للتفاؤل والأحلام، وهو أمر يصعب تصديقه بعد كل ما حدث. أو ربما كان ذلك ما أراد أثانيا، صائغ العبارات، بثّه ليكون دليلًا على التزامه الراسخ بالسلام، على الرغم من أن معارك محددة كانت قد خُسرت بالفعل، وستظل كذلك لعقود. منها، على سبيل المثال، المعركة من أجل التعايش السلمي. فما الذي يمكن أن تفعله هاتان العباراتان وسط كثير من التحريض على القتل؟

إن الدعوة إلى العنف وإبادة الخصم قيمتان ثابتتان في الدكتاتورية التي انبثقت عن هذه الحرب، وهي نظام الحكم الذي سيستمر نحو أربعة عقود. وكانت الكنيسة الكاثوليكية، بتحويلها الصراع المدني المسلح إلى حملة صليبية دينية، من خلال جمعها السيف إلى الصليب، قد أجازت بالفعل حق الجيش في التمرد وسوَّغت القمع الذي كان أفراده على وشك الشروع فيه. لقد تسبب دخول الكنيسة إلى خشبة المسرح في مباركة العنف وزيادته، بدلًا من تقليصه، من جهة، وفي تأجيج الشعور الشعبي الذي اندلع ضد رجال الدين عند هزيمة التمرد العسكري من جهة أخرى.

(14) كان سانتياغو كاساريس كيروغا (Santiago Casares Quiroga) (1884)، وهو محام جمهوري يساري، وزير الداخلية في حكومة الائتلاف الجمهوري الاشتراكي بقيادة مانويل أثانيا بين شهري تشرين الأول/ أكتوبر 1931 وأيلول/ سبتمبر 1933. وبعد انتخابات شباط/ فبراير 1936، عينه أثانيا وزيرًا للأشغال العامة، هذه المرة. وفي نيسان/ أبريل من ذلك العام، أقال المجلسُ التشريعي نيسيتو ألكالا زامورا من منصب رئيس الجمهورية، وفي 10 أيار/ مايو أصبح مانويل أثانيا رئيس الدولة الجديد. فعين كاساريس كيروغا الذي كان أحد أشد معاونيه إخلاصًا رئيسًا للوزراء، وتولى هو بدوره وزارة الحرب إضافة إلى رئاسة الوزراء. هذه الحكومة التي تألفت من الجمهوريين اليساريين فحسب، حيث رفض الاشتراكيون المشاركة، ذُكرت في التاريخ بوصفها الحكومة الضعيفة التي سمحت بحدوث الصراعات والعنف السياسي، بدلًا من قمعها، كما عجزت عن وقف الانقلاب العسكري، وكان يُنزع إلى إلقاء مسؤولية ذلك على عاتق كاساريس كيروغا.

(15) Gabriel Cardona, *Historia militar de una guerra civil: Estrategias y tacticas de la guerra de Espana* (Barcelona: Flor del Viento, 2006), p. 33.

(16) Paul Preston, *Franco: A biography* (London: Harper Collins Publishers, 1993), pp. 144 - 170.

(17) Paul Preston, *A Concise History of the Spanish Civil War* (London: Fontana Press, 1996), p. 87.

(18) Pablo Martin Acena, *El oro de Moscu y el oro de Berlin* (Madrid: Taurus, 2001).

(19) *Rapport fait au nom de la Commission chargée d'enquêter sur les événements survenus en France de 1933 à 1945* (Paris: Imprimerie de l'Assemblée Nationale, 1951).

نجد نص هذا التقرير الفرنسي عند إنريكه موراديبلوس في: Enrique Moradiellos, *El renidero Europa: Las dimensiones internacionales de la guerra civil española* (Barcelona: Peninsula, 2001), pp. 268 - 271.

كان ليون بلوم قد عُين رئيسًا لوزراء فرنسا في حزيران/ يونيو 1936، بعد انتخابات الشهر السابق التي فاز فيها ائتلاف الجبهة الشعبية. وتألفت الحكومة من الاشتراكيين والحزب الراديكالي. أما في إسبانيا، فبعد فوز الجبهة الشعبية في انتخابات شباط/ فبراير 1936 لم يشترك في الحكومة سوى الجمهوريين اليساريين. والإشارات اللاحقة إلى هذه المسألة تأتي من «تقرير» بلوم.

(20) مقتبس من: Enrique Moradiellos, *El reñidero de Europa*, p. 79.

(21) للاطلاع على توجيهات بالدوين إلى إيدن، راجع: Ibid, pp. 81 and 87.

(22) تكرّرت «التعليمات السرية» الموقّعة من الجنرال مولا باسم «المدير» في «نسخة من الوثائق المقدمة من المقدم إميليو فرنانديز كوردون (Emilio Fernández Cordón) في شأن إعداد الانتفاضة القومية وإدارتها» (75 صفحة)، محفوظة في مديرية التاريخ العسكري في مدريد.

(23) كان الكارليون (Carlists)، المعروفون رسميًا باسم «الطائفة التقليدية» (Comunión Tradicionalista)، مع وجود شعبة لهم شبه عسكرية، تدعى ريكيتاس (Requetés)، ملكيين، ورثة الحركة السياسية والاجتماعية الناشئة في ثلاثينيات القرن العشرين حول كارلوس الرضيع (Infante Carlos) (ابن ملك إسبانيا)، شقيق فرناندو السابع الذي كان في نزاع مع إيزابيل، ابنة هذا الأخير، وسلالة البوربون (Bourbon) التي سادت في إسبانيا حتى عام 1931. وخلال الجمهورية الثانية، أصبحت مواقفهم راديكالية، على الرغم من أن اختراقهم ظل مقصورًا على المحاور التقليدية لمقاطعتي ألافا ونافار. وللاطلاع على تحليل كامل لمبادئهم وممارساتهم خلال فترة الجمهورية والحرب الأهلية، انظر: Martin Blinkhorn, *Carlism and Crisis in Spain, 1931 - 1939* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1975).

(24) العصر الألفي: عقيدة أن المسيح سيأتي المجيء الثاني وستتحقق نبوءة سفر الرؤيا بألف سنة دنيوية من السلام والصلاح [المترجم].

(25) George Orwell, *Homage to Catalonia* (London: Secker and Warburg, 1938), pp. 4 - 5.

(26) Francisco Lacruz, *El Alzamiento, la revolution y el terror en Barcelona* (Barcelona: Libreria Arysel, 1943), p. 129.

(27) Juan Garcia Oliver, *El eco de los Pasos* (Madrid: Ruedo Ibérico, 1978), p. 347.

تولّى الفوضويون، وهم المدافعون التقليديون عن معاداة السياسة وعدم التدخل في السياسة وهم النقاد الراديكاليون للحكومات والدول، أربع وزارات لمدة ستة شهور في الحكومة التي قادها الاشتراكي فرانشيسكو لارغو كاباييرو، وهو حدث فريد في التاريخ العالمي. وأما «النزهة» فهي كناية استخدمت لوصف قتل آلاف الأشخاص في المنطقتين اللتين قسمتا إسبانيا بعد الانقلاب العسكري، خصوصًا في عام 1936. أما القيام بـ «نزهة»، فيعني اعتقال الضحية، وقتله وتركه في حفرة أو في بئر أو دهليز منجم أو قبر جماعي.

(28) «ساكا» (استئصال): وهو مصطلح استخدم في الحرب الأهلية للدلالة على عملية استئصال السجناء من السجن من أجل قتلهم في الريف، وعادة ما كان ذلك في الليل. وكانت هناك عمليات استئصال على كلتا الجبهتين الداخليتين، غير أن عددًا كبيرًا منها حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 في سجون

مدريد التي «أزيل» منها عشرات الآلاف من الضباط واليمينيين واقتيدوا إلى باراكويّوس دل خاراما كي يُقتلوا.

(29) Ian Gibson, *Frederico Garcia Lorca: A Life* (London: Faber and Faber, 1989).

يدعي إيان جيبسون في مكان آخر أنه في ضوء سمعة غارسيا لوركا، أجرى الرائد فالديز تحقيقًا عن الشاعر للجنرال غونزالو غيبو دي يانو، زعيم المتمردين في الأندلس. ويبدو أنه أجابه بالعبارة المعروفة الآن «قدِّم إليه القهوة، الكثير من القهوة». انظر: Quiepo de Liano, *Sevillo, verano de 1936* (Barcelona: Grijalbo, 1986), p. 106.

(30) كانت هذه علامة على بداية أسطورة الشهيد الفلانخي التي رعاها فرانكو بذكاء. وطوال فترة الدكتاتورية، كانت تعقد مراسم تأبين رسمية لتكريم خوسيه أنطونيو في الذكرى السنوية لإعدامه، وشهد القدر، أو الطب، لذلك أن فرانكو يُنتظر أن يموت أيضًا في يوم 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975. وبعد الحرب الأهلية، نُقل رُفات خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا من إليغانتي إلى دير الإسكوريال (El Escorial) وبقي هناك عقدين من الزمن، حيث مُنح تكريم ملك، متحِد بشكل معقد بالماضي الإمبراطوري الإسباني. وعندما افتُتح «وادي الذين سقطوا في الحرب» (*Valle de los Caídos*) في الأول من نيسان/ أبريل 1959 بعد عقدين من تخطيط فرانكو لبنائه باسم «المعبد المهيب (...) لأولئك الذين سقطوا في سبيل الله والوطن»، نُقلت رفات خوسيه أنطونيو إلى هناك ليرقد إلى جانب رفات فرانكو.

(31) يمكن العثور على واحدة من أولى الروايات عن كل ما كان يُعرف عن موته بعد ستين عامًا في: Santos Julia (coordinator), Julian Casanova, Josep Maria Sole i Sabaté, Joan Villarroya & Francisco Moreno, *Victimias de la guerra civil* (Madrid: Temas de Hoy, 1999).

منذ ذلك الحين، وضعت دراسات كثيرة عن القمع الفرانكوي في أثناء الحرب وبعدها. وتمثل أكثر التحليلات طموحًا وشمولًا في مؤلف بول بريستون المنشور حديثًا. انظر: Paul Preston, *El holocausto espanol: Odio y exterminio en la Guerra Civil y después* (Barcelona: Debate, 2011).

قارن بالطبعة الإنكليزية للكتاب في: Paul Preston, *The Spanish Holocaust: Inquisition and Extermination in Twentieth Century Spain* (London: Harper Collins, 2012; New York: W.W. Norton, 2012).

(32) في ليلة 22 - 23 آب/ أغسطس، اختارت مجموعة من رجال الميليشيات عددًا من الألفي سجين تقريبًا الذين كان يكتظ بهم في ذلك الوقت سجن موديلو. وفي تلك البقعة ذاتها قتلوا عددًا من الضباط واليمينيين والسياسيين. كان من بينهم الفلانخيون فرناندو بريمو دي ريفيرا وخوليو رويز دي ألدا؛ ومؤسس الحزب الوطني خوسيه ألبينيانا (José Albiñana)، وعدد من الوزراء في

الحكومات الجمهورية في الفترة بين عامي 1934 و1935، والخبير السياسي المُسن، ميلكيادس ألفاريز (Melquíades Álvarez)، البالغ اثنتين وسبعين عامًا، وبطل الإصلاح (Reformism) في إسبانيا في الثلث الأول من القرن العشرين. وتذكر مانويل أثانيا الذي كان لا يزال رئيسًا للجمهورية، بعد عام «فزعه وحزنه وكآبته لمقتل هؤلاء الناس المعروفين»، انظر مقالته المنشورة في عام 1937 في: Manuel Azaña, *El cuaderno de la Pobleta*.

والتي نجدها في مذكراته في: *Memorias politicas y de guerro*, vol. II (Barcelona: Critica, 1981), pp. 282 - 283.

(33) في ما يتصل بـ «البُنية المعقدة للعدالة الشعبية»، انظر: Glicerio Sanchez Recio, *Justicia y guerra en Espana: Los Tribunales Populares (1936 - 1939)* (Alicante: Instituto de Cultura «Juan Gil - Albert», 1991).

(34) Juan García Oliver, *El eco de los pasos*, p. 347.

(35) للاطلاع على مصدر المعلومات الواردة عن إيميلي داردير، انظر: Jean Schalekamp, *D'una illa hom no en pot fugir* (Palma de Mallorca: Prensa Universitaria, 1937), p. 125.

(36) كتاب **المدافن العظيمة في ضوء القمر**: هو عنوان كتاب مُترجم إلى اللغة الإسبانية للمؤلف الفرنسي جورج برنانوس نشر في عام 1938 يستنكر فيه الحرب الأهلية الإسبانية. استنكر برنانوس في هذا الكتاب، وهو كاتب شديد التديّن، تواطؤ رجال الدين والأسقف خوسيه ميراليس، وعنف المتمردين، خصوصًا في حادث القتل الذي وقع في مقبرة في ماناكور، حيث قُتل مئتان من المواطنين ثم أحرقوا في كومة. وكان الأسقف قد أرسل إلى هناك أحد كهنته الذي كان يمنح الغفرانَ وحذاؤه غارق في الدماء، وسط إطلاق النار (ص 84) [المترجم].

(37) Georges Bernanos, *Los Grandes cementerios bajo la luna* (Madrid: Alianza Ed, 1986).

(38) Maunel Azana, *Los Espanoles en guerra* (Barcelona: Critica, 1982), p. 19.

(39) Ibid, pp. 74 - 75.

الفصل الثاني
الحرب المقدسة والكراهية المعادية لرجال الدين

كانت المسيحية الكاثوليكية الدين الوحيد في إسبانيا، وعُرفت بنزعتها السياسية المحافظة وتماهيها مع النظام الاجتماعي. وعلى الرغم من الثورات الليبرالية في القرن التاسع عشر، فقد بقيت تلك الدولة الطائفية على حالها. ومنذ عام 1875، فتح نظام البوربون الملكي آفاقًا جديدة من السلطة والنفوذ الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية والأرستقراطية مالكة الأراضي، وقدمت الأسر البرجوازية الكريمة دفعًا جديدًا من أجل إحياء الكاثوليكية من خلال كثير من التبرعات بالمباني والأموال إلى الأبرشيات.

مفاتيح النزاع

كانت الكنيسة الكاثوليكية، بالنسبة إلى البابا وأساقفته المصدر الوحيد للحقيقة المطلقة. واعتبرت الكاثوليكية نفسها الدين التاريخي للإسبان. ونظرًا إلى كونها الأمينة على أسمى الفضائل والقيّمة على المجتمع المثالي، ولكونها في انسجام وثيق مع الدولة، فقد كانت الكنيسة آمنة مطمئنة. ويعود ذلك إلى أن إسبانيا كانت، في ذروة القرن العشرين، رمزًا للمجتمع ذي «الدين الواحد المهيمن والمتماسك» الذي يوجهه ويتبعه الناس والأساقفة والرهبانيات والعامة، معتبرين أنه لا يمكن التخلي عن الحفاظ الشامل على النظام الاجتماعي، في ضوء العلاقة الوثيقة بين النظام والدين في تاريخ إسبانيا.

على الرغم من ذلك، ظهر في مقابل هذه السلطة والحضور الكنسي المستمرَّين، نقد وعداء ومعارضة معادية للتقليد. وكانت الحركة المناهضة للإكليروس، التي كانت ظاهرة للعيان أصلًا في القرن التاسع عشر، وبوجود مثقفين ليبراليين ويسار برجوازي على استعداد للحد من سلطة رجال الدين في الدولة والمجتمع، قد دخلت القرن العشرين في مرحلة جديدة أشد راديكالية، حيث انضم إليها العمال المتشددون. وهكذا ظهرت شبكة من النوادي الثقافية والصحف والمدارس العلمانية وغيرها من مظاهر الثقافة الشعبية المعادية أساسًا لحكم القلة ولهيمنة رجال الدين، فبدأت في برشلونة، ومن ثم في المدن الإسبانية الأخرى. وتحالفت في هذه الشبكة النزعة الجمهورية مع النزعة العُمالية المنظمة - الفوضوية أو الاشتراكية. وما عاد الهدف، وفقًا لجوان كونيلي أولمان، مجرد السيطرة على نفوذ رجال الدين أو الحد منه، إنما القضاء على الكنيسة بوصفها سلطة عامة، وفرعًا من فروع الحكومة، فضلًا عن مكانتها كقوة اجتماعية ثقافية في المجتمع [(40)].

قاومت الكنيسة، بقوة، هجمات التحديث والعلمنة العارمة. وأقامت متراسًا صلبًا ضد من كانوا يخالفون آراءها ونمط الحياة في النظام الذي كانت تباركه وتحميه. وهكذا صيغ تاريخٌ من مشاعر الاستياء المستمرة بين النزعة الكهنوتية والحركة المناهضة للإكليروس، وبين النظام والتغيير، وبين الرجعية والثورة التي تصاعدت في حقبة الجمهورية، وانتهت في عام 1939، في إثر معركة دامية كان فيها الانتصار العنيف الطويل الأمد حليف النزعة الكهنوتية.

كان لما يسمى بـ «المسألة الاجتماعية»، في نظر الكنيسة ومعظم الكاثوليك الإسبان، اعتبار ثانوي في بداية القرن العشرين. فقد كان هؤلاء لا يزالون متعلقين بالمفاهيم التقليدية والذهنية الخيرية اللتين كانتا متطابقتين مع النظام البائد [41]. من هنا كان ترحيبهم بـ «حقوق وواجبات رأس المال والعمال» (Rerum Novarum)، وهو المنشور البابوي الذي عمّمه ليون الثالث عشر في عام 1891، فاترًا وبطيئًا في إسبانيا. وكان هذا سبب طغيان دوائر العمال الكاثوليك في بداية القرن العشرين على أنواع أخرى من الجمعيات، مثل التعاونيات وجمعيات المساعدات المتبادلة ومصارف الائتمان الريفي، إضافة إلى النقابات العمالية.

أما السلطات ووسائل الإعلام السياسي الأشد محافظة والكنيسة، فكانت ثقتها أكبر في «الشعب الإسباني الطيب الذي تلوّث قليلًا بالأفكار الاشتراكية» [42]. ففي دولة مذهبية، حيث الكنيسة متحدة بشكل وثيق مع السلطة السياسية، لم يكن يُخشى من رِدّة جماهيرية. في الأقل، ذلك ما ظنته. وواصلت التفكير على هذا النحو ما دامت تحتكر التعليم، وما دامت أعمالُها الخيرية تلقى المباركة المعنوية والمالية من المجتمع المحترم؛ باختصار، ما دام للكاثوليك دور ريادي في المراحل المبكرة من المشروعات الاجتماعية.

غير أن التصنيع والنمو الحضري وتصاعد الصراعات الطبقية، تسببت في تغيير هذا الوضع بشكل كبير في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. ولاحظ بعض الكتّاب في الشؤون الكاثوليكية، من قبيل شعورهم بالقلق حيال عواقب تلك التغيرات، أن فقراء الحضر يُظهرون ريبة عميقة من الكاثوليكية، نظرًا إلى دعمها الدائم للأثرياء وأصحاب العمل، فاعتُبرت الكنيسة عدوًا طبقيًا.

عشية قيام الجمهورية، بحسب هؤلاء الكتاب، كانت البروليتاريا الحضرية في مدريد وبرشلونة وبلنسية وإشبيلية ومناطق المناجم في أستورياس وفيزكايا نادرًا ما تدخل الكنائس، وكانت تجهل العقائد والطقوس الكاثوليكية. وغالبًا ما كان كثير من رجال الدين في مناطق الملكيات الكبرى في الأندلس وإكستريمادورا يحذر من تنامي العداء الذي يُظهره لهم وللكنيسة عمالُ المياومة «الملوثون» بالدعاية الاشتراكية والفوضوية. وبقدر ما كانت الممارسات الدينية ودَور الدين في الحياة اليومية معنيين، كان ثمة فرق شاسع بين هذه المناطق «المنسلخة عن الكثلكة»، والخالية من نفوذ الكنيسة، والعالم الريفي في الشمال. ففي مقاطعات قشتالة القديمة وأراغون ومقاطعات الباسك، كان الذهاب إلى الكنيسة جزءًا من الروتين الأسبوعي، وكان لكثير من النساء جزء من الرتابة اليومية. ففي هذه المناطق كان بعض الأفراد من كل عائلة من رعية الكنيسة، وكان معظم رجال الدين والرهبان والراهبات في إسبانيا من هؤلاء. وكانت جميع الموارد تقريبًا تتجه إلى المقاطعات الثريّة من هذه المناطق. وبينما كان في أبرشية فيتوريا، على

سبيل المثال، أكثر من 2000 كاهن يخدمون السكان آنذاك، فإن أبرشية إشبيلية الأكبر منها بكثير كانت بالكاد تضم 700 كاهن.

اتسعت هذه الفجوة بين هذين العالمين المتضاربين ثقافيًا، عالم الكاثوليك الملتزمين وعالم الحركة المناهضة للإكليروس الصلبين، جراء إعلان قيام الجمهورية الثانية، وقد حُصر بينهما عددٌ كبير من الإسبان الذين أظهروا حتى ذلك الحين عدم اكتراث بهذا الصراع. وبدأت أجراس الخطر كلها تُقرع. وأوضح لويس كاريراس وأنطونيو رويز فيلابلانا، الكاهنان اللذان عملا مع الكاردينال فيدال إي بارّاكير، بجلاء في التقرير الذي أرسلاه في الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1931 إلى الأمانة العامة لدولة الفاتيكان، أن: في مقابل «العظمة الجلية» التي كانت تتمتع بها الكنيسة في العهد الملكي، فإن «إسبانيا أخذت تعاني جدْبًا دينيًا»، بعدما نأت النخبة المستنيرة وعموم الناس بأنفسهم عن الدين، وغدت الأمة في حاجة إلى «استعادة المجتمع المسيحي» [(43)].

في الدستور الجمهوري الذي أقره البرلمان في الشهور القليلة الأخيرة من عام 1931، كانت أشد البنود إزعاجًا للكنيسة تلك التي أعلنت الطابع غير المذهبي للدولة، وألغت تمويل رجال الدين، وسنّت الزواج والطلاق المدنيين. أما الأسوأ من ذلك كله بالنسبة إلى الكنيسة، فكان اقتلاع الرهبانيات من الفصول الدراسية.

إضافة إلى هذه القضايا المهمة التي مُنحت الأولوية في التشريع الجمهوري، كان ثمة مسائل أخرى أقل شأنًا على ما يبدو، لكن لا يمكن تجاهلها إذا أردنا أن نفحص بدقة أكبر ردات فعل رجال الدين العنيفة وتلك المعادية لهم التي برزت في كلا الجانبين في الحرب الأهلية.

كشف مجيء الجمهورية أيضًا عن الصراع الحاد من أجل الحفاظ على الرموز الدينية. فـ «المارش» الملكي، وهو النشيد الوطني الإسباني الذي كان يُعزف دائمًا في القداس عندما كانت تجري مباركة الجمهور في فترة الحكم الملكي، أصبح من العلامات المميزة للرجعية والاستفزاز، شأنه شأن المسيرات. وقد وُوجهت عملية إزالة الصلبان من المدارس برفض عنيف في كثير من البلدات والقرى في شمال إسبانيا، في حين احتج آخرون على حظر المسيرات. ويدل هذا كله على الصلة الوثيقة بين النظام والدين، وبين الحكم الملكي وسياسة اليمين السلطوية.

أُلقيت اللائمة على الجمهورية بسبب هَوَسِها باضطهاد الكنيسة والكاثوليك، بينما كان الصراع في الواقع بعيد الأثر، وترجع أصوله إلى العقود المنصرمة. ولم يكن الأمر يعني أن إسبانيا ما عادت كاثوليكية، كما صرّح مانويل أثانيا، وهو قول عنى به أن الكنيسة ما عادت هي الموجِّه للثقافة الإسبانية بعدما أدارت ظهرها للطبقات العاملة منذ فترة طويلة [(44)]. كانت ثمة إسبانيا مفرطة في كاثوليكيتها، وأخرى غير كاثوليكية إلى ذلك الحد، وإسبانيا ثالثة معادية بشدة للكاثوليكية. وكانت الكثلكة في الشمال أكثر منها في الجنوب، وبين مناطق

مُلاك الأراضي أكثر منها في أوساط المعوزين، وبين صفوف النساء أكثر منها بين الرجال. وكانت أغلبية الكاثوليك معادية للاشتراكية وزمرة النظام. وارتبط اليسار الجمهوري والطبقة العاملة بالحركة المناهضة للإكليروس. فليس غريبًا أن يعني إعلانُ الجمهورية الابتهاجَ لبعض الناس والأسى لآخرين.

بعد عدد من الشهور من الارتباك والفوضى، اقتحمت الكاثوليكية السياسية الساحة الجمهورية. وكما أوضح سانتوس خوليا، فإن مؤسسي الجمهورية، وفي مقدمهم مانويل أثانيا، لم يأخذوا الأمر بجدية كافية، وتجاهلوه معتبرين ذلك ردة فعل من كنيسة رأوا أنها صارت، منذ أخذت بالتفسخ في ظل أجواء حكم ملكي مخلوع، قوة هامشية لا تضاهي نظامَ حكم يدعمه الشعب. ومع ذلك، فقد كان الواقع مختلفًا، ففي خلال عامين تجذّرت الكاثوليكية بوصفها حركة سياسية جماهيرية يُتوقع منها أن تؤثر في مستقبل الجمهورية، أولًا من خلال الانتخابات الحرة، وبعد ذلك بقوة السلاح [(45)].

على الرغم من ذلك، لم تكتفِ القيادة الكنسية الكاثوليكية بمجرد دعم هذه الحركة أو ممارسة الضغط على السلطات الجمهورية، بل تسبب «قانون الطوائف والأبرشيات الدينية» الذي أقره المجلس التشريعي (Cortes) في 17 أيار/ مايو 1933، الذي حظر على الرهبانيات ممارسة أي نشاط تعليمي، في إحداث ضجة كبيرة في أوساط الكنيسة. وكانت ردة فعل الأساقفة الذين تزعمهم منذ نيسان/ أبريل 1933 الأصولي إيسيدرو غوما، «إعلان الأساقفة» الذي أعربوا فيه عن أسفهم لـ «الهجوم القاسي على الحقوق الإلهية للكنيسة»، وأكدوا مجددًا حق الكنيسة الأسمى وغير القابل للتصرف في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها، بينما نبذوا «المدارس غير الكاثوليكية، المحايدة منها أو المختلطة». وفي 3 حزيران/ يونيو، بعد يوم من موافقة رئيس الجمهورية ألكالا زامورا على القانون، أصدر الفاتيكان منشور البابا بيوس الحادي عشر الذي يحمل العنوان (Dilectissima nobis)، والمُكرس حصرًا لهذا القانون الذي هاجم «حقوق الكنيسة غير القابلة للتصرف».

أُتيح في معسكر الحركة المناهضة للإكليروس، الفرصة للجناح الأشد راديكالية وتدميرًا إثبات قدراته أيضًا. ففي اضطرابات تشرين الأول/ أكتوبر 1934 الثورية في أستورياس، قُتل 34 كاهنًا وطالبًا دينيًا متدربًا، في ظل تأثير الاضطهاد التشريعي للعامين الأولين في إفساح المجال للتدمير المادي لأعضاء الكنيسة، الأمر الذي لم يحدث في تاريخ إسبانيا منذ المجازر التي وقعت بين عامي 1834 و1835 في مدريد وبرشلونة. إضافة إلى ذلك، ظهرت نيران التطهير مجددًا في أستورياس، حيث أُحرِقت أو فُجّرت 58 كنيسة، إضافة إلى قصر الأسقف، ومعهد تعليم اللاهوت مع مكتبته الرائعة والقمرة المقدسة في الكاتدرائية.

كان القمع التالي الذي اضطلع به الجيش والحرس المدني بالغ القسوة، وعبرة لكل من يعتبر، حيث ملأ آلافُ الاشتراكيين والفوضويين النقابيين

السجون في جميع أنحاء إسبانيا. لكن الكنيسة والصحافة الكاثوليكية كرّستا جهدهما للتذكير بالفظائع التي عاناها شهداؤها، من خلال الدعوة إلى إنزال العقاب والقمع باعتبارهما العلاج الوحيد للثورة. وتمثّل موقف الكنيسة الضيق الأفق في ما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، في ما ذكره كانون ماكسيميليانو أربوليا، العارف ببيئة الطبقة العاملة في أستورياس، مستنكرًا في رسالة إلى صديقه في سرقسطة، سيفيرينو أثنار، في أعقاب عاصفة «الكراهية والديناميت»، حيث قال: «لم يتوقف أحد، لا أحد، ليتساءل عمَّا إذا كانت هذه الحركة الثورية الإجرامية الشنيعة التي قام بها نحو 50 ألف رجل تنطوي على أي تفسير ما عدا الدعاية الاشتراكية المنحرفة المعتادة؛ ولا يعتقدنَّ أحد أننا نتحمل القسط الأكبر من المسؤولية» [(46)].

باستثناء المناطق الريفية في شمال إسبانيا، لم تحرز هذه الكاثوليكية الاجتماعية التي كان يناصرها أناس مثل ماكسيميليانو أربوليا أو سيفيرينو أثنار تقدمًا كبيرًا. وبقدر ما كان عمال المناجم وسكان الضواحي الصناعية في المدن الكبرى معنيين، بدا أن الكنيسة الكاثوليكية انحازت إلى الرأسمالية «القمعية»، وكان الهدف الوحيد من النقابات الكاثوليكية يتمثل في الدفاع عن الكنيسة والرأسمالية؛ إذ قدَّرَ أربوليا «شئنا أم أبينا» كان هذا هو الرأي الذي تبناه «جميع العمال لدينا تقريبًا».

إن تغيير هذه الصورة، واجتذاب هذه الحملان الضالة كلها إلى حظيرة الكنيسة، سيكون مهمة «شاقة ومكلفة، وصعبة للغاية وطويلة الأمد، وربما مؤلمة». كان هذا الأمر يبدو حينئذ بعيد المنال ومستحيلًا في بداية عام 1936 المشؤوم عندما بدّدت نتائجُ الانتخابات أيَّ أمل في ذلك. وقد استحوذت تلك المواقف المتنبئة بالاضطرابات الكارثية على القلة القليلة من أمثال أربوليا الذين يمكن العثور عليهم في إسبانيا، أو كاثوليك الباسك مثل مانويل إروخو وخوسيه أنطونيو أغيرّي وقطاعات التجديد الكاثوليكية الكاتالونية بقيادة الكاردينال فيدال إي بارّاكير. ولم تكن حتى الرابطة الكتالونية التابعة لفرانسيس كامبو مستثناة من هذه الصورة الكاثوليكية الفائقة التي وصفها كثيرون، وفقًا لبورخا دي ريكير، بأنها «حزب الأثرياء ورجال الدين» [(47)]. وعندما انتفى خيار العودة السلمية إلى الكثلكة من خلال النقابات العمالية والعمل الاجتماعي الكنسيين، فإن الأمر لم يستغرق إلا بضعة شهور للعودة العنيفة إلى الكثلكة من خلال حرب مقدّسة وقومية.

كان هذا هو المنحى الذي اتُّبع منذ اليوم التالي لفوز ائتلاف الجبهة الشعبية في الانتخابات. ففي 20 شباط/ فبراير المبكر، كانت صحيفة **إلبينسيمينتو ألافيز** تعلن إن «المعركة النهائية لن تُخاض في البرلمان، وإنما في أرض الكفاح المسلح». لقد كانت الصحافة الكاثوليكية واليمينية المتطرفة تدعو إلى التمرد ضد اضطراب بهذا القدر. ففيما مضى، في عام 1934، كان واعظ سالامانكا

الكنسي، أنيسيتو كاسترو ألباران، قد نشر (**الحق في التمرد**) الذي عرض فيه التمرد كما لو كان حربًا صليبية وطنية ودينية ضد الجمهورية الملحدة.

باختصار، عملت المواجهة بين الكنيسة والجمهورية، أي بين النزعة الكهنوتية والحركة المناهضة للإكليروس، على تفريق المجتمع الإسباني في ثلاثينيات القرن العشرين بقدر التفريق الذي أحدثه الإصلاحُ الزراعي أو الصراعات الاجتماعية الكبرى. وكانت الكنيسة الكاثوليكية، باعتبارها الدين الرسمي للدولة، قد انتفعت كليًا، في خلال «الاستعادة» ودكتاتورية بريمو دي ريفيرا، من احتكارها التعليم وسيطرتها على حيوات الناس الذين كانت تبشر بين صفوفهم بتعاليم كانت متصلة تاريخيًا بأشد القيم محافظة: مثل طاعة السلطة، والخلاص من خلال المعاناة، والثقة في الحصول على الثواب في الجنة.

بعد إعلان الجمهورية، فقدت الكنيسة، أو شعرت أنها فقدت، قسمًا كبيرًا من نفوذها التقليدي. فقد مهد الامتياز الطريق لما اعتبرته الكنيسة وكثير من الكاثوليك اضطهادًا مفتوحًا. ووجدت الكنيسة الإسبانية أنه يصعب عليها أن تتجذر في صفوف عمال المناطق الحضرية والبروليتاريا الريفية. ولم يكن هناك دليل أوضح من هذا في أي وقت مضى على «إخفاق» الكنيسة و«كهنتها» في فهم المشكلات الاجتماعية، حيث كانت معنية حصرًا، إذا جاز التعبير بـ «مملكة المقدس» والدفاع عن العقيدة. كان هذا ما كشفه نظامُ حكم إصلاحي مدفوع بالحرية كالجمهورية، فضلًا عن كشفه عن الاضطهاد التشريعي، والحركة الشعبية المناهضة للإكليروس، وأعمال عنف متفرقة. لقد كافحت الكنيسة بشدة فقدانها هذا النفوذ، وأعدَّت نفسها لمكافحة أعداد كبيرة من الإسبان كانت تعتبرهم عدوًا لها، وهو شعور كان الإسبان يبادلونها إياه. وانتقلت الكاثوليكية التي اعتادت أن تكون دين الوضع القائم إلى الهجوم وأصبحت، بحسب تعبير بروس لينكولن، «دين الثورة المضادة» [(48)].

عندما حمل جزءٌ كبير من الجيش السلاحَ ضد الجمهورية في تموز/ يوليو 1936، أيدتهم الأغلبية العظمى من رجال الدين الكاثوليك فورًا، وباركوا المدافعين عن الحضارة المسيحية ضد الشيوعية والإلحاد. فكما قال مانويل إيروريتا، أسقف برشلونة الأصولي، في وقت سابق للمؤمنين التابعين له في رسالة رعوية في 16 نيسان/ أبريل 1931: «أنتم كهنة/ وزراء الملك الذي لا يمكن خلعه، الذي لم يعتلِ عرش المملكة باقتراع البشر، إنما من خلال حقه الذاتي، حق الميراث والفتوحات» [(49)].

نظرًا إلى استحالة إنقاذِ ملك بشر شعبَه من «الحالة المشينة» المتمثلة في الخطيئة، فلا بد من قدوم «إلهٍ فادٍ/ مُخَلصٍ» كي يحقق لأرض الآباء «أيام المجد والعظمة». لقد كان هذا مطلب جميع الكاثوليك الذين كانت تتملكهم الفكرة نفسها في ربيع عام 1936: فكرة «ليأتِ ملكوتك» [(50)] (Adveniat Regnum Tuum).

الحرب الأهلية بوصفها حملة صليبية دينية

لم تبدأ الانتفاضة باسم الدين؛ إذ كان المتمردون العسكريون الذين خططوا لها وأنجحوها أشد قلقًا حيال أمور أخرى، كانوا يرون أنها تتضمن الحفاظ على النظام وأرض الآباء، واستئصال الليبرالية والنزعة الجمهورية والأيديولوجيات الاشتراكية والثورية التي كانت تُوجّه قطاعات واسعة من العمال في المناطق الحضرية والريفية. لكن منذ البداية، قدمت الكنيسة ومعظم الكاثوليك مواردَهم التي لا يُستهان بها في نُصرة تلك القضية. وفعلوا ذلك دفاعًا عن الدين، وعن هذا النظام وهذا الوطن الذي من شأنه أن يحررهم من نزعة الحركة المناهضة للإكليروس ويستعيد إليهم امتيازاتهم كلها. حتى إنه لم يكن يتعين على المتمردين أن يطلبوا إلى الكنيسة تقديم دعمها إليهم، بل قدمته بكل سرور، ولم تهدر وقتًا للتوصل إلى قرارها هذا. وفيما قال بعضهم إنه يريد النظام، قال آخرون إنهم كانوا يدافعون عن العقيدة، وكانوا جميعًا مدركين فوائد وصول المقدس إلى المشهد.

كان العنف المعادي لرجال الدين الذي أفلت من عقاله فورًا حيثما أخفق الانقلاب، يماثل الحماسة والحَميَّة اللتين أبداهما رجالُ الدين حيثما أفلحوا. ولم تكن نوبات الغضب تلك نادرة الحدوث، ولا حتى مستعصية على التفسير. لكن الانقلاب العسكري دفن الحلول السياسية وأفسح المجال للتدابير المسلّحة.

ثمة أمور ثلاثة آملُ أن أعرضها في هذا المبحث: **أولها** أن الكنيسة كانت مسرورة أن يكون السلاح هو الذي يضمن «النظام المادي»، ويقضي على غير المؤمنين ويُعيد إليها «حريتها». و**ثانيها**، أن من أجل تسويغ تدخلها، كان يلزمها توظيف قدر كبير من الخطابة، وتكوين مفاهيم في شأن الأساطير المختلفة والتذكير دائمًا بالاستشهاد في سبيل الدين الذي حظي به رجال الدين. و**أخيرًا**، فإنني سأتتبع الأسلوب الفاعل الذي استخدمته الكنيسة لإضفاء الطابع المثالي على شخصية فرانكو الذي عزّز شهرته باعتباره القائد الأعلى لإسبانيا المتمردة، وصاغ سلطته باعتباره دكتاتورًا في المستقبل.

كانت الانتفاضة «برعاية العناية الإلهية»، بحسب ما كتب الكاردينال إيسيدرو غوما، كبير الأساقفة الإسبان، في رسالته «تقرير عن الانتفاضة العسكرية - المدنية» التي أرسلها إلى وزير الدولة في الفاتيكان، الكاردينال يوجينيو باسيللي، في 13 آب/ أغسطس 1936، حيث قال «في كنف العناية الإلهية»، لأنه «ثبت من الوثائق الموجودة الآن بين أيدي المتمردين، أنه كان من المقرر أن تندلع الثورة الشيوعية في 20 تموز/ يوليو» [(51)]

كرّر غوما هذه الفكرة، مع تبريرات أكثر تعقيدًا في رسالة الأساقفة الجماعية الموقعة في تموز/ يوليو 1937، بعد عام واحد فقط من بداية الهجوم المسلح ضد الجمهورية؛ إذ كانت الحرب بمنزلة «استفتاء شعبي مسلح». ولم تكن الكنيسة تريد أن يكون الأمر على ذلك النحو بسبب ما عُرفت به من تحلٍّ بـ

«روح السلام». لكن، في مواجهة التهديد الخطر المتمثل في تعرُّضها للقمع، «لم يكن في مقدورها ألا تكترث بهذا الصراع» [(52)].

أما الأسقف الآخر فهو إنريكه بلا ي دينيل، رئيس أساقفة الأبرشية في قشتالة في سالامانكا، الذي كان يُتوقع منه أن يصبح المُنَظِّر الأيديولوجي للحملة الصليبية والمدافِع عن الحرب «الضرورية». ونشر رسالته الرعوية المعروفة جيدًا «المدينتان» في 30 أيلول/ سبتمبر 1936 عندما كان الجنرال فرانكو على وشك أن يُخَوَّل سلطات مطلقة من رفاقه المتمردين. وعَرَّف بلا ي دينيل الحرب الإسبانية أنها صراع بين «مفهومين للحياة، وبين شعورين، وبين قوتين تستعدان لصراع عالمي بين جميع شعوب العالم»: في جانب هناك المدينة الدنيوية لـ «الملحدين»، وفي الجانب الآخر، «المدينة السماوية لأبناء الله». فلم تكن، إذًا، حربًا أهلية، إنما «حربًا صليبية من أجل الدين والوطن والحضارة» [(53)].

«استفتاء شعبي مسلح» و«حملة صليبية»، ومصطلحات أخرى استُخدمت لتعريفها، غير أن هذين المصطلحين كانا المفضلين للكنيسة. وكان الأساقفة الأُوَل الذين استخدموهما أولئك الذين شعروا بأمان أكبر إلى جانب المتمردين العسكريين، ذلك أن الانقلاب نجح على نحو باهر في المنطقة التي تضم أبرشياتهم. وكانت هذه أبرشيات الشمال الإسباني كله تقريبًا، من بامبلونا وسرقسطة إلى غاليسيا، مع بورغوس وفلادوليد، وسالامانكا وزامورا بينهما. فقد كانت ثمة اثنتان وثلاثون أبرشية، من أصل 61 في إسبانيا، موجودة في منطقة المتمردين بحلول النصف الثاني من آب/ أغسطس. ووفقًا للبيانات التي قدمها ألفونسو ألفاريز بولادو من الجريدة الكنسية، «في ما لا يقل عن إحدى عشرة أبرشية (...) عبر ثمانية عشر اعتراضًا (مداخلة)، كان الأساقفة قد أوضحوا موقفهم تمامًا قبل أول إعلان رسمي من البابا في 14 أيلول/ سبتمبر 1936». إضافة إلى ذلك، سبق أن وَصَفَ ثلاثة منهم، أسقف بامبلونا ورئيس أساقفة سرقسطة ورئيس أساقفة سانتياغو دي كومبوستيلا، الحربَ الأهلية بأنها «حملة صليبية دينية» قبل نهاية آب/ أغسطس.

تبنت هذه التصريحات كلها تقريبًا خطًا مماثلًا إلى حد كبير: انحازت من دون خجل إلى الانقلاب العسكري الذي احتفل هؤلاء به مع الجماهير الكاثوليكية باعتباره تحريرًا، بل حثوا الناس على الانضمام إلى الكفاح ضد «العناصر العلمانية اليهودية الماسونية السوفياتية»، وهو تعبير ابتدعه أسقف ليون، خوسيه ألفاريز ميراندا، ولم يروا أي نتيجة للصراع عدا الانتصار الباهر الذي حققه «جيشنا المجيد» على «أعداء الله وأعداء إسبانيا» [(54)].

لم يرغب معظم سلطات الكنيسة الإسبانية، وقد تملكه النشوة بتلك الأجواء الوحشية الناجمة عن الانتفاضة العسكرية، في سماع أي شيء عن التفاوض أو العفو. وعند أدنى همس بهذه الكلمة الملعونة، أي «المفاوضات»، كان رجال الكنيِسة يُستنفرون. وذلك ما أبلغه الأب الريفي في الرهبانية اليسوعية

في ليون، أنطونيو إنسيناس، إلى الأب العام ف. ليدوتشاوسكي، في رسالة كتبها من إينداي في الأول من أيلول/ سبتمبر 1936، وعلق فيها على الشائعات في الصحافة الفرنسية عن تدخل محتمل من البابا لوضع حدٍّ للحرب: سيكون ذلك خطأ فادحًا لأن «الكاثوليك ينظرون إلى هذه الحرب باعتبارها حملة صليبية دينية حقيقية ضد الإلحاد، ويرون أن لا مفر منها أبدًا: إما النصر في هذه المعركة، وإما تختفي الكاثوليكية من إسبانيا». إن الكاثوليك الذين «قدموا مواردهم وحيواتهم من دون تحفظ لهذه الحملة» سيشعرون بـ «الاستياء» و«خيبة الأمل». وسيخسر البابا كثيرًا من سلطته. وقد ولّد هذا انطباعًا لدى معظم الناس «أنه تكلم على الحوادث في إسبانيا من دون أن يعرف ما الذي يجري هنا» (55).

مرّر الأب ليدوتشاوسكي نسخة من هذه الرسالة إلى الكاردينال باسيللي الذي كان على علم بما كان يحدث في إسبانيا من التقرير المطول الذي أرسله إليه الكاردينال غوما قبل أسبوعين. كان غوما يفكر في نصر مؤزر، وإن لم يكن فوريًا، للحركة العسكرية، وهو أمر كان يشترك فيه مع الجميع تقريبًا، إلى أن أجبرتهم معركة مدريد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 على التفكير في حرب أطول: «إذا كانت ناجحة، كما هو متوقع (...) فمن المؤكد أن النظام المادي في فترة زمنية قصيرة نسبيًا سيكون مضمونًا بحزم، وسنشهد بداية عصر من الحرية الواضحة للكنيسة» (56).

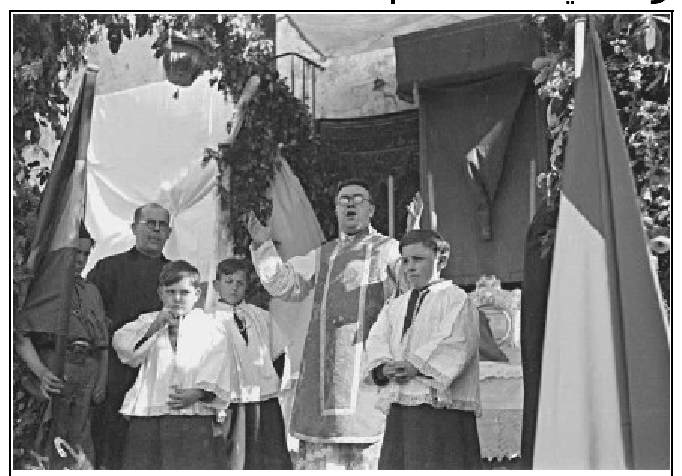
حتى قبل أن تطلق الكنيسة الإسبانية رسميًا على الحرب صفة «حملة صليبية»، وهو الاتجاه الذي أصبح واضحًا في النصف الثاني من آب/ أغسطس، حين صنّفت أعداد كبيرة من الكاثوليك، وغير الملتزمين دينيًا من المحافظين الكاثوليك والفاشيين غير الكاثوليك، الاعتداء على السلطة أنه «حرب مقدسة وعادلة»، وأنها حرب «ضرورية» ضد أعداء إسبانيا، لمصلحة المركزية والحكم السلطوي والمحافظة على النظام الاجتماعي والاقتصادي، من دون أي إصلاحات، وضد الجماهير التي لا ملكيات لها في الريف والمدن. وكما قال غوما لباسيللي، كان هذا «هو الشعب التقليدي الإسباني الحقيقي»: كان بعضهم مدفوعًا بـ «مثالية دينية، حيث استثيرت ضمائرهم الكاثوليكية بشدة بفعل القوانين المذهبية المعادية للدين، وبفعل الاضطهاد غير المنضبط»؛ في حين كان آخرون مدفوعين بسبب التهديد الذي لحق مصالحهم؛ بينما كان كثير منهم مدفوعين بالرغبة في «إعادة تأسيس النظام المادي الذي تعطل»؛ وكان هناك كثيرون، بحسب ما أضاف غوما، مدفوعين بـ «مشاعر الوحدة القومية التي كانت تواجه تهديدًا من نزعات انفصالية في بعض المناطق».

أطلقوا عليها وصف حملة صليبية، في حين أن الذي كان يدعم الجانب «القومي» في الواقع كان «تحالفًا رجعيًا» سلطويًا واسعًا صُمّمت مكوّناته على أساس الاستيلاء على السلطة بواسطة الجيش، وتدمير «الأعداء» الداخليين والخارجيين، والدفاع عن النظِام الاجتماعي الخاص بملّاكِ الأراضي، وإيجاد

مجتمع وصفوه بادئ ذي بدء بأنه «جديد»، على الرغم من أنه تبين في ما بعد أنه خلاف ذلك.

لا يمكن أن يكون ما حدث في تموز/ يوليو 1936، في ظل الجمهورية التي أنشئت في إسبانيا، وفي ظل تقدم برنامجها الإصلاحي، والتعبئة الاجتماعية والثقافية والسياسية التي نالها المجتمع الإسباني، «تدخلًا عسكريًا» أو شكلًا كلاسيكيًا من أشكال التمرد العسكري. وكان الحلُّ السلطوي قد دعا الجماهيرَ إلى تقديم دعمها إليه. ولم يكن هناك أفضل من الكنيسة والحركة الكاثوليكية التي كانت ترعاها لتوفير ذلك، ولـ «توحيد» تلك القوى المختلفة كلها. كانت الكاثوليكية محورًا مثاليًا لجمع شملهم، من أجل تعزيز عملية دمج تلك الجماعات والمصالح الرجعية كلها. وقدّمت طقسًا وشعيرة دينية حقيقية للتجنيد، ولا سيما في قشتالة القديمة ونافار وألافا، وهو قداس سياسي ديني باروكي يزخر بالرموز والمعتقدات والتعصب.

شجع نجاح هذه التعبئة الدينية، وهي بمنزلة قدّاس جذب الجماهير في أبرشيات إسبانيا «المحررة»، الجيشَ على تزيين خطاباته بإشارات إلى الله والدين كانت غائبة حتى ذلك الحين عن بيانات الانقلاب العسكري والتصريحات اللاحقة. وكان المتمردون مقتنعين بأهمية الارتباط العاطفي، فضلًا عن تدمير العدو وإبادته، في وقت كانوا يعرفون ما الذي لا يريدونه، لكنهم كانوا لا يزالون يفتقرون إلى نقطة التلاقي السياسي الواضح. وعزّز تضافر «الدين والشعور الوطني» و«فضائل العِرق»، الوحدة القومية وأضفى الشرعية على أعمال العنف التي خصّصوها في صيف عام 1936.



المراسم الدينية والعسكرية، أراغون (مجموعة كوين، أرشيف الأقاليم التاريخي، سرقسطة)

يمكن أن نشهد التماهي بين رجال الدين والجماهير الكاثوليكية والمتمردين العسكريين منذ الأيام الأولى للحرب في مسيرات الصلوات، وفي «استبدال» و«عودة» الصلبان إلى المدارس، التي حظرتها الجمهورية باعتبارها رموزًا دينية. وكان التركيز آنذاك على إلغاء التشريعات الجمهورية واستعادة إسبانيا التقليدية، الأمر الذي أدى إلى كسب كثير من الأتباع، وقوبل بحماسة بالغة.

خضعت الرموز الجمهورية والفوضوية والاشتراكية والعلمانية للضغط المشترك من الجيش والدين. ففي بامبلونا، كان من أول ما فعله الكارليون بعد الانتفاضة تحطيم اللوحات التي كانت تحتوي على أسماء بارزة لاشتراكيين وجمهوريين في الشوارع والساحات. واستُعيدت العادات القديمة في الحياة الدينية الشعبية، فعادت أيام الأعياد الدينية إلى التقويم الرسمي، وبدأ الاحتفاء بذكرى شخصيات «قومية»، واستمر ذلك في أثناء دكتاتورية فرانكو حتى وفاته.

باختصار، جاء تفسير الحرب بوصفها حربًا صليبية إلى الكنيسة من الجبهات والتظاهرات الشعبية المتحمسة دينيًا في جميع أنحاء إسبانيا المتمردة. وأدركت السلطات الكنسية، الآمنة في قصورها الأسقفية، روحَ التمرد الديني هذه، فأضفت عليها صبغة العقل والشرعية. لم تتكلم الكنيسة إلا بعد أن تصرف الآخرون، ما أدى إلى تعزيز عدالة قضيتهم، ومساعدتهم في إعطاء انطباع أنها لم تُبرز نفسها إلا عندما لم يترك لها العنفُ الثوريُ والمعادي لرجال الدين أيَّ خيار آخر. فهي لم تشارك في الانتفاضة ولم تشجع أحدًا على خوض الحرب. غير أنها كانت مضطرة إلى اتخاذ موقف ضد الانحطاط المادي والروحي الذي تسبّب به «الحُمر»، الذي عانته أرض الآباء. كان قادة الكنيسة يعلمون أن هذه أفضل مُقاربة لإضفاء الشرعية بسرعة على الانتفاضة العسكرية، بعبارة أخرى، على الحق في التمرد، وعلى حرب الإبادة التي تلت ذلك.

كان الاتحادُ بين الصليب والسيف، وبين الدين و«الحركة المدنية - العسكرية»، موضوعًا متكررًا في التصريحات والتعميمات والخطابات كلها، وفي المواعظ الرعوية الصادرة عن الأساقفة في آب/ أغسطس 1936. فقبل نهاية ذلك الشهر، كان ثلاثة أساقفة قد بادروا إلى وصف الحرب صراحة بأنها «حملة صليبية دينية». وأول من فعل ذلك كان مارسيلينو أولايتشيا، أسقف بامبلونا، في 23 آب/ أغسطس. وتبعه بعد ثلاثة أيام ريغوبيرتو دومينيك، رئيس أساقفة سرقسطة. وصاغها رئيس أساقفة سانتياغو، توماس مونيز بابلوس، بشكل قاطع في 31 آب/ أغسطس، حيث قال: إن الحرب ضد أعداء إسبانيا حرب «قومية بالتأكيد، وغاية في القومية، لكنها في الأساس حرب صليبية دينية، من النوع ذاته الذي اتصفت به الحروب الصليبية في القرون الوسطى، لأن الصراع الآن، مثل الصراع آنذاك، هو من أجل عقيدة المسيح وحرية الشعب. إنها إرادة الله! «من أجل القديس يعقوب [راعي إيبيريا]، وإسبانيا ذات الصفوف الموحدة»، (هذه صيحة المعركة الإسبانية التقليدية التي يعود تاريخها إلى القرن التاسع) [(57)].

تابع رئيس أساقفة سانتياغو قوله إن بسبب الدوافع التي حركت الحملة الصليبية بين عامي 1936 و1939 وبسبب سموها، كانت شبيهة بالحرب الصليبية التي «صهرت الأجناس الإيبيرية في القوالب نفسها»، من كوفادونجا

[58] (Covadonga) و«الأعمال البطولية التي قام بها إلـ «سيد» [59] إلى «خاتمة» معركة ليبانتو [60]، عندما «تمكنت أوروبا من أن تشعر أخيرًا بالحرية من البرابرة المحمديين والآسيويين». كان تاريخ إسبانيا كله حملة صليبية. هذا ما صرّح به الأساقفة، مثلما قال المُناصر للحكم الملكي والكاثوليكي المتطرف خوسيه ماريا بيمان في إشبيلية في 15 آب/ أغسطس. «كانت هذه هي مهمة إسبانيا الإلهية والتاريخية دائمًا: تخليص العالم المتحضر من مخاطره، وطرد المغاربة، وإيقاف الأتراك، وتعميد الهنود...» [61].

كان لا بد لهذه الفكرة التي سادت الفكر الإسباني الكنسي والتقليدي، والتي بُعثت في المعركة ضد الفرنسيين في حرب شبه الجزيرة [62] في القرن التاسع عشر، من أن تبرز مجددًا في اللحظات «المشؤومة» تلك من عام 1936. وكان الجنرال إميليو مولا، وهو شخص لا صلة له بالإلهامات اللاهوتية، من أوائل الضباط الذين أدركوا فائدة إقحام المقدس في المشهد، وفائدة طرح مبادئ عليا لتوجيه الصراع السياسي والطبقي. وللاقتباس هنا دلالته، حيث ورد في بيان له بثته إذاعة قشتالة في 15 آب/ أغسطس 1936: «إننا نُسأل (...) عن الاتجاه الذي نتخذه. والجواب بسيط، وكررناه مرات عدة. إننا في صدد فرض النظام، وإعطاء الخبز وفرص العمل لجميع الإسبان، ومنح العدالة للجميع. ومن ثم فإننا، سنبني على الأنقاض التي خلّفتها الجبهة الشعبية - الدم والوحل والدموع - دولة عظيمة منيعة وقوية، يتعين أن تُتوَّج بالصليب (...)، رمز ديننا وعقيدتنا، وهو الشيء الوحيد الذي بقي من دون مساس في وسط هذا القدر الكبير من الهمجية» [63].

في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1936، عُيّن في سالامانكا الجنرال فرانشيسكو فرانكو في أعلى منصب عسكري وسياسي في منطقة التمرد، في احتفال حضره دبلوماسيون من إيطاليا وألمانيا والبرتغال، وسلّم فيه ميغيل كابانياس السلطة باسم المجلس العسكري للدفاع الذي كان قد تولى هو رئاسته منذ 24 تموز/ يوليو، وجرى حله في ذلك اليوم. واعتمد فرانكو لقب «الزعيم» (كاوديللو) (Caudillo)، في إشارة إلى أمراء الحرب (الأسياد المحاربين) في العصور الوسطى. ومنذ تلك اللحظة وصاعدًا، بدأت الكنيسة الكاثوليكية تعامل فرانكو باعتباره قدّيسًا ومخلّص إسبانيا والمسيحية. وأرسل الكاردينال غوما إلى فرانكو برقية لتهنئته على انتخابه «رئيسًا لحكومة الدولة الإسبانية»، وأجابه فرانكو بالقول إنه في ما يتعلق بتولي هذا المنصب «بكل مسؤولياته، لم أكن لأحظى بنعمة أفضل من مباركة نيافتكم» [64].

إنها تعرية حقيقية للروح. كان فرانكو حريصًا على أن يروِّج لتقواه الدينية في هذا الوقت، وكان قد أدرك، كما أدرك معظم زملائه في السلاح، مدى أهمية إقحام الدين في تصريحاته العلنية والاختلاط بـ «الشعب» في ممارسات دينية رصينة. وفي هذا الصدد يقول بول بريستون إنه مجرد أن نُصّب فرانكو رئيسًا للدولة، رسم المروّجون الدعائيون له صورة «محارب صليبي كاثوليكي

عظيم»، كما تعززت تقواه الدينية العلنية بصورة ملحوظة. ومنذ 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 وحتى وفاته في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975، كان لفرانكو مرشدٌ روحي شخصي، هو الأب خوسيه ماريا بولارت. وكان يستمع إلى القداس كل يوم، وينضم إلى زوجته، دونيا كارمن بولو يَ مارتينيز فالديز، كلما تمكن لأداء صلاة الوردية المسائية. باختصار، كان هذا الرجل، بحسب تعبير الكاردينال غوما، «مسيحيًا قدوة»، وهو «كاثوليكي رفيع»، «لا يمكنه أن يتصور الدولة الإسبانية خارج حدودها التقليدية المتمثلة في الكاثوليكية في المستويات كلها» [(65)].

بدأ الأساقفة والكهنة وباقي أفراد الكنيسة يرون في فرانكو شخصًا أرسله الله لفرض النظام في «المدينة الدنيوية». وانتهى الأمر بفرانكو إلى الاعتقاد أنه كان فعلًا يتمتع بعلاقة خاصة مع العناية الإلهية. وكان غوما يبلغ السماء في مديحه في كل مرة يرد فيها اسمه، كما أعاره بلا ي دينييل قصره في سالامانكا لاستخدامه مركزًا للعمليات، أو «المقر الرئيس» بحسب ما كان يُعرف في جميع أنحاء إسبانيا المسيحية. وهناك، أقام بلاطه محاطًا بالحرس المغربي. كان مثل ملك في عصر الملكية الإسبانية الذهبي، يدخل الكنائس ويخرج منها وفوقه مظلة تكريمية. وكان فرانكو يحتاج إلى دعم الكنيسة الكاثوليكية ومباركتها. كما كان يحتاج إلى اعتراف جميع الكاثوليك وأنصار النظام في العالم، وفي مقدمهم البابا. كان يحتاج أيضًا إلى الكنيسة من أجل شن حرب إبادة، وأن يُعتبر قديسًا؛ «زعيم» وقديس. كما احتاج إلى الكنيسة ليبقى آمنًا مطمئنًا؛ لأنه يعرف كيف يعرب عن امتنانه لاحقًا. كان غوما قد قال من قبل للكاردينال باسيللي في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، أي بعد أقل من شهر من تسنم فرانكو منصب الرئيس الأعلى: «لقد أتيح لي حديث مطول مع رئيس الدولة (...) وانطباعاتي مواتية بصراحة (...) فهو ينوي احترام حرية الكنيسة، وتعزيز مصالح الدين الكاثوليكي، واقتراح اتفاق مع الكرسي الرسولي، ومعرفة الحاجات الزمنية للكنيسة وكهنتها، والدفاع عن التعليم وإعطائه توجيهًا مسيحيًا علنيًا على المستويات كلها» [(66)].

كان فرانكو وغوما، والأساقفة وفرانكو، في تحالف وثيق. ومع ذلك، ففي بعض قطاعات الصحافة الكاثوليكية في العالم وبعض الأوساط الكاثوليكية الأوروبية، أصبحت «عدالة» القضية التي كانت توحدهم موضع تساؤل. وكان الأمر كذلك، ولا سيما بعد أن ترك هجوم الجنرال مولا في الشمال بصماته القاسية، المتمثلة في تنفيذ قصف جوي مكثف بغية تحطيم الروح المعنوية للسكان المدنيين وتدمير الاتصالات الأرضية. وبدأ الهجوم بفيلق كوندور في دورانغو في 31 آذار/ مارس 1937. وقُتل في تلك الغارة الجوية مئة وسبعة وعشرون مدنيًا، ومات العدد نفسه تقريبًا متأثرين بإصاباتهم. وكان بين الضحايا أربع عشرة راهبة وكاهنان اثنان، أحدهما الأب موريّا الذي كان يقيم مراسم القداس.

كان الأشد قسوة من ذلك، قصف غيرنيكا (Guernica) في 26 نيسان/ أبريل الذي أحدث رعبًا جماهيريًا حقيقيًا، قام به رئيس فيلق كوندور، العقيد فولفرام فون ريشتهوفن، بعد مشاورات مع العقيد خوان بيغون، رئيس هيئة الأركان العامة التابع لمولا. وكانت غيرنيكا رمزًا للهوية الباسكية، الأمر الذي كان يدركه جيدًا بيغون ومولا. وكان يوم الاثنين ذاك يوم السوق في غيرنيكا. وكان نحو عشرة آلاف نسمة، بين سكان ولاجئين وفلاحين، قد توجهوا إلى السوق في ذلك اليوم في عاصمة الباسك السابقة، ولم يكن في البلدة مدافع مضادة للطائرات. وتعرضت للهجوم في منتصف فترة بعد الظهر لمدة ثلاث ساعات بوساطة فيلق كوندور وفيلق الجو الإيطالي بقيادة العقيد فون ريشتهوفن. وقدّرت الحكومة الباسكية عدد القتلى بأكثر من 1500 قتيل، وقالت إن ألفًا آخرين أصيبوا بجروح في تلك الغارة الجوية، على الرغم من أن عدد الوفيات، الذي لم يُعرف يقينًا، ربما كان أقل من 500.

نفى صحافيو فرانكو ومسؤولو الدعاية لديه في البداية وقوع أي قصف في غيرنيكا. وعندما أصبح هذا موقفًا يصعب الدفاع عنه، حمّلوا مسؤولية تدمير غيرنيكا للباسكيين أنفسهم، وهي كذبة استمرت طوال أعوام دكتاتورية فرانكو. لكن كان هناك شهود، منهم أربعة صحافيين وكاهن من الباسك اسمه ألبرتو أوناينديا. وبعد يومين من الهجوم، نشر جورج ستير، مراسل صحيفة **التايمز** في تلك الصحيفة وفي صحيفة **نيويورك تايمز**، وصفًا للمذبحة قُرِئَ في جميع أنحاء العالم. وأصبح الجميع يعرف أن غيرنيكا دُمّرت بالقنابل المتفجرة والحارقة. ويوضح الأمر بجلاء، ما كتبه بعض المؤرخين في وقت لاحق، باستثناء المدافعين المُسَوِّغين من أتباع فرانكو؛ إذ كانت الفكرة قد نشأت في هيئة أركان مولا العامة، ونفّذها الألمان. وبفضل بابلو بيكاسو، أصبحت غيرنيكا رمزًا لفظائع الحرب [(67)].

انهمرت القنابل المتفجرة على السكان المدنيين العزل. ويبدو أن المذبحة تؤكد ما كان يقوله مسبقًا قلة من المثقفين الكاثوليك في الخارج: إن إسبانيا فرانكو المسيحية كانت مرتعًا للقتل بلا رحمة. وحين ساوره القلق حيال انعكاسات هذا الخبر في بعض الدوائر الحكومية الأوروبية، استدعى فرانكو شخصيًا الكاردينال إيسيدرو غوما إلى اجتماع عقد في 10 أيار/ مايو 1937. ووفقًا لرواية غوما الخاصة، طلب فرانكو إليه ترتيب «قيام الأساقفة الإسبان (...) بنشر رسالة موجهة إلى جميع الأساقفة في العالم، مشفوعة بطلب أن تُنشر في الصحافة الكاثوليكية التي من شأنها أن تضع الأمور في نصابها، وليصادف ذلك تنفيذ عمل قومي وتصحيح التاريخ، الأمر الذي سيعود بنفع كبير على القضية الكاثوليكية في أنحاء العالم».

سارع غوما إلى تلبية طلب فرانكو، فأرسل رسالة «سرية»، في 15 أيار/ مايو، إلى جميع الأساقفة يبين فيها طلبه. فأجاب كل منهم بالإيجاب، باستثناء فيدال إي بارّاكير الذي أصِر في رسالة أرسلهاِ في 30 أيار/ مايو على أن «الوثيقة

الجماعية» لم تكن أشد السبل «فاعلية أو مواتية أو رصينة»، على الرغم من أنه وافق على وجود حاجة ملحة إلى «الدعاية القوية لمصلحة بلدنا إسبانيا سيئة الحظ، ولا سيما في ما يتعلق بالاضطهاد الديني». لكن فيدال دعا إلى كتابة «رسائل شخصية» إلى الكرادلة والأساقفة الأجانب. وقال إنه غير سعيد (وهنا كان يفكر بوضوح في فرانكو) «لقبول اقتراحات من أناس خارج قيادة الكنيسة في شأن مسائل كنسية بحت». بعبارة أخرى، تلطّخت الكنيسة بقضية المتمردين العسكريين بدلًا من بقائها بعيدة من «السياسات الحزبية» [(68)].

كانت «الرسالة الجماعية من الأساقفة الإسبان إلى أساقفة العالم» مؤرخة في الأول من تموز/ يوليو 1937، إلا أنها أُرسلت إلى الأساقفة بعد ثلاثة أسابيع، مع طلب ألا تُعلن إلى أن يبدأ نشرها في الخارج. ووقعها 43 أسقفًا وخمسة من نواب الأساقفة. وقريبًا من هذا الوقت، أرسل غوما نسختين إلى فرانكو، وأشار إليه، كما لو أن فرانكو لم يكن يعرف، أنها كُتبت «حيث تُعرف حقيقة ما يحدث في إسبانيا في الأعوام الأخيرة، خصوصًا ما تعنيه الحركة القومية لأرض آبائنا الحبيبة وللحضارة الغربية».

من وجهة نظر مذهبية، لم يكن ثمة شيء جديد في هذه الرسالة لم يقله مسبقًا الأساقفة والكهنة وغيرهم في الرهبانيات الأخوية خلال الاثني عشر شهرًا منذ بدء الانتفاضة العسكرية. غير أن التأثير الدولي كان كبيرًا - عندما نُشرت الرسالة فورًا باللغات الفرنسية والإيطالية والإنكليزية - حتى إن كثيرًا من الناس تقبّل بشكل دائم الرواية المانوية [التي تمثل الصراع بين الخير والشر] والمغرضة التي بثتها الكنيسة في شأن «استفتاء شعبي مسلّح»؛ فحواها أن الحركة القومية كانت تجسد مناقب أفضل تقليد مسيحي، وأن الحكومة الجمهورية كانت تجسد المثالب المتأصلة في الشيوعية الروسية. وفضلًا عن الإصرار على تلك الكذبة القائلة إن «الانتفاضة العسكرية» وضعت حدًا لمخطط ثورة شيوعية محدد، موفرة الذريعة النمطية المتمثلة في النظام والسلم والعدالة التي سادت في الأراضي «القومية»، ضمَّن الأساقفة مسألة لها أهمية كبرى لا تزال الموقف الرسمي في الكنيسة اليوم: تتمثل في أن الكنيسة كانت ضحية «بريئة ومسالمة وعزلاء» في هذه الحرب، و«قبل أن يُباد اتباعها بالكامل على يد الشيوعية»، فإنها ساندت القضية التي كانت تضمن «المبادئ الأساسية للمجتمع». فالكنيسة كانت «المحسن إلى الشعب»، لا «المعتدي عليه». أما المعتدون فكانوا الطرف الآخر، أولئك الذين تسببوا في هذه الثورة «الشيوعية» «المعادية لإسبانيا» و«المعادية للمسيحية» [(69)].

تعاطف نحو تسعمئة أسقف في اثنين وثلاثين بلدًا مع مضمون تلك «الرسالة الجماعية». وفي هذا الصدد، كتب غوما إلى باسيللي في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 1937 يقول: «يجب أن نهنّئ أنفسنا على أننا ساعدنا بهذه الوثيقة في تبديد أي سوء فهم وتسليط ضوء جيد على الحوادث والأفكار التي يجري بثها في أثناء الحرب الحالية في إسبانيا». كان هذا الدعم غير المتحفظ للمتمردين

بمنزلة حجة حاسمة للكاثوليك ومؤيدي النظام في أنحاء العالم. وكانت هذه جوهرية لأنها كانت مصحوبة بصمتٍ مخزٍ حيال العنف المدمّر الذي مارسه الجيش منذ اللحظة الأولى للانتفاضة. وأضفَت تلك الرسالة الطابع الشيطاني على الخصم الذي صورته أنه لم يتحرك إلا بدافع الرغبة في الاضطهاد الديني، ودعمت الحرب بشكل حاسم باعتبارها حربًا صليبية مقدّسة وعادلة ضد اعتداء الشيوعية على أرض الآباء والدين.

برز فرانكو والكنيسة الكاثوليكية معزّزَي القوة، على نحو ملحوظ. كما أن تحول الحرب إلى صراع ديني بحت، وتجاهل الجوانب السياسية والاجتماعية، برّر العنف السابق، ومنح فرانكو الإذن بمواصلة أعمال القتل. وشغلت الكنيسة، رفيق درب المتمردين العسكريين منذ بدء الرحلة، مقعدها في مقدمة القطار المتجه نحو النصر. وأبلغ خافيير كوندي، مدير الدعاية آنذاك، اليسوعي كونستانتينو بايل رئيس تحرير **رازون إي في** (العقل والإيمان) وأحد المقربين من غوما، عن رضا الأوساط السياسية والعسكرية المساندة لفرانكو عن تلك الوثيقة الرائعة، بقولهم: «نرجو أن تخبر الكاردينال إنني، وأنا الخبير في هذه الشؤون، أريد أن أقول ما يلي: حقق بالرسالة الجماعية هذه أكثر مما حققناه نحن بجهدنا» [(70)].

بحلول الوقت الذي ظهرت فيه هذه الرسالة الجماعية، كان قد قُتل عشرات الآلاف من «الحمر». وتكتم معظم رجال الدين، برئاسة الأساقفة، على هذه الموجة من الإرهاب وتغاضوا عنها، حتى إنهم تعاونوا «جسدًا وروحًا» في عمليات القمع. كان هذا «العدل الله» الحتمي الذي لا يعرف الصفح هو الذي أباح إراقة دماء «الملحدين» بكثرة، من أجل الحفاظ على الكنيسة، باعتبارها المؤسسة التي تمثل الله على الأرض، وللحفاظ على النظام التقليدي و«وحدة الوطن».

كان الأساقفة ومعظم رجال الدين متواطئين في هذا الإرهاب العسكري والفلانخي الذي لم ير في معظم الحالات أي حاجة إلى أي محاكمات أو ضمانات قانونية؛ إذ تكتموا عليه وأقرّوه وأشادوا به علنًا. السجن وقساوسة الجيش؛ الرهبان والكهنة في الريف. كانوا جميعًا متحمسين لذلك الانبعاث الديني في إسبانيا إلى درجة أنهم صمُّوا آذانهم عن صرخات التعذيب وإطلاق الرصاص فجرًا، وعن نحيب الأرامل. وندد الكهنة بـ «الحمر»، وحرموهم من شهادات حسن السيرة والسلوك كي يتسنى للجيش معاقبتهم.

إضافة إلى ذلك، أصبح الإشراف على تلاوة الصلوات الأخيرة لمن كانوا على وشك أن يُقتلوا من الاهتمامات الرئيسة لرجال الدين الكاثوليك. ففي رأيهم، لم يكن الأمر يكمن في إنقاذ أجسادهم، فهي تستحق أن تتلف، إنما تكمن في إنقاذ أرواحهم في الأقل. أما طقوس الموت، فوصفها بالتفصيل الأب الكبوشي غومرسيندو دي إستيّا الذي كان يعتني بالحاجات الروحية للسجناء في سرقسطة في أثناء الحرب الأهلية، وفي الأعوام التي تلتها مباشرة [(71)].

بناء على ذلك، حُوّلت الكنيسة الصغيرة في سجن تورّيرو إلى «قاعة محكمة» حيث كان يُنصب، في الأيام التي تُجرى فيها الإعدامات، مذبحٌ بشكل ارتجالي مع الزخارف اللازمة للقداس. وكانت صورة لفرانكو تتصدر المراسم، إلى أن أزالها غومرسيندو ذي إستيّا في عام 1938 بعد أن أبلغ السلطات مرارًا وتكرارًا أن «وجود فرانكو في الكنيسة الصغيرة، وعلى مذبحها باعتباره قديسًا، كان يصيب السجناء بالتوتر، ويثير غضبهم لمعرفتهم أنه هو من وقع أحكام إعدامهم».

كان السجناء يُقتادون إلى الكنيسة الصغيرة في نحو الساعة الخامسة صباحًا. وكان لدى الكاهن ساعة فقط «من أجل إعداد المُدان روحيًا»، وهو وقت شعر غومرسيندو أنه قصير جدًا، خصوصًا عندما يكون عدد منهم ينتظرون الإعدام. فكان يتحدث إليهم، ويسألهم عن عائلاتهم، وبمَ أُدينوا، وما إذا كانوا مسيحيين ممارسين. ورضي بعضهم بالاعتراف والتناول «بموافقة يُحسد عليها». في حين كان يتعين إقناع آخرين بالحاجة إلى «التماس العزاء بما هو خارق للطبيعة». وأخيرًا، كان هناك أولئك الذين رفضوا أي حوار أو مساعدة روحية. ومثال على ذلك، قال رجل مدان في 11 حزيران/ يونيو 1938: «لا يا سيدي، من فضلك لا تطلب مني أن أمارس الدين. اليمين يقتل باسم الدين ويشن الحرب باسم الدين. وأنا لا أريد أن يكون لي دور في الدين الذي يُلهم مثل هذه القسوة».

كانت العادة أن يبدأ الحرس المدني في السادسة صباحًا «مهمة» تقييد أيدي السجناء الذين كانوا يُنقلون من السجن إلى جُدر المقبرة في شاحنة. وفي أثناء هذه الرحلة القصيرة، لم يكن يتوقف «عويل الأسف المثير للشفقة». وكان الكاهن يحاول تهدئة المدانين بإعطائهم الصليب لتقبيله. وكان يرافقهم إلى أن يصفّوا ووجوههم إلى الحائط. ومن ثم يمنحهم الغفران ويدهنهم بالزيت، بعد أن ترديهم فرقُ الإعدام، وقبل أن يتقدم ضابط المهمة ليطلق «رصاصتين أو ثلاثًا من مسدسه في الرأس» [(72)].

كان هجوم رجال الدين على معلمي المدارس حاقدًا بوجه خاص؛ إذ كانوا مقتنعين أن جميع علل المجتمع الحديث يمكن أن تعزى إلى «عملية التأكّل» التي كان يضطلع بها المثقفون ومعلمو المدارس. وكانوا يرون فيهم منافسين، يزاحمونهم في تقليدهم، ويسعون إلى تجريد الكنيسة من احتكارها القيم الأخلاقية وإدارتها. فمنذ بداية القرن العشرين، كانت هجمات الكنيسة واليسوعيين تركز على «معهد التعليم الحر» الذي خرّج النخبة المتعلمة، وأظهر نجاحًا كبيرًا في ما كان يعدّه اليسوعيون مجالهم الخاص، والمتمثل في التأثير في تشكيل الثقافة القومية من خلال تعليم النخبة. وبقدر ما كان الأمر يهم رجال الدين في المناطق الريفية وبين الطبقة العاملة، كان معلمو المدارس، نظرًا إلى كونهم علمانيين ومن الحركة المناهضة للإكليروس، ينافسون على تقديم الخدمات المجتمعية اِلمشابهة لخدماتهم، والمتمثِلة في

إضفاء الشرعية على السلطة المدنية بدلًا من السلطة الدينية؛ فضلًا عن تصرفهم باعتبارهم أوصياء على القيم الأخلاقية والمدنية، والتأثير في الأجيال الصاعدة. أنشأ قادة الكنسية واليسوعيون من فوق، والكهنة والرهبان والراهبات من تحت، «ذهنية كاثوليكية» شعرت بالتهديد من كل ما هو أجنبي وحديث. واعتبروا الجمهورية الثانية القشّة الأخيرة في هذا التهديد. وعمدوا إلى تسوية الحسابات القديمة في «الحرب المقدسة» تلك، وفي مرحلة ما بعد الحرب أيضًا، الأمر الذي كانت تؤيده من دون تحفظ، آنذاك، الدكتاتورية المبيدة لكل ما هو أجنبي.

في ذلك الوقت، كان المثقفون ومعلمو المدارس الذين اقترن اسمهم بشكل وثيق بالأفكار الليبرالية أو الجمهورية أو الفوضوية أو الاشتراكية، وكانوا من أشد المنافحين ضد التعليم الديني، وأيدوا «إضفاء الصبغة السوفياتية» على المدارس، في طريقهم إلى دفع الثمن باهظًا. ففي أعوام الحرب وما بعدها، خضع أكثر من خمسين ألفًا من معلمي المدارس للتحقيقات بقصد التطهير.

كان هناك، إذًا، أصدقاء القتلة والمدافعون عنهم في جانب، وشهداء في الجانب الآخر. وعلى هذا النحو، كان الموقف ذو الوجهين الذي اتسم به رجال الدين الإسبان في أثناء الحرب الأهلية. فلم يكن قادة الكنسية، وكهنة الأبرشيات والرهبان والراهبات من الرهبانيات المختلفة، بحاجة إلى التدجيل كي يُضفوا الشرعية منذ البداية إلى أعمال العنف التي نظّمها المتمردون وارتكبوها. غير أن ردة فعل الحركة المناهضة للإكليروس التي تسبب بها الانقلابُ العسكري حيثما فشل، ساهمت كثيرًا في تقديم الكنيسة خدماتها الأيديولوجية والدعائية إلى جيش المتمردين، بهدف تشجيعهم على ملاحقة الكُفار إلى قبورهم وتقديم المزيد من الدعم للسلام الهمجي الذي أعقب الحرب.

«أبناء قابيل» (73)

ثمة أمر واحد يبدو أنه لا شك فيه، وأكده جميع الباحثين، وهو أن رجال الدين وكل ما هو مقدّس، كانوا الهدف الرئيس للغضب الشعبي العارم، ولسخط أولئك الذين شاركوا في هزيمة المتمردين العسكريين، وقادوا «التطهير» الذي جرى في صيف عام 1936. لم يكن ثمة حاجة إلى انتظار أوامر من أي شخص لارتكاب ما ارتُكب؛ إذ قُتل بعض الرهبان الكرمليين في 20 تموز/ يوليو في برشلونة عندما هُزم فوج الفرسان المتمردين الذين كانوا يتحصنون في الدير. وفي إيغوالادا القريبة منها، كان أول عمل يحدث من أعمال العنف حرق دير للرهبان الكبوشيين. وتكررت المشاهد نفسها في عدد من البلدات والمدن في إسبانيا، بما في ذلك الأماكن التي أصبح فيها القمع ضد «عناصر النظام» أشد حدة في الأسبوعين الأخيرين من آب/ أغسطس والأيام القليلة الأولى من

أيلول/ سبتمبر. ففي مرسية، حيث لم يكن استهداف رجال الدين عنيفًا بشكل خاص، هوجمت أكثر الأديرة في الأيام الاثني عشر الأخيرة من تموز/ يوليو. كما أن 90 في المئة من رجال الدين البالغ عددهم ألفًا أو نحو ذلك، ممن قُتلوا في مدريد، سقطوا في الشهور القليلة الأولى، في وقت ما قبل عمليات «الاستئصال» الجماعي في تشرين الثاني/ نوفمبر.

أما في المناطق التي أفضت فيها هزيمة الانقلاب العسكري إلى إطلاق العنان لعملية ثورية مفاجئة ومدمرة، فكان العقاب واسعًا ومدمرًا. وتتحدث الأرقام عن نفسها: حيث قُتل أكثر من 6800 من رجال الكنيسة، العاديين منهم والنظاميين؛ كما أن عددًا كبيرًا من الكنائس والصوامع والمحاريب أُحرقت أو نهبت أو دُنّست، إضافة إلى تحطيم الأعمال الفنية والمواد الخاصة بالعبادة فيها كليًا أو جزئيًا. ولم تكن المدافن أو المقابر أفضل حالًا، حيث دُنّس عدد كبير من مقابر الكهنة، ونُبش رفات الرهبان والراهبات.

كان إحراق الكنائس أو قتل الكهنة أول ما حصل في كثير من القرى والبلدات التي فشلت فيها الانتفاضة العسكرية، ولا سيما في كاتالونيا التي شهدت مصرع ثلث رجال الدين الذين قُتلوا في إسبانيا الجمهورية. وقُتل هؤلاء من دون أي إجراءات قانونية سابقة. وإن كان هناك إرهاب «جامح»، فهو الإرهاب الذي ابتُلي به رجال الدين الذين نادرًا ما كانوا يُرسلون إلى السجن. فلم يُرسل إلى سجن موديلو في برشلونة إلا 240 رجل دين في الحرب كلها، وكانوا 1.8 في المئة من العدد الإجمالي للسجناء. ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 1936، لم يُرسل إلى السجن إلا 46 رجل دين. وبطبيعة الحال، في ظل تلك الأوضاع، كان السجن «امتيازًا» بالنسبة إليهم، حيث كان مكانًا آمنًا لهم. لذلك، لم يكن غريبًا أن يرفض كاهن ما في بعض الأحيان مغادرة السجن، كما حصل في حالة يوسيب ريباس، البالغ 71 عامًا، الذي سُجن في 19 آب/ أغسطس 1936 ورفض مغادرة السجن عندما أمر المفوضُ العام للجمهورية الإفراج عنه في نيسان/ أبريل 1937[(74)].

«العمل المباشر»، ولا شيء أقل من ذلك. كان ذلك ما استحقه رجال الدين. وهذا ما صرح به علنًا أندريو نين، أحد الشخصيات الكبيرة في حزب العمال للتوحيد الماركسي، في بداية آب/ أغسطس 1936. وكان «نين» الذي اختطفته أجهزة الاستخبارات الشيوعية بعد بضعة شهور وقتلته، قد فكر وقال مثل الذي فكر فيه وقاله كثير من الثوريين الآخرين والجمهوريين اليساريين والزعماء النقابيين، وهو أن التشريع المعادي لرجال الدين الذي سنته الجمهورية «البرجوازية» لم يساهم في حل «مشكلة» الكنيسة. فكان لا بد من حلها من طريق الطبقة العاملة في حمأة الثورة التي بدأها الانقلاب العسكري. وحلها العمال والثوريون بالطريقة التي يعرفونها: «مهاجمة الجذور»، وعدم ترك أي كنيسة قائمة، وقمع «رجال الدين والكنائس والعبادة»[(75)].

من دون أدنى شك، لم تكن المعاملة التي لقيها رجال الدين من الثوار وقادتهم في صيف عام 1936 إلا تجسيدًا لما كان يقول كثيرون إنه سيحدث منذ بداية ذلك القرن، عندما اعتبر المثقفون اليساريون والسياسيون الراديكاليون، من أمثال أليخاندرو ليرو والعمال المتشددين، الكنيسة وممثليها الأعداء الرئيسيين للحرية والشعب والتقدم، وهو تصنيف كان مُخَصصًا للرأسمالية والدولة في الخطاب الثوري حتى ذلك الحين. وتعهدوا جميعًا أن واحدة من مساهمات الثورة الكثيرة ستكون «التطهير بالنار» لمباني الكنيسة و«الطفيليين» الذين يرتدون رداء رجال الدين. وعندما آن الأوان، نفذوا ذلك الوعد.
لم يكن الثوريون هم من أطلق عنان الثورة. فلم تكن هذه الثورة نتيجة مباشرة لاستعارّ الصراع الطبقي. كان سبب الثورة، كما نعلم، الانقلاب العسكري الذي أُحبِط، وهو حدث استثير من الخارج. ومع ذلك، فما إن اشتعلت حتى بدا رجال الدين هدفًا يمكن تحديده بسهولة. فجرت تسوية الحسابات القديمة الناجمة عن الصراعات الطبقية والكفاح الاجتماعي وقمعه الدموي، وهو ملمح اعتيادي من ملامح إسبانيا الملكية أو الجمهورية، لكن كان لرجال الدين اهتمام خاص. صحيح أن انتقام الثوار هؤلاء استغله عدد كبير من الانتهازيين والجانحين والعصاة الذين لم يساهموا في الثورة، إلا أنهم جميعًا استُوعبوا في هذا «الشعب البروليتاري المسلّح». ومهما يكن ذلك مُلطفًا، فإنه لا يغير التاريخ.
اضطُهِدت الكنيسة لأسباب كثيرة، لذا ينبغي أن نتذكر رأي خصومها ومضطَهديها، حتى وإن لم يتطابق دائمًا ما أعربوا عنه صراحة مع دوافعهم الأعمق. وفي هذا الصدد، يرى خوسيه ألفاريز خونكو أن الانتقادات المُطنبة والمتكررة الموجَّهة إلى الكنيسة، والحافلة بالإيماءات والتلميحات، «تنبع في جوهرها من اتهامات أخلاقية، أكثر مما ترجع إلى تحليل السلطة الاجتماعية التي تتمتع بها الكنيسة وعواقب ذلك». وبطبيعة الحال، كانت ثمة معركة قاسية بين الكنيسة والمعادين لرجال الدين في شأن الموضوعات الأساسية المتعلقة بتنظيم المجتمع والدولة. غير أن القضايا التي أثارت التظاهرات والتظاهرات المضادة واللجوء إلى حرق الأديرة وأعمال العنف ضد رجال الدين، كانت «ذات منحى رمزي وثقافي شديد»، مع دعم شعبي قوي [(76)].
اتُّهم رجال الدين الكاثوليك بـ «خيانة الإنجيل» و«الرياء» والتخلي عن الفضائل الأصلية المتمثلة في الأخوة والفقر، وهذه سمة تكررت في الصحافة الفوضوية وتمسَّك بها جيرالد برينان باعتبارها تفسيرًا. فمن وجهة نظره، كان العنف المعادي لرجال الدين تعبيرًا عن «شعور ديني عميق» في «شعب متدين بشدة شعر بأنه هُجر وخُدع». وشاطره هذا الرأي غومرسيندو دي إستيّا، الكاهن في سجن سرقسطة، وعدد قليل من الكاثوليك الذين شعروا أن الحركة المناهضة للإكليروس لم تكن مجرد تعبير عن «غضب شعبي» يتلاعب به الغوغائيون والثوار. «اعتقدتُ دائمًا في أعماقي أن حرقِ الكنائس كان فعلًا

نابعًا من الإيمان»، بحسب ما أبلغ رونالد فريزر واحدًا من أولئك الكاثوليك، هو ماوريسي سيرّاهيما، المحامي والعضو القيادي في الاتحاد الديمقراطي الذي آوى أحد عشر راهبًا من الرهبان الكبوشيين من الدير في ساريا، وساعد الكاردينال فرانسيسكو فيدال إي بارّاكير من تاراغونا على الفرار من البلاد. «بعبارة أخرى، كان عملًا من أعمال الاحتجاج، لأن الكنيسة، في نظر الناس، ما عادت كما ينبغي أن تكون عليه. كان الاحتجاج يُعبّر عن خيبة أمل شخص آمَن وأحبَّ وتعرض للخيانة. وجاءت هذه الخيبة من فكرة أن الكنيسة ينبغي أن تكون إلى جانب الفقراء، لكنها لم تكن. والواقع أنها، باستثناء بعض أعضائها، لم تساندهم منذ أعوام عدة. كان احتجاجًا ضد خضوع الكنيسة للأثرياء» [(77)].

رأى الجميع، من ليرو الشاب إلى العامل الفوضوي، إلى أشد النشرات المعادية لرجال الدين تهكمًا، مثل **إلموتين** (التمرد) في بداية القرن العشرين، ومجلة **لاتراكا** في الفترة الجمهورية، أن رجال الدين كانوا يتسمون بشهوة جامحة للسلطة والمال. ويسري هذا على رجال الدين بشكل عام، وعلى اليسوعيين بشكل خاص؛ إذ كانوا فاحشي الثراء من دون أن يتّسموا بأي وازع أخلاقي. امتلكوا كل شيء وكانوا يطمعون في المزيد. فكما كتب أليخاندرو ليرو في عام 1907: «إنهم يستولون على الميراث، ويتلقون التبرعات التقية، كما أنهم يُعلمون التعاليم الدينية من طريق السؤال والجواب لبنات العائلات الثرية ويحبسونهن في أديرتهم» [(78)].

كان رجال الدين يُصوَّرون دائمًا في رسوم صحافة الحركة المناهضة للإكليروس في هيئة رجال بدينين ومتألقين ومحاطين بأكياس من المال الذي أخفوه، فيما يطلبون الصدقات. وفي أثناء الحرب الأهلية، وفي أثناء الهجوم المعادي لرجال الدين في صيف عام 1936، قامت الميليشيات والجماعات المسلحة التي كانت تحتجز الأساقفة تمهيدًا لقتلهم، بمهاجمة قصورهم بحثًا عن الثروات الكبيرة التي كان يُفترض أنها مخبأة فيها، حيث عُثر على ملايين عدة من البيزيتات، على سبيل المثال، في الهجوم على قصر رئيس الأساقفة في خايين، وفقًا لصحافة مدريد الاشتراكية. وبعد أيام من ذلك، اغتيل رئيس الأساقفة مانويل باسولتو خيمينيز [(79)].

غير أن الموضوع المفضل لصحافة الحركة المناهضة للإكليروس ومجلاتها، بحسب ما أشار إليه ألفاريز خونكو أيضًا، فكان الحياة الجنسية لرجال الدين الذين اتُّهموا بالسلوك «المُنافي للطبيعة»، وأحيانًا جراء الضعف، ما دفعهم إلى الانغماس بإفراط في أنواع شتى من «الانحراف». وكانت «تبتهج الصحافة الجمهورية أو صحافة الطبقة العاملة في إعادة نشر القصص والنكات والرسوم الكاريكاتورية عن الكهنة الذين يعاشرون الخادمات العاملات في منازلهم وينجبون منهن الأطفال، وعن كهنة الاعتراف الذين يعانقون المتعبدات من النساء بشكل شهواني، وعن الكهنة الملحقين بالقصور والمؤسسات الذين يتمتعون بحياة وطقوس العربدة في الأديرة». وكان يعني

استحداث هذا العنصر «المنافي للطبيعة» أن يعتبر رجال الدين فئة اجتماعية «ملعونة»، وطائفة مثيرة للسخرية، لأنها فئة غريبة على المجتمع؛ مختلفة عن جميع البشر الآخرين، وما رداء الكهنة الأسود إلا رمز خارجي لـ «سلوكهم الأسود» [(80)].

ربما يستغرب كثيرون ذلك في أيامنا هذه، وسيكون من الصعب أن نفهم إذا كانت الحركة المناهضة للإكليروس مجرد هجوم على السطوة السياسية والنفوذ الاجتماعي لرجال الدين. لكن التاريخ ينبئنا أن الجماهير في الهجمات على الأديرة في الأسبوع المأساوي، وبعد ما يقرب من 30 عامًا، في أثناء الحرب الأهلية، أظهرت فضولًا مَرَضيًا تجاه قبور الرهبان والراهبات، حيث كانوا مقتنعين أن الأجنّة أو المواد الإباحية المعقدة كانت مخفية هناك. فلم يكن من الطبيعي بالنسبة إليهم أن يُقفل على هؤلاء في دير، وألا يُتوقع منهم فعل أي شيء.

يوضح المؤرخ البريطاني فرانسيس لانون أن حياة الدير «كانت بمنزلة فضيحة واستفزاز بالنسبة إلى عدد كبير من الناس في اليسار السياسي، ممن عاشوا خارج حدود الكون الثقافي الكاثوليكي». فالعزوبة مدى الحياة، بوصفها اختيارًا حُرًا، كانت ظاهرة خاصة بالكاثوليكية، للنساء والرجال على حد سواء، على الرغم من أن عدد النساء اللاتي اخترن هذه الطريق كان أكبر من عدد الرجال. وعلى الرغم من أن الأرقام تتفاوت بين مصدر وآخر، فقد كان في إسبانيا في عام 1931 نحو 115 ألف كاهن من أصل عدد سكان لا يكاد يبلغ 23 مليون نسمة. ومن هؤلاء، كان هناك نحو 60 ألف راهبة، و35 ألف كاهن أبرشية، و15 ألف راهب. وفي أي حال، فإن عدد الراهبات كان أكثر بثلاثة أضعاف عدد الرهبان، وأكثر أيضًا من عدد الرهبان والكهنة مجتمعين.

بُني العداء تجاه الراهبات على الأساس نفسه الذي بُني عليه الانتقاد المُوجَّه إلى رجال الكنيسة بشكل عام، بدءًا من السيطرة على التعليم باعتباره أداة قوية لإعادة الإنتاج الثقافي للكاثوليكية. غير أن الشعور ضدهم زاد رسوخًا بسبب العنصر «المنافي للطبيعة»، المتمثل في التخلي عن الجنس والأمومة. لكن، خلافًا لما عليه الأمر مع الرجال الذين يبدو أنه كان لديهم القدرة على الاختيار الحر، فالأمر مع النساء، خصوصًا الأصغر سنًا منهن، بحسب ما يوضح لانون، ينطوي على شبهة أنهن اعتمدن هذا الخيار المنافي للطبيعة تحت الإكراه، وقد جرى التعبير عن ذلك في الثقافة الأدبية، فضلًا عن الثقافة الشعبية.

لا بد أن الأمر كان فيه نوع من خداع الفتيات الصغيرات السن البالغات 14 أو 15 عامًا وإكراههن لدخول الأديرة بوصفهن راهبات مبتدئات. وكانت هذه هي الرسالة التي أوحت بها مسرحية **إلكترا** التي كتبها بينيتو بيريز غالدوس، وأثار أداؤها ضجة كبيرة في بعض المدن في إسبانيا في عام 1901. إضافة إلى ذلك، استندتِ المسرحية إلى إجراءات قانونية آنذاك ادّعى فيها والدا شابة دخلت

الدير أن ذلك لا يمكن أن يكون بمحض إرادتها. وكان هذا ينسجم تمامًا مع الفكرة الشائعة أن العزوبة ليست أمرًا طبيعيًا. ومن هنا أيضًا كان نجاح المقالة ذائعة الصيت التي كتبها ليرو بعد بضعة أعوام، في عام 1906، التي جاء فيها، وفقًا لتفسير ألفاريز خونكو، أنه «أعلم أتباعه ببراعة بالهدف الأعلى للذكور الكاثوليك الشوفينيين (المغالين في التعصب القومي) غير البالغين، والمتمثل في اغتصاب الأغرار». ولتكرار عبارته الشهيرة: «انزعوا حجاب المبتدئات ورَقّوهن إلى منزلة الأمومة» [(81)].

كانت طقوس إخراج جثث الراهبات من القبور أمرًا شائعًا في أيام العنف الثوري المعادي لرجال الدين في صيف عام 1936. غير أن عدد الراهبات اللاتي قُتلن كان أقل بكثير من عدد الرهبان والكهنة. فعلى الرغم من كل التعبيرات المأثورة والصور التقليدية في هذه المسألة، فإن التحريض على اغتصاب الراهبات الذي قام به ليرو قبل ثلاثين عامًا لم يجد من يستجيب له في عام 1936.

دعونا نلقي نظرة على الأرقام. فوفقًا لدراسة نشرها في عام 1961 الأسقف أنطونيو مونتيرو مورينو، وهي المعيار الرئيس في موضوع الأرقام، بلغ عدد الراهبات اللاتي قُتلن في إسبانيا 283 راهبة. وقد يكون هذا رقمًا كبيرًا إذا قيل إنه لم يكن بينهن من واجهت عملية الشهادة تلك. لكنه سيكون رقمًا صغيرًا جدًا إذا قورن بـ 4184 من كهنة الأبرشيات و2365 من الرهبان ممن لقوا المصير نفسه. وكما أوضح مونتيرو الذي يقدر عدد الراهبات الإجمالي لذلك العام بنحو 45000 راهبة، فإن أكثر من نصفهن بقين في «المنطقة الحمراء». وبالتالي، لم يكن الأمر كما لو أن هناك أي نقص من الضحايا المحتملين [(82)].

هناك بيانات غير عادية لافتة يمكن العثور عليها في هذا الأمر. ففي المناطق التي كان يسيطر عليها الفوضويون، على سبيل المثال، كانت الراهبات يُترَكن دائمًا تقريبًا في قيد الحياة، حتى ولو أُجبرن على مغادرة أديرتهن وخلع أرديتهن، وكلفن بالعمل الاجتماعي أو أعمال السخرة. أما حالة أبرشية بارباسترو التي كانت نقطة انطلاق الميليشيات الفوضوية من كاتالونيا، فتنمّ عن الكثير. فمن 140 كاهنًا كانوا خاضعين لهذه الأبرشية، قتل 123 (أي ما لا يقل عن 87.8 في المئة). وحلّ المصير نفسه بـ 52 من الكلاريتيين، و18 من البينديكتيين وتسعة من البيارستيين، وهي أرقام تجعل من بارباسترو الأبرشية التي تلقت أشد انتقاد في إسبانيا في ما يتعلق بنسبة من قتل من رجال الدين الخاضعين للأبرشيات. ولم تُخضع أيُّ راهبة للعقوبة نفسها.

أما في كاتالونيا، حيث تفشّى القتل الجماعي للرهبان، فلم يُقتل إلا 50 راهبة. أما في ما يتعلّق بالقتل الجماعي للراهبات، فعلينا الذهاب إلى منطقة بلنسية، ولا سيما مدريد. ففي كلتا الحالتين وقعت عمليات القتل الجماعي هذه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، وبحلول هذا الوقت كانت إسبانيا الجمهورية قد دعت إلى وقِف الإرهاب «غير المُقونَن» ضد رجال الدين. ووقعت أكبر مذبحة،

وفقًا لبحث أنطونيو مونتيرو، في فجر 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، عندما قُتلت 23 من أخوات المحبة على جُدُر مقبرة إستي في مدريد.

هناك، على ما يبدو، أسباب محددة لاحترام حياة الراهبات أكثر من احترام حياة الكهنة والرهبان. فأولًا، كان هناك اشتباه في أن الشابات دخلن الأديرة مكرهات، بضغط من رهبان الاعتراف، أو من الرجال أو، كما قال ليرو، من اليسوعيين/ الجزويت الذين كانوا في الواقع يتمتعون بالقدرة على التعامل مع السلطة السياسية والتواصل مع جماعات حكم القلة ذات التأثير الاقتصادي والاجتماعي. وفي العقلية الجماعية للحركة المناهضة للإكليروس، وفي الحياة الحقيقية، كانت الراهبات أقل تسيّسًا من رجال الدين. فلم تكن الراهبات هن «المذنبات»، إنما كان المذنبون الكهنة والرهبان.

كان المجتمع الإسباني في الثلث الأول من القرن العشرين يتيح للمرأة عددًا قليلًا جدًا من الفرص في الحياة المهنية والأسرية. وعلى الرغم من قيودها الجنسية والاجتماعية، فإن الرهبانيات، غدت تمثّل في آخر الأمر بديلًا من الإقصاء في الحياة اليومية. إضافة إلى ذلك، كما يوضح فرانسيس لانون، فإن النمو الأكبر في تجمعات الإناث مقارنة بالذكور يتركز في المجتمعات الناشطة لا في مجتمعات المتعبدين، حيث كانت الكنيسة قادرة على استدعاء آلاف الراهبات اللواتي كُنَّ معلمات وممرضات ومتخصصات اجتماعيات ليصبحن جزءًا من شبكات الكنيسة في المجتمع الإسباني. ويبدو أنه ليس من قبيل المصادفة أن «أخوات الفقراء الصغيرات» نَجَوْنَ من هذا الاضطهاد، وأن النقد الموجه إلى الراهبات في المنشورات المعادية لرجال الدين كان ينطلق من أنهن كن يَسلبن هذا الدور الاجتماعي والتربوي من نساء الطبقة العاملة «الطبيعيات» اللواتي كن يعرفن ما هي عاطفة الأم [(83)].

الإبقاء على الراهبات، وقتل الكهنة والرهبان، وحرق جميع المباني الدينية؛ كانت تلك هي المعادلة في صيف عام 1936، عندما أفضى اندلاع الحماسة الثورية إلى رفع الستارة المرة الأخيرة عما كانت موجاتُ الشعور المناهض للإكليروس تتمرن عليه في ما مضى.

كانت النار، بما هي رمز لتدمير القديم والتطهير، مرحلة ضرورية لحياة جديدة. ففي بلدية مانزاناريس (سيوداد ريال)، وفيما كانت الصور وأجزاء من مذبح أبرشية الكنيسة تُدمر، ساعد «عددٌ كبير من الأشخاص» في نقل السوائل القابلة للاشتعال في الدلاء والعلب وغيرها من الأوعية. ورشوها على جدر المبنى والسلالم في البرج، ومن ثم أشعلوا فيها النار، «مطلقين النار على النوافذ العلوية لتعزيز التيار الهوائي» [(84)]. وفي قرية إيخار في محافظة تيرويل، وبحسب ما كتب مراسل صحيفة **التضامن العمالي** في 6 آب/ أغسطس: «كانت الكنائس تحترق. ثم كُدّست وثائق أرشيف البلدية، ولا تزال مشتعلة، وستشتعل لأيام أخرى عدة. كما أُحرق أيضًا سجل المُلكية بالكامل. ويرفرف العلم ذو اللونين الأحمر والأسود متألقًا إزاء هذه الأفعال المجيدة».

وكان الفعل المجيد يمحو الماضي، ورموز النظام. وكان هذا هو سبب إحراق وثائق من أرشيف البلدية، وسجلات المحاكم، وسندات الملكية والسندات العامة، فضلًا عن المواد الدينية. أما في القرى، فقُتل الزعماء والسياسيون المحليون، فضلًا عن الكهنة، ممثلو «الرأسمالية والدولة والدين»، وهي السلطات الثلاث التي ندّدت بها الصحافة الفوضوية مرارًا وتكرارًا لقمعها الشعب.

كان هجوم الحركة المناهضة للإكليروس، في القرى التي اخترقتها الميليشيات في النصف الشرقي من أراغون، حدثًا مشهودًا خلّف كثيرًا من الندوب التي لا تزال ظاهرة حتى اليوم. وعملت الميليشيات مع السكان المحليين في جَمْع الصور والمصنوعات اليدوية الدينية من المنازل. ودخلوا الكنيسة على ظهور الخيل، وطرحوا صور القديسين وتماثيلهم أرضًا وجرُّوها إلى ساحة القرية، حيث كَدَّسوها - «القديسون الذكور فوق القديسات الإناث» - جنبًا إلى جنب مع نصوص دينية أخرى، ومع الوثائق البلدية والكنسية وسجلات الملكية، وجمعوا ما يخص الدين والنظام في كتلة واحدة متراصة. وفي المساء، وفقًا لوصف الطقوس الذي قدمته عالمة الأنثروبولوجيا في أميركا الشمالية، سوزان هاردينغ، عن قرية إبيكا، في مقاطعة وشقة، «أضرموا النار في تلك الكومة برمتها».

أُغلقت جميع الكنائس في وجه المصلين، وحُوّلت إلى أسواق عرض أو محال تجارية أو منازل للميليشيات أو سجون أو قاعات للرقص أو مطاعم عامة أو مواقف سيارات. واستخدمت منازل الأبرشية مساكن للسياسيين والضباط أو مراكز ثقافية أو مكاتب للجنة الثورية. وفي بيناباِرّي (وقش)، حُوّلت كنيسة دير الراهبات الدومينيكان إلى اسطبلات [85].

كشف «استشهاد الأشياء»، كما يرى مونتيرو مورينو، عن «غضب أعمى ضد العالم الديني الذي كان أكثر أهمية بكثير مما لو كان موضوع التدمير هم البشر المكونين من لحم ودم». كانت الأشياء أكثر «براءة» من الناس. ومن هنا، فإن الأشياء المقدسة تعرضت لـ «شراسة» ومساواة أشد وقعًا [86].

مع ذلك، هناك تفسيرات أخرى؛ إذ زعم عالم الأنثروبولوجيا بروس لينكولن، أن تحطيم الأيقونات لا يمثل أبدًا محاولة لتدمير القوة المقدسة في الأيقونة، لأن محطمي الأيقونات مقتنعون بأنها لا تتمتع بأي قوة، بل هدفوا إلى أن يثبتوا لجميع المراقبين، أكانوا محطمي الأيقونات أم عُبّاد الأيقونات أم المحايدين، عجز تلك الأيقونة، في حين يحاولون إظهار قوة فكرية وسياسية و/ أو مادية تتفوق على ما لدى عُبّاد الأيقونات. فلا بد من أن يشعر من يعبدون تلك الصور بالعار، عندما يشهدون تحطّم أعز معتقداتهم، ومن أن يشعروا في أثناء هذه العملية بالعجز عن مواجهة هجوم أعدائهم [87].

كان لتحطيم الأيقونات وقع الصدمة على من شاهدوا هذا المشهد الغرائبي الملون من الأجانب الوافدين من البلدان البروتستانتية الأكثر تقدمًا، ولا سيما

إذا كانوا سائحين ثوريين يعبرون هذه الجنة الأرضية التي بناها العمالُ والفلاحون الإسبان؛ إذ جاءت الأسترالية ماري لو، على غرار جورج أورويل وفرانز بوركيناو وأغسطين ساوتشي وآخرين كثر، إلى برشلونة ثم عبرت أراغون، وجُنّدت في الميليشيات في «طابور لينين» التابع لحزب العمال للتوحيد الماركسي، الذي سمي لاحقًا الفرقة التاسعة والعشرين بقيادة خوسيه روفيرا. وفي هذه المناطق من أراغون العليا، وجَدَت أن كثيرًا من العمال الريفيين لا يعرف شيئًا عن السياسة، لكن كان واضحًا في أذهانهم أن اللوم يقع على الكنيسة والقديسين لجميع المشكلات. وهذا ما يفسر إحراقهم لها ولهم: وتمضي ماري لو قائلة إنهم استخدموا التماثيل الخشبية الملونة وقودًا للطبخ. كما ألقي بهذه الصور في الساحة عندما أحرقت الكنيسة. ولما احتاجوا إلى الحطب، جرى تقطيع سانتا إدوفيجيس والعذراء والشهيد في يوم واحد، و[القديس] أنطوني من بادوا في اليوم التالي... [(88)].

كانت السخرية من الأدوات الكنسية، بأجوائها الكرنفالية المحمومة، مذهلة أيضًا. فوفقًا للهيئة العامة (وهي لجنة التحقيق الخاصة التي باشرت عملها بعد الحرب الأهلية للحكم على الجرائم المرتكبة في المنطقة الحمراء)، أقيمت في سيوداد ريال «حفلات زفاف وهمية مع جميع مومسات المدينة (...) ومسيرات وهمية مع جميع الزخارف المقدسة». أما في ألكانيز، وهي بلدة في مقاطعة تيرويل كانت معروفة بمسيرات الأسبوع المقدس، فحاكى بعض الأفراد بسخرية مسيرة الرثاء للمسيح: ارتدوا الملابس الاحتفالية، ووُضع رجل في القبر المقدس وساروا به في الشوارع. وفي قرية إيخار المجاورة، وهي بلدة أخرى معروفة بمسيراتها، طِيفَ بشخص يرتدي عباءة يسوع الناصري في الشوارع برفقة آخرين يرتدون العباءات بالطول الطبيعي. وفي كالاندا، وهي بلدة في تيرويل، وهي مسقط رأس المخرج السينمائي لوي بونويل، أُجبر «الوجهاء» على حمل صورة عذراء العمود وسط حشود ساخرة إلى حلبة مصارعة الثيران وأُتلفت هناك. وفي ثييمبوثويلوس (مدريد)، في 13 أيلول/سبتمبر 1936، في عيد سيدة العزاء، أُرغم مواطنون من الجناح اليميني على حمل القديس الراعي في مسيرة، ورافقهم أتباع الحركة المناهضة للإكليروس، وهم يرتدون الملابس الطقسية، وسط هتافات ماجنة ومجدّفة.

أصبح التجديف، وفقًا لشهود عيان كُثر، نوعًا من السلوك الآمن في المنطقة الجمهورية. فمَن كان لا يُجدف يصبح مشتبهًا فيه. وكما تؤكد الإفادات المقدمة إلى مونتيرو مورينو وغيره من مدوّني قائمة الشهداء والقديسين، كان رجال الدين والكاثوليك يتعرضون للضرب والتعذيب لرفضهم النطق بالتجديف. والحقيقة أننا نجد في إحدى المنطقتين كهنة كان يريدون سماع الاعتراف من الحُمر بأي ثمن، وجعلهم يهتفون قبل أن يموتوا «يحيا المسيح الملك!»، بينما نجد في المنطقة الأخرى، من يقتلون الكهنة بعد إرغامهم على النطق

بالتجديف وعيش لحظات الموت في الردَّة. كان هذا هو نطاق المُكوِّن الديني، إن خيرًا أو شرًا، في هذا الصراع.

عاشت إسبانيا بضعة شهور حلم، أو كابوس، المجتمع العلماني، منفصلة عن الكنيسة الكاثوليكية، مع العادات واللوائح والطقوس الخاصة بها، الأمر الذي كان، وفقًا لخوليو دي لا كويفا، «هدفًا لجهد الجمهوريين الراديكاليين والاشتراكيين والفوضويين منذ عقود عدة». «تزوجنا وتطلقنا من دون الحاجة إلى أي أوراق إلا ما هو ضروري للغاية»، بحسب تعبير إدواردو بَرّيوبيرو، النائب الاتحادي المناهض للإكليروس في برلمان الجمهورية، الذي كان قد عُين محاميًا رئيسًا في مكتب العدل الذي أسسته حكومة كاتالونيا المتمتعة بالحكم الذاتي في 28 آب/ أغسطس 1936[89].

إضافة إلى ذلك، غُيّرت أسماء الشوارع والمدن والمواقع الجغرافية التي كانت تتضمن أي إشارة إلهية أو مقدسة إلى أسماء أخرى تتلاءم مع الزمن الثوري الجديد، وكذلك فعل كثير من الناس. ووُضع موضع التنفيذ، من دون معوّقات أو تحفظات، كل ما حاول الجمهوريون والاشتراكيون الذين وضعوا دستور الجمهورية لعام 1931 الترويج له، بحسب ما قالوا، من أجل تحديث الدولة والمجتمع الإسبانيين.

حُلَّ النزاع المستمر منذ فترة طويلة بين الكنيسة والمشروعات المُعَلمِنَة بقوة السلاح بعد انتفاضة عسكرية قسمت إسبانيا معسكرين مُحدَّدين في هذه الحالة بالدفاع عن الكنيسة والديانة الكاثوليكية أو بالعداء تجاههما. وتغيرت فجأة، في وقت واحد، ثلاثة جوانب رئيسة بفعل هذا الاستبدال للتدابير السياسية بالإجراءات المسلحة، من دون أن يكون هناك إمكان للقول إن واحدًا منها تسبب بحدوث الجانب الآخر. كان أول تلك الجوانب أن الكنيسة شعرت أن الانتفاضة أنقذتها، فقدمت، بالتالي، مواردها إلى المتمردين وباركتهم، بمجرد أن أُطلقت الرصاصة الأولى. أما الجانب الثاني فيتمثل في أن عنف الحركة المناهضة للإكليروس، ذا الأبعاد غير المسبوقة، الذي لا مثيل له في باقي مناطق جنوب أوروبا، أدى إلى تصلّب موقف قادة الكنيسة والكاثوليك، مؤكدًا من جديد حماستها القومية والحربية ومقصيًا أي فرصة للرحمة أو العفو. وأخيرًا، أدت هذه الحاجة إلى إعادة الكثلكة بقوة السلاح إلى إظهار إخفاق الكنيسة التاريخي في اجتذاب قطاعات كبيرة من فقراء المناطق الحضرية والريفية الذين ماهَوا بينها وبين نسق الطبقات والمُلكية السائد.

نتيجة هذا كله، عانت الكنيسة الاضطهاد الوحشي، لكن بتكلفة كبيرة على المجتمع. ذلك أن إطاحة الدولة والفوضى الإدارية وتسليم الأسلحة إلى المستعدين إلى حملها، شهدت بداية الاضطرابات، وانتفاضة حقيقية ألفيَّة ومساواتية، وفي ظل غياب القواعد أو الحكومة. فقد فرض البروليتاريون «مفهومَهم العامّي للحياة»، وأرغموا البرجوازيين على ارتداء ملابس العمال،

واستولى الفلاحون على الأراضي، ومارس الجانحون دور رجال الشرطة. وكان أن لام هذا «الغضب الشعبي» رجال الدين لمعاناته الماضية كلها. وبحسب تعبير فرانسيس لانون، «كان على الكنيسة أن تدفع ثمنًا باهظًا لتماهيها مع نسق الطبقة والمُلكية الذي لم يكن من ابتكارها» [(90)].

سقط ثلاثة عشر أسقفًا ضحايا العنف المعادي لرجال الدين في الحرب الأهلية. وقُتل تسعة منهم في آب/ أغسطس 1936، وهو شهر كارثيّ أيضًا لرجال الدين. ولم يتمكن من النجاة من ذلك الإرهاب «الجامح» في ذلك الصيف المشؤوم لعام 1936 سوى أسقف برشلونة والمدبر الرسولي في أوريويلا، لكن لبضعة شهور فحسب؛ إذ كان أسقف تيرويل، أنسيلمو بولانكو، آخر القتلى، قبل نحو شهرين من انتصار جيش فرانكو النهائي.

توحي جميع قوائم الشهداء والقديسين بالأمر نفسه، جلاءً لأي شك ولضمان اعتبارهم شهداء حقيقيين للاضطهاد الذي لحق أتباع الدين. فقد ماتوا وهم يهتفون: إسبانيا والمسيح الملك. وكان بوسعهم الفرار، لكنهم رفضوا. وتعرضت أجسادهم لجميع أنواع الإذلال والتشويه. وعندما سقطوا مع غيرهم من رجال الدين أو الكاثوليك، أخذوا على أنفسهم أن يمنحوا الغفران لمن بقي.

بعد صيف عام 1936، بقيت ثماني وعشرون أبرشية في المنطقة الجمهورية من أصل 60 أبرشية في إسبانيا. وفي عشر منها، عثر الثوار على الأساقفة بسرعة وقتلوهم. ونجا بعض الأساقفة لأنهم لم يكونوا في وقت الانتفاضة في المدينة، حيث مقر الأسقفية. وكانت هذه هي حال ليوبولدو إيخو يَ غراي، أسقف مدريد ألكالا، وكذلك مع الكاردينال الرئيس إيسيدرو غوما يَ توماس. ومن شبه المؤكد أنه لو كان الكاردينال غوما في طليطلة لقُتل بسبب ومجاهرته بموقفه المعادي للجمهورية.

لكن ثمة أساقفة آخرون تمكنوا من النجاة بتدخل من السلطات الجمهورية. وحصل هذا بشكل خاص في كاتالونيا، مع فيليكس بلباو، أسقف طرطوشة، ومع فرانسيسكو فيدال إي باڕّاكير، رئيس أساقفة تاراغونا الذي اقتاده ممثلو حكومة كاتالونيا إلى ميناء برشلونة التي أبحروا منها إلى إيطاليا في 30 تموز/ يوليو. ووُضع خوسيه كارتانيا، أسقف جيرونا، تحت حماية وزير الثقافة الكاتالوني فينتورا غاسول، وبفضله وصل إلى بامبلونا من طريق فرنسا. كما تمكن أسقف فيك (Vic)، رجل الدين المايوركي خوان بيريلو، من الاختباء على متن سفينة والهرب إلى جنوى، ومنها وصل في وقت لاحق إلى مايوركا في آذار/ مارس 1937. وتمكن خوستينو غيتارت، أسقف أورغل، من الفرار بسهولة إلى أندورا، التي كان حاكمها المطلق. ومع ذلك، أخفقت التحركات لإنقاذ مانويل بوراس فاري، مساعد أسقف تاراغونا، فقُتل قرب مومبلان في 12 آب/ أغسطس 1936.

في مينوركا، وفقًا لمونتيرو مورينو، «شفع للأسقف، الدكتور توريس إي ريباس، ذهاب بصر وتقدمه في السن لدى الحشود، فسُمح له بالبقاء في قصر الأسقف حتى فترة متقدمة من تشرين الأول/ أكتوبر 1936. وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر نُقل إلى مستشفى البلدية بوصفه مريضًا، حيث بقي حتى وفاته في 1 كانون الثاني/ يناير 1939» وهو في الثانية والتسعين. وعلى مقربة من هناك، في إيبيزا، كان رئيس الأساقفة أنطونيو كاردونا ريبرا متواريًا عن الأنظار في أثناء الشهر الذي سيطرت فيه ميليشيات الكابتن بايو على الجزيرة. وفي حكاية بطولية تذكرنا بأفلام المغامرات، هرب أسقف قرطاجنة، ميغيل دي لوس سانتوس دياز دي غومارا، من إليغانتي متنكرا في زي بحار ألماني.

أنقذ القوميون الباسك خوسيه إجينو ي تريكو، أسقف سانتاندر، من موت مُحقق، حيث كان معتقلًا في سجن السفينة، أفونسو بيريز، التي هاجمها «غوغاء غاضبون» بعد قصف القوميين المدينة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1936، وأطلقوا 156 سجينًا، كان منهم 13 شخصًا من رجال الكنيسة. وهناك حالة أخرى غير عادية هي حالة ريميغيو غنداسّيغي، رئيس أساقفة فلادوليد، الذي تمكن من الفرار من غيبوسكوا بعد تدخل الحزب القومي الباسكي، وانتهى في أبرشيته، سالمًا ومُحاطًا بالضباط والفلانخيين الذين هنأهم وأرسل تحياته إلى الجنرال مولا. وأعرب أيضًا عن امتنانه بالتبرع من أجل القضية [(91)].

لم يكن هذا العنف المعادي لرجال الدين يمثل هجومًا ضد الدين بقدر ما كان هجومًا ضد مؤسسة دينية معينة، هي الكنيسة الكاثوليكية التي كان يُعتقد أنها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأغنياء والأقوياء. ولا يعني ذلك أن معظم هؤلاء الآلاف من رجال الكنيسة والكهنة والرهبان المقتولين كان ثريًا، فهم لم يكونوا كذلك، ولم يكن هذا من الأمور المهمة. المهم أنهم دعوا إلى الفقر بينما كانوا يطمحون إلى الثروة. وكانوا يتحدثون عن الجنة في حين أنهم لم يكونوا معنيين في الواقع إلا بالقيم الدنيوية. كانوا، بحسب تعبير الصحافة الجمهورية والعمالية، وباءً وعارًا وطنيًا حالَ بين الناس وتحقيق التقدم. وكما حاولنا أن نبين، كان هذا الانتقاد مشحونًا بالرمزية والمكونات الثقافية والتأنيب الأخلاقي. ومن دون هذه العناصر، يصعب جدًا شرح خلفية عمليات القتل تلك.

هناك بعض الذين أغرتهم الحجة الواهية أن الفوضويين كانوا هم المسؤولين، على الرغم من أن هذا العنف المناهض للإكليروس غالبًا ما كان مفرطًا في كثير من المناطق التي كان يسيطر عليها الاشتراكيون والشيوعيون والجمهوريون. كان الغضب ضد رجال الدين شديدًا، خصوصًا في منطقة بلنسية، وبصورة أشد في المناطق الداخلية من بلنسية وكاستيون، لكنه لم يكن أخف بكثير في مقاطعات طليطلة وسيوداد ريال وكوينكا وملقة وجيّان. ففي جيان، في وقت مبكر يعود إلى 20 تموز/ يوليو 1936، هاجم رجال من الميليشيات الشعبية التي كانت قد أنشئت حديثًا الديرَ في لامرسيد، فنهبوه وقتلوا أربعة رهبان. وباستثناء بلاد الباسك، حيث لم يُقتل إلا 45 رجل دِين،

أصبح ارتداء ثوب الكاهن في الواقع رمزًا لاضطهاد لا هوادة فيه في كل أنحاء المنطقة الجمهورية، وإن كان بدرجة أقل في مرسية وألباسيت وبطليوس وسانتاندر [92].

كانت الكاثوليكية والحركة المناهضة للإكليروس تخوضان بحماسة معركة تمحوّرت حول الموضوعات الأساسية المرتبطة بتنظيم المجتمع والدولة التي كان يجري إطلاق العنان لها في الأراضي الإسبانية. وكان الدين مفيدًا للغاية منذ البداية لأنه، كما يزعم بروس لينكولن، ثبت أنه العنصر الوحيد الذي ولّد بشكل منهجي تيارَ تعاطف دولي مع قضية الجنرال فرانكو القومية. من ناحية أخرى، لم ينجم عن العنف المناهض للإكليروس، الذي اندلع مع الانتفاضة العسكرية، أي فائدة على الإطلاق للقضية الجمهورية. فقد انتشرت الروايات عن الحرق العلني للصور الدينية والقطع الأثرية، واستخدام الكنائس اسطبلات ومخازن، فضلًا عن صهر أجراس الكنائس لصنع الذخائر، وقمع الأعمال/القوانين الدينية، ونبش جثث الرهبان والراهبات من القبور. وجرى تداول قصص قتل رجال الدين العاديين، ونشرت بكل ما فيها من تفصيلات مروعة، معززة في بعض الأحيان بالصور الرهيبة والصادمة، في جميع أنحاء إسبانيا وما وراء جبال البرانس، باعتبارها رمزًا لـ «الإرهاب غير المُقونَن» في أجلى صوره.

هكذا، اكتسبت الحرب الأهلية بعدًا دينيًا، أدى إلى إدانة النزعة المعادية لرجال الدين باعتبارها أيديولوجيا وممارسة سلبيتين، لا بوصفهما ظاهرة بارزة في التاريخ الثقافي اتسمت بوجهة نظر خاصة عن الحقيقة والمجتمع والحرية. أما في ما يخص الدين، فاضطر أنصار الجمهورية المهزومة إلى الانتقال إلى موقف الدفاع، على الرغم من أنهم كانوا يعرفون مدى أهمية المعركة من أجل التعليم، وإنشاء جهاز إداري علماني وإخضاع الرهبانيات الدينية لتشريع الجمعيات المدنية. وطغى على هذا كله عددُ القتلى الذين خلفتهم الحركة المناهضة للإكليروس، الذي بلغ 6832 قتيلًا من رجال الدين. من هنا، كما يقول لينكولن، اضطر حتى أشد المؤرخين تحرّرًا إلى الإقرار بوجود هذه الحوادث منذ بدء الحرب ووصفها بأنها موجة غاضبة منكرة ركبها متعصبون منفلتون وجدوا أنفسهم محاصرين في توترات الأزمة [93].

استخدم المنتصرون النزعة المعادية لرجال الدين أيضًا لتسوية حساباتهم مع المهزومين، من خلال تذكيرهم عقودًا من الزمن بالآثار المدمرة التي نجمت عن قتل رجال الدين وتدمير المقدسات. فبعد الحرب، حفلت الكنائس والأماكن العامة في جميع أنحاء إسبانيا بالمناسبات لإحياء ذكرى المنتصرين، مع نصب لوحات تذكارية لأولئك الذين «سقطوا في سبيل الله والوطن»، بينما فُرض التعتيم على «التطهير» باسم الله الذي قام به المتّقون وأنصار النظام. واستخدمت الاضطرابات الناجمة عن المناهضة للإكليروس للتغطية على

الإبادة الدينية، وأدت إلى فكرة خاطئة مفادها أن الكنيسة لم تساند المتمردين العسكريين إلا عندما شعرت بالمضايقة جراء هذا الاضطهاد العنيف.

كما قال ريغوبيرتو دومينيك، رئيس أساقفة سرقسطة، في بداية آب/أغسطس 1936: «إن أعمال العنف هذه لا تُنفذ باسم الفوضى، إنما بشكل مشروع لمصلحة النظام والوطن والدين» [(94)]. والواقع أن ارتكاب هذا العنف باسم قِيم عليا علو الوطن والدين، مع كتابتهما بالحرف الكبير تأكيدًا، جعل الأمور أسهل بكثير، مقارنة بالعنف الذي ارتكبه الطرف الآخر «في خدمة الفوضى». أما الدفاع عمّا كان يجري على أساس أهميته البالغة، مثل بقاء الكنيسة، والمجتمع المثالي، والمؤسسة التي تمثل الله على الأرض، فإن سفك دماء «الملحدين»، و«أبناء قابيل»، كان شأنًا عادلًا ومشروعًا، وواحدًا من النتائج المترتبة عن «حرب الاسترداد الروحي المقدسة» التي دعت إلى حمّام الدم هذا لاستئصال تلك النجاسة.

تسببت أفعال التدنيس هذه وقتل رجال الدين بقدر من الدمار بين صفوف رجال الدين، حيث كان لذكريات الشهداء المقتولين تأثير عاطفي جديد بالنسبة إلى الكنيسة وأتباعها. وعزّز ذلك من تأثيرها في المنتصرين النهائيين؛ وبفعلهم ذلك، محقوا ما بقي من التعاطف مع المهزومين، الأمر الذي زاد من تعطّش رجال الدين للانتقام لأعوام عدة مقبلة.

نتيجة ذلك، يستحيل التغاضي عن البعد الديني للحرب الأهلية الإسبانية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة المفصلة التي كرسنّاها له؛ كانت حربًا «عادلة ومقدسة» في أحد المعسكرين، وغضبًا عارمًا لا يرحم انفلت من عقاله ضد رجال الدين في المعسكر الآخر، الأمر الذي خلّف ندوبًا كبيرة في ذاكرة الشعب الإسباني.

Joan Connelly Ullman, «The Wrap and Woof of Parliamentary Politics (40) in Spain, 1808 - 1939 Anticlerialism Versus Neo - Catholism,» *European* .*Studies Review*, vol. 13, no. 2 (1983), p. 155

(41) **النظام البائد:** المنظومة الاجتماعية والسياسية الملكية الأرستقراطية التي أنشئت في مملكة فرنسا منذ نحو القرن الخامس عشر وحتى وقت متأخر في القرن الثامن عشر في ظل سلالتي فالوا وبوربون. وكانت بُنى النظام البائد الإدارية والاجتماعية نتاج أعوام من عملية بناء الدولة والقوانين التشريعية والصراعات الداخلية والحروب الأهلية، لكنها ظلت خليطًا مربكًا من الامتيازات المحلية والتفاوتات التاريخية إلى أن أنهت الثورة الفرنسية تلك المنظومة. وكان النظام قد أصابه خدر مؤسسي وجمود اقتصادي وضمور ثقافي وكان مجتمعًا طبقيًا، فكان عاجزًا عن تحديث ذاته. ولفظة النظام البائد أطلقها الثوار أصلًا تعزيزًا لقضيتهم. واستُخدم لفظ مماثل في الإسبانية، ومع أن إسبانيا تأثرت بقوة بالثورة الفرنسية وما لحقها إلا أن قطيعتها مع النظام البائد لم تكن بحدة قطيعة فرنسا [المترجم].

Feliciano Montero, *El primer catolicismo social y la' Rerum Novarum'* (42) .*en Espana*, *1899 - 1902* (Madrid: CSIC, 1983), p. 401

يقدم الكتاب وصفًا جيدًا لـ «تخلف» الكاثوليكية الاجتماعية الإسبانية، مقارنة بالأوروبية، في تلك الأعوام.

(43) اقتبسته من: Hilari Raguer, «La cuestion religiosa,» in: Santos Julia, .ed., «Politica en la Segunda Republica,» *Ayer*, 20 (1995), p. 232

وآيير *Ayer* هي مجلة دراسات تاريخية تصدر في مدريد عن جمعية التاريخ المعاصر (Asociación de Historia Contemporánea). منذ عام 1991.

(44) لإيضاح أهمية الجملة التي قالها أثانيا، من خطابه التاريخي في المجلس التشريعي يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1931، انظر: Santos Julia, *Manuel Azana, una biografia politician: Del Ateneo al Palacio Nacional* (Madrid: .Alianza Editorial, 1990), pp. 132 - 133

(45) .Ibid, pp. 242 - 243

(46) مقتبس من: - Domingo Benavides, «*Maximiliano Arboleya y su inter - pretacion de la revolucion de octubre*,» in: Gabriel Jackson [et al.], *Octubre* .*1934: Ciencuenta anos para la reflexion* (Madrid: Siglo XXI, 1985), p. 262

Borja de Riquer, *El ultimo Cambo*, *1936 - 1947: La Tentacion* (47) .*autoritaria* (Barcelona: Grijablo, 1997), p. 31

Bruce Lincoln, «Revolutionary Exhumations in Spain, July 1936,» (48) *Comparative Studies in Society and History*, vol. 27, no. 2 (1985), pp. 241 - .260

(49) مقتبس من: Hilari Raguer, *La Espaday la Cruz (La Iglesia), 1936 - 1939* (Barcelona: Bruguera, 1977), p. 27.

(50) Martin Blinkhorn, *Carlismo y contrarrevolucion en Espana, 1931 - 1939 (*Barcelona: Crítica, 1975), pp. 319 - 347.

(51) «Report on the civil - military uprising in Spain in July, 1936», المُوقّع في منتجع بيلاسكوين للمياه الاستشفائية (نافار) في 13 آب/ أغسطس 1936 والوارد في: Jose Andrés - Gallego and Anton M. Pazos, ed., *Archivo Gomá: Documentos de la Guerra Civil: 1 Julio - Diciembre 1936* (Madrid: CSIC, 2001), pp. 80 - 89.

(يشار إليها من الآن وصاعدًا باعتبارها أرشيف غوما (Archivo Gomá)). وللاطلاع على الرابطة التي نشأت خلال الحرب بين غوما والكرسي الرسولي والجنرال فرانكو، انظر: Maria Luisa Rodriguez Aisa, *El cardenal Goma y la guerra de Espana: Aspectos de la Gestión Pública del Primado, 1936 - 1939* (Madrid: CSIC, 1981).

كانت الحجة التي مفادها أن التمرد العسكري نفذ لمنع انتفاضة شيوعية نُظمت من موسكو واحدة من الأكاذيب الكبيرة التي روّجها المتمردون العسكريون وروّجها المنتصرون في ما بعد، وقد أسقطها قبل أعوام عدة هربرت رتليدج ساوثورث في: Herbert Rutledge Southworth, *El mito de la cruzada de Franco* (Paris: Ruedo Ibérico, 1963).

(52) *Carta colectiva de los Obispos españoles a los de todo el mundo con motivo de la Guerra de España*.

(رسالة جماعية من الأساقفة الإسبان إلى الأساقفة في باقي أنحاء العالم لمناسبة الحرب في إسبانيا)، وقعت في الأول من تموز/ يوليو 1937، وأعيد إصدارها في: *Boletin Eclesiastico del Arzobispado de Burgos*, 31 August 1937, pp. 180 - 213.

وهي النسخة التي استخدمتها في هذا الكتاب. وأعيد إصدارها مع وثائق أسقفية وبابوية مهمة أخرى في: Antonio Montero Moreno, *Historia de la persecucion religiosa en Espana, 1936 - 1939* (Madrid: BAC, 1999; First Edition, 1961), pp. 726 - 741.

توفي غوما، رئيس الأساقفة الإسبان في يوم 22 آب/ أغسطس 1940. وخلفه بلا ي دينييل، الذي يصغر غوما بسبعة أعوام فقط، في عام 1941. وعندما توفي في عام 1968، قبل وقت قصير من ذكرى ميلاده الثانية والتسعين، هلكت معه واحدة من الأدوات الكنسية للحملة الصليبية ولفرانكو.

(53) Enrique Pla Deniel, *Las dos ciudades (The Two Cities)*, 30 - IX - 1936.

وأعيد نشره في:

Antonio Montero Moreno, *Historia de la persecucion religiosa en Espana*, .pp. 688 - 708

(54) Alfonso Alvarez Bolado, *Para ganar la guerra, para ganar la paz* .(Madrid: Universidad Pontificia de Comillas, 1995), pp. 50 - 53

الكتاب الأساس للاكتشاف الذي يبين، بمساعدة الوثائق الرسمية المباشرة، كيفية «ضلوع الكنيسة وتوريط نفسها» (ص 22) في الانتفاضة العسكرية والحرب الأهلية.

(55) الرهبانية اليسوعية: هي طائفة دينية مسيحية للذكور تابعة للكنيسة الكاثوليكية. يدعى أعضاؤها الجزويت، وتعمل هذه الجمعية في التبشير [المترجم].

انظر:

.Quoted in: Ibid, p. 54

(56) .*Informe acerca del levantamiento military*, p. 87

(57) .*Para ganar la guerra, para ganar la paz*, pp. 55 - 56

(58) **كوفادونجا** (Covadonga) ويسميها المغاربة صخرة البلاء، وقعت فيها معركة باسمها كانت أول انتصار ذي قيمة للقوات المسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية بعد الفتح العربي. ومن المرجح أنها وقعت في عام 722 م، ومن هناك بدأ رجوع الحكم المسيحي إلى شبه الجزيرة، واعتبرت تلك المعركة أولى حروب الاسترداد (Reconquista) التي استمرت 781 عامًا [المترجم].

(59) **إل سيد:** هو رودريغو دياز دي فيفار (نحو 1043 إلى 1099) أحد نبلاء قشتالة والقائد العسكري في إسبانيا في العصور الوسطى. دعاه المغاربة إلسيد (السيّد) (El Cid) ودعاه المسيحيون (البطل). وهو البطل الوطني لإسبانيا. ولد في فيفار دل سيد، وهي بلدة في القرب من مدينة بورغوس [المترجم].

(60) **معركة ليبانتو** البحرية وقعت في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1571 بين أسطول ائتلاف العصبة المقدسة المكون من الدول البحرية الكاثوليكية الواقعة جنوب أوروبا وأسطول الإمبراطورية العثمانية، وهُزم فيها العثمانيون، وتكمن أهميتها في أنها أوقفت المد العثماني إلى أوروبا الغربية [المترجم].

(61) مقتبس من: Ronald Fraser, *Recuérdalo tu y recuérdalo a otros*, vol. I, .pp. 209 - 210

(62) **حرب شبه الجزيرة** الإيبيرية (1807 - 1814) هي الصراع العسكري بين فرنسا النابليونية وائتلاف قوى إسبانيا والمملكة المتحدة والبرتغال من أجل السيطرة على شبه الجزيرة الإيبيرية خلال الحروب النابليونية. واستمرت الحرب إلى أن هَزَمَ الائتلافُ السادسُ نابليون في عام 1814 واعتُبرت واحدة من أولى حروب التحرّر الوطني ذات الأهمية بسبب ظهور حرب العصابات على نطاق واسع [المترجم].

(63) Fernando Diaz - Plaja, *La guerra de Espana en sus documentos* (Barcelona: Plaza y Janés, 1937), p. 87.

(64) «تقرير من الكاردينال غوما إلى الأمانة العامة للدولة: التقرير العام الثالث في شأن الوضع في إسبانيا لمناسبة الانتفاضة المدنية والعسكرية في تموز/ يوليو 1936،» *Archivo Gomá* (24 تشرين الأول/ أكتوبر 1936)، ص 245 - 252.

(65) Ibid.

رواية بول بريستون في:

Franco, p. 188.

(66) رسالة من الكاردينال غوما إلى الكاردينال باسيللي، 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936. انظر: Archivo Goma, pp. 289 - 293.

(67) أتابع هنا رواية بول بريستون الواردة في كتابه: Paul Preston, *Franco*, pp. 243 - 247.

(68) للاطلاع على خلفية الرسالة الجماعية، راجع: Hilari Raguer, *La Espada y la Cruz*, 102 - 119.

تابعت الموجز الموثق أيضًا الذي كتبته في: Maria Luisa Rodriguez Aisa, *La Carta del Episcopado*, in: La Guerra Civil, *Historia*, 16, 13 (1986), pp. 56 - 63.

انتهى رئيس أساقفة تاراغونا، فرانسيسكو فيدال إي بارّاكير، في إيطاليا، بعد أن تمكن من الهرب من اندلاع الثورة في كاتالونيا في صيف عام 1936. وكان له موقف حساس ودائم في ما يتعلق بالصلة الوثيقة بين الضباط المتمردين والكنيسة الكاثوليكية ولم يرجع إلى إسبانيا بعد انتصار فرانكو.

(69) راجع الهامش رقم (12) في هذا الفصل.

(70) Alfonso Álvarez Bolado, *Para ganar la guerra, para ganar la paz*, p. 159.

فهو يفحص الانعكاسات الدولية للرسالة الجماعية، ص 207 - 209.

(71) كتب غومرسيندو ذي إستيّا بعض المذكرات التي تقشعر لها الأبدان عن هذا العنف، وعلى غير عادة، من داخل الكنيسة، واستنكر «إساءة الاستخدام السياسي للدين». وبقيت مذكراته غير منشورة فترة، إلى أن نُشرت حديثًا بعنوان: Gumersindo de Estella, *Fusilados en Zaragoza, 1936 - 1939: Tres anos de asistencia espiritual a los reos* (Zaragoza: Mira Editors, 2003).

(72) ذهب الكاهن اليسوعي إدواردو فرنانديز ريغاتيو (Eduardo Fernández Regatillo)، وهو أحد أشهر خبراء القانون الكنسي وعلماء الأخلاق في ذلك الوقت، إلى حد جعله يصف أفضل لحظة لإعطاء المسح النهائي بالزيت: «بعد الطلقة الأولى وقبل الضربة القاضية». مقتبس من: Hilari Raguer, «Caidos or Dios y por Espana,» *La aventura de la Historia* (17 March 2000), pp. 14 - 18.

(73) «إن الشيوعيين والفوضويين هم أبناء قابيل، قتلة إخوانهم، الذين يشعرون بالغيرة من أولئك الذين يجعلون من العبادة فضيلة، وهذا هو السبب في أنهم يقتلونهم ويجعلون منهم شهداء. ولأنهم غير قادرين على إنهاء الأمر مع الله أو المسيح، فإنهم يفرغون كراهيتهم على صوره ومعابده وخُدامه، ويبتهجون بالقتل والنهب والتدمير وإشعال النار». انظر: «Enrique Pla y Deniel,» *Las dos ciudades* (30 September 1936).

(74) Pelai Pagès, *La presó Model de Barcelona: Història d'un centre penitenciari en temps de guerra (1936 - 1939)* (Barcelona: Publicacions de l'Abadia de Montserrat, 1996), pp. 306 - 307.

(75) *La Vanguardia* (2 August 1936).

(76) الفوضوية (الأناركية) بوصفها واحدة من «الثوابت الثقافية» لليسار الإسباني منذ الثورة الليبرالية ولغاية الحرب الأهلية، هي واحدة من النظريات التي يضعها خوسيه ألفاريز خونكو (José Álvarez Junco) في: *El emperador del Paralelo: Lerroux y la demagogia populista*, Alianza.

(77) Ronald Fraser, *Recuérdalo tu y recuérdalo a otros*, vol. I, p. 207, and Gerald Brenan, *The Spanish Labyrinth: An Account of the socialand political background of the Spanish war* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1943).

(78) José Álvarez Junco, *El emperador del Paralelo*, p. 401.

(79) Antonio Montero Moreno, *Historia de la persecución religiosa en España*, p. 392.

(80) José Álvarez Junco, «El anticlericalismo en el movimiento obrero,» in: Gabriel Jackson and others, *Octubre 1934*, pp. 283 - 300.

(81) Frances Lannon, «Los cuerpos de las mujeres y el cuerpo político católico: Autoridades e identidades en conflicto en España durante las décadas de 1920 y 1930,» *Historia Social*, no. 35 (1999), pp. 72 - 75.

(82) Antonio Montero Moreno, *Historia de la persecución religiosa* ([n.d.], [n.a.]), pp. 430 & 495 - 514.

للاطلاع على رواية القتل الجماعي للراهبات.

(83) وُضع الحجج في شأن احترام الراهبات من قراءة: Frances Lannon, *Privileg io, persecucion y profecia*, pp. 82 - 86, and Joan Connelly Ullman, «The Warp and Woof of Parliamentary Politics in Spain, 1808 - 1939,» *European History Quarterly*, vol. 13, no. 2 (April 1983), pp. 145 - 176.

(84) Antonio Bermudez, *Republica y guerra Manzanares (1931 - 1939)* (Diputacion de ciudad Real, Ciudad Real, 1992), pp. 62 - 76.

(85) في ما يخص أراغون، انظر: Pilar Salomon, *Anticlericalismo en Aragon: Protesta popular y movilización política (1900 - 1939)* (Zaragoza: Prensas

.Universitarias de Zaragoza, 2002)
أما اقتباس سوزان هاردينغ فمصدره: Susan Friend Harding, *Remaking Ibieca: Rural life in Aaragon under Franco* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984).
(86) Antonio Montero Moreno, *Historia de la persecución religiosa en España*, p. 627.
(87) Bruce Lincoln, «Revolutionary exhumations in Spain, July 1936,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 27, no. 2 (April 1985), pp. 255 - 256.
(88) Mary Low & Juan Brea, *Red Spanish Notebook*: *The First Six Months of the Revolution and Civil War* (London: Martin Secker and Warbug, 1937), pp. 75 - 77.
(89) Eduard Barriobero, *Memorias de un tribunal revolucionario* (Barcelona: Hacer, 1986), p. 70.
ثمة تقويم شامل للنزعة المعادية لسيطرة القساوسة خلال تلك الأعوام في: Julio de la Cueva, «El anticlericalismo en la Segunda República y la Guerra Civil,» in: Emilio La Parra López & Manuel Suárez Cortina (eds.), *El anticlericalismo espanol contemporaneo* (Madrid: Biblioteca Nueva, 1998), pp. 211 - 301.
إن مصدر المعلومات المتعلقة بالقضية العامة (Causa General) في سيوداد ريال هو: Francisco Alia, *La guerra civil en retaguardia: Conflicto y revolucion en la provincia de Ciudad Real (1936 - 1939)* (Ciudad Real: Diputacion Provincial, 1994), p. 229.
(90) Frances Lannon, *Privilegio, persecución y profecía*, p. 127.
(91) الأساقفة الذين تمكنوا من إنقاذ حياتهم في: Antonio Montero Moreno, «Historia de la persecucion religiosa en Espana,» in: *Jesuites Mallorquins Victimes de la guerra civil*, Nicolau Pons i Llinas (ed), *Palma de Mallorca: Lleonard Muntaner* (1994), pp. 11 - 12 and 83 - 91.
(92) بعد احتلال القوميين مقاطعة غيبوسكوا في بلاد الباسك، في أيلول/ سبتمبر 1936 قتل ستة عشر من الكهنة القوميين الباسك ما أثار احتجاج الكاردينال غوما لدى فرانكو الذي أكد له أنه لن يكون هناك المزيد من إطلاق النار على رجال الدين في منطقته. وقد قُتل عدد قليل آخر من الكهنة في المقاطعات الأخرى، للاشتباه في أنهم جمهوريون أو لعدم تقيدهم بمبادئ الفلانخي الإسبانية. ودرست هذه المسألة بإمعان، وتبين لي أن هذا النوع من الاضطهاد كان نادرًا إلى حد ما في المنطقة القومية.
(93) Bruce Lincoln, «Revolutionary Exhumations in Spain, July 1936,» pp. 241 - 260.

.*Heraldo de Aragón*, 11 August 1936 (94)

الفصل الثالث
حرب دولية على الأرض الإسبانية

كانت الحرب الأهلية الإسبانية، أولًا وقبل كل شيء، معركة سياسية وحشية بين طرفين، لكل منهما رأي متضارب في شأن الكيفية التي ينبغي أن يُنظم وفقها المجتمع والدولة. وسُجلت في التاريخ على نحو خاص لما انطوت عليه من أعمال عنف مروعة. لكن، على الرغم من الدماء التي أُرهقت فيها والدمار الذي أحدثته، يجدر أيضًا النظر إليها في بعدها الدولي، من أجل إدراك الكيفية التي أثارت بها الوعي الجمعي في البلدان الأخرى، ذلك أن الحرب في إسبانيا ساهمت في تغذية الأفكار المانوية التي كانت شائعة آنذاك، حيث اعتقد الناس، بحسب ما يلاحظ بيرس برندون، «أن العالم كان مسرحًا لمبارزة كونية بين الخير والشر» [(95)].

في الساحة الدولية التي كانت قد انقلبت بفعل الأزمة التي كانت تؤثر في الأنظمة الديمقراطية وصعود الشيوعية والفاشية، كانت إسبانيا، حتى تموز/ يوليو 1936، بلدًا هامشيًا من الدرجة الثانية. لكن تغير كل شيء نتيجة الانتفاضة العسكرية التي وقعت في ذلك الشهر. ففي غضون أسابيع قليلة، احتل الصراع الإسباني مركز الصدارة في اهتمامات القوى الرئيسة، وأحدث انقسامًا عميقًا في الرأي العام، وأثار العواطف، وأصبحت البلاد رمزًا للصراع بين الفاشية من جهة، والديمقراطية والشيوعية من جهة أخرى.

إن ما كان في الأصل صراعًا بين مواطني بلد واحد تطور ليصبح حربًا تضم فاعلين دوليين. ولم يكن المسرح الدولي آنذاك ذا نفع كبير للجمهورية أو للسلام من طريق التفاوض، الأمر الذي أثّر تأثيرًا شديدًا في مدة الحرب الأهلية الإسبانية ومجراها ونتائجها. من ناحية أخرى، كان الكساد الاقتصادي قد غذّى التطرف وأضعف ثقة الناس في الليبرالية والديمقراطية؛ إضافة إلى ذلك، أدى صعود هتلر والنازيين إلى السلطة في ألمانيا واتباع بلدان أوروبا الرئيسة سياسات إعادة التسلح منذ بداية ذلك العقد، إلى إحداث جو من الشك والأزمة، ما أضعف الأمن الدولي.

مطاردة الجمهورية

كانت الحكومة الشرعية للجمهورية تحظى بقليل من المدافعين عنها في الأوساط الدبلوماسية في أوروبا الغربية، ولا سيما الحكومة البريطانية. فنظرًا إلى قلقها حيال الثورة الاجتماعية الآخذة في الاندلاع في المدن التي كان من المفترض أن الحكومة الجمهورية تسيطر عليها، وحيال خطر الزحف الشيوعي، رأى حزب المحافظين البريطاني الذي كان يتسنّم السلطة في ظل ستانلي بالدوين، منذ البداية، أن الحرب الأهلية الإسبانية هي قضية «متمردين في مقابل الرعاع». وكان هذا هو التعبير الذي استخدمه السير هنري شلتون، السفير البريطاني في مدريد، الذي وجد نفسه في وقت الانتفاضة العسكرية في سان سيباستيان التي ذهب منها إلى إنداي، على الحدود الفرنسية، حيث

مكث باقي فترة الحرب. وكان شلتون يعتقد، مثل زملائه الآخرين، أن المتمردين العسكريين، بزعامة الجنرال فرانكو، كانوا يدافعون عن مصالحهم، تلك المصالح الخاصة بـ «طبقتنا»، كما كان يخشى من أن يفضي النصر الجمهوري إلى العودة إلى إسبانيا «الحمراء» [(96)].

إن المكونات الأساسية لهذا البعد الدولي من أبعاد الحرب الأهلية الإسبانية معروفة جيدًا، ويعود الفضل في ذلك إلى البحث الذي أجرته مجموعة متميزة من المؤرخين. فمنذ تسلُّم هتلر السلطة في بداية عام 1933، شرعت الحكومتان البريطانية والفرنسية بانتهاج «سياسة استرضاء» استهدفت تجنب وقوع حرب جديدة في مقابل الموافقة على المطالب التصحيحية للدكتاتوريتين الفاشيتين، ما دامت أن تلك المطالب لا تشكّل أي خطر على المصالح الفرنسية أو البريطانية. ووفقًا لإنريكه موراديبوس، كان رد هاتين الدولتين على «اندلاع الحرب الأهلية الإسبانية وآثارها الدولية خاضعًا في جميع الأوقات للأهداف الأساسية لسياسة الاسترضاء العامة تلك» [(97)]. ومن ناحية أخرى، كما يقول أنخيل فينياس «كان دعم الرايخ الثالث عنصرًا أساسيًا في تحوّل انقلاب عام 1936 العسكري إلى حرب أهلية، وتطوره على هذا النحو» [(98)].

انطوى انتصار متمردي الجيش، الذي كان من شأنه أن يعيد فرض النظام ويضع حدًا للتجارب الثورية، على عدد من المزايا لبريطانيا العظمى أكثر من مزايا الانتصار الجمهوري. وبالتالي، دافع البريطانيون منذ البداية، في أعقاب الاقتراح الفرنسي، عن مبدأ رفض دعم أي من جانبي الصراع والامتناع عن التدخل.

في الأول من آب/ أغسطس 1936 عرضت الحكومة الفرنسية بقيادة ليون بلوم على البريطانيين والإيطاليين والألمان اتفاقًا قضى بعدم التدخل في الشؤون الإسبانية. ومنذ ذلك الحين، فرض الالتزام الصارم بهذا الموقف الذي نقله وزير الخارجية الفرنسي الراديكالي إيفون دلبوس. كما أرادت القيادة العليا الفرنسية تجنب الانخراط في تدخل من شأنه أن يحوّل إيطاليا ضد فرنسا، ويُعرّض السلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط للخطر. وشمل اقتراح فرنسا أيضًا فرض حظرٍ على تصدير الأسلحة وبيعها إلى الجمهوريين والمتمردين على حد سواء. وفي 13 آب/ أغسطس، أغلقت الحكومة الفرنسية حدود جبال البرانس.

كانت ردة فعل حكومة بالدوين فورية، ومنسجمة تمامًا مع السياسة التي كانت تدعو إليها الأوساط الدبلوماسية في بريطانيا العظمى آنذاك. ففي اجتماع عُقد في بداية آب/ أغسطس، وجّه السفير البريطاني في باريس، السير جورج كلارك، إلى دلبوس، تحذيرًا من أن «أشد العناصر الفوضوية تطرفًا» تختبئ وراء «حكومة مدريد»، وطالب بالامتناع عن تقديم أي إمدادات أسلحة أو عتاد عسكري إلى إسبانيا إلى حين توقيع اتفاق يقضي بعدم التدخل [(99)].

لم يُخفِ السفير البريطاني تعاطفه مع متمردي الجيش الذين اعتبرهم «الوحيدين القادرين على دحر الفوضى والنفوذ السوفياتي»، ولم يُخفِ أنتوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني، كما لم يخفه، قبل الجميع، السفير في إسبانيا، السير هنري شلتون الذي مكث في إنداي بدلًا من العودة إلى مدريد، متوقعًا انتصارًا سريعًا للمتمردين. وعمل كل من لويس بولين، مراسل صحيفة **إي بي سي** ذات الميول الملكية في لندن، الذي عيّنه فرانكو مسؤولًا جديدًا عن الصحافة، ودوق ألبا الذي كان دوق بيرويك كذلك، على حشد تأييد من أعلى دوائر السياسة البريطانية، وأطلعاها على «الفظائع التي ارتكبها الحُمر». كما كانت القاعدة البحرية في جبل طارق «مزدحمة باللاجئين ذوي الولاء القومي» [(100)].

يبدو أن خطر الشيوعية كان حاضرًا في إسبانيا، ولم تتورع سلطات بريطانية معينة عن التهويل به؛ إذ أبرق القنصل العام في برشلونة، نورمان كينغ، إلى وزارة الخارجية في نهاية تموز/ يوليو للقول إن الفوضويين يعمدون إلى إخضاع الشركات البريطانية للسيطرة الجماعية، وإذا تمكنت حكومة الجمهورية من سحق التمرد العسكري، «فستندفع إسبانيا بلا هوادة إلى شكل من أشكال البلشفية» [(101)].

عمومًا، كانت الدوائر الدبلوماسية الأرستقراطية والطبقة الوسطى والسلطات الكنسية الأنغليكانية، باستثناء أسقف كورك، تدعم المتمردين العسكريين، في حين كان حزب العمال، والنقابات العمالية وكثير من المفكرين يؤازرون القضية الجمهورية. كما شهد المجتمع البريطاني، بحسب ما ذكر كينث وليامز واتكينز قبل فترة، انقسامًا داخليًا «عميقًا» في شأن الحوادث في إسبانيا، وهو انقسام تأثر أيضًا بفعل «الوضع الأوروبي الذي يُنذر بالخطر» [(102)].

منذ البداية، كان موقف واشنطن، المتوافق مع الموقف البريطاني، يتمثل في ما قاله وزيرُ الخارجية الأميركي، كورديل هَل، للسفير الأميركي في إسبانيا كلود باورز: «الامتناع الصارم عن أي تدخل في الوضع المؤسف في إسبانيا» [(103)]. وهكذا، فإن السياسة الأميركية والبريطانية هذه، المتجسدة في ما كان يطلق عليه دوغلاس ليتل «الحياد الخَيِّر»، وضعت حكومة شرعية على قدم المساواة مع مجموعة من المتمردين العسكريين.

بحلول نهاية آب/ أغسطس 1936 كانت جميع الحكومات الأوروبية، باستثناء سويسرا التي ينص دستورها على الحياد، مشتركة رسميًا في اتفاق عدم التدخل في إسبانيا، حيث وقعت فرنسا وبريطانيا العظمى على الاتفاق في 15 آب/ أغسطس، وإيطاليا في 21 منه، والاتحاد السوفياتي في 23 منه، وألمانيا في 24 منه. وقررت تلك الحكومات في هذا الاتفاق، بعد استنكار «الحوادث المأساوية الجارية في إسبانيا»، «الامتناع تمامًا عن جميع أشكال التدخل، سواء منها المباشرة أم غيرِ المباشرة، في الشؤون الداخلية لهذا البلد»،

وحظرت «تصدير (...) جميع أنواع الأسلحة والذخائر والعتاد الحربي وإعادة تصديرها ونقلها إلى إسبانيا أو الممتلكات الإسبانية أو المنطقة الإسبانية في المغرب» [104]. ولمراقبة تطبيق هذا الاتفاق، أنشئت لجنة عدم التدخل في لندن في 9 أيلول/ سبتمبر، برئاسة اللورد بليموث مساعد وزير الخارجية للشؤون البرلمانية. وضمت اللجنة الفرعية مندوبين عن الدول المجاورة لإسبانيا والدول الرئيسة المنتجة للأسلحة التي شملت ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا والاتحاد السوفياتي.

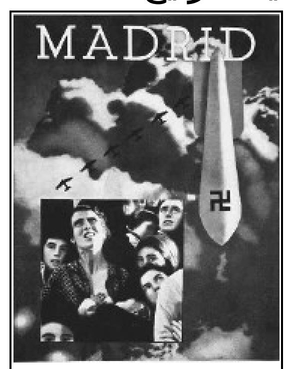
على الرغم من أن هتلر وموسوليني والدكتاتور البرتغالي أوليفيرا سالازار، وقعوا الاتفاق، لأنهم أرادوا الحفاظ على علاقات جيدة مع بريطانيا العظمى وفرنسا، إلا أنه لم يكن لديهم النية الالتزام به، بل خالفوه بانتظام وواصلوا إرسال الأسلحة والذخائر والدعم اللوجيستي إلى فرانكو. وبحلول نهاية آب/ أغسطس، كان فرانكو قد تلقى 48 طائرة مقاتلة من إيطاليا و41 أخرى من ألمانيا [105]. وبالنسبة إلى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، كان التدخل في الحرب الأهلية بداية وتوطيدًا للتحالف الدبلوماسي الجديد الذي كان يُنتظر أن تكون له، عبر «محور روما - برلين» الذي أنشئ رسميًا في تشرين الأول/ أكتوبر 1936، تداعيات كبرى على السياسة الدولية في المستقبل. وأصبح واضحًا أن ألمانيا وإيطاليا لن تحترما الاتفاق الذي وقعتاه عندما التقى في روما في 28 آب/ أغسطس 1936 الأميرال فيلهلم كنارس والجنرال ماريو رواتا، رئيسا الاستخبارات العسكرية لبلديهما وقررا أن «يواصلا إمداد العتاد الحربي وشحنات الذخائر (على الرغم من الحظر المفروض على الأسلحة) استجابة لطلبات الجنرال فرانكو» [106].

بالتالي، تسبب نكث العهد الإيطالي والألماني هذا، والاستجابة الضعيفة تجاهه من فرنسا وبريطانيا العظمى، من الناحية العملية في إخفاق سياسة عدم التدخل، وترك الجمهورية في موقف واضح الضعف في مواجهة الجيش الذي انتفض ضدها. على الرغم من ذلك، وفي ضوء التدخل النازي والفاشي المستمر، كان ليون بلوم، رئيس الوزراء الفرنسي، يغض الطرف في بعض الأحيان عن عمليات تهريب الأسلحة التي كانت تهرّبها الجمهورية من مختلف البلدان عبر حدود البرانس. وفي تموز/ يوليو 1938 أغلقت فرنسا حدودها وتركت الجمهورية وحدها ضد الهجوم الفاشي، وذلك في الشهور القليلة الأخيرة من حربها قبيل هزيمتها النهائية [107].

مع أن الدعايتين النازية والفاشية حاولتا إظهار أن تدخل هاتين الدولتين كان لأغراض أيديولوجية لوقف انتشار الشيوعية فحسب، كان له صلة أكبر بالاستراتيجيا العسكرية وسياستهما التحالفية. ورأى هتلر، بحسب ما أظهره البحث الذي أجراه أنخيل فينياس قبل فترة، أنه بدعمه فرانكو سيكون قادرًا على تعزيز مصالح سياسته الخارجية، حيث يمكن استبدال نظام الحكم الديمقراطي المؤيد لفرنسا بنظام مؤيد للرايخ الثالث (ألمانيا النازية). وفي

الوقت نفسه، كان موسوليني قد حسب بوضوح أن فوز فرانكو سيُضعف موقف فرنسا العسكري، ويسهل على إيطاليا تطوير خطط توسعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

كان هتلر يعتقد أن هزيمة فرنسا، وهي هدفه الرئيس من أجل تحقيق طموحاته التوسعية في أوروبا الوسطى والشرقية، ستكون أسهل بكثير بوجود إسبانيا خاضعة لسيطرة الجنرالات المناهضين للشيوعية. ومن ناحية أخرى، كان يرى أن من شأن انتصار الجمهورية أن يعزز صلات إسبانيا بفرنسا والاتحاد السوفياتي، القوتين اللتين تقبع إحداهما في الشرق والأخرى في الغرب، وتعارضان الطموحات الإمبريالية للرايخ الثالث.



صورة مأخوذة من مجلة **مي ريفيستا**، العدد 50 - 51 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1938)

إضافة إلى ذلك، فإن تدخل النازيين مكّنهم أيضًا من استخدام الأراضي الإسبانية حقلَ اختبار لأسلحة جديدة. فكما أعلن هيرمان غورينغ، وزير الطيران النازي، أمام المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ: «كنت قادرًا على اختبار قوات بلادي الجوية الشابة (...) ومقاتلات وقاذفات القنابل والمدافع المضادة للطائرات، ما منحني فرصة لرؤية ما إذا كانت المعدات تلائم الغرض» [108].

فيما كانت الدبلوماسية الدولية تتخذ خطوات للموافقة على عدم التدخل في الحرب في إسبانيا، تُركت الجمهورية الثانية عمليًا من دون سلك دبلوماسي. فنتيجة الانتفاضة العسكرية في تموز/ يوليو 1936، فرَّ أكثر الذين كانوا يعملون في السفارات والقنصليات الإسبانية في أوروبا، في حين أن الآخرين الذين لم يتركوا مواقعهم رسميًا كانوا في الحقيقة في خدمة المتمردين العسكريين. واستقال السفراء الإسبان في روما وبرلين وباريس وواشنطن في الأسابيع القليلة الأولى من اندلاع الحرب. ونتيجة التمثيل الواسع الذي كان للجمهورية في بريطانيا العظمى، لم يبق مواليًا للجمهورية سوى القنصل العام في لندن والملحق التجاري والقنصل في ساوثامبتون [109].

بحسب الاشتراكي خوليو ألفاريز ديل فايو، وزير الخارجية في حكومة فرانشيسكو لارغو كاباييرو التي أُلِّفت في 4 أيلول/ سبتمبر 1936، أن 90 في المئة من أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي لإسبانيا تركوا وظائفهم. وفي

ظل هذه الأوضاع، ومع الحاجة الملحة إلى إعادة بناء السلك الدبلوماسي، كان الحصول على الدعم الأجنبي أمرًا مستعصيًا جدًا على الجمهورية. ولاستبدال الدبلوماسيين الساخطين، استخدمت الجمهورية المثقفين المتميزين وأساتذة الجامعات الذين كان جميعهم من الحزب الاشتراكي تقريبًا، حيث أرسل الفقيه القانوني فرناندو دي لو ريوس الذي كان وزيرًا في الجمهورية بين نيسان/ أبريل 1931 وأيلول/ سبتمبر 1933، سفيرًا إلى واشنطن؛ والدكتور مارسيلينو باسكوا إلى موسكو؛ والصحافي لويس آراكيستاين إلى باريس، وتولى بابلو دي أسكراتي، وهو الوحيد الذي كان لديه فعلًا خبرة في الدبلوماسية الدولية، مسؤولية السفارة في لندن.

من جهة أخرى، تفاخر الثوار العسكريون بالأعضاء الموقرين من الطبقة الأرستقراطية الموجودين في الأوساط الدبلوماسية والمالية، الذين كانوا يتمتعون بصلات حسنة مع جماعات النخبة في الدبلوماسية الدولية، مثل دوق ألبا وخوان دي لا ثييرفا في لندن، وخوسيه ماريا كوينونيس دي ليون في باريس، وماركيز بورتَغو وبارون لا تورّي في برلين. وفي 4 آب/ أغسطس 1936، أبلغ خوسيه يانجواس ماسيّا الذي كان وزير الخارجية في دكتاتورية بريمو دي ريفيرا، والرئيس المعين حديثًا للمكتب الدبلوماسي في المجلس العسكري للدفاع القومي في بورغوس، السلطاتِ العسكرية بأن «المزاج العام للوضع الدبلوماسي مواتٍ لحركتنا (...) لأن التأثير الغامر للدول الشمولية التوتاليتارية صار ملموسًا في كل أنحاء العالم». وتنبأ بأن «الاستيلاء على مدريد» سيكون «العامل الحاسم في الاعتراف الرسمي بالشرعية المطلقة لحركتنا» [(110)].

لم تؤتِ توقعات المتمردين العسكريين في شأن سرعة «الاستيلاء على مدريد» ثمارها. ويعود ذلك، ضمن أسباب أخرى، إلى أن وقوع ما بدا أنه المعركة النهائية في خريف عام 1936، تزامن مع وصول أول شحنة من المساعدات العسكرية السوفياتية إلى الجمهورية. فحوّل ذلك إلى الاتجاه المعاكس انتصارات المتمردين وهزائم الجمهوريين المستمرة التي كانت قد تواصلت منذ بداية الحرب. ووصلت أولى الشحنات السوفياتية من الأسلحة الثقيلة إلى ميناء قرطاجنة في 4 و15 تشرين الأول/ أكتوبر. وكانت القوات بقيادة الجنرال فرانكو الذي أصبح حينذاك رئيس المتمردين منذ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، تتقدم بثبات إلى مدريد. وكان الإيطاليون والألمان قد نجحوا في تعزيز نظام المساعدات العسكرية للمتمردين، في حين أن كلًا من بريطانيا العظمى وفرنسا كانتا تتقيدان بصرامة باتفاق عدم التدخل. وفي سياق دولي، بدا هذا لمصلحة المتمردين العسكريين. وتغيّرت الأمور عندما قرر ستالين أن يتدخل في الصراع، بعد شهرين من اندلاعه.

أسلحة للجمهورية

عندما نشبت الحرب في تموز/ يوليو، 1936 لم يكن للاتحاد السوفياتي سفير في إسبانيا، على الرغم من أن الجمهورية أقامت علاقات دبلوماسية مع نظام الحكم السوفياتي أول مرة قبل ثلاثة أعوام. وأحدث اندلاعُ الصراع المسلح في إسبانيا معضلة خطرة لستالين والسياسة الخارجية السوفياتية؛ إذ لم يكن من مصلحته ترك الجمهورية لمصيرها، ذلك أنه أمر من شأنه أن يعزّز موقف ألمانيا، غير أنه لم يكن يرغب أيضًا في مواجهة السياسة التي رسمتها القوى الديمقراطية التي كان يحتاج إليها لكبح هتلر. وكان ستالين يعتقد في البداية أن الحرب يمكن أن تكون مقصورة على الصراع بين الإسبان، وأنه إذا أمكن تجنب التدخل الفاشي، فإنه يمكن للجمهورية البقاء.

لهذا السبب، ونظرًا إلى أن الحرب الأهلية الإسبانية لم تعد بأي فائدة لمصالح الاتحاد السوفياتي منذ البداية، فقد وقعت حكومة ستالين، عبر مفوض الشؤون الخارجية السياسي مكسيم ليتفينوف، اتفاق عدم التدخل في 22 آب/ أغسطس. وبعد بضعة أيام، أعلن الاتحاد السوفياتي رسميًا أنه لن يدعم الجمهورية الإسبانية بالأسلحة، وأنه عيّن مارسيل روزنبرغ سفيرًا في مدريد. وكانت التعليمات التي أعطاها الكرملين له تحدد أنه «لم يكن من الممكن» مساعدة الجمهورية بالعتاد الحربي، وأن «دعمنا سيوفر لألمانيا وإيطاليا ذريعة لتنظيم تدخل مفتوح وإمدادات بقدر لا يمكننا مضاهاته». ومع ذلك، أردفت هذه التعليمات قائلة إنه «إذا كان هناك دليل على أن المساعدات لا تزال تُقدم إلى المتمردين، على الرغم من إعلان عدم التدخل، فقد نغير قرارنا آنذاك» [(111)].

انتاب ستالين القلق بسبب المؤشرات والدلائل على أن هتلر وموسوليني كانا يساعدان المتمردين. فلو هُزمت الجمهورية بسرعة، فسيضعف موقع فرنسا الاستراتيجي بالنسبة إلى ألمانيا بشكل جذري، كما ستتمخّض عن تنامي قوة النازية والفاشية مضاعفات سلبية بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي. ومهّد ستالين الطريق، فأبلغ لجنة عدم التدخل أنه سيُضطر إلى خرق الاتفاق إذا واصلت ألمانيا وإيطاليا انتهاكه، كما أنه حسب التكاليف المحتملة لهذه المساعدات حيث لا تعتبرها الحكومة البريطانية دعمًا للثورة الآخذة في الانتشار في جميع أنحاء منطقة الجمهوريين، وحيث لا يعتبرها النازيون تدخلًا مفتوحًا.

وصلت أول شحنة أسلحة إلى إسبانيا في تشرين الأول/ أكتوبر. وبدأ الاتحاد السوفياتي يفعل ما كانت تفعله كلٌّ من إيطاليا وألمانيا والبرتغال سابقًا، ألا وهو خرق اتفاق عدم التدخل من دون التخلي رسميًا عن هذه السياسة. ومنذ تلك اللحظة، تواصلت المساعدات العسكرية السوفياتية إلى الجمهورية، التي كان يُدفع ثمنها من احتياطي الذهب في «مصرف إسبانيا»، حتى نهاية الحرب. وكانت عنصرًا حيويًا للحفاظ علِى قضية الجمهورية في مواجهة جيش فرانكو

ودعم هتلر وموسوليني. وفضلًا عن العتاد الحربي، وعدد كبير من الطائرات والمركبات المدرعة التي بلغ عددها نحو 700 و400 وحدة على التوالي، أرسل الاتحاد السوفياتي أيضًا الغذاء والوقود والملابس وعددًا كبيرًا، نحو ألفين، من الطيارين والمهندسين والمستشارين وأفراد من الشرطة السرية، ومن المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية (NKVD)، تحت قيادة ألكسندر أورلوف. وتبرع الشعبُ السوفياتي بملايين الروبلات لشراء الملابس والمواد الغذائية، مولدًا بذلك مساعدات إنسانية أجنبية بمعدلات غير مسبوقة [(112)].

من أجل شراء الأسلحة وتمويل الحرب، كان في متناول الجمهورية في مصرف إسبانيا احتياطيات من الذهب والفضة كانت، كما قال الزعيم الاشتراكي إنداليسيو برييتو بعد فترة وجيزة من بداية الصراع، ملكًا للحكومة الإسبانية الشرعية، وهي الكيان الوحيد الذي يمكنه الاقتراب منها. وكان هذا المال حيويًا لشن حرب كانت ستستمر نحو ثلاثة أعوام ضد المتمردين العسكريين والدعم المقدم إليهم من حلفائهم الألمان والإيطاليين. وفي هذا الشأن كتب بابلو مارتن أسينيا أنه «لولا الذهب لانهار نظام الحكم في غضون أسابيع». ولهذا السبب، دارت الحرب الأهلية الإسبانية في ساحات المعارك وفي المستشاريات، فضلًا عنها «في المكاتب الرزينة لوزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية» [(113)].

كان احتياطي الذهب والفضة في مصرف إسبانيا يُخزن في الطابق السفلي من مقره في بلازا دي لا سيبيليس. وبلغ الاحتياطي 707 أطنان من السبائك والقطع النقدية، بقيمة 805 ملايين دولار في ذلك الوقت. وكان واحدًا من أغنى المصارف في العالم، كما أن نسبة كبيرة من هذه القطع النقدية، والودائع بالدولار أساسًا، كانت هناك منذ الحرب العالمية الأولى، وهو الوقت الذي كان فيه النمو الاقتصادي الناجم عن حياد إسبانيا يمكّنها من شراء كميات كبيرة من الذهب من السوق العالمية.

في نهاية آب/ أغسطس 1936، كانت قوات جيش أفريقيا تضيّق الخناق على مدريد، فتعيّن على الحكومة الجمهورية أن تتخذ قرارًا بخصوص ما ينبغي عمله باحتياطيات الذهب [(114)]. وفي 12 أيلول/ سبتمبر، في إثر اقتراح الاشتراكي خوان نغرين، وزير المالية الجديد في الحكومة التي يرئسها فرانشيسكو لارغو كاباييرو، قررت الحكومة نقل احتياطيات الذهب في مصرف إسبانيا من العاصمة حتى لا تقع في أيدي أعداء الجمهورية. ونقل نغرين هذا القرار إلى لويس نيكولاو دولوير، محافظ مصرف إسبانيا، وقال له إنه ينبغي نقل الذهب إلى القاعدة البحرية في قرطاجنة، جنوب شرق شاطئ البحر الأبيض المتوسط.

انتقد مجلس إدارة مصرف إسبانيا هذا الإجراء بشدة، وتخلى الأعضاء القليلون الذين يُفترض أنهم ظلوا موالين للجمهورية عن مناصبهم. أما العضو الوحيد الذي بقي في منصبه، وهو لورنزو مارتينيز فريسنيدا الذي كان يمثل

المساهمين من القطاع الخاص، «فلم يفوت أي فرصة»، بحسب مارتن أسينيا، «لتسريب المداولات السرية» إلى زملائه السابقين الذين انضموا إلى صفوف المتمردين. وفيما كان يجري اتخاذ قرار نقل الذهب إلى قرطاجنة، كان مجلس إدارة مصرف إسبانيا القومي يعقد اجتماعًا في بورغوس، حيث قرر المجلس بكامله أنه يجب على الجمهورية أن تتوقف فورًا عن استخدام الذهب في الدفاع عن قضيتها [(115)].

مع ذلك، لم يبقَ الذهب مطوّلًا في قرطاجنة. وطبقت سياسة عدم التدخل على الجمهورية من البداية، غير أن الديمقراطيات الغربية لم تفعل شيئًا لوقف الإمدادات إلى جيش المتمردين. ولهذا السبب، وبالنظر إلى الحالة العسكرية اليائسة في الجمهورية، اقترح آرثر ستاشيفسكي، المفوض السياسي للاتحاد السوفياتي، على نغرين أن تحافظ حكومته على الذهب في مقابل ضمان إمدادات دائمة من الأسلحة. وقبل فرانشيسكو لارغو كاباييرو، رئيس الوزراء، هذا العرض وأبلغ السفير السوفياتي في مدريد، مارسيل روزنبرغ، أنه تقرّر إرسال الذهب إلى الاتحاد السوفياتي ليودع في المفوضية المالية الشعبية لذلك البلد. وبعد بضعة أيام، حمَّلَ البحارة الإسبان وأطقم الدبابات الروسية أربع سفن تجارية بـ 7800 صندوق تحتوي على 510 أطنان من الذهب. وغادرت السفن قاعدة قرطاجنة البحرية في 25 تشرين الأول/ أكتوبر متجهة إلى ميناء أوديسا. ومن هناك، نُقل الذهب بوساطة القطار إلى موسكو، حيث وصلها في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر.

كانت حكومة الجمهورية تدّعي دائمًا أنه، في ظل سياسة عدم التدخل الزائفة التي فرضتها الأنظمة الديمقراطية، لم يكن لديها بديل سوى أن تثق في الاتحاد السوفياتي. وشكّك المؤرخون في الآونة الأخيرة في توقيت هذا القرار وحكمته. ويعتقد بول بريستون، شأنه شأن أنخيل فينياس، أن «الأوساط المصرفية في إنكلترا وفرنسا أظهرت بالفعل عداءها للجمهورية من طريق تجميد الأصول الإسبانية، في بعض الحالات، من خلال منع الائتمان عمليًا وعرقلة معاملات [الجمهورية] المالية بشكل منهجي». وكان الاتحاد السوفياتي البلد الوحيد الذي ضمن توريد الأسلحة والمواد الغذائية في مقابل الذهب. ومن ناحية أخرى، يرى بابلو مارتن أسينيا أن هذا القرار اعتُمد على عجل وأن البدائل الأخرى، مثل فرنسا أو الولايات المتحدة «لم تكن قد دُرست بجدية» [(116)].

تُبيّن دراسة مستفيضة أجراها أنخيل فينياس منذ أعوام عدة بما لا يقبل الشك، أن الأموال التي جُمعت من طريق بيع الذهب أُنفقت كلها على العتاد الحربي. ونتيجة هذه العملية، حصلت السلطات الجمهورية على 714 مليون دولار، وكانت هذه هي التكلفة المالية للحرب الأهلية من أجل الجمهورية. ومع ذلك، تُبيّن الدراسة المفصلة التي أجراها جيرالد هاوسون أن تصميم كثير من البنادق التي كانت تباع، كان يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وبعضها

الآخر كان في حالة صيانة سيئة. وكان على وسطاء الجمهورية أن يتفاوضوا مع تجار الأسلحة، وأن يحصلوا على المعدات البالية التي اضطروا إلى أن يدفعوا أكثر من تكلفتها الحقيقية بكثير. أما فرانكو، من الناحية الأخرى، فكانت تحت تصرفه إمدادات ثابتة ومباشرة من الأسلحة ذات التقانة العالية من ألمانيا وإيطاليا [(117)].

كانت التكلفة المالية للحرب على الجانب الذي يرئسه فرانكو مشابهة جدًا؛ إذ راوحت بين 694 و716 مليون دولار، لكن فرانكو اضطر إلى استخدام الائتمان لدفع تكاليفه، لأنه لم يكن لديه أي ذهب. ومما علمناه من أكثر الدراسات موثوقية في شأن هذه المسألة، أن رئيس المتمردين العسكريين لم يواجه أي صعوبة في تمويل حربه. وكان هيرمان غورينغ، يد هتلر اليمنى، هو الذي صمم أول استراتيجيا للحصول على المزايا الاقتصادية، والغذاء والمواد الخام والمعادن، في مقابل توريد الأسلحة إلى المتمردين العسكريين، من خلال إنشاء شركات تجارية إسبانية - ألمانية.

مع ذلك، فإن أكثر المساعدات التي أرسلها الألمان والإيطاليون فائدة إلى فرانكو كانت في شكل قروض - بين 413 و456 مليون دولار من إيطاليا، ونحو 240 مليون دولار من ألمانيا. وغدت السلطات التابعة لفرانكو مدينة لقوى المحور، وسعت إلى موازنة ذلك من طريق زيادة صادراتها بالتدريج إلى هذين البلدين. وتصدّرت ألمانيا وإيطاليا قائمة الزبائن المتعاملين مع إسبانيا، وذلك على حساب بريطانيا العظمى وفرنسا. وعندما انتهت الحرب الأهلية، كانت ألمانيا أكبر الزبائن وأكبر الموردين في السوق الإسبانية.

إضافة إلى ذلك، قدمت الدراسة التي أجراها روبرت ويلي بيانات قاطعة عن الكيفية التي موَّل بها فرانكو حربه؛ فالمتمردون العسكريون لم يتلقوا الدعم من قوى المحور فحسب، فبعض الرأسماليين ورجال الأعمال الأكثر أهمية في بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة ساندوا قضيتهم منذ البداية، لأنهم رأوا في الجمهوريين الإسبان اشتراكيين وفوضويين وشيوعيين، على الرغم من إعلانهم أنهم كانوا يقاتلون من أجل الديمقراطية. كانت هذه هي الحال مع شركة ريو تينتو البريطانية، أكبر شركة تعدين في إسبانيا التي تعاونت مع المتمردين العسكريين بدءًا من آب/ أغسطس 1936 حتى نهاية الحرب، حيث دأبت على بيع المعادن إلى الشركات التجارية الإسبانية - الألمانية.

كانت هناك شركات النفط الأنكلو - أميركية، مثل شركة تكساكو وشركة شل وغيرهما، التي كسبت أرباحًا هائلة تُقدر بنحو 20 مليون دولار من مبيعات النفط إلى فرانكو في أثناء الحرب. فمن دون هذا النفط، لم تكن آلة الحرب لدى فرانكو لتعمل، نظرًا إلى أن إيطاليا وألمانيا كانتا، على غرار إسبانيا، تعتمدان على إمدادات النفط الأنكلو - أميركي. واستدان فرانكو 3.5 ملايين طن من النفط، أي أكثر من ضعف كمية النفط التي تستوردها الجمهورية، كما

عمل بعض أقطاب النفط هؤلاء أيضًا على تعويق التجارة مع الجمهورية وحظرت الاعتمادات في نظامها المصرفي [118].

علاوة على ذلك، وصلت المساعدات الاقتصادية إلى فرانكو من أغنى الرأسماليين في إسبانيا الذين أتاحوا ثرواتهم للمتمردين العسكريين لإبادة «الحمر». وساهم خوان مارش الذي كان في طليعة المعركة ضد الجمهورية منذ اليوم الذي أعلنت فيه في نيسان/ أبريل 1931، بمبلغ 15 مليون جنيه استرليني. وتبرع ألفونسو الثالث عشر الذي أيد من منفاه قضية المتمردين منذ البداية - والذي قال للجنرالين مولا وفرانكو: «إنني أول جنودكما» - بمبلغ 10 ملايين دولار، وهي جزء من الأموال التي تمكن من نقلها إلى الخارج بعد إطاحته [119]. إضافة إلى ذلك، قدّم «الاكتتاب القومي» إلى المتمردين المجوهرات والعملات الذهبية؛ وكانت التبرعات تُقدم إما طوعًا وإما تحت الإكراه. ونُشرت قوائم بأسماء بعض المتبرعين الأساسيين في الصحف، ما شجع الآخرين على التبرع كي لا يوصموا بأنهم «غير مخلصين».

في الأعوام الأخيرة من دكتاتورية فرانكو، حاول بعض المؤرخين العسكريين الموالين لفرانكو إثبات أن الجمهوريين والمتمردين العسكريين تلقوا القدر نفسه من العتاد، وأن المشاركة الأجنبية لم تكن هي العامل الذي رجح كفة الميزان لمصلحة فرانكو، وأن الادعاء بأن عدم التدخل أضر بالجمهوريين هو من مزاعم الشيوعيين واليسار الدولي الذين تعاطفوا مع الجمهورية. وبحسب أحد هؤلاء المؤرخين: «إن التدخل الأجنبي الذي استدعاه كلا الجانبين وحصل عليه في الوقت نفسه، كان متوازنًا نسبيًا (...) وإذا عزونا هزيمة الجمهورية إلى نقص الموارد، فإن ذلك سيُطيل، تاريخيًا، الفترة التي اتسمت فيها الجمهورية بالعجز والتبذير» [120].

في مقابل هذه الحجج التي لا تعززها في العادة دلائل موثّقة، كان أبرز الخبراء في شأن تمويل الحرب وأبعادها الدولية، وهم مؤرخون من مثل أنخيل فينياس وإنريكه موراديبوس وجيرالد هاوسون وبابلو مارتن أسينيا، قد أوضح أن اختلال التوازن لمصلحة القضية القومية ما كان من حيث العتاد الحربي فحسب، بل من حيث المساعدات اللوجستية والدبلوماسية والمالية أيضًا. وإذا نحينا جانبًا مسألة أي التفسيرين هو الأوثق، يؤكد هؤلاء المؤرخون أهمية التدخل الأجنبي في مسار الحرب ونتائجها، حيث أدى تدخل ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وعزوف الديمقراطيات الغربية الكبرى، في أحسن الأحوال، دورًا رئيسًا، إن لم يكن حاسمًا، في تطور الصراع ومدته ونتيجته النهائية.

بحسب ما قاله أدولف هتلر إلى غالياتسو تشانو، وزير الشؤون الخارجية الإيطالي وصهر بنيتو موسوليني، في أيلول/ سبتمبر 1940[121]: «عملت إيطاليا وألمانيا الكثير لإسبانيا في عام 1936... فلولا العون المقدم من كلا البلدين، لما كان هناك فرانكو اليوم». وكان هتلر قد أعرب عن رأي مماثل في «دردشات بعد العشاء» في أثناء الحرب العالمية الثانية، وقبل ذلك في الأيام الأخيرة من

الحرب الأهلية. وأوضح السفير الألماني في إسبانيا، في تقرير له إلى برلين، أن «انتصار فرانكو الحاسم يكمن في روح معنوية أكبر لدى القوات التي تقاتل من أجل القضية القومية، فضلًا عن تفوقهم في الجو وفي مدفعية أفضل وغيرها من العتاد الحربي» [(122)]. ويبدو أنه لم تكن مصادفة أن الملحق العسكري البريطاني في إسبانيا، غير المعروف بتعاطفه مع قضية الجمهورية، أصر أيضًا على «التفوق المادي المتواصل لقوات المتمردين في البر والبحر (...) وأن المساعدة المادية من روسيا والمكسيك وتشيكوسلوفاكيا (للجمهورية) لا تضاهي في الكمية أو النوعية المساعدة المادية من إيطاليا وألمانيا (لفرانكو)» [(123)].

غير أن الذي جاء إلى إسبانيا لم يكن الأسلحة والعتاد الحربي فحسب، حيث قدِم أيضًا كثير من الأجانب المتطوعين ضمن الألوية الدولية، ممن جنّدتهم ونظّمتهم الأممية الشيوعية التي كانت تدرك جيدًا تأثير الحرب الأهلية الإسبانية في العالم، ورغبة كثيرين من مناهضي الفاشية في المشاركة في هذا الصراع. ولمواجهة التدخل السوفياتي والألوية الدولية، زاد النازيون والفاشيون المساعدات المادية إلى جيش فرانكو، كما أرسلوا الآلاف من الجنود المحترفين والمقاتلين المتطوعين؛ إذ لم تكن الحرب مجرد شأن إسباني داخلي، بل أصبحت حربًا مُدوَّلة (تحمل طابعًا دوليًا)، وبذلك زادت وحشيتها ودمارها. وأصبحت الأراضي الإسبانية حقل تجارب للأسلحة الجديدة التي كان يجري تطويرها في أعوام إعادة التسلح تلك قبيل الحرب الكبرى التي كانت تلوح في الأفق.

في هذا الصدد، كتب جايسون غورني، البريطاني الذي غادر بلاده للقتال إلى جانب الجمهورية، في مذكراته عن الحرب الأهلية، التي وضعها تحت عنوان «حرب صليبية في إسبانيا»، أن تلك الحرب بالنسبة إليه «وإلى عدد كبير من الناس مثلي، أصبحت رمزًا كبيرًا للصراع الدائر بين الديمقراطية والفاشية في كل مكان» [(124)].

إنها لم تكن مجرد معركة بين الفاشية والديمقراطية؛ بل كان هناك أكثر من ذلك، حيث دارت في إطار تلك الحرب على الأراضي الإسبانية صراعات مختلفة عدة. أولًا، كان هناك صراع عسكري بدأ عندما دفن انقلاب عسكري الحلول السياسية. كما أنها كانت حربًا طبقية، بين مفاهيم متناقضة للنظام الاجتماعي. وكانت حربًا دينية بين الكاثوليكية ومناهضة الإكليروس، وكانت حربًا دارت حول فكرة الوطن وأرض الآباء (patria) والأمة. كانت حرب أفكار، بين معتقدات كانت في ذلك الوقت في حالة خصومة على المسرح الدولي. خلاصة القول إن الحرب الأهلية الإسبانية كانت بوتقة انصهرت فيها معارك عالمية بين أرباب العمل والعمال، بين الكنيسة والدولة، بين الظلامية والتحديث، وجرت تسويتها في سياق دولي انفلت من التوازن بفعل أزمات الأنظمة الديمقراطية والهجمة الشيوعية والفاشية [(125)]. وهذا هو السبب في

أن كثيرًا من الناس من دول أخرى، من العمال والمثقفين والكُتاب، شعر أنه ملتزم عاطفيًا بالصراع.

جنود المعارك الأيديولوجية

اعتمدت الأمانة العامة للكومنترن (الشيوعية الدولية) قرار إرسال متطوعين للقتال في الحرب الأهلية الإسبانية في 18 أيلول/ سبتمبر 1936. وكانت باريس مركز التجنيد، ووضعت الجوانب التنظيمية في أيدي قادة الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي مقدمهم أندريه مارتي، إلى جانب قادة بارزين آخرين في الكومنترن مثل لويجي لونغو («غالو») وجوزيب بروز («تيتو»). وكان هناك عدد لا بأس به من الستالينيين في الألوية، خصوصًا على المستوى التنظيمي، وكذلك هناك الآلاف ممن لم يكونوا ستالينيين.

بدأ هؤلاء بالوصول إلى إسبانيا في تشرين الأول/ أكتوبر، من بولندا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من البلدان الخاضعة لسيطرة الأنظمة الدكتاتورية والفاشية، على الرغم من أن العدد الأكبر منهم وصل من فرنسا. أما من قدم من أميركا الشمالية فوصل لاحقًا في نهاية العام. ولم تدخل كتيبة لينكولن التي كانت موضوع بعض الأساطير التي انتشرت على أوسع نطاق من طريق الكتاب والمثقفين، في العمل إلى حين وقوع معركة خاراما، في شباط/ فبراير 1937. وقبل هؤلاء كانت مئات عدة من المتعاطفين مع الجناح اليساري الذين صودف وجودهم في برشلونة في وقت الانقلاب العسكري لحضور دورة الألعاب الأولمبية الشعبية (المعروفة أيضًا باسم المناهضة للفاشية) التي جرى تنظيمها باعتبارها حدثًا بديلًا من دورة الألعاب الأولمبية التي كانت تُقام في برلين، التحقوا مسبقًا بالميليشيات الفوضوية والاشتراكية.

اختلف عدد المنتمين إلى الألوية الدولية باختلاف المصادر؛ من 100 ألف نقلًا عن القوميين مبالغة في التأثير وللدلالة على ثقل الشيوعية الدولية، إلى 40 ألفًا أشار إليهم هيو توماس في دراسته الكلاسيكية عن الحرب الأهلية. وتورد واحدة من أحدث الدراسات وأكثرها استفاضة عن الألوية الدولية، أجراها ميشيل لفيفر وريمي سكوتلسكي، عددًا يبلغ نحو 35 ألفًا، وهو رقم مقبول اليوم لدى عدد غير قليل من المؤرخين، على الرغم من أنه لم يكن هناك قط أكثر من 20 ألف مقاتل في الآن نفسه. وفي عام 1938 كان هذا العدد قد انخفض انخفاضًا كبيرًا [(126)]. وقُتل في المعارك نحو 10 آلاف منهم من أكثر من 50 دولة، حيث قدمت فرنسا نحو 9000 عضو في الألوية الدولية، وكان ثمة 2000 ألماني، ونحو 1000 نمساوي، و2000 بريطاني، ونحو 2500 من أميركا الشمالية، بينما كان هناك نحو 150 برتغاليًا.



الألوية الدولية في الدفاع عن مدريد

كان عدد كبير من هؤلاء المتطوعين الذين قاتلوا إلى جانب الجمهورية عاطلًا من العمل، لكن ثمة آخرين كثرًا تخلوا عن وظائفهم. كما كان هناك آخرون يبحثون عن المغامرة، ومثقفون ومهنيون من الطبقة المتوسطة كتبوا في وقت لاحق عن تجاربهم. ومع ذلك، كان معظمهم مقتنعًا أن الفاشية تشكّل تهديدًا دوليًا، وأن إسبانيا هي المكان الملائم لمكافحتها. وفي ما يلي ما كتبه أحد العمال الإنكليز الذي لم يكن من الشعراء ولا المثقفين، في رسالة إلى ابنته، واستشهد بها واتكينز في دراسته عن الانقسام في المجتمع البريطاني الناجم عن الحرب الأهلية الإسبانية: «أريد الآن أن أشرح لكِ لماذا تركتُ إنكلترا. لا بد من أنك سمعتِ عن الحرب الجارية هنا. جاء إلى إسبانيا أناسٌ عاملون من أمثالي من كل بلد في العالم من أجل أن يوقفوا الفاشية هنا. وعلى الرغم من أنني أبعُد منكِ عددًا من الأميال، فإنني أقاتل لحمايتك وحماية جميع الأطفال في إنكلترا، فضلًا عن حماية الناس في جميع أنحاء العالم» [(127)].

شعر هؤلاء العمال الحرفيون الذين شكّلوا 80 في المئة من المتطوعين من بريطانيا العظمى، أنهم مُنقادون للحزب الشيوعي الذي وفّر لهم حماية وعقيدة صلبة يتمسكون بها. كما كان هذا الوقت الذي تدفقت فيه على باريس أعداد كبيرة من المنفيين والفارين من القمع الفاشي والعسكري في شرق أوروبا ووسطها ودول البلقان. ومن هناك انطلقوا عبر برشلونة وبلنسية، حتى وصلوا إلى ألباسيت، قاعدة المقاتلين الرئيسة، حيث حثّهم أندريه مارتي، رئيس الألوية الدولية، على العمل.

إضافة إلى ذلك، كان هناك كثير من الأجانب ممن قاتلوا إلى جانب قوات فرانكو أيضًا. وجاءوا، على غرار المنتمين إلى الألوية الدولية، من مجموعة كبيرة من البلدان. ولم يكن كثير منهم متطوعين، لأن الأغلبية العظمى من أولئك الذين قاتلوا، ولا سيما الألمان والإيطاليين، كانوا جنودًا نظاميين مُدرَّبين تدريبًا كاملًا، وكان يُدفع إليهم في بلدانهم الأصلية. ومن أبرز المتطوعين الحقيقيين كان هناك بين 1000 و1500 إيرلندي كاثوليكي، تحت قيادة الجنرال

يوين أودافي الذي انضم إلى فكرة الحملة الصليبية كما طرحتها الكنيسة الكاثوليكية الإسبانية والبابا بيوس الحادي عشر في الفاتيكان. وحمل هؤلاء معهم مختلف الشعارات الدينية والسبحات وصورًا لـ «حمل الله» والقلب المقدّس، مثل الكارليين الإسبان. وغادروا إيرلندا، وفقًا لأودافي نفسه، «للقتال في المعركة المسيحية ضد الشيوعية». ولم يقاتلوا إلا في معركة خاراما في شباط/ فبراير 1937، حيث أخفقوا، جراء افتقارهم للخبرة العسكرية، في الوفاء بالتزامهم بشكل جيد، فعادوا إلى ديارهم بعد بضعة شهور [(128)].

إضافة إلى «القمصان الزرق» الإيرلنديين، كان ضمن قوات فرانكو روس من روسيا البيضاء ممن صقلوا مهاراتهم في القتال ضد البلاشفة، ومجموعة مختلطة من الفاشيين والمعادين للسامية من شرق أوروبا، ونحو 300 فرنسي من رابطة «صليب النار» اليمينية المتطرفة التي كانت تشكّل قوام كتيبة جان دارك. أما الفرياتوس (المتطوعون البرتغاليون) الذين بلغ عددهم نحو 10 آلاف شخص ممن جُنّدوا، وكان يُدفع إليهم في البرتغال، فإنهم، مع ذلك، لم يكونوا متطوعين، على الرغم من أن معسكر فرانكو كان يقدمهم على أنهم كذلك. ومع كل تلك القوات الجديدة والتجنيد المكثف بين صفوف رجال قبائل الريف في جيش أفريقيا، بلغ عدد قوات فرانكو نحو 200 ألف رجل بحلول نهاية عام 1936.

إضافة إلى ذلك، كان هناك أكبر مجموعة من الأجانب، وهم عشرات الآلاف من الجنود الذين أرسلتهم ألمانيا وإيطاليا للقتال إلى جانب المتمردين العسكريين. وفي الوقت نفسه الذي شن فيه فرانكو هجومه الكبير على مدريد، قرر هتلر إنشاء وحدة طيران لتكون قوة قتالية مستقلة، مع قادة عسكريين وضباط خاصِّين بها، انضمت إلى صفوف القوميين. ووصلت هذه الوحدة التي كانت تسمّى فيلق كوندور، إلى إسبانيا من طريق البحر في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر تحت قيادة الجنرال هوغو سبيرلي، وفي وقت لاحق تحت قيادة العقيد البارون فولفرام فون ريشتهوفن، وكان الضابطان من سلاح الجو الألماني. وتكوّنت الوحدة من نحو 140 طائرة موزعة على أسراب مكوّنة من أربع مقاتلات مع قاذفات من طراز هنكل 51، إضافة إلى أربعة أسراب أخرى من طائرات مقاتلة من طراز يونكر يو 52، مدعومة بكتيبة من 48 دبابة، وأخرى من 60 مدفعًا مضادًا للطائرات.



فرانكو يرئس عرضًا عسكريًا للجنود الإسبان والإيطاليين في ريكاخو (لا ريوخا)،
2 تشرين الأول/ أكتوبر 1938 (Archivo Sandri, Bolzano - Alto Adige, Italia)



وداع الألوية الدولية، برئاسة خوان نغرين، رئيس ورزاء الحكومة الجمهورية، ليسبوجا دي فانكولي (تاراغونا)،
25 تشرين الأول/ أكتوبر 1938. الشخص الأول إلى اليسار هو الجنرال فيسنتي روخو (الأرشيف: وزارة الثقافة الإسبانية)

كشف البحث الذي أجراه ريمون ل. بروكتور عن أن العدد الإجمالي لمقاتلي فيلق كوندور في أثناء الحرب بلغ 19 ألف رجل، بمن في ذلك الطيارون وأطقم الدبابات والمدفعية، على الرغم من أنه لم يجتمع هناك قط أكثر من 5500 رجل في الآن نفسه، وغالبًا ما كانوا يُعفون من القتال كي يُتاح اكتساب الخبرة لأكبر عدد ممكن من الجنود. هكذا أصبحت الحرب الأهلية الإسبانية أرض اختبارات لسلاح الجو الألماني، لتدريب المقاتلين والقاذفات التي كانت ستُستخدم بعد ذلك بوقت قصير في الحرب العالمية الثانية. وشارك فيلق كوندور تقريبًا في جميع العمليات العسكرية التي نُفذت في أثناء الحرب الأهلية، ولقي 371 من أفراده حتفهم خلال تلك العمليات [(129)].

كانت مشاركة الإيطاليين أكبر من ذلك بكثير، حيث بدأوا بالوصول إلى إسبانيا في كانون الأول/ ديسمبر 1936 وكانون الثاني/ يناير 1937، في أعقاب اتفاق الصداقة السري الذي وقعه فرانكو وموسوليني في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر. وحتى ذلك الوقت، كان الإيطاليون الذين يقودون الطائرات المقاتلة من طراز

سافويا 81 وفيات (Fiat) يقاتلون ضمن صفوف الفيلق الأجنبي. وبعد توقيع هذا الاتفاق، نظّم موسوليني فيلق قوات المتطوعين، بقيادة الجنرال ماريو رواتّا حتى وقوع الكارثة في غوادالاخارا في آذار/ مارس 1937، ومن ثم بقيادة الجنرال إتّوري باستيكو، ثم الجنرال ماريو بيرتي، ثم الجنرال غاستوني غامبارا. وكان فيلق قوات المتطوعين قوة دائمة مكوّنة من 40 ألف جندي وارتفع عددها الإجمالي، وفقًا للأرقام التي نشرها جون كفرديل، إلى 72775 جنديًا: منهم 43129 رجلًا من الجيش و29646 من الميليشيات الفاشية. وانضم إليهم 5699 جنديًا من فيلق الجو الإيطالي، ما رفع العدد الإجمالي للمقاتلين الإيطاليين إلى 78474 جنديًا، وهو أعلى بكثير من أعداد الألمان أو الألوية الدولية [(130)].

يضاف إلى ذلك أن الفاشيين عادوا إلى أوطانهم في وقت لاحق، مع نهاية الحرب وانتصار فرانكو، في حين ألقت عناصر الألوية الدولية أسلحتها مسبقًا. وفي 21 أيلول/ سبتمبر 1938، أعلن خوان نغرين، رئيس وزراء الجمهورية، في جنيف أمام الجمعية العامة لعصبة الأمم، عن الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع المقاتلين غير الإسبان في الجيش الجمهوري، على أمل أن يفعل معسكر فرانكو الأمر نفسه. وفي ذلك الوقت، كان نحو ثلث مجموع الذين قدموا للقتال ضد الفاشية لا يزالون في إسبانيا، وفي 28 تشرين الأول/ أكتوبر، أي بعد شهر واحد من انسحابهم من الجبهة، سارت الألوية الدولية في مسيرة في برشلونة أمام أكثر من 250 ألف شخص. وكان يرئس حفل الوداع هذا مانويل أثانيا وخوان نغرين ويويس كمبانس والجنرالان روخو وريكيلمي. «يمكنكم المغادرة بفخر. إنكم الآن جزء من التاريخ. أنتم أسطورة. لقد كنتم القدوة البطولية لتضامن الديمقراطية وعالميتها»، بحسب ما قالته لهم الزعيمة الشيوعية دولوريس إيباڕّوري، والمدعوة بـ «لاباسيوناريا» (La Pasionaria). «إننا لن ننساكم، وعندما تورق شجرة زيتون السلام مرة أخرى، ممتزجة بأمجاد نصر الجمهورية الإسبانية - عودوا إلينا!» [(131)].

لكنهم لم يعودوا لأن الحرب انتهت بعد بضعة شهور. وإضافة إلى ذلك، فإن كثيرًا منهم، أي نحو 10 آلاف، لقوا حتفهم على الأراضي الإسبانية، كما اعتبر نحو 7000 آخرين في عداد المفقودين. وذاق بعضهم طعم المتعة الممزوجة بالألم الذي خلفته بطولة المناهضة للفاشية وبخيبة الأمل بسبب ما لقوه، حيث كتب جايسون غورني يقول: «خدَعنا أنفسَنا وخدعنا الآخرون» [(132)].

غير أنه كان من الصعب نسيان الحرب والمعارك الأيديولوجية التي عانتها إسبانيا، فضلًا عن التباين الصارخ مع ما كان يحدث في البلدان الديمقراطية مثل بريطانيا، حيث «كان الناس يغطون في نوم عميق»، أو هكذا بدا الأمر لجورج أورويل عندما عاد إليها في أواخر ربيع عام 1937، بعد ستة شهور من الحرب والثورة في كاتالونيا وعلى جبهة أراغون. ففي تناقض ملحوظ مع «القنابل والمدافع الرشاشة، وطوابير الطعام، والدعاية والتآمر»، وجد في

لندن «ملصقات تعلن مباريات لعبة الكريكت وحفلات الزفاف الملكية، ورجال في القبعات السوداء المستديرة، وطيور الحمام في ميدان الطرف الأغر، والحافلات الحمراء، ورجال الشرطة بالزي الأزرق (...) ينامون نوم إنكلترا العميق الذي أخشى أحيانًا أننا لن نصحو منه أبدًا حتى يوقظنا هدير القنابل» [(133)].

في الوقت الذي كانت فيه الألوية الدولية تغادر إسبانيا، سحب موسوليني 10 آلاف مقاتل، وهم ربع من ظلوا يقاتلون إلى جانب جيش فرانكو، «كبادرة حسن نية تجاه لجنة عدم التدخل». وكان في وداعهم في قادس الجنرال كيبو دي يانو والجنرال مِيَّان أستراي، واستقبلهم في نابولي الملك فيكتور عمانوئيل الثالث. أما آخر وحدات فيلق كوندور فنُقلت إلى ألمانيا من طريق البحر على متن بواخر عابرة المحيطات في أعقاب مسيرها في موكب النصر الذي جرى في 19 أيار/ مايو 1939 في مدريد. واستقبلهم في ميناء هامبورغ هيرمان غورينغ، وزير الطيران في ألمانيا النازية.

بعد الحرب العالمية الأولى وانتصار الثورة في روسيا، ما عاد بالإمكان وصف أي حرب أهلية بأنها حرب «داخلية» فحسب. فعندما بدأت الحرب الأهلية الإسبانية، كانت القوى الديمقراطية تحاول «استرضاء» القوى الفاشية، خصوصًا ألمانيا النازية، بأي ثمن بدلًا من مقاومة أولئك الذين كانوا فعلًا يهددون توازن القوى. وبالتالي، وجدت الجمهورية نفسها في غُبن هائل تمثل في اضطرارها إلى شن حرب على بعض المتمردين العسكريين الذين كانوا من البداية المستفيدين من ذلك الوضع الدولي المواتي لمصالحهم.

(95) Piers Brendon, «The Dark Valley,» in: *A Panorama of the 1930's* (New York: Vintage Books, 2002), p. 354.

(96) جرى فحص المخاوف والتحيزات الدبلوماسية البريطانية والأميركية الشمالية نحو الجمهورية أول مرّة على يد:

Douglas Little, *Malevolent Neutrality: The United States, Great Britain and the Origins of the Spanish Civil War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985).

إن أشد التحليلات تفصيلًا بعد كتاب ليتل، هو:

Enrique Moradiellos, *La pérfida Albion: El gobierno britanico la guerra civil espanola* (Madrid: Siglo XXI, 1996), and Ton Buchanan, *Britain and the Spanish Civil War* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1997).

(97) Enrique Moradiellos, «El Renidero de Europa,» in: *Las dimensiones internacionales de la guerra civil espanola* (Barcelona: Peninsula, 2001), p. 56.

(98) Ángel Viñas (ed.), «Franco,» in: *Hitler y el estallido de la guerra civil* (Madrid: Alianza, 2001), p. 518.

(99) Jean - Francois Berdah, *La democracia asesinada: La Republica espanola y las grandes potencias* (Barcelona: Critica, 2002), pp. 204 - 205.

(100) Anthony Beevor, *The Battle for Spain* (London: Phoenix, 2006), p. 150.

(101) مقتبس من:

Enrique Moradielos, *La pérfida Albión*, p. 61.

(102) Kenneth Williams Watkins, *Britain Divided: The Effects of the Spanish Civil War on British Political Opinion* (London: Thomas Nelson & Sons, 1963), p. 70.

(103) Antonio Marquina Barrio, «Estados Unidos y la guerra de Espana,» in: «La Guerra Civil,» *Historia*, vol. 16, no. 18 (1986), p. 81.

(104) Reproduced in: Enrique Moradiellos, *El reñidero de Europa*, pp. 98 - 99.

(105) يمكن العثور على أرقام مفصلة عن المساعدات الإيطالية والألمانية إلى فرانكو، على التوالي، في:

John Coverdale, *Italian Intevention in the Spanish Civil War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977), and R. L. Proctor, *Hitler's Luftwaffe in the Spanish Civil War* (Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1983).

(106) مقتبس من:

.Enrique Moradiellos, *El reñidero de Europa, p. 101*

(107) كان يتعيّن دفع ثمن الطائرات التي باعتها فرنسا للجمهورية نقدًا، وبأسعار مرتفعة، وليس دَينًا مثل تلك التي من إيطاليا وألمانيا، وسُلّمت من دون تسليح ولا طيارين. يمكن العثور على التحليل الأكثر تفصيلًا لجميع الشحنات المصدرة إلى إسبانيا في:

Gerald Howson, *Arms for Spain: The Untold Story of the Spanish Civil War* .(New York: St. Martin's Press, 1999)

(108) مقتبس من:

Walther L. Bernecker, *Guerra en Espana*, *1936 - 1939* (Madrid: Sintesis, .1996), pp. 49 - 50

أما العمل الذي فتح آفاقًا جديدة فهو كتابه:

Angel Vinas, *La Alemania nazi y el 18 de Julio* (Madrid: Alianza Ed., .1977)

(109) Enrique Moradiellos, «El mundo ante el avispero español: Intervención y no intervención extranjera en la guerra civil,» in: Santos Julia (ed), *Historia de Espana Menendez Pidal*, vol. XL (Madrid: Espasa .Calpe, 2004), pp. 247 - 248

(110) .Ibid, p. 253

(111) مقتبس من:

Antonio Elorza & Marta Bizcarrondo, *Queridos camaradas: La internacional Comunista y Espana, 1919 - 1939* (Barcelona: Planeta, 1999), .p. 460

(112) Daniel Kowalsky, *Stalin and the Spanish Civil War* (New York: .Columbia University Press, 2004)

(113) Pablo Martin Acena, *El oro de Moscu y el oro de Berlin* (Madrid: .Taurus, 2001), pp. 23 - 25

(114) سبق أن أرسل نحو 40 طنًا إلى باريس في نهاية تموز/ يوليو 1936 بأمر من الحكومة الجمهورية، للحصول على المال الذي بلغ نحو 507 ملايين فرنك، والذي استُخدم لشراء الأسلحة والذخائر قبل أن تدخل معاهدة عدم التدخل حيّز التنفيذ.

(115) .Pablo Martín Aceña, *El oro de Moscú y el oro de Berlín*, p. 64

(116) اقتباس بول بريستون مأخوذ من:

Paul Preston, *The Spanish Civil War: Reaction, Revolution and Revenge* .(London: Harper Collins, 2006), pp. 191 - 192

انظر أيضًا مجادلة بابلو مارتين أسينيا (Pablo Martín Aceña)، في:

.El oro de Moscú y el oro de Berlín, pp. 160 - 161

أما الدراسة الأكثر استفاضة التي فتحت الطريق أمام البحوث حول هذه المسألة، فهي:
Angel Vinas, *El oro de Moscu: Alfa y omega de un mito franquista* (Barcelona: Grijalbo, 1979).
وأوجزت لاحقًا في كتاب:
*Guerra, dinero y dictadura (*Barcelona: Crítica, 1984).
الذي استقيت منه المعلومات التي أستخدمها هنا (ص 168 - 204).
(117) Gerald Howson, *Arms for Spain: The Untold Story of the Spanish Civil War*, pp. 28 - 29.
(118) Robert Whealy, «How Franco Financed his War - reconsidered,» in: Martin Blinkhorn (ed), *Spain in Conflict, 1931 - 1939: Democracy and Its Enemies* (London: Sage Publications, 1986), pp. 244 - 263.
واتّضحت بمزيد من التفصيل في مؤلفه:
Hitler and Spain: The Nazi Role in the Spanish Civil War ,[.n. a] (Lexington: University Press of Kentucky, 1989).
(119) Eduardo Gonzalez Calleja, «El ex rey,» in: Javier Moreno Luzon (ed), *Alfonso XIII: Un politico en el trono* (Madrid: Marcial Pons, 2003), p. 426.
(120) Ricardo de la Cierva, *Historia del Franquismo: Origenes y configuracion (1939 - 1945)* (Barcelona: Planeta, 1975), p. 80.
يمكن العثور على المثال الرئيس على هذا النوع من علم التأريخ (Historiography)، ممثلًا في دي لا سيرفا ورامون وخيسوس سالاس أرازابال، في المؤلف الجماعي:
Sintesis historica de la Guerra de Liberacion, 1936 - 1939 (Madrid: Servicio Historico Militar, 1968).
حاليًا بيو موا (Pío Moa) هو الأنجح في تعزيز هذه النظريات بشكل عشوائي وانتحالها على غرار بحثه الرائد:
Los mitos de la guerra civil (Madrid: La Esfara de los Libros, 2003).
(121) مقتبس من:
Walther L. Bernecker, *Guerra en Espana, 1936 - 1939* (Madrid: Sintesis, 1996), p. 45.
(122) تقرير مؤرخ في 19 شباط/ فبراير 1939، متضمَّن في المجموعة:
«Documents on German Foreign Policy, 1918 - 1945,» *Germany and the Spanish Civil War*, vol. 3 (London: HMSO, 1951), p. 844.
كما نقلها Enrique Moradiellos في دراسته:
Enrique Moradiellos, «La intervencion extranjera en la guerra civil: un ejercicio de critica hsitoriografica,» in: Enrique Moradiellos (ed), «Dossier La Guerra Civil,» Aye*r*, 50 (2003), p. 231, and H. R. Trevor - Roper,

Hitler's Secret Conversations, 1941 - 1944 With an introductory essay on the mind of Adolf Hitler (New York: [n. pb.], 1953), p. 558.

(123) تقرير الرائد إي سي رتشاردز (E. C. Richards)، في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، وأعيد نشره في:

Enrique Moradiellos, *La Pérfida Albion: El gobierno britanico y la guerra civil espanola*, p. 257.

(124) Jason Gurney, *Crusade in Spain* ([n.p.]: Faber, 1974), p. 18.

(125) فكرة المعارك العالمية في:

Piers Brendon, *The Dark Valley: A Panorama of the 1930's* (New York: Vintage Books, 2002), p. 359.

(126) Michel Lefebre and Rémi Skoutelelsky, *Brigadas Internacionals: Imagens recuperadas* (Barcelona: Lunwerg Editores, 2003).

(127) Kenneth William Watkins, *Britain Divided*, p. 170.

(128) هذه المعلومات والاقتباس بوساطة يوين أودافي من كتابه:

Crusade in Spain, 1938.

مأخوذة من:

Paul Preston, *A Concise History of the Spanish Civil War*, pp. 125 - 126.

(129) Raymond L. Proctor, *Hitler's Luftwaffe in the Spanish Civil War* (Westport, CT: Green - Wood Press, 1983).

(130) John F. Coverdale, *Italian Intervention in the Spanish Civil* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1977).

(131) مقتبس من:

Hugh Thomas, *The Spanish Civil War* (London: Hamish Hamilton, 1986), p. 853.

(132) Jason Gurney, *Crusade in Spain*, p. 188.

(133) George Orwell, *Homage to Catalonia* (Harmondsworth: [n. pb.], 1966; First published in English in 1938), p. 221.

الفصل الرابع
الجمهورية في حرب

أفضت الانتفاضة العسكرية التي اندلعت في تموز/ يوليو 1936 إلى إجبار الجمهورية، أي الحكومة الديمقراطية الدستورية، على المشاركة في حرب لم تبدأها. وتبع هذا الانقلاب العسكري ثورة اجتماعية عجزت الدولة الجمهورية عن الحيلولة دونها، نظرًا إلى فقدانها جزءًا كبيرًا من قوتها وسيادتها. وبدأت تلك العملية الثورية فجأة، وبعنف، وكانت تستهدف تدمير مواقع الطبقات صاحبة الامتيازات، الكنيسة والجيش والأغنياء، فضلًا عن تدمير الهيئات الجمهورية التي كانت تحاول الحفاظ على الشرعية.
مرَّت الجمهورية، منذ قيامها وحتى هزيمتها في الأول من نيسان/ أبريل 1939، عبر ثلاث مراحل مختلفة، مع ثلاثة رؤساء للحكومة. واتسمت أول حكومة بقيادة الجمهوري خوسيه غيرال (1879 - 1962)، بمقاومتها الانتفاضة العسكرية والثورة. ونظرًا إلى أن غيرال لم يكن يمثّل القوى الثورية والنقابية العمالية الجديدة التي ظهرت في صيف عام 1936، فقد أجبر على الاستقالة وتسليم السلطة إلى زعيم العمال الاشتراكي فرانشيسكو لارغو كاباييرو (1869 - 1946) الذي شرع، بالتعاون مع القوى السياسية والنقابية كلها، بإعادة بناء الدولة، وإنشاء جيش نظامي والسيطرة على الثورة.
في إثر الحوادث الخطرة التي وقعت في أيار/ مايو 1937، سلم السلطة إلى خوان نغرين (1892 - 1956)، العضو الاشتراكي في البرلمان والأستاذ الجامعي الذي جعل في مقدمة أهدافه تغيير سياسة القوى الديمقراطية في عدم التدخل. وتوفي رؤساء الوزراء الثلاثة هؤلاء في المنفى: غيرال في المكسيك ولارغو كاباييرو ونغرين في باريس.



«المرأة قادرة على المساهمة في النصر» (الدعاية الجمهورية)

الحرب والثورة

انتهى الأمر بالانقلاب العسكري المناهض للثورة إلى إطلاق ثورة أخرى، مع أنه كان ينوي وقفها. ومن المحتمل جدًا أنه لولا ذلك الانقلاب، ولولا انهيار آليات الإكراه التابعة للدولة، لما بدأت تلك العملية الثورية أبدًا. فبطبيعة الحال، لو كانت مساندة الانتفاضة بين صفوف القوات المسلحة متفقًا عليها بالإجماع،

لأمكن بسهولة سحق أي مقاومة. ولما كان في مقدور ميليشيات النقابات العمالية فعل أي شيء في مواجهة جيش مُوحد، حتى وإن كانت ميليشيات مسلحة. وكانت للمنظمات الثورية القدرة على إضعاف الجمهورية وزعزعة استقرارها، غير أنها لم تكن قادرة على إسقاطها والحلول محلها. فلم يكن في أوساط الجيش الإسباني في تموز/ يوليو 1936 أي تعاطف مع الأفكار الثورية، بل إن عددًا كبيرًا من الضباط كان مؤيدًا بوضوح القضية السلطوية والثورة المضادة.



الزعيم الفوضوي بوينافينتورا دورّوتي (مجموعة خاصة، سرقسطة)

استولى فاعلون جدد على شوارع المدن والبلدات التي أخفق فيها الانقلاب، وهم رجال ونساء مسلحون، ومعروف عن كثير منهم معارضته الجامحة لوجود هذه الدولة عينها التي كانت تترنح آنذاك. ولم يكونوا هناك للدفاع فعليًا عن الجمهورية التي كانت قد نالت فرصتها، إنما للمشاركة في الثورة. وعقدوا العزم على أن يحققوا بثورتهم ما قصّرت إصلاحاتُ الجمهورية عن تحقيقه. كانت السياسة تفسح الطريق لحمل السلاح.

كان الوقت قد حان بالنسبة إلى الفوضويين الذين أبقوا حتى ذلك الوقت على علاقات متوترة مع نظام الحكم الجمهوري، تنطوي أحيانًا على صراع مفتوح. ولدينا قدر كبير من الدلائل الموثقة في شأن هذا الاحتفال الثوري الذي صوره الفوضويون أنفسهم، والذي تبين كيف بدأ كل شيء في برشلونة، المدينة الثورية ومدينة الحرية بامتياز، وانتشر في وقت لاحق إلى أماكن أخرى، وإلى مناطق أراغون الريفية وجبهات القتال فيها. وكانت ثورة امتدت إلى الموارد الإنتاجية والسلع الاستهلاكية، نتبيّنها في صور تاريخية مثل صورة فندق ريتز في برشلونة، وهو مثال النموذج الأصلي للترف البرجوازي الذي حُوّل إلى مقصف للجمهور [134].



أفراد من الميليشيات في جبهة أراغون (مجموعة خاصة، سرقسطة)

تمثّل أول رموز سلطة الفوضويين الجديدة في الميليشيات «الشعب المسلح»، وهي الطوابير المسلحة التي شكلها العمال والفلاحون وأفراد الجيش وقوات الأمن الذين لم ينضموا إلى التمرد. وفي الشهور الأولى من الحرب، كانت الميليشيات، قبل أن تتحول إلى وحدات نظامية تابعة لجيش الجمهورية، قد سيطرت على مناطق شاسعة، واستحدثت لجانًا ثورية لتحل محل المجالس القديمة في كل مدينة كانوا يمرون بها، وعملت على تصفية الحسابات مع مؤيدي النظام وأعضاء جناح اليمين والإكليروس، وبشّرت بثورة نزع المُلكية والسيطرة الجماعية. وكان قادة هذه الطوابير الفوضوية (بوينافينتورا دورّوتي وريكاردو سانز وأنطونيو أورتيز وغريغوريو خوفير وسيبريانو ميرا «رجال أعمال»، أعضاء في الجماعات الفوضوية الرئيسة في الاتحاد الفوضوي الإيبيري، وهي المنظمة التي أنشئت في عام 1927 للحفاظ على نقاء الأفكار الفوضوية في داخل الاتحاد الوطني للعمل). ولم يكن أحدٌ يمثل قوة الفوضويين وشهرتهم في تلك الشهور الذهبية من الثورة أفضل من بوينافينتورا دورّوتي.

وُلد هذا العامل في عام 1896 في ليون، وسعى إلى جمع ثروته في فرنسا وأميركا اللاتينية، وأمضى فترات طويلة في السجن في فترة الجمهورية الثانية، وكان على خط النار يومي 19 و20 حزيران/ يوليو 1936، عندما هُزم الجنود المتمردون في برشلونة [135].

قاد دورّوتي الميليشيات التي غادرت برشلونة نحو أراغون من أجل «انتزاعها من الفاشية»، كما ذهب في وقت لاحق بمعية طابوره إلى مدريد المحاصرة من القوميين، حيث توفي في أوضاع لم يكشف عنها النقاب، في قطاع المدينة الجامعية في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936. ولما كانت وفاته في المدينة التي تخلت عنها الحكومة الجمهورية، بمن في ذلك الوزراء الفوضويون الجدد، للانتقال إلى بلنسية، تعاظمت أسطورة دورّوتي؛ إذ كانت البرهان النهائي على قوته مقارنة بضعف أولئك الذين أصبحوا ضالعين في لعبة

السياسة على الرغم من كونهم فوضويين. ومات دورّوتي شهيدًا، مُضحيًا بنفسه في النضال ضد الفاشية، وفي الوقت نفسه، سيقول كثير من الفوضويين لفترة طويلة بعدها، إنه أفضل وأنقى مظاهر الثورة الإسبانية. الواقع أن مساهمة دورّوتي كانت ضئيلة في تاريخ الحركة الفوضوية النقابية الإسبانية ونظريتها وممارستها، إلا أن الأسطورة كانت تحل دومًا محل الحقيقة.

كان يبدو أن عباراته وتصريحاته التي كان يدلي ببعضها لمراسلي الصحافة الأجنبية، تجسّد روح الثورة العفوية التي استهلها الفوضويون. ففي مرسوم وقعه دورّوتي نفسه في بلدة بوخارالوذ الأراغونية في 11 آب/ أغسطس 1936، تقريبًا بعد ثلاثة أسابيع من الانتفاضة العسكرية، ألغى الملكية الخاصة لـ «الممتلكات العقارية الكبرى»، معلنًا «ملكية الشعب»، تحت سيطرة اللجان الثورية، لـ «جميع الأدوات الزراعية والجرارات والآلات وآلات الدِّراس، وما إلى ذلك، التي كان يمتلكها المُلاك الفاشيون»، ودعا سكان بوخارالوذ لإظهار «دعمهم المتحمس وغير المشروط، المادي والمعنوي»، لأن «الكفاح المسلح الذي تضطلع به الميليشيات المناهضة للفاشية هو ضمان مصالح الشغيلة» [(136)].

كان إخضاعُ الأراضي التي استولت عليها الميليشيات للسيطرة الجماعية والقوة التي مارسها الفوضويون والاشتراكيون في عدد من مدن إسبانيا الجمهورية في الشهور القليلة الأولى من الحرب الأهلية، يمثّل في الواقع اعتداءً مباشرًا على العلاقة بين التملك والسلطة والقوة القائمة. وبصرف النظر عن الصور النمطية، فإن إلغاء العمالة المدفوعة الأجر والملكية الخاصة لموارد الإنتاج والمال والمناقشة في المجالس الشعبية حول أداء نظام الإنتاج والاستهلاك الجديد هذا، إنما هي ظواهر تبين الكيفية التي كان يجري بحسبها قلب النظام الاجتماعي في المراحل الأولى من هذه العملية الثورية.

إضافة إلى ذلك، كان هذا الانقلاب على النظام الاجتماعي ظاهرة ثورية أصيلة في برشلونة، في ظل السيطرة الجماعية والرقابة العمالية على الصناعة. وعلى الرغم من أن الملامح والفاعلين البارزين هنا كانوا مختلفين عن نظرائهم في المناطق الريفية، فإن ذكراهم تثير الازدواجية نفسها: تحوّل جذري مدمّر بالنسبة إلى بعضهم؛ أما بالنسبة إلى آخرين، فهي دليل على القدرة الإبداعية للعاملين في المصانع في غياب الرؤساء. فإما الإدارة الذاتية للعمال وإما فرض أحكام الأقلية الحاكمة [(137)].

كانت الثورة والحرب ضد الفاشية سببًا أيضًا في بلورة فهم جديد للمرأة وصورة مختلفة لها. فالثقافة الأبوية كانت متجذرة بقوة في إسبانيا قبل إعلان الجمهورية الثانية. ووفقًا للأدوار المحددة تقليديًا، كان الرجل كائنًا متفوقًا،

يمثّل مصدر الرزق للأسرة، في حين كان مقدرًا للمرأة بطبيعتها وتكوينها البيولوجي أن تكرّس نفسها للأمومة والتفاني في خدمة العائلة والمنزل.



برشلونة، تشرين الأول/ أكتوبر 1936.
عمال مصنع الغزل والنسيج مع تبرعات لأفراد الميليشيات (Arxiu Fotografic de Barcelona)

أفسحت صورة المرأة تلك، باعتبارها «الزوجة المثالية» و«الملاك المنزلي»، المجال في خضم الحماسة الثورية في الأسابيع القليلة الأولى، لهذا الشكل من المرأة العضو في الميليشيا البطلة الناشطة والمحاربة التي صُوِّرت بالرسوم والصور في كثير من الملصقات باعتبارها امرأة جذابة في ثياب عمل زرقاء، والبندقية على كتفها، وتمشي بخطى واسعة إلى الجبهة لاقتناص «العدو الفاشي». وفيما كان رفض «زي الطبقة الوسطى» بالنسبة إلى الرجال علامة على الانتماء السياسي، بحسب ما لاحظه أورويل، كان ارتداء السراويل أو ثياب العمل بالنسبة إلى النساء، وفقًا لماري ناش، يكتسب أهمية أعمق، لأن النساء لم يعتمدن من قبل هذه الأزياء الذكورية التي تحدّت بها مظهر الأنثى التقليدي.



جندية جمهورية في برشلونة. في خضم الحماسة الثورية في الأسابيع القليلة الأولى،
كان قوام المرأة العضو في الميليشيات البطلة الناشطة والمحاربة،
يصُوّر بالرسوم والصور في كثير من الملصقات باعتبارها امرأة جذابة في ثياب

عمل زرقاء، والبندقية على كتفها، وتمشي بخطى واسعة إلى الجبهة لاقتناص «العدو الفاشي»

في الواقع، سرعان ما اختفت هذه الصورة العدوانية للمرأة باعتبارها جزءًا من روح المغامرة الثورية التي كانت سارية في صيف عام 1936، ليحل محلها شعار «الرجال إلى الجبهة، والنساء على الجبهة الداخلية»، وهو أكثر انسجامًا مع الأدوار المسندة إلى كلا الجنسين في الجهد الحربي: فالأول مشغول بالواجبات القتالية في الخنادق، والثاني يمد يد العون والمساعدة على الجبهة الداخلية. وبعد الاضطرابات التي شهدتها الثورة، أفضى تمجيد الأمومة وحق الأمهات في الدفاع عن أطفالهن ضد وحشية الفاشية إلى تعزيز شكل أقوى بكثير من أشكال التعبئة الأنثوية.

ابتداء من أيلول/ سبتمبر 1936، في ظل الاشتراكي لارغو كاباييرو بصفته رئيسًا للوزراء، بدأ تنفيذ سياسة جديدة ألزمت المرأة العودة من الجبهة. وفي نهاية ذلك العام، كانت الملصقات والدعاية للنساء الأعضاء في الميليشيات قد اختفت وأصبحت تلك البطلات في ثياب العمل شيئًا من الماضي. وبقدر ما نعلم، لم تحتج أي منظمة نسائية، ولا حتى المنظمة الفوضوية «موخيريس ليبريس» (المرأة الحرة)، علنًا ضد تلك القرارات التي اتخذها الرجال لإجبار النساء على التخلي عن الكفاح المسلح. وشهدت جميع تلك المنظمات دمج قوة العمل النسائية في الإنتاج على الجبهة الداخلية باعتبارها «عنصرًا أساسيًا لكسب الحرب» [(138)].

حصل هذا لأن الثورة، بكل ما انطوت عليه من تدمير وراديكالية في صيف عام 1936، حدثت في إطار حرب أهلية، وكفاح ضد جيش حسن التنظيم كان منذ البداية يتلقى دعمًا من القوى الفاشية. ولعل المعضلة التي واجهت بعضهم هي في شأن ما إذا كان ينبغي شن ثورة في مقابل الحرب، أم تأجيلها إلى أن يندحر المتمردون العسكريون، لم تكن له صلة بالواقع نظرًا إلى أن هلموت روديغر، مندوب رابطة العمال الدولية في إسبانيا، حذّر قائلًا: «إذا خسرنا الحرب، خسرنا كل شيء، ولن يكون هناك طوال نصف القرن المقبل أو أكثر أي نقاش آخر حول مشكلة الثورة» [(139)].



في وداع الميليشيات (Arxiu Fotografic de Barcelona)

كانت إسبانيا الجمهورية، إسبانيا التي انبثقت من المقاومة للانقلاب، التي رحّبت بالثورة والحرب ضد جيش المتمردين، تتكون في الشهور الأولى تلك من مجموعة من القوى المسلحة والمجزأة التي كان يصعب السيطرة عليها. ففي 21 تموز/ يوليو أُسّست اللجنة المركزية لمكافحة الميليشيات الفاشية في كاتالونيا التي حاول الفوضويون، بقيادة خوان غارسيا أوليفر ودييغو أباد دي سانتيّان، أن يفرضوا قانونهم عليها، على الرغم من وجود تمثيل لجميع المنظمات السياسية اليسارية فيها. وبعد ذلك بوقت قريب جدًا، في بداية آب/ أغسطس، ظهرت اللجنة التنفيذية الشعبية في بلنسية. وفي ملقة وليريدا كانت هناك لجنة الصحة العامة. وفي سانتاندر وخيخون وجيان كان ثمة لجان إقليمية تابعة للجبهة الشعبية. وفي عاصمة فيزكايا، بلباو، كان هناك مجلس الدفاع. أما في مدريد، فإضافة إلى اللجنة القومية للجبهة الشعبية التي كانت تنظم الميليشيات والحياة في المدينة، كانت هناك حكومة خوسيه غيرال التي تألفت من الجمهوريين اليساريين فحسب، والتي لم تستطع أن تمثل هذا الخليط من اللجان والميليشيات ودوريات الرقابة التي كان الاشتراكيون والفوضويون، ونقابيو الاتحاد العام للعمال والاتحاد الوطني للعمل، يديرون فيها الثورة، ثورة الدمار والقتل، وهي الثورة التي كانت تحاول أن تولّد شيئًا جديدًا من موجة العنف السياسي.

في ظل هذه الكثرة من مراكز القوى المتنافسة، كان من الصعب جدًا أيضًا سلوك المسار الصحيح لإقامة اقتصاد مُوحَّد وجيش كفء، وهما عنصران أساسيان لمكافحة المتمردين العسكريين [(140)]. وكان من الضروري أيضًا لهذه الثورة ولبوتقة انصهار الصلاحيات أن تنتجا نظامًا عامًا يمكن أن يوجه الحرب ويسيطر على الجبهة الداخلية. وكما رأينا، فإن الأمور أخذت تسير بشكل سيئ بالنسبة إلى الجمهورية على الساحة الدولية، فيما كانت تشهد تقهقرًا مستمرًا في ساحات المعارك.

منذ استقرار الجبهات في بداية آب/ أغسطس 1936، تكبّد الجمهوريون في الواقع مزيدًا من الخسائر، بينما حقق المتمردون بعض التقدم. ذلك أن تقدم الجنود الآتين من أفريقيا من منطقة جنوب الأندلس مكّن المتمردين من السيطرة على إكستريمادورا ومناطق معينة من كاستيا لا مانشا. وفي الأسبوعين الأولين من آب/ أغسطس، جلب الجنودُ النظاميون (regulares) وجنود الفيلق الحربَ والعنف السياسي إلى مدن مقاطعة بطليوس وبلداتها، مثل المندراليخو وميريدا وصفراء، حيث قُتل آلاف الجمهوريين والاشتراكيين.



الحرب والدعاية، برشلونة، كانون الأول/ ديسمبر 1936 (الأرشيف القومي في كاتالونيا وبرشلونة)

في 14 آب/ أغسطس، استولت قوات المقدم خوان ياغوي على بطليوس، وأظهرت، للعالم أجمع، أن النجاح في جبهة الحرب لا يتحقق إلا بالقضاء على أي عدو محتمل في المؤخرة. ونُقل مئات السجناء إلى حلبة مصارعة الثيران، وبحسب تعبير الزعيم الاشتراكي سوغاساغوَتيا مرة أخرى، «أُطلقوا مثل كلاب الصيد، واقتيدوا إلى الساحة باعتبارهم هدفًا لرشاشات كانت متموضعة بشكل ملائم، فحصدتهم بلا رحمة» [(141)]. ومكّنت مجزرة كهذه ياغوي من إعطاء رد مليء بالتحدي لمراسل صحيفة **نيويورك هيرالد**، جون ويتاكر: «طبعًا، أطلقنا عليهم النار. ما الذي تتوقعه؟ هل كان متوقعًا مني أن آخذ معي أربعة آلاف من الحمر فيما كان طابوري يتقدم في سباق مع الزمن؟ أم كان متوقعًا مني أن أطلق سراحهم في المؤخرة والسماح لهم بجعل بطليوس حمراء مرة أخرى؟» [(142)].

كان ياغوي مُحقًا. فبطليوس ما عادت جمهوريةً مرة أخرى قط. ومدَّت دكتاتورية أنطونيو دي أوليفيرا سالازار في البرتغال أيضًا يد العون لياغوي. وعلى غرار ما حدث سابقًا في بلدات أخرى في إكستريمادورا، فرَّ عددٌ غير قليل من الأفراد إلى البرتغال بعد سقوط المدينة. وحرمتهم شرطة سالازار من الدخول أو سلمتهم إلى المتمردين. وأُعدم عدد كبير منهم في 20 آب/ أغسطس، وذلك بعد أسبوع واحد من المذبحة في حلبة مصارعة الثيران. أما الذين لقوا حتفهم فكانوا يشملون رئيسي البلدية ، سِنفوريانو مَدرونييرو ونيكولاس دي بابلو اللذين كانا قد انتُخبا للمجلس التشريعي عن حزب العمال الاشتراكي الإسباني (PSOE) في انتخابات شباط/ فبراير 1936.

بعد سقوط مدينة بطليوس، واصل طابور ياغوي تقدمه السريع إلى مدريد. وفي 3 أيلول/ سبتمبر وصل إلى تالافيرا، وهي بلدة في مقاطعة طليطلة، تبعد مئة كيلومتر ونيف عن العاصمة. وفي ذلك اليوم نفسه، حيث كان الجنرال إميليو مولا قد شن في الشمال هجومًا على غويبوسكوا، سقطت إيرون الواقعة على الحدود الفرنسية. وفي 12 أيلول/ سبتمبر جاء دور سان

سيباستيان. وكان احتلال محافظة غويبوسكوا انتصارًا مهمًا لخطط جيش المتمردين، حيث وَحَّدَ الآن جزءًا واحدًا من إسبانيا من الشمال إلى الجنوب، عبر كاستيا، في حين ترك فيزكايا وكانتابريا وأستورياس معزولة، غير قادرة على التواصل مع باقي المنطقة الجمهورية إلا من طريق الجو أو البحر.

بحلول الوقت الذي غزا فيه المتمردون العسكريون سان سباستيان، لم يكن خوسيه غيرال رئيسًا لوزراء الجمهورية. وكان قد حقق كثيرًا جدًا، إذا أخذنا في الحسبان أنه لم يتولّ منصبه إلا شهرًا ونصف الشهر فحسب؛ إذ طلب من فرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مساعدات لإلحاق الهزيمة بالتمرد العسكري، وبدأ باستخدام احتياطي الذهب في مصرف إسبانيا لتمويل الحرب، وفَصَلَ كل موظف عام كان يُشتبه في انحيازه إلى المتمردين، وأعلن عن أول التدابير للتحقق من العنف العشوائي في الجبهة الداخلية.

غير أن ذلك لم يكن كافيًا، وبدا أن العقبات التي واجهها لا يمكن التغلب عليها. «إن حكومة الجمهورية مُعطلة. فهي لا تتمتع بأي سلطة أو كفاءة، وتفتقر إلى خطة لشن حرب شاملة والانتهاء منها بنصر مطلق للثورة»، وفقًا لما كتبه لويس آراكيستاين، المُنظّر الأيديولوجي الاشتراكي اليساري، إلى فرانشيسكو لارغو كاباييرو في 24 آب/ أغسطس. وفيما كان المتمردون العسكريون الآن على أبواب مدريد، كان غيرال يعتقد بالفعل أنه يفتقر إلى السلطة والدعم، وقرر «أن يُسلم إلى فخامة رئيس الجمهورية الثانية السلطات التي كان قد تسلمها منه، ومعها استقالة جميع الوزراء»، حتى يتمكن من أن يستبدل بهم حكومة «تمثل كل واحد من الأحزاب السياسية والنقابات العمالية أو المنظمات العمالية المُعترف بوجود تأثير لها في أوساط الشعب الإسباني»[(143)]. فقد حان الوقت لنقابات العمال ولارغو كاباييرو، زعيم الاتحاد العام للعمال بلا منازع، لاعتلاء المنصة.

كان فصل الصيف يقترب من نهايته. ولم يكد يمضي شهران على بدء الانقلاب العسكري الذي سبق الحرب الأهلية، حتى كانت شهوة التطهير، سواء الثورية أم المناهضة للثورة، قد أرسلت بعشرات الآلاف من المواطنين إلى قبورهم. وعلى الصعيد العسكري، أفضت الحماسة الثورية للمنظمات النقابية إلى إمداد القضية الجمهورية بالنزر اليسير من المزايا وبعدد كبير جدًا من النكسات. أما في معسكر المتمردين، فتحققت تلك الانتصارات العسكرية من خلال تركيز السلطة السياسية والعسكرية في شخص الجنرال فرانشيسكو فرانكو. كان ثمة جنرال في إسبانيا المتمردة وزعيم نقابي في الجمهورية، ومقاربتان للحرب مختلفتان كل الاختلاف.

زعيم نقابي في الحكومة

في الواقع، كانت حكومة لارغو كاباييرو هي الأولى والوحيدة في تاريخ إسبانيا التي يقودها زعيم عُمَّالي. ففي 4 أيلول/ سبتمبر 1936، وافق الاشتراكيُّ

المخضرم حتى تلك اللحظة، لارغو كابابيرو الذي ولد في عام 1869، والذي كان قد عارض فكرة زميله في الحزب إنداليسيو برييتو بتأليف حكومة من الجمهوريين والاشتراكيين في أيار/ مايو من ذلك العام، والذي كان قد رفض أيضًا أن يتولى هذه المسؤولية بعد الانقلاب العسكري في تموز/ يوليو، وافق أخيرًا على ترؤس «حكومة ائتلافية»، إضافة إلى كونه وزيرًا للحرب فيها.

كانت حكومة مؤلفة من اشتراكيين وجمهوريين، وضمت بالفعل شخصين سيكون لهما أثر كبير في سياسة الجمهورية في أثناء الحرب: إنداليسيو برييتو، وعلى نحو خاص، خوان نغرين. إضافة إلى ذلك، كان لارغو كابابيرو قد قبل بالمنصب شريطة أن يكون الشيوعيون جزءًا من الحكومة، وذلك أول مرة في تاريخ دولة أوروبية غربية. وهكذا كان، حيث تولى خيسوس هيرنانديز وزارة التعليم، وفيسنتي أوريبي وزارة الزراعة. وأخيرًا، توصل كابابيرو إلى اتفاق مع خوسيه أنطونيو أغيرّي، زعيم الحزب القومي الباسكي، في شأن مشاركة القوميين الباسك في مقابل التمرير السريع لقانون الحكم الذاتي لإقليم الباسك (إيوسكادي). وبعد بضعة أيام انضم مانويل دي إروخو إلى هذه الحكومة الائتلافية وزيرًا بلا حقيبة.

لم يكن بعض الشخصيات اللامعة في المشهد السياسي الجمهوري معجَبًا جدًا بهذا الحل المتمثل في حكومة يرئسها زعيم نقابي، وبمشاركة شيوعية، لكن شعر آخرون أن ذلك، في ظل الأوضاع الاستثنائية، هو الحل الوحيد الذي سيكون قادرًا على إنقاذ الجمهوريين، والفوز في الحرب، وفي الوقت نفسه، توحيد الأراضي الثورية التي جرى الفوز بها [144]. بدا أن مشاركة خوسيه غيرال، رئيس الوزراء السابق، في هذه الحكومة وغيره من الجمهوريين الذين كانوا ضمن حكومته، تؤكد استمرار الشرعية الجمهورية. وبطبيعة الحال، لم تكن العملية اكتساحًا ثوريًا للسلطة، إنما كانت نقل صلاحيات من حكومة جمهورية متفردة لم يكن أحد قادرًا على قيادتها، إلى أخرى مكونة من جميع القوى السياسية، بمن في ذلك القوميون الباسك والكاتالانيون، الأمر الذي جعلها حكومة «وحدة وطنية»، تمثل أفضل الخيارات المتاحة آنذاك.

غاب عن الساحة الاتحاد الوطني للعمل الذي عرض عليه لارغو كابابيرو في البداية وزارة بلا حقيبة، الأمر الذي بدا أنه اعتراف ضئيل بما كانت المنظمة النقابية الفوضوية تعده قوتها المتمثلة في الميليشيات على خط الجبهة وبالثورة في الجبهة الداخلية. وكان الفوضويون قد انضموا إلى حكومة الحكم الذاتي في كاتالونيا في 26 أيلول/ سبتمبر، وأمضى قادتها تشرين الأول/ أكتوبر في محاولة لإقناع أنفسهم ومُسلحيهم بأن تشكيلهم جزءًا من حكومة الجمهورية، كان أمرًا ضروريًا وأن ذلك، بحسب ما قال الأمين العام القومي آنذاك، هوراسيو مارتينيز برييتو، هو الخيار الوحيد المتاح لهم. وكانت هذه «المساومات» بين لارغو كابابيرو ومارتينيز برييتو في شأن العدد الدقيق للوزارات قدِ استأثرت بالأيام الأخيرة من المفاوضات. وفي نهاية الأمر، استقر

العدد على أربعة، على الرغم من أن لارغو كاباييرو ادعى في مذكراته أنهم طلبوا ستَّ وزارات [145].
في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، أصبح أربعة من قادة الاتحاد الوطني للعمل جزءًا من حكومة الجمهورية التي تخوض الحرب. وكان ذلك «حدثًا تاريخيًا»، بحسب ما أعلنت صحيفة **التضامن العمالي**، الناطقة الرئيسة باسم الاتحاد الوطني للعمل، في اليوم نفسه، لأن الفوضويين لم يسبق لهم أن وثّقوا صلاحية الإجراءات الحكومية، ولأنها كانت أول مرة تحدث في تاريخ العالم. وغدا الفوضويون، إذًا، جزءًا من حكومة دولة؛ وهي واقعة استثنائية لن تتكرر. إضافة إلى ذلك، فإن أحد الفوضويين الأربعة، كانت فيديريكا مونتسيني، أول وزيرة في تاريخ إسبانيا، وتولت وزارة جديدة هي وزارة الصحة.
رفض عدد ضئيل جدًا من الفوضويين المعروفين مساندة هذا الوضع الجديد، كما ظهرت مقاومة ضئيلة جدًا من جانب الفوضويين على مستوى القاعدة الذين كانوا، حتى ذلك الحين، قد أبدوا معارضة ثورية للقادة الإصلاحيين. وانقضى فصل الصيف الدموي، إنما الأسطوري من عام 1936. وتكاتف الآن الفوضويون الراديكاليون والنقابيون المعتدلون الذين اقتتلوا في الأعوام القليلة الأولى من الجمهورية، ثم انفصل بعضهم عن بعض، سعيًا منهم إلى الحصول على الدعم اللازم لتحقيق الطموحات السياسية الجديدة. وحالما اتضح أن ما كان يحدث في إسبانيا كان حربًا، لا احتفالًا ثوريًا، تركز الاهتمام على عدم السماح للمنظمات السياسية الأخرى بوضع أيديها على آليات السلطة السياسية والمسلحة.
مع ذلك، فإن دخولهم إلى الحكومة لم يأتِ في أفضل الأوقات. فقد كانت قوات فرانكو على أبواب مدريد، وهي الميدان الذي سيشهد المعركة المصيرية في المرحلة الأولى من الحرب. وكان الجنرال فرانكو، قائدُ قوات المتمردين العسكريين الوحيد منذ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1936، قد أمر بحشد جميع قواته للاستيلاء على العاصمة، وفي مقدمها جيش أفريقيا المعزّز بأسراب من الطائرات الألمانية والإيطالية.
كانت حكومة الجمهورية عاجزة عن تنظيم الدفاع عن العاصمة على نحو مؤثّر. ففي 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، في أول اجتماع لمجلس الوزراء، وبحضور وزراء الاتحاد الوطني للعمل، تقرر بالإجماع نقل الحكومة من مدريد إلى بلنسية. وكانت هذه خطوة متهورة، نُفّذت خفية، من دون أن يُقَدَّم أي تفسير إلى الجمهور على الإطلاق، بل بدا للجمهور كأن الحكومة فرَّت، وتُرك الناس لمواجهة مصيرهم [146].
قُبيل الانتقال إلى بلنسية، أمر لارغو كاباييرو بإنشاء مجلس الدفاع تحت قيادة الجنرال مياخا الذي كان من المقرر أن يدير الأمور في مدريد المُحاصَرة منذ ذلك اليوم وحتى نهاية نيسان/ أبريل 1937. وبدا أن استيلاء جيش فرانكو على العاصمة سيجري في أيام قلائل. لكن مدريد استعصت على الوقوع في أيدي

قوات المتمردين، على الرغم من الارتباك والفوضى اللذين أحكما قبضتهما على المدينة في تلك الأيام القليلة، والمذابح التي أُنزلت بأرباب الجناح اليميني والجيش بمن فيهم السجناء الكنسيون.

كان الجنرال مياخا ومعه فيسنتي روخو، رئيس أركان الجنرال الذي كان مقدمًا آنذاك، وسيكون أكثر الضباط أهمية في الجيش الجمهوري، قد نظما الدفاع باستخدام جميع القوات المتاحة بما فيها، أول مرة في الحرب، الألوية الدولية. كما كانت المساعدات العسكرية السوفياتية التي سُدد ثمنها آنذاك بشحنة من احتياطي الذهب، قد وصلت في الوقت الملائم. ونهضت المدينة كلها، تستثيرها الغارات الجوية وعمليات القصف المستمر من جيش المتمردين، للمساعدة في وقف تقدم المهاجمين. واعتبرها كثيرون معركة حاسمة بين الفاشية الدولية من جهة، والشيوعية والديمقراطية من جهة أخرى. كما أنها كانت أول معركة كبرى في الحرب الأهلية الإسبانية سجلت في فيلم مُصَوَّر نُشر في جميع أنحاء العالم مع صور لقصف السكان العزّل، وعُرضت فيه جثث النساء والأطفال وهي بين الأنقاض.

في أثناء ذلك، وفي الشهور التي تولى فيها السلطة، أشرف لارغو كاباييرو في بلنسية، بالتعاون مع جميع القوى السياسية والنقابية المقاتلة في الجانب الجمهوري، على إعادة بناء الدولة وعسكرة الميليشيات، وإنشاء الجيش الشعبي الجمهوري، والنضال من أجل الثورة وتركيز السلطة، فيما كان مضطرًا في الوقت نفسه إلى التعامل مع التحديات التي فرضتها المناطق والنزعة القومية، وذلك ما فعله خليفته، خوان نغرين، في ما بعد.

أصبح تحويل الميليشيات إلى جيش بقيادة عسكرية مركزية قادرة على مواجهة جيش الجنرال فرانكو واحدًا من أهداف لارغو كاباييرو الرئيسة فور توليه منصب رئيس الوزراء ووزير الحرب، وكانت مهمة صعبة لأن «الانقلاب كان قد حطم وحدة الجيش، وكان على القيادة الجمهورية أن تبدأ من الصفر تقريبًا» [147]. وأثارت عملية العسكرة هذه جدلًا ساخنًا بين الفوضويين، عندما حاولت الشخصيات البارزة إقناع معظم المتشددين أن الميليشيات، أي ما سموه «الشعب المسلح»، لم تكن وسيلة فاعلة لحرب طويلة الأمد ضد عدو قوي. ولخّص هلموت روديغر، مندوب رابطة العمال الدولية في إسبانيا، الأمر ببلاغة حين قال: «تعتمد حياة الاتحاد على الاتفاقات في الجمعيات العمومية؛ أما الحرب، فتعتمد على القيادة والطاعة» [148].

في أوائل عام 1937، انضم معظم الميليشيات في جبهة أراغون، وهي الميدان الذي شهد آخر أعمال المقاومة، إلى الجيش الجديد. وكانت هناك حالات فرار في طوابير مختلفة، مثل طابور دورّوتي، وغادر نحو 400 رجل الطابورَ الحديدي، أشد الطوابير المعارضة راديكالية لهذا الإجراء، عندما جرت عسكرته في آذار/ مارس 1937 وتحويله إلى اللواء الثالث والثمانين. ولوّح كثير من هؤلاء الفارين والمنشقين بأسلحتهم مُهددين في شوارع برشلونة في أيار/

مايو 1937. إلا أنهم هُزموا، على الرغم من أن مشكلة النظام والانضباط الخطرة التي تسببوا بها للجمهورية قد تركت بصماتها، وكانت دليلًا آخر على التباين بين الانقسام في الجانب الجمهوري والوحدة تحت قائد واحد في المعسكر القومي.

لم تكن إعادة بناء السلطة المركزية مهمة سهلة أيضًا. فعلى الرغم من أن حكومة لارغو كاباييرو حدَّت من قوة اللجان الثورية، لكن لم يكن في وسعها أن تمنع كاتالونيا وما بقي من أوسكادي (إقليم الباسك) من تعزيز استقلاليهما الذاتيين، ولا أن تمنع القوى الإقليمية في مناطق أخرى من أن تصبح مُوحَّدة. ففي كاتالونيا، أنشأت حكومة الحكم الذاتي جيشها الخاص، وتمتعت بحكم ذاتي سياسي واقتصادي كامل، إضافة إلى أنها تمتعت بسلطة كاملة على الشرطة والنظام العام حتى أيار/ مايو 1937. وتجدر الإشارة، تحديدًا، إلى أن مجلس أراغون الذي شكلته الطوابير الفوضوية على هذه الجبهة في تشرين الأول/ أكتوبر 1936 وكانت له منظمة شرطة خاصة به، كان يسيطر على الاقتصاد المُدار جماعيًا، ويدير شؤون المحاكم. وكان ذلك تحديًا كبيرًا لحكومة الجمهورية إلى أن حُلَّ المجلس بموجب مرسوم، وبمساعدة الجيش، في آب/ أغسطس 1937.

أما بلاد الباسك التي تقلصت حينذاك إلى داخل حدود مقاطعة فيزكايا، فحصلت منذ الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1936 على نظام أساسي للحكم الذاتي منحها إياه المجلس التشريعي في الجمهورية، وعلى حكومة ذات سيادة كاملة تقريبًا. وبرئاسة زعيم الحزب القومي الباسكي، خوسيه أنطونيو أغيرّي، أنشأت هذه الحكومة جيش عمليات أوسكادي (إقليم الباسك) الذي كان مصدر احتكاك دائم مع قوات الحكومة الجمهورية، وقوة شرطة جديدة، وسيطرت على الاقتصاد والمحاكم، وأصدرت مراسيم قررت فيها مجموعة واسعة من السياسات الاجتماعية. ودامت هذه الحكومة ثمانية شهور فقط، إلى حين سقوط بلباو في 19 حزيران/ يونيو 1937.

تجلى أحد نجاحات حكومة لارغو كاباييرو الكبرى، خصوصًا من بداية عام 1937، في الاختفاء التام تقريبًا للإرهاب «غير المُقونَن» الوحشي الذي شاع في الشهور الأولى من الحرب؛ إذ أفسحت الثورة المجال للحرب، وأفضت السيطرة على الجبهة الداخلية، بصلاحيات سياسية أقوى وأشد انضباطًا، إلى إحلال عدالة المحاكم الشعبية مَحَلَّ عنف عمليات «الاستئصال» و«النزهة».

مع ذلك، كانت إقامة جيش نظامي، والسيطرة على الجبهة الداخلية وإعادة بناء الدولة قد عولجت في خضم خلافات مرّة وتوترات سياسية بين الفصائل في الائتلاف الحكومي. فالشيوعيون الذين كانوا يضغطون من دون جدوى على لارغو كاباييرو من أجل توحيد حزب العمال الاشتراكي الإسباني (بيسُوْي) (PSOE)، والحزب الشيوعي الإسباني (PCE) ضمن حزب ماركسي مُوسَّع، على غرار ما فعله جناحا الشباب في المنظمتين قبيل الحرب في هيئة الشباب

الاشتراكي المُوحَّد، بدأوا بالاحتجاج، سرًا وعلانية، على عدم فاعلية الحكومة في السيطرة على القوى الإقليمية وعلى الطريقة التي تُدار بها الحرب. وازدادت الانتقادات حِدة بعد احتلال قوات فرانكو ملقة في 8 شباط/ فبراير 1937، بدعم من 13 كتيبة إيطالية بقيادة الجنرال ماريو رواتا.

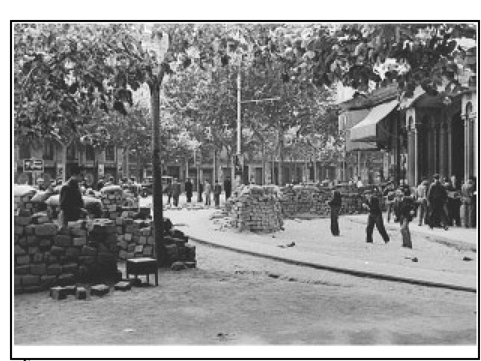
بدأ الحزب الشيوعي الذي كان منظمة صغيرة ذات تأثير ضئيل جدًا قبيل اندلاع الحرب الأهلية، بالتنامي بسرعة في أعقاب الدفاع عن مدريد في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936. وكان تناميه والمكانة التي اكتسبها مرتبطين بشكل وثيق بوجود الألوية الدولية، وبالنظام والانضباط اللذين تمكن قادته من فرضهما على إدارة الحرب، وبشكل خاص، بالمساعدات التي تلقاها من الاتحاد السوفياتي. كما كانت قوته مرتبطة بشكل وثيق بجيش الجمهورية الجديد الذي تولى مقاتلوه قيادة معظم الوحدات التي تشكلت فيه. ومن المغالاة القول إن الشيوعيين كانوا بارزين في هذا الجيش، بحسب ما زعمته مصادر قومية، أو كما كتب بعض المؤرخين، لكن كانت لهم في الواقع اليد العليا في بنية الجيش الجديد، نظرًا إلى تغلغلهم في مواقع القيادة المهمة، ولا سيما على الجبهة المركزية. ومن هذا الموقع، أصبح في مقدورهم تحقيق المزيد من الحضور في السياسة والتحكم بها، في عملية موازية لعملية انحسار الثورة والفوضويين.

كان الشيوعيون ومانويل أثانيا، رئيس الجمهورية، يريدون إخراج الفوضويين من سدة الحكم. فاتهموا لارغو كاباييرو بأنه المسؤول في النهاية عن سقوط ملقة. وكانت الشيوعية الدولية/ الكومنترن تجادل بقوة لإبعاده عن وزارة الحرب، على الرغم من استمراره في شغل منصب رئيس الوزراء [(149)]. وفي الوقت نفسه، فإن الاشتراكيين المتعاطفين مع إنداليسيو برييتو الذي كان يسيطر على اللجنة القومية للحزب الاشتراكي الإسباني، ويرغب أيضًا في طرد المنظمات النقابية من السلطة التنفيذية، أبلغوا مانويل أثانيا في منتصف آذار/ مارس بالحاجة إلى استبدال لارغو كابابيرو في وزارة الحرب. كان ذلك صراعًا بين الأحزاب والنقابات، سرعان ما حُسم لمصلحة الأحزاب.

بدأ هذا الحسم في برشلونة، المدينة البعيدة من الجبهة، ورمز الثورة النقابية الفوضوية. كانت عاصمة كاتالونيا [برشلونة] بوتقة تنصهر فيها الخصائص الاجتماعية والسياسية الفريدة التي أثارت التوترات على الجبهات المختلفة: حكومة تتمتع بالحكم الذاتي مع تأثيرات قومية جمهورية يسارية ملحوظة وحركة فوضوية قوية وحزب شيوعي والحزب الاشتراكي المُوحَّد في كاتالونيا (PSUC) الذي أنشئ في بداية الحرب وسيطر على الاتحاد العام للعمال، وعلى حزب ثوري صغير، هو حزب العمال للتوحيد الماركسي، العدو الألدّ للشيوعيين. وكان العمود الفقري لاقتصاد برشلونة يتمثل في الإنتاج الصناعي الذي يُدير معظمه الاتحادُ الوطني للعمل إدارة جماعية، الأمر الذي وضع هذا

الاتحاد في نزاع مع الاتحاد العام للعمال وحكومة كاتالونيا. كما كانت كاتالونيا ذات كثافة سكانية عالية، مع عشرات الآلاف من اللاجئين الذين فروا من القوميين من مناطق أخرى في إسبانيا، الأمر الذي أدى إلى تعقيد سلاسة توريد المنتوجات الأساسية. وأخيرًا، لم يكن هناك نقص في الأسلحة التي كانت تحسن استخدامها قواتُ الشرطة، والمسلحون من التنظيمات المختلفة السياسية، ورجالُ الميليشيات السابقون الذين أعادوها من الجبهة وكانوا ضد العسكرة.

في الربع الأول من عام 1937، تورطت القوات السياسية والنقابية في كاتالونيا في نزاعات حادة حول نقص الخبز ونطاق تطبيق السيطرة الجماعية، والسيطرة على التسلح وصناعات الحرب والنظام العام، وهي مسألة حيوية أفضت في آذار/ مارس إلى حل دوريات التفتيش المفاجئ التي كانت عنصرًا أساسيًا من عناصر القوة المسلحة للاتحاد القومي للعمل. وأفسحت صورة إدارة العمال الذاتية الطريق أمام التظاهرات النسائية التي كانت تطالب بالغذاء والوقود، وأمام الاضطرابات الدامية على الجبهة الداخلية التي أدت إلى وفاة كثير من المتظاهرين، بمن فيهم نساء وأفراد من قوات الأمن [(150)].
تضافر الكفاح من أجل البقاء، والاضطرابات السياسية والنقابية، والإحساس بالإخفاق الثوري، من أجل تمهيد الطريق للحوادث المأساوية المعروفة في أيار/ مايو 1937. أما الشرارة التي أطلقت تلك الحوادث في 3 أيار/ مايو فكانت قرار مستشار الأمن في حكومة الحكم الذاتي في كاتالونيا، القومي آرتيمي ياغيوادير، الاستيلاء على مبنى شركة الهاتف المملوكة للدولة «تليفونيكا» في ساحة كاتالونيا العامة، الذي كان قد شغله الاتحاد الوطني للعمل (CNT) منذ هزيمة المتمردين العسكريين في تموز/ يوليو 1936. وواجهت المجموعاتُ المهاجمة التي ذهبت إلى هناك لتنفيذ الأمر إطلاقَ نار من بعض الفوضويين المرابطين في المبنى آنذاك. ووصل فوضويون مسلحون لمساعدة من في الداخل. ودار القتال. وغادر كثير من العمال وظائفهم. وبرزت المتاريس مرة أخرى في برشلونة. وخلف تلك المتاريس، وفي مواجهة قوات النظام والاشتراكيين والشيوعيين، كان يقف رجال الميليشيات السابقون الذين رفضوا الانضمام إلى الجيش الجديد، والحرياتيون الشباب، وأعضاء الاتحاد الفوضوي الإيبيري (FAI) الذين ما عادت هذه المنظمة تعترف بهم، ومسلّحو حزب العمال للتوحيد الماركسي.



المتاريس في ساحة سانت ياومي العامة، برشلونة، أيار/ مايو 1937 (الأرشيف القومي في كاتالونيا)

طلب مانويل أثانيا الذي كان في برشلونة في ذلك الوقت، ولم يكن له لا حول ولا قوة ومحاصرًا بين نارين، من الحكومة في بلنسية المساعدة في التعامل مع ما اعتبره عصيانًا فوضويًا له «عواقب وخيمة وتأثيرات مؤسفة»، حرمه من «التنقل بحرية، بل حتى من ممارسة مهماته بوصفه رئيسًا للدولة أيضًا» [(151)].

قررت حكومة لارغو كاباييرو إرسال وفد من الفوضويين، مع الوزيرين خوان غارسيا أوليفر وفيديريكا مونتسيني، وأعضاء من الاتحاد العام للعمال، الذين حالما وصلوا إلى برشلونة أذاعوا نداءً لوقف إطلاق النار والوحدة ضد الفاشية. كما ذهب خمسة آلاف شرطي إلى برشلونة واحتلوا المدينة وأخمدوا البقايا الأخيرة من المقاومة. وبحلول ظهر 7 أيار/ مايو، كتب أورويل، وهو شاهد عيان على تلك الحوادث، «كانت الأوضاع اعتيادية تقريبًا» [(152)]. وكان العدد الرسمي للضحايا 400 قتيل و1000 جريح.

ما كان للأمور أن تبقى على حالها بعد هذه الحوادث، على الرغم من استعادة «الحالة الطبيعية». فما حدث في برشلونة، وعلى جبهة أراغون، كان أكثر بكثير من مجرد مواجهة بين القطاعات السياسية والنقابية المختلفة في إسبانيا الجمهورية. كانت الانقسامات أعمق من ذلك بكثير، وهزّت صميم السلطة السياسية والعسكرية. وهنا تكمن المشكلات الأساسية التي بقيت من دون حل منذ بداية الصراع، والتي ساءت بمرور الوقت: إخفاق عسكري تلو الآخر؛ وعجز الحكومة عن تنظيم الإمدادات إلى الجبهة الداخلية؛ وشقاق مستمر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية.

في جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت في 13 أيار/ مايو، دعا الوزيران الشيوعيان، خيسوس هيرنانديز وفيسنتي أوريبي، لارغو كاباييرو إلى الاستقالة من منصبه وزيرًا للحرب، وإلى حل حزب العمال للتوحيد الماركسي. فرفض رئيس الوزراء قبول الطلب الأول وحاول تأجيل اتخاذ أي قرار في شأن الطلب الثاني إلى أن تُعرف الحقائق كاملة عمّن كان مسؤولًا عن الاضطرابات في برشلونة، فغادر الوزيران الشيوعيان الاجتماع. وتواصلت الأزمة. وبعد تبادل الرسائل والمقترحات، التي فشل فيها لارغو كاباييرو بإقناع الرئيس مانويل

أثانيا باقتراحه المواصلة مع حكومة مكوّنة من جميع القوى السياسية والنقابية، أقال أثانيا الزعيمَ السابق للاتحاد العام للعمال، وفي 17 أيار/ مايو طلب من خوان نغرين تشكيل الحكومة. وجرت تنحية المنظمتين النقابيتين جانبًا. فذكرت صحيفة **التضامن العمالي** (سوليذاريذاذ أوبريرا) في افتتاحيتها في 18 أيار/ مايو: «جرى تشكيل حكومة ثورة مضادة» [(153)].

من تلك اللحظة وصاعدًا، اتخذت جمهورية زمن الحرب اتجاهًا جديدًا تمامًا. فقد قُضي على حزب العمال للتوحيد الماركسي، ووجد لارغو كاباييرو نفسه وحيدًا ومعزولًا، وأدرك الفوضويون النقابيون أن قوتهم السياسية والمسلحة كانت آخذة في التلاشي بسرعة [(154)]. ولم تترك نوبة الاتحاد الوطني للعمل في الحكومة سوى آثار قليلة جدًا. فقد دخلوا فيها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 وغادروا في أيار/ مايو 1937. وكان هناك القليل جدًا مما يمكنهم القيام به في ستة شهور. ويذكر الناس مغزى مشاركة أربعة من الفوضويين في الحكومة أكثر من ذكر نشاطهم التشريعي. ونظرًا إلى خسارة الثورة والحرب، لا يمكن أبدًا لهؤلاء الوزراء أن يدّعوا أنهم تركوا بصمة في التاريخ. وبقدر ما كان الأمر يعني الذاكرة الجماعية للمهزومين، وحركة أنصار الحرية في المنفى، فإن ذلك الانقطاع عن تقاليدها المناهضة للسياسة، وخيانتها وأخطاءها، أدت لا محالة إلى عواقب وخيمة.

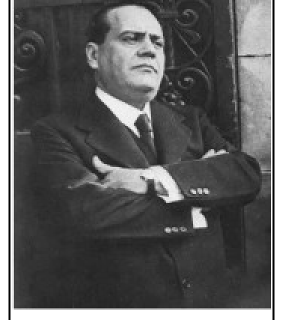
خوان نغرين: «الانتصار عبر المقاومة»

مع إقالة لارغو كاباييرو أصبح الاشتراكي خوان نغرين رئيس الوزراء الثالث والأخير للجمهورية في زمن الحرب، والأشد تأثيرًا بينهم. واتخذ القرار مانويل أثانيا الذي استعاد المبادرة، متحررًا من وجود الفوضويين واليسار الاشتراكي. وفي هذه الحكومة الجديدة احتفظ رئيسُ الوزراء نغرين لنفسه بمنصب وزير المالية، وحريٌّ بإنداليسيو برييتو أن يكون الرجل القوي، بوزارة جديدة هي وزارة الدفاع التي تجمع بين الوزارات السابقة المتمثلة في وزارات الحرب والبحرية والجو. كما ضمت الحكومة اشتراكيين وشيوعيين وجمهوريين، وقوميًا كاتالونيًا وآخر باسكيًا. كانت حكومة جبهة شعبية استُقبلت، وفقًا لأثانيا، بـ «رضى كبير» وارتياح [(155)].

لم يكن الشيوعيون هم الذين رشحوا نغرين، بحسب ما ادعى كثيرون في محاولة لإظهار أن موسكو كانت تسيطر عليه، بعد أن بيع بالكامل إلى الشيوعية والأممية؛ إذ عيَّنه مانويل أثانيا الذي كان يتمتع، بوصفه رئيسًا للجمهورية، بهذا الامتياز. وفكر فيه بسبب «فاعليته بوصفه وزير مالية لأمة في حالة حرب»، ولأسباب سياسية دولية بشكل خاص [(156)]. وكان أثانيا يعتقد أن الجمهورية لن تكون قادرة على كسب الحرب بسبب سياسة عدم التدخل التي تنتهجها القوى الديمقراطية، وأن الحل الممكن الوحيد كان يتمثل في

سلام من طريق التفاوض مع وساطة دولية. كان نغرين هو الرجل المثالي لتحقيق ذلك، وليس لارغو كاباييرو. كان سياسيًا مثقفًا ويتكلم لغات عدة، وليست لديه ميول ثورية، وكانت مهنته تخلو من أي مواجهات مع المنظمات النقابية.

ولد خوان نغرين في لاس بالماس دي غران كناريا في عام 1892، وهو العام الذي ولد فيه فرانشيسكو فرانكو. وفي عام 1912 حصل على الدكتوراه في معهد علم وظائف الأعضاء في جامعة لايبزيغ، وبدأ حياة مهنية لامعة بوصفه متخصصًا بعلم وظائف الأعضاء (الفيزيولوجي) إلى أن بدأ حياته السياسية، بمجيء الجمهورية، نائبًا اشتراكيًا، حيث فاز في الانتخابات الثلاثة، في الأعوام 1931 و1933 و1936، التي عقدت في ظل هذا الحكم الديمقراطي حتى قيام التمرد العسكري. وقبل بضعة شهور من تعيينه رئيسًا للوزراء، نظم نغرين، بوصفه وزيرًا للمالية في حكومة لارغو كاباييرو، شحن ثلاثة أرباع احتياطي الذهب الموجود في مصرف إسبانيا إلى الاتحاد السوفياتي [157].



خوان نغرين، رئيس وزراء الحكومة الجمهورية منذ أيار/ مايو 1937
(مجموعة خاصة، سرقسطة)

بدأ نغرين ولايته بمحاولة إعادة توطيد سلطة الجمهورية في كاتالونيا وعلى جبهة أراغون. وتولت حكومته مسؤولية النظام العام التي كانت حتى ذلك الحين في أيدي حكومة الحكم الذاتي في كاتالونيا. وفي 11 آب/ أغسطس قرّر حل مجلس أراغون، جهاز السلطة الأخير الباقي تحت سيطرة الفوضويين.

كانت الأعمال غير المنجزة الأخرى على الجبهة الداخلية الكتالونية، تتضمن ما ينبغي القيام به حيال حزب العمال للتوحيد الماركسي، الحزب الثوري الماركسي الذي كان شوكةً في جسد الشيوعيين، حيث جرى حلّه بسرعة وبعنف. إن ما كان يريده الشيوعيون الإسبان، وحث عليه القنصل الروسي العام في برشلونة، فلاديمير أنطونوف أوفنسكو، هو تدمير ذلك الحزب المُشَكل من «العملاء التروتسكيين» و«الجواسيس الفاشيين» الذين كانوا فضلًا عن ذلك ينتقدون علنًا إقدام ستالين على تنفيذ الإعدام في البلاشفة السابقين في محاكمات موسكو [158].

اتهمت الشعبة التاسعة والعشرون التي يسيطر عليها حزب العمال للتوحيد الماركسي بالفرار من الجبهة، فاعتقل زعيمها وجرى حلها وأعيد تنظيمها. وانتهى الأمر بكثير من المتشددين فيها إلى التعرض للاضطهاد والتعذيب. وحل مصير أسوأ من ذلك بأندريو نين، السكرتير السياسي للحزب والرجل الأول فيه، المناهض للستالينية والسكرتير السابق لليون تروتسكي في موسكو. وكان وزير العدل في حكومة الحكم الذاتي في كاتالونيا حتى أواسط كانون الأول/ ديسمبر 1936 عندما عزل من حكومة الحكم الذاتي ونبذ سياسيًا حزب العمال للتوحيد الماركسي الذي كان حينذاك مُحاصَرًا بالقوة المتزايدة للشيوعيين الكاتالونيين في الحزب الاشتراكي المُوحَّد في كاتالونيا.

في 16 حزيران/ يونيو 1937، في الوقت الذي أُعلن فيه أن حزب العمال للتوحيد الماركسي حزب غير مشروع، اعتقلت الشرطة أندرو نين في برشلونة، ونُقل إلى مدريد ومن ثم إلى سجن ألكالا دي إيناريس. وعلى الرغم من أنه كان تحت حراسة أفراد من المديرية العامة للأمن، فإنه اختُطف في 21 حزيران/ يونيو وقُتل، ومن دون أن يعرف أحد متى قُتل، على أيدي عملاء الاستخبارات السرية السوفياتية في إسبانيا، تحت قيادة جنرال المفوضية الشعبية للشؤون الداخلية، ألكسندر أورلوف. ولم تظهر جثته قط. ولم يكن نغرين قادرًا قط على تقديم تفسير مقنع إلى مانويل أثانيا، ولا إلى بعض وزرائه. كما أنه لم يرغب في مواجهة الشيوعيين الذين أصبحوا بشكل متزايد أشد تأثيرًا، وهم الذين كان يحتاج إليهم لضمان شحنات الأسلحة من الاتحاد السوفياتي، وهو القوة الوحيدة التي كانت توفر مساعدات عسكرية فاعلة للجمهورية.

أراد نغرين الفوز من خلال القتال المنضبط على الجبهة الداخلية، ومن خلال استقطاب دعم الشعب وتنظيم صناعة حربية متينة، على الرغم من أن الهدف الأساس من استراتيجيته تمثل في إحداث تغيير جذري في سياسة عدم التدخل، وبالتالي الحصول على الدعم الحيوي من القوى الديمقراطية الغربية. واعتقد عندما تولى منصبه أن الحرب ستطول، وأن من الممكن الفوز بها. وواجه في العامين اللذين أمضاهما في رئاسة الوزراء لحظات من التفاؤل، لكنه واجه غيرها من اللحظات الكارثية التي بدت كأنها تؤذن بالهزيمة النهائية.

بدأت الحرب بشكل سيئ؛ ففي 19 حزيران/ يونيو، تقريبًا بعد شهر من توليه منصبه، استولت القوات الإيطالية وكتائب نافارا على مدينة بلباو. وعصت كتائب الباسك أمر الانسحاب إلى سانتاندر وأستورياس، واستسلمت في 26 آب/ أغسطس في سانتونيا لقوات الجنرال ماريو رواتا، وهي القوات نفسها التي دخلت منتصرة إلى ملقة في بداية شباط/ فبراير ومُنيت بهزيمة مُدوّية في غوادالاخارا في آذار/ مارس. وفي اليوم نفسه، دخل القوميون سانتاندر وتواصل الهجوم الذي شارك فيه 60 ألف جندي إلى أن سقطت منطقة

أستورياس الجمهورية بكاملها في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر. ففي فترة وجيزة كانت الجمهورية قد خسرت المنطقة الشمالية كلها، بمناجم الفحم وصناعة إنتاج الحديد المهمتين فيها.

أفضى انهيار الجبهة الشمالية إلى إجبار نغرين على تسريع تنظيمه سياسة صناعة الحرب. ففي 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1937 قرر نقل الحكومة وعاصمة الجمهورية من بلنسية إلى برشلونة. فآل ذلك بحكومة كاتالونيا إلى دور ثانوي، وعزّز السيطرة على التعاونيات وقيَّد كل استقلالية كانت لا تزال النقابات العمالية تحظى بها في تسيير الأعمال. وعلى مدى الشهور التالية، سيطرت حكومة الجمهورية على صناعة الحرب كلها في كاتالونيا، لكن ذلك استغرق نحو عامين.

لم تكن مصادر إنتاج الجمهورية كافية، حيث أعلن نغرين في كلمة أمام المجلس التشريعي الدائم في تشرين الثاني/ نوفمبر: «إن الأراضي التي نقطنها لا تنتج ما يكفي لتزويدها، وبالتالي، فإننا بحاجة إلى استيراد كمية كبيرة من المواد الغذائية (...). إضافة إلى كميات كبيرة من المواد الخام الضرورية للصناعة الحربية. كما أننا بحاجة إلى الحصول على العتاد الحربي، على الرغم من أنه ولسوء الحظ ليس بالقدر الذي نريد». في ظل هذه الأوضاع غير المواتية، خلص نغرين إلى أنه «يلزمنا أن نمضي قدمًا في سياسة التشدد في الإنفاق في ظل رقابة إدارية أشد صرامة» [(159)].

على الرغم من تلك التدابير، لم يكن في سير الحرب، حتى الانتصارات الاستراتيجية القليلة، ما يدعو إلى الارتياح. فإذا نحَّينا جانبًا احتلالَ تيرويل - في شتاء عام 1937 القارس - وهي عاصمة المقاطعة الوحيدة التي استولى عليها الجيش الجمهوري في أثناء الحرب، مع أنه فقدها بعد بضعة أسابيع، فإن قوات الجنرال فرانكو هي التي حصدت النجاح كله، إذ احتلت أراغون الجمهورية في آذار/ مارس 1938، بعد أن انهارت الجبهة في خلال ثلاثة أسابيع. وبحلول بداية نيسان/ أبريل اجتاحت مناطق معينة من كاتالونيا، بما في ذلك ليريدا، وهي واحدة من عواصم مقاطعاتها. وفي 15 نيسان/ أبريل وصلت إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط في مقاطعة كاستيون، وهو الموقع الذي التقطت فيه الصورة المعروفة للجنود الكارليين وهم يتراشقون في الماء. وانقسمت الجمهورية قسمين، وعُزلت كاتالونيا.

كشفت هذه الهزائم عن الفجوة العميقة بين من كانوا يعتقدون إمكان مواصلة الحرب، بدءًا بنغرين، وأولئك الذين كانوا يؤيدون التفاوض على الاستسلام بدعم فرنسي - بريطاني، وهي الفكرة التي كان مانويل أثانيا يؤيدها طوال الوقت. وكانت المشكلة في هذه المرحلة من الحرب تتمثل في أن وزير الدفاع نفسه، الاشتراكي إنداليسيو برييتو الذي كان صديقًا لنغرين حتى ذلك الوقت، كان من أصحاب هذا الرأي، الأمر الذي أفضى إلى الأزمة الداخلية

الكبرى الثانية في المعسكر الجمهوري، وذلك بعد عام واحد من الأزمة الأولى التي برزت في أيار/ مايو 1937.

فيما أظهر إنداليسيو بريتو علامات مبكرة على موقفه الانهزامي بعد سقوط بلباو، المدينة التي كان قد بنى حياته السياسية فيها، ظهر هذا الموقف علنًا في الأيام التي تلت هزيمة جبهة أراغون. وسأل السفيرُ الفرنسي الجديد في برشلونة، إيريك لابون، في 27 آذار/ مارس 1938، نغرين عما إذا سمع ما كان يقوله الزعيم الاشتراكي، فكيف سيغير الفرنسيون أو البريطانيون سياساتهم إذا كان حتى وزير دفاع الجمهورية غير واثق من كسب الحرب؟ وبعد ذلك بيومين، قدم بريتو إلى مجلس الوزراء تقريرًا كارثيًا في شأن الوضع. وفي ليلة 29 آذار/ مارس قرر نغرين إقالة صديقه المقرب المتعاون معه من منصبه. صرفه نغرين لأنه شعر أنه يُضعف معنويات الحكومة وأولئك الذين ما زالوا يثقون في الجمهورية. ومع ذلك، ظل بريتو يعتقد أنه أقيل من منصبه لأنه كان ينصاع للضغوط التي كان يمارسها الحزب الشيوعي. وسواء أكان ذلك صحيحًا أم لا، كان تنامي نفوذ الشيوعيين في الواقع «بذرة الفتنة الرئيسة» في الحكومة الائتلافية [(160)]. وكشف نغرين في «إقالته» بريتو عن الانقسامات المتزايدة داخل الطبقة السياسية الجمهورية» [(161)].

في الحكومة الجديدة التي أُلّفت في 6 نيسان/ أبريل 1938، من دون إندالسيو بريتو، تولى نغرين أيضًا حقيبة الدفاع القومي. ومرة أخرى، ضمت هذه الوزارة المنظمتين النقابيتين، الاتحاد العام للعمال والاتحاد الوطني للعمل، ولو بتمثيل رمزي، بعد أن أصبحت كلتا المنظمتين الآن أضعف مما كانتا عليه في السابق، وأُقصي الاشتراكيون الذين أصابهم العجز، وغدا النقابيون الفوضويون في حالة من الفوضى.

انطلقت «حكومة الحرب» أو حكومة «الوحدة الوطنية» هذه، ببرنامج أقره مجلس الوزراء في 30 نيسان/ أبريل، وأُعلن على الملأ، في توقيت له دلالاته، يوم الأول من أيار/ مايو. وهو البرنامج الذي دعاه الجميع بـ «خطة [نغرين ذات] الثلاث عشرة نقطة»، منها توكيد استقلال إسبانيا ووحدة أراضيها. كما دعا إلى احترام الملكية الخاصة وحرية الرأي والدين، واقترح إصدار عفو سياسي عام لتمكين إعادة بناء إسبانيا بعد انتهاء الحرب. وكانت تلك مقترحات صادقة، لكن من شبه المؤكد أنها لن تُنفذ أبدًا، لأنها مقترحات لن تتساهل معها الساحة الدولية، ولا موقف فرانكو المدعوم في الواقع من الكنيسة الكاثوليكية.

في ما يتصل ببقاء الجمهورية بعد أيار/ مايو 1938، لم يكن الأمر يعتمد على وجود جيش قوي ومقاومة من السكان المدنيين فحسب، أي «الانتصار عبر المقاومة»، بل كان يتوقف أيضًا على التخلي عن سياسة عدم التدخل، وهو الأمر الذي لم يحدث على الرغم من الجهد الدبلوماسي الذي بذله نغرين في شهور عدة في أواسط ذلك العام. وكان من جملة المقترحات، أنه إذا لم يطرأ تغير على موقف فرنسا والمملكة المتحدة، فإنهما في الأقل تزيدان من

الضغوط على القوى الفاشية لإقناع فرانكو بتقديم تسوية من طريق التفاوض، وهي هدنة ستفضي إلى منع وقوع الإرهاب والانتقام الدامي اللذين كان نغرين يعلم أن فرانكو سيفرضهما. وإذا فشلت الدبلوماسية والمفاوضات، فسيكون من الضروري الإبقاء على المقاومة إلى أن يندلع الصراع الذي كان يلوح في أفق أوروبا بين القوى الفاشية وأنظمة الحكم الديمقراطية. عندها سيكون الجميع قادرًا على رؤية الجانب الذي كانت الجمهورية تقف فيه والجانب الذي أيّد فرانكو.

كان لا يزال هناك أمل في صيف عام 1938، مع بداية معركة إيبرو ومنح قرض بقيمة ستين مليون دولار من الاتحاد السوفياتي، بعد أن أوشكت أن تنفد حينذاك احتياطيات الذهب التي نُقلت إلى موسكو. غير أن الآمال تبددت أولًا على الجبهة الدولية، مع اتفاق ميونيخ في 29 أيلول/ سبتمبر 1938 عندما وافق رئيسا وزراء بريطانيا العظمى وفرنسا، نيفيل تشامبرلين وإدوار دالادييه، على اقتراح أدولف هتلر بضم مقاطعة السوديت، الذي ادعى بنيتو موسوليني أنه هو الذي اقترحه. وكانت هذه التضحية بتشيكوسلوفاكيا إيذانًا بحكم الإعدام على الحكم الديمقراطي الوحيد الذي ما زال باقيًا في وسط أوروبا وشرقها. وبهذا القرار، المرتبط باسترضاء القوى الفاشية، كانت الحكومات الديمقراطية قد أصدرت أيضًا حكم الإعدام على الجمهورية الإسبانية [(162)].

كانت الجمهورية أيضًا تعاني الشلل بسبب الجوع. ففي الشهور الأخيرة من الحرب بشكل خاص، عانت أكبر مدينتين في إسبانيا، برشلونة ومدريد، مشكلات في الإمدادات نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية واستخدام السلع الرديئة والظهور المفاجئ للسوق السوداء.

فيما تواصلت الحرب، كان الناس في كاتالونيا، وفي برشلونة خصوصًا، يستنكرون بصورة متعاظمة عجز نظام عرض السلع ويحتجون على ظهور السوق السوداء. وقُدّمت كثيرًا من هذه الشكاوى والاتهامات جمهرةٌ من النساء اللواتي هاجمن مخازن المواد الغذائية ودور البلديات لطلب الخبز والمؤن لأسرهن. ومن الواضح أن تلك الاحتجاجات لم تكن بعيدة من الأوضاع الاستثنائية التي تستلزمها الحرب وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى كاتالونيا، لكنها تسلط الضوء على التناقض بين حياة الترف والوفرة التي تحياها قطاعات معينة من السكان المرتبطين بالقاعدة الجديدة للسلطة، ونقص المنتوجات الأساسية التي يعانيها معظم السكان المدنيين.

بعد فقدان أراغون، في آذار/ مارس 1938، انخفض الإنتاج الزراعي وازداد الجوع والتشاؤم بين صفوف السكان الذين أخذ عددهم بالارتفاع السريع. ذلك أنهم كانوا ينظرون إلى الازدهار الذي وعدت به الثورة وهو ينحسر بنسبة لا تعادلها إلا درجة معاناتهم من تدهور الرفاهية بينهم. ويومًا بعد يوم، كانت تتناقص الأراضي التي كانوا يدافعون عنها. ووجدت بعضُ الصحف الفوضوية، على سبيل المثال، أنه يصعب عليها الاستمرار في تلك الشهور الصعبة،

فاختفت. وأثرت هذه المصاعب أيضًا في صحيفة **التضامن العمالي** (سوليذاريذاذ أوبريرا) التي عاشت عصرها الذهبي في الشهور الأولى من الثورة، حيث أصبح ورق الصحف نادرًا، ولم تتساهل الرقابة الصحافية مع هذه الصحيفة التي كانت تجسد قوة الاتحاد الوطني للعمل.

إن كانت الحرب قد سحقت الناس في برشلونة، فإن الأمور لم تكن أفضل حالًا بكثير في مدريد، حيث كانت الأوضاع غايةً في القسوة في فصلي الخريف والشتاء من عام 1936. فهناك أيضًا، احتجت النساء علنًا على نقص الإمدادات الغذائية. وكان العمال «يتضورون جوعًا»، كما «طالبت الأمهات بالحليب لأطفالهن»، بحسب ما كتب بالميرو تولياتي، مندوب الأممية الشيوعية في إسبانيا. وخُفّضت حصة الخبز بشكل حاد على الجبهة وخلف الخطوط. وفي مدريد، خُفّضت حصص الخبز من 230 غرامًا في اليوم لكل مقيم قبل الحرب إلى 100 غرام منه عند نهاية عام 1938. ونتيجة ذلك، بحسب ما ذكر تقرير صادر عن مجموعة جيش وسط الجنوب في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، كان موقف الجنود يتمثل في أن «الحرب تقترب من نهايتها (...) وهذا هو ما يجري الحديث عنه في الجبهة وخلف الخطوط، وفي رسائل الجنود المرسلة من الجبهة، وفي التجمعات، وفي الشوارع، وأماكن الترفيه». كان الدعم لنغرين واستراتيجيته في المقاومة آخذًا في التلاشي بسرعة [(163)].

أكد تقرير سري في ذلك الوقت من الممثل الدبلوماسي لبريطانيا العظمى في المنطقة الجمهورية مدى التخريب الداخلي الناجم عن الهزائم العسكرية ومشكلات توريد العتاد الحربي والمنتوجات الأساسية: «الواقع أن الأغلبية العظمى من السكان في إسبانيا، بمن فيهم سكان المناطق الريفية، تعاني نقصًا خطرًا في الغذاء. وزاد أخيرًا تقنينُ توزيع المواد الغذائية على العاملين في الصناعات الأساسية وعلى الجنود وراء الخطوط زيادة كبيرة». وأضاف أن الجيش الجمهوري سيكون قادرًا على المقاومة «ما لم يسبب نقص الغذاء انهيار المعنويات» [(164)].

مع ذلك، فإن «الوضع الغذائي»، على ما فيه من خطورة، بحسب ما تُظهر مصادر المعلومات هذه، هو الذي سيعجل في نهاية الجمهورية. فقد صاحب فقدان كاتالونيا، الواقعة بكاملها تحت سيطرة فرانكو بحلول بداية شباط/ فبراير 1939، ظهور الانقسام الداخلي، وهو من الآفات التي ابتُليت بها الجمهورية طوال فترة الحرب؛ إذ بدأ القادة الجمهوريون والاشتراكيون والفوضويون علانية بانتقاد استراتيجية نغرين في المقاومة واعتماده على الحزب الشيوعي والاتحاد السوفياتي. وفي 5 آذار/ مارس 1939 بدأ العقيد سغيزموندو كاسادو، قائد جيش المركز، انتفاضة كانت مهمتها الرئيسة إسقاط حكومة نغرين والتفاوض على الاستسلام مع فرانكو. ونجح في الحصول على بعض الدعم العسكري والسياسي، بما في ذلك دعم سيبريانو ميرا، القائد الفوضوي لفيلق الجيش الرابع، والاشتراكي خوليان بيستيرو، الرئيس الأول

للهيئة التشريعية في الجمهورية الثانية، الذي كان قد عقد مسبقًا محادثات مع الحركة السرية للفلانخي في مدريد ومع عملاء فرانكو الذين عملوا بالتواطؤ مع التجسس الدولي، وتسللوا إلى الشبكات المتصلة بالسفارات والسلك الدبلوماسي.

كان ذلك تمردًا عسكريًا ضد الحكومة الشرعية التي لا تزال في السلطة، على الرغم من أن بريطانيا العظمى وفرنسا قد اعترفتا بفرانكو. وكما قال مانويل أثانيا الذي فوجئ بأن خوليان بيستيرو كان ضالعًا فيها، «فإنها تكرار لانقلاب فرانكو، والأسوأ من ذلك أنها كانت مدفوعة بالأسباب ذاتها: غلبة الشيوعيين المفرطة أو هيمنتهم التي لا تطاق» [165].

شهد ما بقي من المنطقة الجمهورية، لبضعة أيام، حربًا أهلية مصغرة في الحرب الأهلية الأخرى التي ما زالت تُخاض ضد القوميين. وكان القتال عنيفًا في مدريد لفترة من الزمن، حتى 10 آذار/ مارس، وخلّف نحو 2000 قتيل. وكان الإرهاق والشعور العام بالضيق يعني أن أنصار كاسادو كانت لديهم مشكلة بسيطة في سحق المقاومة الشيوعية. وما تسبب به هذا التمرد بالفعل إنما كان الانهيار النهائي للمؤسسات الجمهورية. وبعد بضعة أيام، دخلت قوات فرانكو مدريد. ورافق ذلك بداية سلام همجي لا يرحم، وليس «سلامًا من دون إراقة دماء»، كما زعم أنصار كاسادو أنه مبرر انقلابهم.

(134) ثمة فيلمان وثائقيان يلخصان نطاق هذه الثورة بإتقان: «*Reportaje del movimiento revolucionario en Barcelona*,» Directed by Mateo Santos, Performed by Information and Propaganda of the CNT - FAI, 1936, and «*Barcelona trabaja para el frente*,» Directed by Santos, Performed by the Information and Propaganda Bureau of the CNT - FAI, 1936.

يمكن مشاهدة الفيلمين في مكتبة الأفلام الإسبانية *(La Guerra Filmada)*، وزارة الثقافة، 2009.

(135) ثمّة سيرة ذاتية شاملة كُتبت قصد التكفير عما ارتكب، كتبها الفوضوي المتشدد. انظر: Abel Paz, *Durruti en la Revolucion espanola* (Madrid: La Esfera de los Libros, 2004), and [English version], *Durruti in the Spanish Revolution* (Madrid: AK Press, 2007).

ثمّة عرض موجز دقيق ومحدث يمكن الاطلاع عليه في: Jose Luis Ledesma, «*20 personajes clave de la historia del anarquismo espanol*,» in: Julian Casanova (coord), *Tierra y Libertad, Cien Anos de anarquismo en Espana* (Barcelona: Critica, 2010), pp. 256 - 260.

(136) صحيفة **التضامن العمالي** (سوليذاريذاذ أوبريرا) (*Solidaridad Obrera*)، الصحيفة الفوضوية النافذة ذات أعلى نسبة تداول، 14 آب/ أغسطس 1936. في 12 أيلول/ سبتمبر أعلنت الصحيفة نفسها: «إننا لا نسعى وراء الميداليات أو الأحزمة. إننا لا نريد مجالس المقاطعات أو الوزارات. وعندما ننتصر، علينا العودة إلى المصانع والورش التي جئنا منها، نائين بأنفسنا عن صناديق الودائع الآمنة التي ناضلنا بجد لإلغائها. ففي المصانع والحقول والمناجم سيُنشأ الجيش الحقيقي المدافع عن إسبانيا».

(137) حللتُ هذه العملية بعمق في كتابي: *Anarchism, the Republic and Civil War in Spain*, pp. 101 - 145.

حيث ناقشتُ الجلسة المكتملة الإقليمية للجماعات الفوضوية في كاتالونيا والمعقودة في برشلونة في 21 آب/ أغسطس 1936، أول سجل مكتوب عن هذا الموضوع، وأقرت «المصادرة والإخضاع للسيطرة الجماعية لجميع المؤسسات التي تركها أصحابها... وفرض الرقابة العمالية على الأعمال المصرفية إلى أن يُصار إلى تأميم المصارف... والرقابة العمالية النقابية على أي صناعة لا تزال تدار كشركة خاصة».

(138) إنني أتابع هنا البحث المقدّم من ماري ناش، في: Mary Nash, *Defying Male Civilization: Women in the Spanish Civil War* (Denver: Arden Press, 1995), pp. 101 - 102.

وقبل ذلك كانت قد قدّمت لمحة موجزة عن الموضوع في: [n. a.], «Milicianas and Homefront Heroines: Images of Women in War and

Revolution, 1936 - 1939,» *History of European Ideas*, 11 (1989), p. 11.

(139) «Materials for discussion,» *IWA Plenary Session* (11 June 1937).
هي وثيقة غير منشورة، وأحد أكثر الأفكار استفاضة هناك كانت في شأن التغييرات التي كان على الحركة الفوضوية أن تخضع لها خلال الحرب. جزء من تلك المناقشات جعل علنيًا في: *El anarcosindicalismo en la Revolucion Espanola* (Barcelona: Comite Nacional de la CNT, 1938).

(140) Raymond Carr, *The Spanish Tragedy: Civil War in perspective* (London: Weidenfeld & Nicholson, 1977), p. 118.

(141) Julian Zugazagoitia, *Guerra y Vicisitudes de los Espanoles* (Barcelona: Tusquets, 2001), p. 134.
سوغاساغوَتيا، النائب الاشتراكي في عام 1936، ووزير الداخلية في حكومة خوان نغرين الأولى خلال الحرب، نُفي إلى فرنسا، واعتقلته الشرطة السرّية الألمانية في تموز/ يوليو 1940 وسلمته إلى السلطات الوطنية التي أطلقت عليه النار في المقبرة الشرقية في مدريد في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام. تقدُّم قوات المتمردين عبر إكستريمادورا ومجزرة بطليوس في: Francisco Espina, *La Columna de la muerte: El avance del ejército franquista de Sevilla a Badajoz* (Barcelona: Critica, 2007).
ثمّة رواية أحدث لمجزرة بطليوس في: Paul Preston, *The Spanish Holocaust*, pp. 321 - 323.

(142) John Whitaker, «Prelude to World War: A Witness from Spain,» *Foreign Affairs*, vol. 21, no. 1 (October 1942), pp. 104 - 106.

(143) مصدر اقتباس آراكيستاين (Aragquistain) والإشارة إلى استقالة غيرال، في: Santos Julia, «El Frente Popukar y la politica de la Republica en guerra,» in: Santos Julia (ed), *Historia de Espana de Menéndez Pidal, Republica y guerra Civil*, vol. XL (Madrid: Espasa Calpe, 2004), p. 126.

(144) قال إنداليسيو برييتو، منافس لارغو الكبير في الحزب الاشتراكي، لميخائيل كولتسوف مراسل صحيفة **برافدا**، إن لارغو كاباييرو كان «بيروقراطيًا جامدًا... قادرًا على تدمير كل شيء»، على الرغم من أنه اعترف أيضًا أنه كان «الرجل الوحيد... الملائم لرئاسة الحكومة الجديدة». وقبل نغرين بعد وصف هذه الحكومة بأنها «سخيفة»: «هل يحاولون حقًا خسران الحرب؟ هل هذا تحد لأوروبا؟». الاقتباس في: Ricardo Miralles, *Juan Negrin: La Republica en Guerra* (Madrid: Temas de Hoy, 2003), pp. 79 - 80.

(145) Francisco Largo Caballero, *Mis recuerdos* (Mexico: Ediciones Unidas, 1976), pp. 175 - 176.
الذي يذكر مصطلح «المساومة». مانويل أثانيا، رئيس الجمهورية رفض التوقيع على المرسوم في البداية «لأنه وجد أن حضور أربعة من الفوضويين في

الحكومة أمر منفر: وبالفعل، كتب أثانيا بعد شهور يقول، «لم يكن مناقضًا لرأيي فحسب، بل ومع أمر احتجاجاتي، أن التعديل الحكومي الحاصل في تشرين الثاني/ نوفمبر فُرض، بدخول الاتحاد الوطني للعمل (CNT) والفوضويين»، انظر: «Cuadernos de la Pobleta,» Annotation of 20 May 1937, in: *Memorias políticas y de Guerra*, II, p. 43.

يمكن الاطلاع على رواية التفاوض على دخول الفوضويين في حكومة الجمهورية في كتابي: *Anarchism, the Republic and Civil War in Spain*, pp. 116 - 121.

(146) صحيفة **التضامن العمالي** (**سوليذاريذاذ أوبريرا**) الفوضوية في عددها الصادر في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر أيّدت نقل الحكومة. ومع ذلك، بعد بضعة أيام، شهدت الجمعية الوطنية للاتحاد الوطني للعمل سخط بعض النواب على الطريقة التي جرى بها دعم هذا الإجراء الذي لا يحظى بشعبية. وكان كبش الفداء الأمين العام الوطني هوراسيو مارتينيز بريبتو الذي كان مسؤولًا عن هذا التفريط. وأجبر على الاستقالة وحلّ محلّه ماريانو آر فاسكيز (Mariano R. Vázquez)، الرجل الذي سيطر على الاتحاد الوطني للعمال في كاتالونيا، والذي يُنتظر أن يصبح رئيس المنظمة خلال الفترة الباقية من الحرب.

(147) Helen Graham, *The Spanish Civil War: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2005), p. 52.

علينا أن نشكر هيلين غراهام (Helen Graham) على قيامها بأشمل دراسة حول القوى والنزاعات السياسية في المنطقة الجمهورية. انظر: [n. a], *The Spanish Republic at War, 1936 - 1939* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

(148) Helmut Rudiger, *El anarcosindicalismo en la Revolucino Espanola* ([n.p.]: [n.pb.], [n.d.]), p. 49.

(149) وفقًا للتقرير الذي أعده البلغاري، سوتيان مينيفتش (Sotyan Mineevich) («ستيبانوف»)، والمرسَل إلى موسكو في 17 آذار/ مارس 1937، مقتبس في: Antonio Elorza & Marta Bizcarrondon, *Queridos camaradas, La Internacional Comunista y Espana, 1919 - 1939* (Barcelona: Planeta, 1999), p. 340.

(150) أصل هذه الخلافات وقصة هذه الصراعات وحالات الوفاة متوافرة في كتابي: *Anarchism, The Republic and Civil war in Spain*, pp. 142 - 145.

(151) نسخة أثانيا في: «Teletypes between the President of the Republic in Barcelona, and the central goverment in Valencia: on the situation in that capital,» *Servicio Historico Militar*, batch 461, file I. cabinet 53, Madrid, 4 - 6 May 1937.

(152) رواية جورج أورويل في: [n. a.], *Homage to Catalonia* (London: Secker & Warburg, 1971), pp. 160 - 192.
في ذلك اليوم، كانت هناك اضطرابات على الجبهة الداخلية في أراغون، مع مجموعات من الرجال المسلحين الذين هاجموا ثكنتين عسكريتين، واستولوا على الأسلحة والذخائر وقتلوا عددًا من السجناء. انظر: «Report from the Legal Service of the Aragon Front,» *Servicio Historico Militar*, batch 788, file I, cabinet 62 ([n. p.]: [n. pb.], [n. d.]).
(153) المعلومات عن التعامل مع الأزمة في أرشيف الحرب الأهلية، سالامانكا، ملف 39 لبلباو.
(154) مع استقالته التي حث عليها الحزب الشيوعي وقطاع من السلطة التنفيذية ممثلة في حزب العمال الاشتراكي الإسباني، كان لارغو كاباييرو، البالغ آنذاك 67 عامًا، قد قال عمليًا وداعًا لحياة مهنية طويلة مكرسة للنضالات النقابية والاشتراكية والجمهورية، وعلى الرغم من أنه كان في ذلك الوقت في المنفى، كان ينتظر أن يعاني جحيم معسكر الاعتقال النازي في أورانينبورغ (Oranienburg). وعندما حررتها القوات السوفياتية في نيسان/ أبريل 1945، عاد إلى فرنسا، وتوفي في باريس في 23 آذار/ مارس 1946. وكتب ريمون كار (Raymond Carr) يقول: «إن واحدة من طرائق النظر إلى المرحلة الأخيرة من الحرب الأهلية تتمثل في اعتبارها الانتصار النهائي للأحزاب السياسية على النقابات العمالية. فقد كان المهزوم في أيار/ مايو 1937 لارغو كاباييرو والاتحاد الوطني للعمل. أما المنتصرون فكانوا برييتو واللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي والشيوعيين والجمهوريين». انظر: *The Spanish Tragedy*, p. 199.
(155) Manuel Azaña, «El cuaderno de la Pobleta,» p. 56.
(156) كان هذا هو «السبب الحاسم» لتعيينه، وفقًا لسانتوس جوليا، انظر: Santos Julia, *Los socialistas en la politica espanola*, pp. 1879 - 1982 ((Madrid: Taurus, 1996), pp. 262 - 263.
وأما الاقتباس في شأن «فاعليته» فهو في: Ricardo Miralles, *Juan Negrín, p.* 129.
(157) بعد هزيمة الجمهورية، قضى نغرين الشهور القليلة الأولى من المنفى في فرنسا. وبعد ذلك، خلال الحرب العالمية الثانية، كان في إنكلترا، حيث قاد الحكومة الجمهورية في المنفى، وهو المنصب الذي لم يعترف به ونستون تشرشل قط. وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية، عاد إلى باريس، حيث توفي في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1956. وعلى الرغم من أنه كان محتقرًا من أعدائه وبعض أصدقائه المزعومين، إلا أن حياته ونشاطه السياسيين معروفان اليوم على نحو أفضل بفضل دراسات مؤلفين مثل المذكور آنفًا. انظر: Ricardo Miralles, *Juan Negrín*; Enrique Moradiellos, *Negrín* (Barcelona: Peninsula, 2006); Gabriel Jackson, *Juan Negrín, Médico,*

socialista y jefe de Gobierno de la II Republica espanola (Barcelona: Critica, 2008).

(158) Paul Preston, *The Spanish Civil War Reaction, Revolution and Revenge* (London: Harper Collins, 2006), pp. 253 - 255, and Julian Casanova, *Anarchism, The Republic and Civil War in Spain*, p. 153.

(159) خطاب ألقي في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1937، وأعيد نشره في: J. M. Cuenca Toribio, *La oratoria parlamentaria espanola* (Madrid: Centro de Estudios Politicos, 2002), p. 944.

(160) Enrique Moradiellos, *1936: Los mitos de la Guerra Civil* (Barcelona: Peninsula, 2004), p. 131.

(161) Helen Graham, *The Spanish Civil War: A Very Short Introduction* ([n.p.]: [n.pb.], [n.d.]), p. 101.

(162) Helen Graham, *The Spanish Republic at War*, p. 383.

(163) كلا التقريرين في: Ricardo Miralles, *Juan Negrín, p.* 297 - 298.

(164) الإرسالية من آر إس ستيفنسون (R. S. Stevenson)، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، مقتبسة من: Enrique Moradiellos, *El reñidero de España*, p. 235.

(165) Cipriano Rivas Cherrif, *Retrato de un desconocido: Vida de Manuel Azana* (Barcelona: Grijalbo, 1997), p. 437.

الفصل الخامس
النظام الجديد

بحلول الوقت الذي انتفض فيه قسمٌ من الجيش الإسباني ضد الجمهورية في تموز/ يوليو 1936، كانت الأنظمة السلطوية اليمينية قد هيأت الطريق مسبقًا في جزء كبير من أوروبا. فبعد الحرب العالمية الأولى ووصول البلاشفة إلى السلطة في روسيا، سارعت الحركة المضادة للثورة، والمناهضة لليبرالية والاشتراكية إلى تأكيد حضورها في إيطاليا، وذلك من خلال الأزمة العميقة التي وقعت بعد الحرب وهزت هذا البلد بين عامي 1919 و1922. وأصبحت مُوَحَّدة من خلال الدكتاتوريات اليمينية والعسكرية في عدد من البلدان الأوروبية، وبلغت ذروتها بصعود أدولف هتلر إلى السلطة في ألمانيا في عام 1933.

دار الجانب الأكبر من هذا التفاعل حول الكاثوليكية والدفاع عن النظام القومي، وعن حق التملك. وكانت الثورة الروسية وصعود الاشتراكية وعمليات العلمنة التي رافقت التحديث السياسي قد أفضت إلى احتدام الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية ومعارضيها المناهضين للإكليروس من اليسار السياسي.

أفضى خيار الدكتاتورية في معظم أنحاء أوروبا بعد بداية العشرينيات من القرن العشرين، ومع تمهيد ميكلوس هورثي الطريق في المجر، إلى استعادة بعض الهياكل التقليدية للسلطة التي كانت قائمة قبل عام 1914. لكن تعيّن على ذلك الخيار أن يبحث أيضًا عن سبل جديدة لتنظيم المجتمع والصناعة والسياسة. وكان ذلك الدافع إلى ظهور الفاشية بزعامة موسوليني في إيطاليا، كما كانت الحل الذي ناقشته باستمرار أحزاب اليمين وقواه في إسبانيا في ثلاثينيات القرن العشرين من أجل إطاحة الجمهورية الثانية.

بدأ الثوار العسكريون في إسبانيا ببناء الدولة الجديدة في أثناء الحرب، وفي ظل القيادة العليا لفرانكو بعد الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1936. ورافق بناء هذه الدولة الجديدة تصفية المعارضة جسديًا، وتدمير جميع رموز الجمهورية وسياساتها، وسعي إلى نصر مؤكد وغير مشروط، مع انتفاء أي إمكان للتوسط.

النزعة العسكرية

كان المتمردون العسكريون واضحين كل الوضوح في ما أرادوا تدميره، وأقل وضوحًا حيال ما أرادوا بناءه عوضًا من ذاك. وكانت ثمة حركة قومية إسبانية تعارض اللامركزية الانفصالية، وترفض، بهجومها على الجمهورية، الأيديولوجيات اليسارية الاشتراكية أو الفوضوية أو، بشكل عام، الشيوعية. وتمثّلت العملية السائدة في الأراضي التي احتلها المتمردون العسكريون في الشهور القليلة الأولى في فرض النظام العسكري في مواجهة القوات التي حشدت الجماهير لمصلحة الاشتراكية والثورة، وفي قولبة ذهنية سلطوية في مواجهة الليبرالية ونسق الأحزاب البرلمانية والانتخابات الحرة.

كانت «القومية الإسبانية المجيدة» التي اتسم بها معظم كبار قادة الانقلاب - وهم من «المُستَفرِقين» (أفريكانيستاس) الذين سُموا بذلك بسبب خدمتهم في جيش أفريقيا - قد لامت الانحطاط الذي عانته إسبانيا فترة طويلة منذ حرب شبه الجزيرة الإيبيرية في عام 1808، على الليبرالية والديمقراطية البرلمانية، وعُبّر عنها في «فكرة عسكرية عن الحياة السياسية والنظام العام جعلت من الجيش مؤسسة إمبراطورية (بريتورية (Praetorian)) مستقلة عمليًا عن السلطة المدنية» [(166)]. وتشارك هذا الرأي كثير من الضباط الذين ولدوا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وخدموا في المغرب في الأعوام الأخيرة من «الاستعادة» (بين عامي 1917 و1923) ومن دكتاتورية بريمو دي ريفيرا، مثل مانويل غوديد وإميليو مولا وخوسيه إنريكي فاريلا وخوان بيغون وخوان ياغوي وفرانشيسكو فرانكو. وساعد تحول الانقلاب إلى حرب أهلية في تطبيق نظام حكم الإرهاب، إلى جانب عمليات الإعدام والسجن والتعذيب الجماعية التي تعرض لها آلاف من الرجال والنساء.

تجدر الإشارة هنا إلى أن موت الجنرال خوسيه سانخورخو الذي عيَّنه زملاؤه قائدًا للانتفاضة، في حادث تحطّم طائرة في 20 تموز/ يوليو، أسفر عن إجبار المتمردين العسكريين على اتخاذ قرار سريع لملء هذا الفراغ في السلطة. ففي 24 تموز/ يوليو، وبناء على توصية من الجنرال إميليو مولا الذي شغل منصب «المدير» للمؤامرة في بامبلونا، أُنشئ «المجلس العسكري للدفاع القومي» في بورغوس برئاسة الجنرال ميغيل كابانياس الذي قاد حركة التمرد في سرقسطة. وضم المجلس، إضافة إلى مولا نفسه، الجنرالان دافيلا وأندريس ساليكيت. من الناحية النظرية، كانت تلك أول هيئة عسكرية للتنسيق والإدارة تُقام في منطقة التمرد، على الرغم من أن التوجيه الاستراتيجي للعمليات كان لا يزال في قيد المشاركة طوال فصل صيف عام 1936 بين الجنرال غونزالو كيبو دي يانو في الجنوب، مع مقر قيادته في الأندلس، ومولا في الشمال، وفرانكو على رأس جيش أفريقيا الذي نُقل إلى شبه الجزيرة، وبدأ تقدمه نحو مدريد التي أصبح الاستيلاء عليها هدف المتمردين الأول والرئيس.

بعد أربعة أيام من إنشائه، وسَّع المجلسُ حالة الحرب لتمتد إلى جميع الأراضي الإسبانية، وهو المرسوم الذي ظل ساري المفعول حتى عام 1948. وبدأت أبرز تدابير المجلس بحظر نشاط الأحزاب اليسارية والنقابات العمالية، ومصادرة موجوداتهم وممتلكاتهم (16 أيلول/ سبتمبر)، تلاها بعد ذلك بوقت قصير حظر جميع أنوع النشاط السياسي، بما في ذلك جماعات جناح اليمين التي ساندت قضية العسكريين وأظهرت الرفض الصريح للجمهورية. واختفى الاتحاد الإسباني لليمين المستقل (CEDA)، وهو الحزب الكاثوليكي الذي كان يتمتع بقاعدة شعبية. أما مؤسسه، خوسيه ماريا خيل روبليس، فـ «أُدين بانعدام الشعبية» بسبب إخفاق سياسته المسماة «سياسة الممكن» مع

الجمهورية. وتعاون كبار شخصيات الحزب في زرع النظام الدكتاتوري الجديد، ووجد آلاف من أتباعه مكانًا ملائمًا لأنفسهم في الميليشيات الفلانخية أو التقليدية [167]. كما أن الملكيين المناصرين لألفونسو الذين كانوا بلا قيادة منذ اغتيال خوسيه كالفو سوتيلو قبل الانتفاضة العسكرية بوقت قصير، وبلا قاعدة اجتماعية منظمة، لم يعارضوا عسكرة السياسة التي بدأتها قيادةُ المتمردين.

في الوقت الذي كانت تختفي فيه الأحزاب السياسية اليمينية المُمَثلة في البرلمان الجمهوري، رافق الحرب الأهلية منذ البداية حشد وتنامٍ كبيران للميليشيات الفلانخية والتقليدية (الكارلية) التي دمجت في صفوفها عشرات آلاف المدنيين الخاضعين للقيادة العسكرية في الأوقات كلها. وكانوا محاور التعبئة المدنية التي ساعدت المتمردين العسكريين منذ البداية، ونفذوا معًا أعمال القمع القذرة وقضوا على الحُمر في الشهور القليلة الأولى، إلى أن مَنحت المحاكم العسكرية صفة «القانونية» للعدالة في المعسكر القومي.

في نهاية صيف عام 1936، وبعد شهرين من الحرب، كانت قوات فرانكو على أبواب مدريد. وأثار بعض الجنرالات مسألة الحاجة إلى قيادة عسكرية واحدة وجهاز سياسي مركزي. وكانت السلطات النازية التي تفاوض فرانكو في شأن قرض لعتاد الحرب تحثه منذ نهاية آب/ أغسطس على تولي القيادة منفردًا. وفي الوقت نفسه، عَمَدَ بعضُ الجنرالات الشديدي الولاء لفرانكو، بمن فيهم كيندلين وأورغاز ومِيَّان أستراي، وكذلك شقيقه نيكولاس، إلى تشكيل «نوع من فريق حملة سياسية ملتزم ضمان أن يصبح فرانكو أول قائد عام للقوات المسلحة ومن ثم رئيسًا للدولة»، بحسب تعبير بول بريستون [168]. وهكذا، ألح ألفريدو كيندلين، الرئيس السابق للطيران في أثناء الحكم الملكي الذي طلب أن يُسَرَّح من الجيش عندما أُعلنت الجمهورية، على عقد اجتماع للمجلس العسكري للدفاع القومي وجنرالات آخرين من أجل اختيار رئيس أعلى.

كان هناك اجتماعان: **الأول** عُقد في 21 أيلول/ سبتمبر **والثاني** في 28 منه. وعُقد الأول في ثكنة قرب المطار في سالامانكا، ورئسه الجنرال ميغيل كابانياس. وحضره الجنرالات فرانكو ومولا وكيبو دي يانو ودافيلا وساليكيت. وعلى الغداء في وقت لاحق، في مزرعة مربّي الثيران أنطونيو بيريز تابيرنيرو، أيّدوا تسمية قائد واحد، باستثناء كابانياس الذي أيّد استمرار مجلس على غرار المجلس القائم مسبقًا الذي كان يرئسه هو. كما اقترح الجميع تسمية فرانكو قائدًا عامًا، باستثناء كابانياس الذي امتنع عن التصويت، وقال في ما بعد: «إنكم لا تدركون ما قمتم به، لأنكم لا تعرفونه (أي فرانكو) كما أعرفه - خدم تحت إمرتي في جيش أفريقيا رئيسًا لأحد الطوابير الواقعة تحت قيادتي، وإذا كنتم تريدون منحه إسبانيا الآن، فإنه سيعتقد أنها له وحده، ولن يسمح لأحد أن يحل محله لا في أثناء الحرب ولا بعدها، إلى أن يموت» [169].

في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر عُيّن فرانشيسكو فرانكو «رئيسًا لحكومة الدولة الإسبانية»، بحسب تعبير المرسوم الذي صاغه النصير الملكي، خوسيه

يانجواس ماسيّا، أستاذ القانون الدولي. وحُلّ مجلس الدفاع ليحل محله مجلس الدولة التقني برئاسة الجنرال فيدل دافيلا. واتخذ فرانكو لقب الزعيم (كاوديُّو) الذي ربط بينه وبين محاربي العصور الوسطى. أما الشعار الأكثر تكرارًا منذ تلك اللحظة وصاعدًا، الذي كان مطلوبًا استخدامه في أي إشارة في الصحافة، فكان: «وطن واحد، دولة واحدة، زعيم واحد». هكذا بدأت دكتاتورية شخصية، موقتة من حيث المبدأ، حلّت محل مجلس عسكري مرتجل، أنشئ بعد الانقلاب العسكري [(170)].



الجنرال فرانشيسكو فرانكو (© Bettmann/ CORBIS)

ولد فرانشيسكو فرانكو في إل فيرول في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1892، وكان في الثالثة والأربعين حين اندلاع الانتفاضة ضد الجمهورية. وكانت خدمته العسكرية كلها تقريبًا في أفريقيا، حيث رُقّي بسرعة عبر رتب الضباط لإنجازاته في المعركة، وحصل على عدد كبير من الأوسمة وألقاب الشرف. التحق بالأكاديمية العسكرية في طليطلة في عام 1907، لكنه تخرج فيها بترتيب الحادي والخمسين بعد المئتين بين عدد من الضباط بلغ عددهم في تلك الدفعة 312 ضابطًا. ومع أن فرانكو كان برتبة نقيب في مطلع عام 1915، لكنه رُقي إلى رتبة عميد في شباط/ فبراير 1926، عندما كان في الثالثة والثلاثين. وبين عامي 1920 و1925 خدم في «الفيلق الأجنبي الإسباني» الذي استحدثه خوسيه ميان أستراي في عام 1920، واحتل المرتبة الثانية في القيادة. وعُين مديرًا للأكاديمية العسكرية في سرقسطة في كانون الثاني/ يناير 1928، حيث خدم هناك إلى أن أغلقتها الجمهورية الثانية. وفي أعوام الجمهورية بعد ذلك، كان القائد العسكري في لاكورونيا في عام 1932، والقائد العام لجزر البليار بين عامي 1933 و1934، والقائد الأعلى للقوات الإسبانية في المغرب في بداية عام 1935، ورئيس هيئة الأركان العامة بين أيار/ مايو 1935 وشباط/ فبراير 1936، والقائد العام لجزر الكناري بين آذار/ مارس و18 تموز/

يوليو من ذلك العام. ورُقّي إلى رتبة لواء في نهاية آذار/ مارس 1934 بناء على توصية من وزير الحرب الراديكالي في ذلك الحين، دييغو إيدالغو.

اعتبره زملاؤه الضباط قائدًا مؤهلًا وكفوءًا، غير أن ما مهّد طريقه إلى أعلى القيادة هو اختفاء بعض منافسيه على المنصب من ذوي الكفاءة الأعلى؛ إذ مات الجنرال خوسيه سانخورخو الذي كان من المقرر أن يسافر بالطائرة من البرتغال إلى إسبانيا كي يرئس الانتفاضة، في 20 تموز/ يوليو عندما تحطمت طائرته الصغيرة التي كان يقودها الفلانخي خوان أنطونيو أنسالدو في القرب من لشبونة. كما أخفق الجنرالان خواكين فانخول ومانويل كوذيذ في الاستيلاء على مدريد وبرشلونة، فأُلقي القبض عليهما وقُتلا رميًا بالرصاص بعد ذلك بأيام قليلة. وفي 13 تموز/ يوليو قُتل خوسيه كالفو سوتيلو، الزعيم الملكي اليميني المتطرف الذي بقي على اتصال وثيق مع المتآمرين، كما أن خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا، رئيس الحزب الفاشي «الكتائب الإسبانية لجمعيات الهجوم القومي النقابي/ الفلانخي»، كان في السجن حين اندلاع الانتفاضة العسكرية في إليغانتي، وهي مدينة أخرى لم تنجح فيها الانتفاضة.

في الوقت نفسه، كان غونزالو كيبو دي يانو الذي قاد الانتفاضة في إشبيلية، مثل فرانكو، برتبة جنرال (فريق أول)، على الرغم من أنه حمل هذه الرتبة لفترة أطول منه. لكن المشكلة كانت أنه كان جمهوريًا وتآمر ضد حكومات ملكية، وبالتالي، ما كان ليُجمع عليه الضباط المتمردون، الأمر الذي جعل من إميليو مولا الذي أعَدَّ المؤامرة والتمرد «المدير» لهما، على الرغم من أنه كان برتبة فريق، وهي رتبة أدنى من رتبة فرانكو. ومع ذلك، كان منافسًا محتملًا. وكان من بنات أفكاره إنشاء المجلس العسكري للدفاع القومي في بورغوس، وهو أول هيئة لتنسيق التكتيكات العسكرية للمتمردين. وتمكن، بمساعدة كبيرة من الميليشيات الكارلية (الريكيتي)، من السيطرة على جزء كبير من المنطقة الشمالية من إسبانيا، بما في ذلك مقاطعة غويبوسكوا كلها تقريبًا، منذ بداية أيلول/ سبتمبر.

لعب فرانكو أوراقه بمهارة وحماسة، حيث عرض نفسه لوسائل الإعلام والدبلوماسيين بوصفه الجنرال الرئيس للمتمردين، وهذا ما قاله أيضًا للألمان والإيطاليين، بل إن بعض وزارات الخارجية الأوروبية أشارت بالفعل إلى الثوار باسم الفرانكويين. كما كان فرانكو يقود أفضل القوات تدريبًا في الجيش الإسباني، 47 ألف جندي من الفيلق الأجنبي ومن قوات السكان الأصليين النظامية (القوات المغربية) التي تمكّن من نقلها إلى شبه الجزيرة الإيبيرية بفضل طائرات النقل والقاذفات التي أرسلها هتلر وموسوليني. وكان ذلك، بحسب قول الخبراء، العامل الحاسم في إعطاء فرانكو الميزة في الصراع على السلطة: السيطرة على جيش أفريقيا، والقدرة على نقل تلك القوات بسرعة إلى شبه الجزيرة، فضمن أن أي مساعدات من القوى الفاشية ستُعطى له وحده [171].

مجرد أن نُصّب في السلطة، نمت بسرعة أسطورة الجنرال فرانكو، المتمثلة في «الكاثوليكي المُتدين طوال الحياة»، وذلك بفضل التبجيل الذي أسبغته عليه قيادة الكنيسة. ولوحظ «الإيمان الديني» عند جميع أعضاء «مجلس الدولة التقني»، حيث كانوا «أتقياء»، غير أن «الوحيد الذي برز في هذا المجال كان القائد العام». كانت هذه وجهة نظر الكاردينال إيسيدرو غوما، كبير أساقفة الكنيسة الكاثوليكية في إسبانيا، في أول مرة التي تحدث فيها عن فرانكو إلى وزير شؤون الدولة في الفاتيكان، الكاردينال باسيللي الذي أصبح لاحقًا البابا بيوس الثاني عشر، في 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1936. كان ذلك قبل أن يلتقي غوما فرانكو شخصيًا، غير أنه اعتقد مسبقًا أنه «سيكون المتعاون الممتاز لمصلحة عمل الكنيسة من منصبه الرفيع الذي يشغله» (172).

بدءًا من الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1936، تمتع فرانكو بالسلطة المطلقة. ففي خطبة أذيعت بعد تعيينه قدم عددًا قليلًا من المؤشرات عن الكيفية التي سينظم وفقها الدولة الجديدة: «في إطار مفهوم شمولي واسع»، وبأشد «مبادئ السلطة صرامة»، وفي خدمة «وحدة قومية شاملة». ولترتيب ذلك، أولًا كان لا بد من هدم الديمقراطية والجمهورية ونقابات العمال الاشتراكية والفوضوية، الأمر الذي جرى مسبقًا بأسلوب جذري وعنيف (173).

في الشهور القليلة الأولى من الحرب، أفاد فرانكو من الدمار الذي أحدثه خصومه؛ إذ ساعده شقيقه نيكولاس، وهو شخصية تقليدية شاركت في توريد الأسلحة من لشبونة إلى المتمردين، كما كرّس اعتراف ألمانيا وإيطاليا السياسي بفرانكو رسميًا في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، الدعم العسكري الذي قدّمته إليه القوى الفاشية، على الرغم من اتفاق عدم التدخل.

على الرغم من تركز السلطة السياسية والعسكرية في شخص فرانكو، بقيت لبعض الوقت، مراكز قوى مستقلة، في الأقل حتى نيسان/ أبريل 1937. ففي إشبيلية، حيث شرع الجنرال كيبو دي يانو في قمعه الوحشي مدعومًا بقوة من أنصار النظام، أصدر عددًا كبيرًا من المراسيم والأوامر من دون مشورة المجلس العسكري للدفاع، واكتسب شعبية كبيرة بأحاديثه الإذاعية وترويجه الدعائي المؤثّر الذي ألحق ضررًا بالغًا بالجمهوريين. وإضافة إلى تعطّشه للسلطة وغرابة أطواره، شاطر كيبو الحكم الدكتاتوري العسكري آراءه الأساسية التي كانت تُمارس في الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة المتمردين: «لا يمكن بناء إسبانيا حتى يُتخلّص من الرعاع السياسيين تمامًا»، بحسب ما أعلن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1926 عندما كان التطهير جاريًا بالفعل على قدم وساق (174).

كانت السلطات العسكرية قد بسطت سيطرتها على إسبانيا المتمردة، لكن بقي عليها إخضاع جماهير مدنية خارج تلك المنطقة. فراح فرانكو والجيش يخمدون أي منازعات فور وقوعها. وكان تجنيد آلاف الكارليين في نافار وألافا سببًا في منحهم نفوذًا سياسيًا أكبر في الشهور الأولى من الحرب (175)، حيث

جعلوا زعيم الطائفة، فال كوندي، رئيسًا للمجلس المركزي للحرب الذي كان له شعبتان: عسكرية وسياسية، ويمارس سلطة كاملة في نافار. وانطلاقًا من حرصهم على أن يتمتعوا بسيطرة عسكرية على هذه التعبئة، أنشأ القادة الكارليون في كانون الأول/ ديسمبر 1936 أكاديمية عسكرية ملكية للميليشيات الكارلية لفرض سيطرة عسكرية على تلك التعبئة، وهو إجراء لم يتفق البتة مع قرار فرانكو دمج ميليشيات الكارليين والفلانخيين في الجيش النظامي. وعبر فرانكو للكونت روديثنو، منافس فال كوندي على قيادة الطائفة، عن «استيائه» بسبب وجود قوة أخرى، إلى جانب «رئيس الدولة»، «تنشئ جيوشًا وتنظّمها، وتمنح الترقيات». واعتبر فرانكو ذلك «جريمة خيانة»، مؤكدًا أنه يتعين على فال كوندي التخلي عن هذه المبادرة. وبناء على أوامر فرانكو، أمهل الجنرال دافيلا فال كوندي ثماني وأربعين ساعة لمغادرة إسبانيا أو المثول أمام محكمة عسكرية، فتوجه فال إلى البرتغال. وهكذا، تخلص فرانكو من منافس محتمل، وكبح نشاط المجموعة التي كانت تتمتع بنجاح كبير في حشد الأتباع في ذلك الوقت.

كان تنامي الفلانخي في الشهور الأولى من الحرب الأهلية مذهلًا أيضًا، حيث ركّز عدد كبير من قادتها الذين حرّرت الانتفاضة العسكرية بعضهم من السجن، جهدَهم على تجنيد الأعضاء الجدد الذين تدفقوا إلى المعسكر الفاشي. وكان الفلانخيون منظمة صغيرة قبل انتخابات شباط/ فبراير 1936، على الرغم من أن هزيمة الاتحاد الإسباني لليمين المستقل وإضفاء الصبغة الفاشية على اليمين في الشهور اللاحقة، ساهما في تضخيم عضويتها عشية الانقلاب العسكري. كما تسبّب فكرها الجذري وهيكلها شبه العسكري، إضافة إلى افتقارها إلى الصدقية التي اتسمت به منظمات، مثل الاتحاد الإسباني لليمين المستقل، التي قررت قبول شرعية الجمهورية، في توسع العضوية فيها عندما حلَّ السلاحُ محل السياسة. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر 1936 كان هناك أكثر من 36 ألفًا من الفلانخيين على الجبهات، إلى جانب أكثر من 22 ألفًا من الكارليين، وأكثر من ستة آلاف من أعضاء التيارات الأخرى، مثل الألفونسيين أو أعضاء الاتحاد الإسباني لليمين المستقل.

على الرغم من أنها ضمّت آلافًا في عضويتها، فإنها افتقرت إلى توجيه قوي وقادة كاريزماتيين، أو قادة لا خلاف في شأنهم، حيث كان خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا، الزعيم القومي، في السجن في أليكانتي مع شقيقه ميغيل. وقُتل أنيسمو ريدوندو في 24 تموز/ يوليو في لاباخوس، في سيغوفيا، في إثر مناوشات مع الميليشيات الجمهورية. كما قُتل كل من خوليو رويز دي ألدا وفرناندو بريمو دي ريفيرا، شقيق خوسيه أنطونيو الأصغر، في آب/ أغسطس في سجن موديلو في مدريد. وبعد شهرين، في إثر عملية استئصال من سجن لاس فينتاس (Las Ventas)، حلَّ المصيرُ نفسه براميرو ليديسما راموس. كما كان في السجن أيضًا رايموندو فرنانديز كويستا الذي جرى تبادله في تشرين الأول/

أكتوبر 1937، ورافائيل سانشيز ماثاس الذي تمكن من الهرب من فرقة إعدام جماعي قبيل نهاية الحرب. وباعتباره واحدًا من زعماء الفلانخيين خلف الكواليس، قال خوسيه لونا، الرئيس الإقليمي في كاسيرس والنقيب في سلاح المشاة، إن القوات الفلانخية تحوّلت من «جسم صغير برأس كبير إلى جسم ضخم جدًا من دون رأس على الإطلاق» [(176)].

اجتمع الزعماء الفلانخيون من أجزاء مختلفة من إسبانيا المتمردة في فلادوليد في 2 أيلول/ سبتمبر 1936 وأنشأوا مجلس قيادة موقتًا، برئاسة مانويل هِديَّا، وهو رجل مُوالٍ لخوسيه أنطونيو الذي كان آنذاك مشغولًا في تدريب الميليشيات الفلانخية. وانتقل هذا المجلس العسكري إلى سالامانكا في بداية تشرين الأول/ أكتوبر ليكون قريبًا من مقر فرانكو. ومن هناك، خُطط لعمليات مختلفة لإنقاذ خوسيه أنطونيو، بتوجيه من أغسطين أثنار، زعيم الميليشيات الفلانخية، غير أنها باءت كلها بالفشل. وفي أي حال، لم تكن هذه المبادرة في قائمة أولويات فرانكو. وقبل أن تطلق النار على خوسيه أنطونيو في ساحة السجن في إليغانتي في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، كتب وصيته، وسمى صديقيه رايموندو فرنانديز كويستا ورامون سيرانو سونيير ليكونا الوَصيّين من بعده. وتمكن هذان من العبور إلى المنطقة القومية، حيث اضطلعا بدور رئيس في القوات الفلانخية المُوَحَّدة.

كُتمت في إسبانيا المتمردة أنباء وفاة خوسيه أنطونيو التي نُشرت في الصحافة الجمهورية والأجنبية. واستغل فرانكو عبادة الغائب من أجل إحداث فراغ في قيادة الحزب والتعامل مع الفلانخي باعتبارهم أداة لتعبئة السكان المدنيين سياسيًا. وبعد شهر، في 20 كانون الأول/ ديسمبر، أصدر فرانكو مرسومًا وضع بموجبه الميليشيات الفلانخية وميليشيات المنظمات الأخرى تحت أوامر السلطات العسكرية. حينئذ أصبح جميع الأفراد المقاتلين، سواء من جرت عسكرته أم من كان نظاميًا، تحت سلطة القائد العام (الجنراليزيمو). وبدأت مراكز السلطة المستقلة تختفي. ولم يبق إلا إنشاء قوة سياسية واحدة، وحركة جماهيرية قادرة على التماهي مع حلفائها الفاشيين والنازيين.

بحلول نهاية عام 1936، ساندت جميع القوى السياسية التي دعمت الانتفاضة العسكرية، حال قبولها القيادة العليا لفرانكو، نوعًا من التوحيد، على الرغم من أن المشكلة تمثّلت في معرفة القوات التي ستكون لها الهيمنة؛ إذ فكّر فرانكو بحزب يساعده في اكتساب المزيد من السلطة لنفسه. كما ضغط الفاشيون الإيطاليون عليه في هذا الاتجاه أيضًا. ففي شباط/ فبراير 1937 أرسل موسوليني إلى إسبانيا مبعوثه روبرتو فارينكاتشي الذي كان قد استخدم النفوذ الراديكالي جدًا والعنيف لجماعات القمصان السود شبه العسكرية (سكوادريستي) كي يُعَيّن أمينًا للحزب الفاشي الإيطالي. وحثّ فرانكو على أن

يُنشئ بـ «معية القوى السياسية التي ساهمت بالمقاتلين» الحزبَ القومي الإسباني مع برنامج فاشي ونقابي حقيقي [(177)].

الفاشية والكاثوليكية

كان رامون سيرانو سونيير، وهو عديل فرانكو، إحدى الشخصيات الرئيسة التي أعطت هذا الأنموذج الفاشي الإيطالي طابعه الأيديولوجي. وكان سونيير، المولود في عام 1901، واحدًا من نواب الاتحاد الإسباني لليمين المستقل بعد انتخابات عامي 1933 و1936 لسرقسطة، المدينة التي مارس فيها القانون. وكان متزوجًا من رامونا بولو، الشقيقة الصغرى لزوجة فرانكو، كارمن بولو، وصديقًا مقربًا من خوسيه أنطونيو منذ أن كان طالبًا في الجامعة المركزية في مدريد.

بعد إخفاق الانتفاضة العسكرية في مدريد، اعتُقل سيرانو سونيير، لكنه تمكن من الفرار في كانون الثاني/ يناير 1937. وسرعان ما وصل بعد ذلك مع زوجته وأطفاله إلى سالامانكا، حيث أنشأ فرانكو مقره. وكان سيرانو يعاني الصدمة بسبب أسره ورؤيته أخَوَيْه، خوسيه وفرناندو، يُقتلان بسبب ترتيبهما هروبه. ونظرًا إلى خبرته في القانون الإداري، بدا شخصًا مثاليًا «لإقامة الأسس القانونية للدولة الجديدة»، وهي مهمة لم يكن مؤهلًا لها لا نيكولاس فرانكو، ولا الملكي السلطوي خوسيه أنطونيو سانغرونيز، المعاونان الرئيسان لـ «الكاوديّو» حتى ذلك الوقت. «كان سيرانو سونيير هو الذي سيعطي في النهاية شكلًا محددًا لأفكار فرانكو في شأن إقامة نظام الحزب الواحد» [(178)].

أوضح سيرانو سونيير لفرانكو أن البلد الذي تولى السلطة فيه كان «دولة معسكر»، تُدار بعقلية الثكنات، وينبغي الاستعاضة عنها بآلية سياسية دائمة، وبدولة جديدة مماثلة لتلك التي تديرها أنظمة الحكم الفاشية. وتكوّنت خطة سيرانو سونيير من استحداث حركة سياسية جماهيرية تقوم على أساس اتحاد الفلانخي وطائفة الكارليين التقليديين، وهي مبادرة لم ينجح فيها شقيقُ فرانكو، نيكولاس الذي كان بمنزلة يده اليمنى حتى وصول سيرانو سونيير.

بدأ فرانكو بإبلاغ روديثنو وآخرين من الزعماء التقليديين النافاريين قراره: لن تكون هناك مفاوضات بين المجموعتين؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى ظهور مواجهات حزبية كتلك الشائعة في الأنظمة الديمقراطية. وسيكون هو الذي سيصدر مرسوم التوحيد. لكن فرانكو كان أشد قلقًا في شأن الفلانخي، لأنها كانت حزبًا أكبر ولها أهداف توتاليتارية شمولية، لكن قادتها يخوضون صراعًا على السلطة منذ مصرع خوسيه أنطونيو.

تطور هذا الصراع على السلطة إلى صراع دموي بين الجماعتين المتنافستين في 16 نيسان/ أبريل 1937 قُتل فيه اثنان، إلى أن أخمده الجيش. وهو وضع استغله سيرانو سونيير لإسكات أي طرف يقاوم التوحيد. وبعد ثلاثة أيام، نُشر مرسوم التوحيد الذي صاغه هو نفسه. ووفقًا لهذا المرسوم، يدمج الفلانخي

الإسباني والكارليون تحت قيادة فرانكو في «وحدة سياسية قومية واحدة»، هي «الكتائب الإسبانية لجمعيات الهجوم القومي النقابي/ الفلانخي»، أي «حلقة وصل بين الدولة والمجتمع» ستُدمج فيها «الروحانية الكاثوليكية» التي تتمتع بها ميليشيات الكارليين، و«القوة التقليدية»، في «القوة الجديدة»، الفاشية، على غرار ما حدث «في بلدان أخرى ذات نظام حكم شمولي». واستُبعدت المجموعات الأخرى التي دعمت أيضًا الجهد الحربي للمتمردين، بمن في ذلك الألفونسيون والاتحاد الإسباني لليمين المستقل [179].

عنى هذا، في واقع الممارسة العملية، أن الهياكل الهرمية للفلانخي ولميليشيات الكارليين ستختفي؛ لأن فرانكو صار القائد الأعلى منذ تلك اللحظة وصاعدًا. ولم يكن مانويل هِديًّا الذي رئس الفلانخي في غياب خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا، راغبًا في التراجع إلى المقعد الخلفي، وأمر رؤساء مجالس المقاطعات أن يطيعوا أوامره وحده. وفي 25 نيسان/ أبريل، اعتُقل هِديًّا مع غيره من الفلانخيين المنشقين. وبعد ذلك بشهرين، ظهر أمام محكمة عسكرية حكمت عليه بالإعدام لـ «تأييده التمرد» ومقاومة الامتثال لمرسوم التوحيد. وفي النهاية، عفا عنه فرانكو، غير أنه أمضى أربعة شهور في السجن، ولم يعاود ممارسة السياسة [180].

نظرًا إلى إحكام فرانكو قبضته على الوضع، كانت هناك فرصة ضئيلة للمقاومة، مهما كان غضب الكارليين أو القطاع المتشدد من الفلانخيين الملتفين حول شقيقة الرئيس المؤسس حيال الطريقة التي تحقق بها ذلك التوحيد. فمنذ البداية، كان حزبًا هيمن عليه فرانكو، ولم يواجه أي منافس سياسي. وحلَّ أنطونيو غويكوتشيا منظمة التجدد الإسباني. وأما خيل روبليس الذي تقبل التوحيد بحماسة وأصدر تعليماته لمنظمة العمل الشعبي لتمتثل للمرسوم، فلم يرَ أي تحسن في وضعه. فالفلانخيون لم ينسوا قط عهده في حكومة الجمهورية، ولم يكن فرانكو يعتزم إدراج ممثل عن نظام الحكم البائد، ولا سيما أنه كان رئيسه بوصفه وزيرًا للحرب.

تعزز مركز فرانكو بالتأكيد بعد الوحدة عندما قتل منافسه الوحيد بعد أقل من شهر ونصف الشهر. ففي 3 حزيران/ يونيو 1937، تحطمت الطائرة التي كانت تقل الجنرال إميليو مولا في رحلة لتفقد الجبهة، في ذروة الحملة للسيطرة على الشمال، قرب ألكوسيرو، وهي قرية صغيرة في مقاطعة بورغوس. ووفقًا للرواية الرسمية، فإن الطائرة تحطمت على تلة بسبب الضباب، على الرغم من شائعات تحدثت عن عملية تخريبية وأخرى مفادها أن الطائرة، وهي من طراز «إيرسبيد إيه إس 6 إنفوي» المصنعة في بريطانيا، أسقطتها طائرة صديقة من طريق الخطأ. وشعر فرانكو «بالارتياح لموت الجنرال مولا»، بحسب ما كتب السفير الألماني فون فاوبل، لكن فرانكو توقف منذ تلك اللحظة عن السفر بالطائرة وبدأ يزور الجبهة بالسيارة [181].

كانت رياح الفاشية تهب عبر أوروبا، وكانت إيطاليا وألمانيا تؤيدان فرانكو في حربه ضد الجمهورية، لكن عملية إضفاء الصبغة الفاشية هذه في إسبانيا المتمردة لم تشكك في سلطة الجيش، بل ظلت، جنبًا إلى جنب مع الكنيسة الكاثوليكية، قوة اجتماعية وثقافية مؤثرة للغاية. وبعد مضي أقل من عام على الانتفاضة العسكرية، ترسّخت دكتاتورية فرانكو الشخصية على الأسس الثلاثة التي ارتكز عليها حتى وفاته بعد أربعة عقود، وهي الجيش والكنيسة الكاثوليكية والحزب الواحد.



التحية الفاشية (Archivo Sandri, Bolzano - Alto Adige, Italia)

كانت النزعة العسكرتارية والفاشية والكاثوليكية مكوّنات أساسية للدولة الجديدة التي ظهرت مع تقدم الحرب. فمن ناحية، كان «الكاوديو» مُمجدًا مثل «الفوهرر» أو «الدوتشي»، مع التحية بالذراع المستقيمة والقمصان الزرق. ومن ناحية أخرى، ظهرت الشعائر والعروض الدينية في المسيرات وفي القداديس في الهواء الطلق، وفي إقامة المراسم السياسية الدينية على نمط القرون الوسطى. وأصبحت إسبانيا المتمردة إقليمًا ملائمًا بشكل خاص لـ «مناغمة» الفاشية و«التيار السلطوي الحديث»، مع «التقاليد المجيدة». وستبرز، بالتالي، عملية ذات شقين، يعمل كل شقّ منها بصورة متوازية، ويتمثلان في «إضفاء الطابع الفاشي (والنمط السياسي القومي الإسباني) بالتدريج على جهاز الدولة، واستعادة الحياة الدينية» [(182)].

غدت الدعوة إلى «المعنى الديني والعسكري في الحياة»، وإلى النزعة السلطوية وازدراء الأنساق الديمقراطية، جزءًا لا يتجزأ من الخطاب الصليبي آنذاك. وسار الكهنة وغيرهم في الرهبانيات، ولا سيما اليسوعيين والدومينيكان، من دون خجل مع رياح السلطوية والفاشية التي كانت تهب آنذاك في أجزاء كثيرة من أوروبا، وعرّفوا الفاشية بطريقة تتكيف مع الأوضاع في إسبانيا: «إذا كان الفاشيون هم من يدعون إلى حكومة تتخلص من مهزلة المنظومة البرلمانية والاقتراع العام، وتعوق النقابات العمالية وأحزاب الثورة التي هي أوكار الظلم، وتمقت الديمقراطية اليومية وجمهرة الطفيليين

المتقشفين الذين يتلاعبون بعواطف غير المتعلمين من العامة، وتقتلع البذور اليهودية الماسونية السامة»، إذا كان ذلك هو الفاشية، فإن «الانتفاضة القومية وحكومة فرانكو وإسبانيا المسيحية هي فاشية» [(183)](#).

لفترة من الوقت، طوال الحرب الأهلية وفي الأعوام الأولى بعدها، كانت الفاشية والكاثوليكية متوافقتين في التصريحات والحياة اليومية، وفي المشروعات التي ظهرت في معسكر المتمردين في شكل الحكومة التي فرضها فرانكو. وكانت الفاشية «احتجاجًا قويًا ضد ديمقراطية سخيفة وليبرالية فاسدة»، وكان من غير المجدي معارضة هذا «السيل الجارف»: «فنحن الكاثوليك لا يمكننا أن نعارض الحركة المعروفة باسم الفاشية التي هي بطبيعتها قومية بشكل بارز. وكان علينا أن نقبلها بحب ونتبعها على طول المسارات المسيحية التقليدية: إن على التيار السلطوي الحديث أن ينسجم مع تقاليدنا المجيدة، وستظهر بالتالي، دولة جديدة تجسد مؤسساتنا التاريخية وتخلو من آثار الديمقراطية والليبرالية التي عفّى عليها الزمن» [(184)](#).

كانت إسبانيا التي كان يبنيها الجيش والفاشيون والكاثوليك إقليمًا ملائمًا بشكل خاص لـ «مُناغمة» «التيار السلطوي الحديث» مع «التقاليد المجيدة»، حيث استغل الجيش والكنيسة الكاثوليكية والفلانخي مشاعر الشك والخوف الناجمة عن سياسات الإصلاح الجمهورية وعن الحركة المناهضة لسيطرة رجال الدين، وثورة نزع الملكية المدمرة التي أعقبت الانقلاب العسكري، واستخدموها لتعبئة قاعدة اجتماعية تكون جاهزة للرد على ما كان يُعد أعراضًا واضحة لعملية اجتثاث التنصير و«التفكك القومي».

في أعقاب الانتصار في الحرب الأهلية، والدكتاتورية طويلة الأمد التي تلت ذلك، أنتجت هذه القاعدة التي ضمت الجيش والكنيسة والحزب الفاشي الطبقة الحاكمة وأنساق السلطة المحلية وموظفي الإدارة المخلصين [(185)](#).

إن التطرف الراديكالي الذي أسبغته الفاشية على المبادرات والممارسات المناهضة للثورة، وإمكاناتها الشمولية ونقائها وتفردها الأيديولوجي، وتجربة حرب الاستنزاف التي شنّها المتمردون العسكريون منذ تموز/ يوليو 1936، رافقت استعادة هذه الوحدة التاريخية بين الكاثوليكية والهوية القومية الإسبانية. وكانت الكاثوليكية هي العلاج الأمثل للأيديولوجيات الجمهورية العلمانية والانفصالية والثورية. وأصبحت الرابط المثالي لجميع من انضموا إلى معسكر المتمردين، وشملوا أكثر الفاشيين تشددًا ممن أعلنوا أنفسهم جمهوريين يمينيين.

بسبب نفوذ الجيش والكنيسة، لم يصبح الاعتداء اليميني على الديمقراطية البرلمانية في إسبانيا عملًا «ثوريًا» لإعادة تشكيل المجتمع من أعلى إلى أسفل. ولم يتحقق هذا في الواقع آنذاك إلا في ألمانيا من خلال الاشتراكية الوطنية. أما في إيطاليا الفاشية، وهي الأنموذج الأقرب إلى أنموذج إسبانيا،

حيث تعايش النظام الملكي والكنيسة الكاثوليكية مع نظام الحكم حتى سقوط موسوليني في تموز/ يوليو 1943.
بدأ إنشاء هذه الدولة الجديدة بتوحيد جميع القوى السياسية في حزب واحد. واستغرقت بلورة مشروع سيرانو سونيير المدلل هذا وقتًا أطول بعض الشيء، على الرغم من أنه كان يجري بالفعل إحراز تقدم كبير في أثناء الحرب. وأفسحت «دولة المعسكر» بالتدريج الطريق أمام بيروقراطية أكثر تنظيمًا. وفي صيف عام 1937، تولى الجنرال الملكي، فرانشيسكو غوميز خورذانا، رئاسة مجلس الدولة التقني ليحل محل الجنرال الآخر، فيدل دافيلا الذي كان، إلى حد ما، غير فاعل في الشهور التي قضاها رئيسًا لتلك الهيئة. وأعرب غوميز خورذانا، كونت خورذانا، عن أسفه لحالة الفوضى و«الخراب» وحاول، بمعية سيرانو سونيير، إعادة النظام إلى الجهاز الإداري. واعتقد كلاهما أن ما يلزم إسبانيا المتمردة هو حكومة ملائمة، لا مجلس حكم تقنيًا. وأبلغا فرانكو بذلك.
في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 عيّن فرانكو حكومته الأولى، على أساس الاقتراحات التي قدمها سيرانو سونيير، إذا ما أردنا أن نصدق ما ادعاه هو نفسه في مذكراته. وكما الحال مع الحكومات الفرانكوية اللاحقة، وزّعت المناصب بعناية بين الضباط والكارليين والفلانخيين والملكيين؛ باختصار، بين القطاعات التي وحَّدت قواها للانتفاض ضد الجمهورية في تموز/ يوليو 1936. وسيطر كل قطاع على المنطقة التي شعر أنه أدرى بها. فكانت الوزارات العسكرية والنظام العام من نصيب الضباط، والوزارات النقابية و«الاجتماعية» للفلانخيين؛ وكانت الوزارات المالية للتكنوقراط والمحامين والمهندسين، ووزارات التعليم والعدالة للكاثوليك أو للتقليديين أو للأعضاء السابقين في منظمة العمل الإسبانية. وفي الأعوام السبعة والثلاثين من الحكومات الفرانكوية لم تشغل أي امرأة أي وزارة قط. وكان الكاوديو يطالب دائمًا، وقبل أي شيء آخر، الولاء لـ «القيادة».
مثّلت الحكومة الأولى هذه انتصارًا لسيرانو سونيير، وزير الداخلية الجديد، على نيكولاس فرانكو، ممثل الإدارة ذات التنظيم السيئ التي سادت في العام الأول من الحرب. فكما قال فرانكو، كان على الحكومة الإشراف على «التنظيم القومي النقابي للدولة»، على الرغم من أنها أشرفت، بدلًا من البناء، على تدمير التشريعات الجمهورية، ولا سيما ما تعلّق منها بما له صلة بـ «مراجعة التشريع العلماني». لكنها كانت، قبل كل شيء، حكومة «ولدت للحرب وفي الحرب»، وبالتالي، تبنت صبغة فاشية للحفاظ على التزامها مع دول المحور لتحقق أهدافها [(186)].
كانت الحصيلة السياسية الرئيسة لهذه المرحلة الجديدة هي ما جرى في 9 آذار/ مارس 1938 من «حقوق العمال»، وهو دستور وهمي قام على أساس «ميثاق العمل لعام 1927» في إيطاليا الفاشية. ذلك أن النص كان حلًا وسطًا

بين النزعة الفلانخية، ممثلة في ريدرويخو، والنزعة التقليدية الكاثوليكية (ومن الواضح أن صوغ هذا الجزء كان من عمل إدواردو أوونوس من منظمة العمل الإسبانية)، ذلك أنه صكّ خطًا وسطًا بين «الرأسمالية الليبرالية والمادية الماركسية»، مع مهمة «توجيه (...) الثورة التي لا تزال معلقة في إسبانيا، كما سيُعيد الوطن والخبز والعدالة للإسبان بشكل نهائي» [(187)].

بعد بضعة أسابيع، في 22 نيسان/ أبريل، انتقل سيرانو سونيير إلى مرحلة أبعد في عملية إضفاء الصبغة الفاشية، وذلك بإقرار قانون الصحافة (وهو القانون الذي ظل ساري المفعول حتى عام 1966) الذي فرض سيطرة حكومية مطلقة على وسائل الإعلام من خلال الرقابة. وشهد كانون الثاني/ يناير 1937 إنشاء الإذاعة القومية، كما شهد كانون الثاني/ يناير 1939 ولادة وكالة أنباء الدولة (إفي) (EFE). ومع انتهاء الحرب، كانت حكومة فرانكو قد وطّدت الأسس لسياسة إعلامية دافعت عن الدكتاتورية واستهدفت قمع المنشقين.

أصول دكتاتورية فرانكو

كان الرابط المشترك بين التقاليد الكاثوليكية والأيديولوجية الفاشية هو تدمير السياسات والقواعد الاجتماعية والثقافية للجمهورية. ففي 4 أيلول/ سبتمبر 1936، وقبل أن يظهر فرانشيسكو فرانكو على الساحة بوصفه القائد العام (جنراليزيمو) والزعيم (كاوديّو) للمتمردين العسكريين، أمر المجلس العسكري للدفاع القومي في بورغوس بـ «إلغاء جميع الأعمال ذات الصبغة الاشتراكية أو الشيوعية التي يُعثر عليها في المكتبات والمدارس المتنقلة»، وقمع «التعليم المختلط»، وهو واحد من الأمور الذي كان بمنزلة «البعبع» لقيادة الكنيسة والكاثوليك الذين كانوا يعارضون السياسة التعليمية الجمهورية.

بلغ تنشيط الدين أقصى زوايا الأراضي التي كانت تحت سلطة المتمردين العسكريين، مع تغيير أسماء الشوارع واستعادة العبادة العامة وإعادة تأسيس التعليم الديني في المدارس و«عودة» الصليب إلى المدارس. تجدر الإشارة إلى أن «إعادة» الصلبان التي أزيلت من المدارس في عهد الجمهورية، اكتسبت أهمية رمزية خاصة، وكان الأطفال من شهودها. ففي معظم الحالات أدار رؤساء البلديات والكهنة الاحتفالات، بينما ألقى الأساقفة الخطبات.

في الاجتماع الأول لحكومة فرانكو الأولى في 3 شباط/ فبراير 1938، تقرر «إعادة النظر» في التشريعات العلمانية المختلفة للجمهورية الثانية، فأُلغي القانون تلو الآخر بموجب مرسوم، بدءًا من قانون الزواج المدني (آذار/ مارس 1938) وقانون الطلاق (آب/ أغسطس 1938)، إضافة إلى قانون الطوائف والتجمعات الدينية (شباط/ فبراير 1939)، وهو القانون الذي صدر في حزيران/ يونيو 1933، وكان المؤشر إلى ذروة النفور بين الكنيسة الكاثوليكية والجمهورية.

كان «تحديث التشريعات» هذا سريعًا، فبعد بضعة شهور، أي في اليوم الأخير من حزيران/ يونيو 1938، قدم خوسيه ماريا يانجواس ماسيّا تقويمًا لـ «كاثوليكية» حكومته في كلمة ألقاها في أثناء تقديم أوراق اعتماده سفيرًا لدى الكرسي الرسولي: «أعادت الحكومة فعلًا الصليب والتعليم الديني إلى المدارس، وألغت قانون الزواج المدني، وعلّقت الطلاق، وأعادت «طائفة الرهبنة اليسوعية» إلى القانون المدني، واعترفت رسميًا بالهوية الكنسية الكاثوليكية بوصفها رابطة مثالية (...) واستعادت قدسية الأعياد الدينية، وحققت تصورًا كاثوليكيًا وإسبانيًا أصيلًا لحقوق العمال» [(188)].

كانت الكنيسة الكاثوليكية ممتنة وسعيدة بجميع تدابير الإصلاح التي قامت بها الحكومة. وكان السبب الأبرز لسعادتها بالدرجة الأولى وجود «الزعيم الأمجد» الذي اعتبرته من دون شك «رجل العناية الإلهية الذي اختاره الله لرفعة إسبانيا»، بحسب تعبير التعليم المسيحي القومي الإسباني الذي نشره في سالامانكا الدومينيكاني، إغناسيو خي مينينديز ريغاذا في عام 1937، رائد التعاليم المسيحية التي لا تحصى التي نُشرت في الأعوام القليلة الأولى التي أعقبت الحرب.

عادت إسبانيا كاثوليكية مجدّدًا، أمة واحدة عظيمة وحرة. لكن توطيد هذه الحالة استلزم تدخل «الله وأعماله» في كل شيء، وفي القوانين والبيوت والمؤسسات. وكان من الضروري أن تُطرَح «الأصنام الفكرية الزائفة»، وأن تُطهر المكتبات، بحسب ما قاله إنريكه بلا ي دينييل أسقف سالامانكا في رسالته الرعوية لشهر أيار/ مايو 1938، «ولا سيما المكتبات العامة، وحتى مكتبات المدارس والمكتبات التعليمية التي أُدخلت في كثير منها عناصر مغشوشة وسامة في الأعوام الأخيرة» [(189)].

طلبت الكنيسة من نظام الحكم ذلك كله، بل وأكثر منه بكثير، في مقابل الدعم الذي قدمته إلى الانتفاضة، ومباركتها العنف ضد الجمهوريين والثوار. وتجلت «إعادة البناء الروحي» هذه في المدارس بشكل خاص. «لا مزيد من الازدراء لتاريخنا»، بحسب الملكي الذي تحول إلى فاشي بيدرو ساينز رودريغز، وزير التربية والتعليم في حكومة فرانكو الأولى، في تعميم صادر إلى هيئة التفتيش على المدارس الابتدائية في بداية آذار/ مارس 1938. وبعد بضعة شهور وضعت الوزارة نفسها المبادئ التوجيهية لإعادة تنظيم التعليم العام في برشلونة لأنه كان على المدارس، عندما سقطت المدينة بيد قوات فرانكو، «أن تكون مجهزة بالصلبان وصور رئيس الدولة والأعلام القومية والملصقات، مع مجموعة من الشعارات والتسميات التوضيحية التي ستُفهِم الأطفال أن الدولة الإسبانية الجديدة هي في قيد التكوين، وتعزز مفهوم الوطن الذي ظلوا يجهلونه حتى ذلك الحين» [(190)].

مع ذلك، لم يكن الأمر كله شأنًا دينيًا على الجبهة الداخلية القومية. فمن أجل التخلص من المفهوم القديم للعمل الخيري والمساعدة، وللتعبير عن الأحلام

الفلانخية في «العدالة الاجتماعية»، وللنضال ضد «الجوع والبرد والمعاناة» في خضم الحرب، شهد تشرين الأول/ أكتوبر 1936 إنشاء «المعونة الشتوية» التي أصبحت لاحقًا «البعثة القومية للعون الاجتماعي» في أيار/ مايو 1937. وكان ذلك من بنات أفكار مرسيدس سانز باتشيير، أرملة أنيسمو ريدوندو، وخافيير مارتينيز دي بيدويا، وهو زميل طالب سابق لأنيسمو الذي عاد إلى إسبانيا في حزيران/ يونيو 1936 بعد أن أمضى بعض الوقت في ألمانيا النازية. وفي خريف ذلك العام اقترح على سانز باتشيير التي كانت في ذلك الوقت الرئيسة الإقليمية لقسم السيدات في فلادوليد، إنشاء هيئة تشبه «العون الشتوي النازي» لجمع التبرعات وتوزيع المواد الغذائية والملابس الدافئة على المعوزين. وفي أقل من عام، حوّلت إلى مؤسسة في خدمة السياسة السكانية لـ «الدولة القومية الجديدة»، تدافع عن الأمومة، مع إقامة جمعية خيرية لحماية الأمهات وأطفالهن: «نحن بحاجة إلى أمهات قويّات ولودات يزوّدننا بكثير من الأطفال الأصحاء لتلبية الرغبة في التفوق التي كانت تراود الشبان الذين قضوا في الحرب» [(191)].

أفضى تشكيل هذه الدولة الجديدة والمفهوم الجديد للوطن إلى تدمير الانتصارات والأحلام السياسية للمثقفين والمهنيين والقطاعات الإدارية، الذين طوروا ثقافة سياسية مشتركة اتسمت بالنزعة الجمهورية، والراديكالية الديمقراطية ومناهضة الإكليروسية، وأحيانًا عقيدة انتظار المخلص لدى الطبقات العاملة. فاضطهد المدرسون والأطباء وموظفو الخدمة المدنية وأساتذة الجامعات لأنهم التزموا مهنة «تخريبية». وعوقب بالقتل رؤساء بعض الجامعات. ومن ضمن القضايا المعروفة في هذا المجال قضية ليوبولدو غارسيا ألاس، نجل الكاتب ليوبولدو ألاس «كلارين»، المحامي والسياسي الجمهوري والأستاذ الأكاديمي، ورئيس جامعة أوفييدو الذي قتل في شباط/ فبراير 1937. وسلفادور فيلا هرنانديز، رئيس جامعة غرناطة، المُستعرب المتميز وتلميذ ميغيل دي أونامونو الذي قتل في تشرين الأول/ أكتوبر 1936 في فزنار، وهو المكان الذي شهد مقتل الشاعر فيديريكو غارسيا لوركا قبل ذلك بشهرين [(192)].

مع اختفاء أولئك المثقفين الجمهوريين أو إسكاتهم، فُتحت الطريق أمام المشروع الفاشي المتمثل في «إعادة تركيب وحدة الوطن» الذي نجح بصعوبة في التجذر حتى عام 1936. لكن الانتفاضة العسكرية غيّرت هذا الاتجاه؛ ذلك أن «البرنامج والخطاب والرموز السياسية» الخاصة بحزب الفلانخي - وينبغي أن نتذكر أنه أُسس في تشرين الأول/ أكتوبر 1933 - أدت إلى «استقطاب فوري للمثقفين الشباب» الذين بلوروا «المشروع الوحيد المتماسك لبناء دولة فاشية في إسبانيا» [(193)].

حصل هؤلاء على وظائف جيدة في الحكومة والإدارة، وهيمنوا على الصحافة وأجهزة الدعاية، وآمنوا بالمشروع وأظهروا حماسة كبيرة في تنفيذه إلى أن

منيت قوى المحور بالهزيمة في عام 1945. وحلّوا في محل موظفي الخدمة المدنية الذين تعرضوا للتطهير والمثقفين الذين خضعوا للأعمال الانتقامية من ساسة الدولة الجديدة في قيد الإنشاء. ومن أهم تلك الشخصيات وأشدها حماسة ديونيسيو ريدرويخو وبيدرو لاين إنترالغو وغونزالو تورانت بايستر ولويس روزاليس وأنطونيو توفار. وشارك الكاثوليك والفاشيون معًا في المهمة نفسها، وناضلوا من أجل زيادة قواعد سلطتهم في مجال التعليم والصحافة والدعاية على التوالي. ووقعت مناوشات بين أصحاب هذين المشروعين جراء «مزاعمهم الليبرالية»، وطموح بعضهم إلى استعادة ملكية كاثوليكية تقليدية، وطموح غيرهم إلى إقامة دولة فاشية. كان فرانكو، القائد الأعلى، والزعيم، والقائد العام، هو الذي وطد النظام وأعاد التوازن إليه، إلى أن لحق بهم الخزي بعد عام 1945، فتخلوا عن مركب الفاشية، وحاولوا التستر على ماضيهم الفاشي وتقديم أنفسهم على أنهم ليبراليون [(194)].



رموز نازية في إسبانيا الفرانكوية (وزارة الثقافة)

على الرغم من تلك الاختلافات، فإنهم كانوا متحدين في تمجيد ذكرى شهدائهم، لأنهم اتحدوا أيضًا في «ميثاق الدم» الممهور بأعمال العنف السياسي التي طبقوها، وتغاضوا عنها على الجبهة الداخلية في أثناء الحرب وأعوام الانتصار اللاحقة. وأفضت الطقوس والأساطير المشحونة بالانفعالات القوية والمحيطة بالضحايا على الجبهة الداخلية للجمهورية، إلى تعزيز قوة الكاثوليك والفلانخيين وحضورهم في ائتلاف القوات التي كان يقودها فرانكو، وإلى إذكاء التعطش للانتقام وإزالة أي أثر للتعاطف مع المهزومين عند انتهاء الحرب.

من ناحية أخرى، أعلن مرسوم من رئيس الدولة في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 أن ذكرى إطلاق النار على خوسيه أنطونيو بريمو دي ريفيرا في عام 1936 ستكون منذ ذلك التاريخ «يوم حداد» قومي، وقرر، «باتفاق مسبق مع سلطات الكنيسة» أن «تُنقش على جدر كل كنيسة رعوية أسماء الذين

سقطوا منهم، سواء في الحملة الصليبية الحالية أم بوصفهم ضحايا الثورة الماركسية» [195].



حفل تكريم الجنود الإيطاليين الذين سقطوا في القتال ضد الجمهورية مقبرة في سانتاندر 1937
(Archivo Sandri, Bolzano - Alto Adige, Italia)

كان هذا هو الدافع الأصلي لوضع لوحات تذكارية في الكنائس للذين «سقطوا». وعلى الرغم من أن المرسوم لم ينص على ذلك، حيث كانت تلك النقوش تُروَّس باسم خوسيه أنطونيو، في دمج مقدس لأولئك الذين لقوا حتفهم من أجل قضايا سياسية ودينية، واعتبارهم جميعًا من «شهداء الحملة الصليبية». وذلك، كما كتب أنيسيتو دي كاسترو ألباران، كبير الكهنة المرتلين في سالامانكا في كتابه **الحرب المقدسة** (*Guerra Santa*)؛ لأن جميع ضحايا «الوحشية الروسية»، وليس رجال الدين المسيحيون فحسب، هم ضحايا دينيون، يضمون «أبرز الأشخاص الكاثوليك، وأتقى الشخصيات، وأشد 'اليمينيين' نزوعًا إنجيليًا»، وباختصار، كل من استشهدوا حصرًا في مقاومة الكراهية الدينية واضطهاد الكنيسة» [196].

كانت نوعية الحياة تبدو أفضل في إسبانيا فرانكو، فهي، سياسيًا وأيديولوجيًا، أشد اتحادًا من المنطقة الجمهورية، مع أن هذا الاتحاد ارتبط ارتباطًا وثيقًا بطريقة سير الحرب، وبإحراز النصر تلو النصر، من دون أن يكون هناك أي انتكاسات تقريبًا. ويُعزى ذلك أساسًا إلى الآثار المترتبة عن اتفاق عدم التدخل الذي التزمته الحكومات الديمقراطية، وإلى التدخل الألماني والإيطالي [197].

فيما لم تتأثر إسبانيا القومية التي تلقت قدرًا وافرًا من الإمدادات، بإجهاد الحرب الذي تجلى خلال الشهور القليلة الماضية بشكل أساس في مدن مثل مدريد أو برشلونة، وبالاحتجاجات والاضطرابات المتعلقة بنقص الغذاء على الجبهة الداخلية، سيطر المتمردون أول الأمر على مناطق الإنتاج الزراعي الرئيسة. وكان إعطاء الأولوية للحكم العسكري على الحكم المدني واضحًا منذ البداية؛ لأن القيادة العسكرية الموحدة «أمرت بتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الجهد الحربي. وعلى النقيض من انعدام الانضباط الناجم عن الثورة، كان

الإنتاج في المنطقة القومية خاضعًا لانضباط قوي». وعلى العكس من الفوضى النقدية في المنطقة الجمهورية التي شاع فيها تداول عدد كبير جدًا من العملات والسندات والكمبيالات، عانت البيزيتا «القومية» من انخفاض محدود في القيمة، ولم تتعثر الإمدادات بصورة جدية؛ إذ كانت المساعدات من إيطاليا وألمانيا وتبني الشركات الدولية الكبرى قضية فرانكو عاملًا أساسيًا أيضًا في الحفاظ على الوحدة والروح المعنوية والثقة بالنصر [(198)].

في حين كان الفوضويون والاشتراكيون يُخضعون ما يستولون عليه من أراضٍ للسيطرة الجماعية، تمثّل واحدًا من أول التدابير التي اتخذها المجلسُ العسكري للدفاع القومي الذي أُنشئ في بورغوس في 24 تموز/ يوليو 1936، وخَلَفُهُ، مجلسُ الدولة التقني، في تفكيك التشريعات الجمهورية ونشاط مؤسسة الإصلاح الزراعي. فأعيدت الأراضي إلى أصحابها السابقين حيثما كان ذلك ممكنًا، بدءًا من الأندلس. وفي عام 1938، أنشأ وزير الزراعة في حكومة فرانكو الأولى، الفلانخي رايموندو فرنانديز كويستا، «خدمة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي القومية للأراضي».

غير أن أصحاب الأراضي، لم يتوقعوا استرداد أراضيهم «بصورة مشروعة»، كما أن الثورة المضادة العنيفة التي اضطلع بها الضباط وملاك الأراضي وأبناء السادة النبلاء والفلانخيون، قامت بالفعل بأعمال انتقامية ضد آلاف الفلاحين في إكستريمادورا والأندلس.

في مجال ملكية الأرض وعلاقات العمل، في الزراعة والصناعة، قام المتمردون العسكريون بثورة مضادة سريعة، بهدف إعادة تأسيس النظام الذي كان قائمًا قبل إعلان الجمهورية. وكان الدفاع عن الملكية الخاصة والنظام الاجتماعي الرأسمالي الركيزتين الأساسيتين للتحالف الرجعي الذي ساند الانقلابَ العسكري في تموز/ يوليو 1936، والتدميرَ العنيف للجمهورية خلال الحرب الأهلية.

احتُفل أولًا في مدينة ملقة في شباط/ فبراير 1937، ثم في جميع المدن الجمهورية الأخرى، وآخرها مدريد في نهاية آذار/ مارس 1939، بدخول القوات القومية بترنيمة الثناء المسيحية (تي دأوم) (Te Deum) وغيرها من الطقوس الكاثوليكية الأخرى التي أضفت الوحدة على جميع القوى الرجعية. وكان الأساقفة يُحيُّون بالتحية الفاشية في جميع الطقوس المدنية - العسكرية، وكانوا يباركون الأسلحة، وعملوا على حشد القوات وشجعوا اضطهاد المهزوم: لم تتصور إعادة نشر الكثلكة بواسطة قوة السلاح المصالحة قط، ولا الرحمة للمهزوم. كان استسلام العدو غير المشروط و«انتصار مدينة الله»، سيأتيان بخطاب وحكم عسكرتاريين وقومية وسكرة نصر كاثوليكية. نصر حاسم وشامل.

دأب فرانكو ورفاقه في السلاح، منذ بداية عام 1937 على التأكيد أنهم لن يقبلوا أي وسِاطة لإنهاء الحرب، إنما «استسلام غير مشروط فحسب». وكان

فرانكو قد أخبر غوما ذلك في حزيران/ يونيو 1937، كي يبلغه للكرسي الرسولي، وأنه لن يقبل تسوية، ولن يعتذر عن القسوة المزعومة التي أبداها الجيش في تعامله مع العدو «لأنه لم يُدن أحد إلا من خلال الإجراء الملائم كما هو منصوص عليه في القانون العسكري».

صدّق غوما ذلك. فكان يقول لمن كان يشك في فرانكو: «إن الجنرال فرانكو رجل شهم». وكان مقربًا منه، وناشده لضمان العمل في أعقاب سقوط بلباو، «كبح أعمال القمع قدر الإمكان»، ولا سيما ضد الكهنة، لتجنب تجدد حدوث تلك المشاهد «المروعة» لقتل الكهنة على أيدي القوات الكاثوليكية بعد سقوط غويبوسكوا [(199)].



سجناء جمهوريون في قبضة جيش فرانكو (أرشيف الإدارة العامة، ألكالا دي أينارس، مدريد)

بعد عام واحد، تكرر بشكل رتيب موقف فرانكو تجاه الوساطة المحتملة: «كل من يريد الوساطة، بوعي أو بغير وعي، فإنه يساعد الحُمر وأعداء إسبانيا السرّيين (...) إن عدالتنا لا يمكن أن تكون أكثر نزاهة أو نبلًا؛ وإن كرمها لا يهدف إلا إلى الدفاع عن المصالح العليا للوطن؛ وما من نوع من أنواع الوساطة يمكن أن يجعلها ألطف». وفي 18 تشرين الأول/ أكتوبر وبداية تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، في نهاية معركة إيبرو التي طال أمدها، عرض فرانكو الموقف نفسه لمراسل **رويترز**: «إن انتصار جيشنا الحاسم والصريح هو الحل الوحيد لبقاء إسبانيا (...) ولا يمكن أن يكون هناك سوى نتيجة واحدة: استسلام العدو غير المشروط» [(200)].

لا وساطة ولا عفو. كان الشيء الوحيد الذي تحدث عنه الضباط هو عملية «التطهير»، وكأن إسبانيا كانت بحاجة إلى أن «تُطهر» من «جثثها المريضة». بل إن عددًا كبيرًا من السلطات الكنسية والأساقفة والكهنة وغيرهم في الرهبانيات الدينية، ذهب أبعد من ذلك في دفاعه عن هستيريا القتل هذه؛ «إننا على وشك الانتصار في هذه الحرب. وسنحتاج في وقت لاحق إلى الانتصار على المهزومين ومساعدة المنتصرين لتشكيل إسبانيا عظيمة من أجل إله قدير»، بحسب مارتن سانشيز خوليا، زعيم منظمة «دعاة العمل القومي الكاثوليكي» في طريق العودة في الأول من نيسان/ أبريل 1937. كانت

الوساطة «غير مقبولة»، بحسب ما كتب ليوبولدو إيخو يَ غراي، أسقف أبرشية مدريد ألكالا، لأن «التسامح مع الليبرالية الديمقراطية التي هي ماركسية تمامًا في طبيعتها، سيكون خيانة للشهداء». إذًا، فلن تكون ثمة تهدئة إلا من خلال السلاح، وبحد السيف. هذا هو السلام الذي كان من المقرر أن يتحقق [(201)].

كانت الأصوات التي دعت إلى إبادة العدو تُرعد فوق منابر الوعظ. ونحن نعرف ذلك بفضل الشهادات الموثوق بها من بعض الكهنة، أو من الكاتب الفرنسي جورج برنانوس، أو من أنطونيو رويز فيلابلانا، كاتب المحكمة في بورغوس الذي «شهد» وروى معاناته من باريس بعد فراره من «إسبانيا القومية». كانت بورغوس، برائحة بخورها وأجواء عنفها الغامرة منذ تموز/ يوليو 1936، المكان الذي دعا فيه كاهن كنيسة ميرسيد إلى العقاب بلا رحمة لأعداء الله: «مع هؤلاء الناس، علينا جميعًا أن نكون مثل النار والماء... لا يمكن أن يكون هناك أي اتفاق من أي نوع معهم... لا يمكن أن يكون هناك أي مغفرة للمجرمين الذين دمروا الكنائس وقتلوا رجال الدين الذين نذروا أنفسهم لعبادة الله. ولا بد من القضاء على بذرتهم، بذرة الشر، بذرة الشيطان. لأن أبناء بيلزبوب (رئيس الشياطين)، هم حقًا أعداء الله» [(202)].

باءت بالفشل محاولات إنهاء الحرب من طريق التفاوض، الأمر الذي نادى به رئيس الجمهورية مانويل أثانيا، ورحب به الفاتيكان أيضًا في ربيع عام 1937، وذلك في الوقت الذي كان فرانكو يطلب من غوما أن ينشر رسالة جماعية من الأساقفة الإسبان في الخارج. لم يكن في إسبانيا الفرانكوية من يريد التحدّث عن «التعايش»، وعن «مواصلة العيش معًا بشكل لا تموت الأمة»، كما طلب أثانيا في بلنسية في 18 تموز/ يوليو 1937، بعد عام من بداية تلك «الحرب الرهيبة، الحرب على جثة وطننا» [(203)].

في هذا الصدد، كان الكاردينال غوما مجرد رجل عسكري آخر، كونه رفض كل ضروب السلام التي لم تكن بقوة السلاح، وهو الذي أشار، بوصفه كبير أساقفة الكنيسة الإسبانية والممثل غير الرسمي للكرسي الرسولي حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1937، على الفاتيكان ألا يتعاون في محاولات الحصول على هدنة، وهي مشورة ساندها في روما الرئيسُ العام لليسوعيين، فلوديمير ليدوتشاوسكي. واختلف مع هذا الموقف عدد قليل من رجال الدين، حيث لم تسمع أصواتهم.

جاءت الأصوات المتباينة من خارج إسبانيا، من المثقفين الفرنسيين الكاثوليك، مثل فرانسوا مورياك أو جاك ماريتان اللذين شكّلا، بعد أن صدمهما التغاضي عن العنف، «لجنة السلام المدني والديني الفرنسي في إسبانيا». غير أن الكنيسة الكاثوليكية الإسبانية خشيت من حدوث تغيير محتمل في التوجه، والعودة إلى الجمهورية والنزعة المناهضة للإكليروسية، ولا سيما بعد أن عمل

السيف والصليب على بعث «إسبانيا الإمبراطورية، أمة واحدة، عظيمة وحرة» [204].

كان هناك بعض من تمكنوا من الفرار من إسبانيا العظيمة والحرة هذه ولجأ إلى جبال الأندلس وأستورياس وليون وغاليسيا. بقي («الهاربون») مُختفين، لمعرفتهم أنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم، وأنهم إذا اعتقلوا فسيلقون قمعًا بالغ القسوة. وفي كثير من الحالات، كانوا بذرة نشاط حرب العصابات في فترة بعد الحرب، التي تواصلت حتى بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من أن مئات عدة منهم لقوا حتفهم في مواجهات مع القوات المسلحة في أثناء الحرب، إلا أنهم لم يُنَظموا قط ولا مثّلوا بديلًا من حرب مفتوحة في ساحات المعارك. فالحربُ الأهلية الإسبانية لم تجمع قط بين الحرب التقليدية وحرب العصابات، تلك الاستراتيجية التي استخدمت في حرب شبه الجزيرة ضد قوات نابليون وحروب الكارليين الأهلية المتعاقبة في القرن التاسع عشر.

(166) Enrique Moradiellos, *1936: Los mitos de la Guerra Civil*, pp. 197 - 198.

«العلاقة المباشرة بين عسكرة النظام العام وتسييس القطاعات العسكرية»، الذي تصاعد في عهد الجمهورية، علق عليها مسبقًا. انظر:

Manuel Ballbé, *Orden público y militarismo en la España constitucional (1812 - 1983)* (Madrid: Alianza Ed., 1985), pp. 317 - 319.

(167) Isamel Saz, «Política en zona nacionalista: La configuración de un régimen,» in: Enrique Moradiellos, ed., «La guerra civil,» *Ayer*, 50 (2003), p. 59.

(168) Paul Preston, *Franco*, p. 177.

(169) اقتبسه ابنه:

Guillermo Cabanellas, *La guerra de los mil dias*, vol. 1 (Barcelona: Grijalbo, 1973), p. 652.

خُفّضت رتبة الجنرال كابانياس إلى منصب المفتش العام للمستشفيات العسكرية ومات، وهو يحمل عددًا قليلًا من أوسمة الشرف، في ملقة في أيار/ مايو 1938.

(170) في أول خطاب له، كشف فرانكو فعلًا عن نياته: «وضعتم إسبانيا في يدي. وستكون يدي ثابتة، وقبضتي ثابتة وسأعمل جاهدًا للنهوض بإسبانيا إلى مكانتها الصحيحة على النحو الذي يليق بتاريخها، المكانة التي احتلتها في الأزمنة السابقة»، مقتبس من:

Enrique Moradiellos, *1936: Los mitos de la Guerra Civil*, p. 208.

(171) «صنع الزعيم المطلق» بحثه بالكامل في:

Paul Preston, *Franco*, pp. 171 - 198.

انظر أيضًا:

Juan Pablo Fusi, *Franco, Autoritarismo y poder personal* (Madrid: Taurus, 1995), pp. 61 - 62.

(172) Cardinal Goma to the Secretary of State, *Third General Report on the Situation in Spain on the Occasion of the Civil - Military Uprising of July 1936* (24 October 1936).

أعيد نشره في:

José Gallego & Antonio Pazos, *Archivo Gomá Documentos de la Guerra Civil. Vol. 1: Julio - Diciembre 1936* (Madrid: CSIC, 2001), pp. 245 - 252.

(173) Juan Pablo Fusi, *Franco*, p. 65.

(174) الجمل والتهديدات والمبالغات مقتبسة في:

Ian Gibson, *Queipo de Llano: Sevilla, verano de 1936* (Barcelona: Grijalbo, 1986), pp. 72, 224, 256.

(175) كانت الكارلية (Carlism) حركة شعبية ملكية يمينية متطرفة انبثقت قبل قرن من قيام الجمهورية الثانية، في العقد الرابع من القرن الثامن عشر، وسط نزاع ضمن الأسر الحاكمة. وأُعيقت وأُضعفت بوجود النظام الملكي الألفونسي خلال الثلث الأول من القرن العشرين، واستفاد الكارليون فائدة كبيرة من سقوط ألفونسو الثالث عشر وإقامة النظام الجمهوري في إسبانيا. ورافق أيديولوجيتها المناهضة للجمهورية في ثلاثينيات القرن العشرين إعادة بناء ناشطة للريكيتي (Requeté)، القوة العسكرية التي شكلها أفرادها الشباب الأشد عدائية، وهي وحدة شبه عسكرية حديثة مُدربة وعلى أتم استعداد للمساعدة في انقلاب تموز/ يوليو 1936. انظر:

Martin Blinkhorn, *Carlism and Crisis in Spain, 1931 - 1939* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1975).

أما المعلومات الواردة عن فال كوندي فهي في:

Paul Preston, *Franco, pp.* 208 - 209.

(176) مقتبس من:

Javier Tusell, *Franco en la Guerra Civil: Una biografia politica* (Barcelona: Tusquets, 1992), pp. 91 - 92.

(177) Ibid, p. 112.

(178) Joan Maria Thomas, *Lo que la Falange* (Barcelona: Plaza & Janés, 1999), p. 145.

(179) عملية التوحيد موصوفة بكفاءة في:

Paul Preston, *Franco, pp.* 248 - 274.

(180) هِديًّا سأل فرانكو «الرحمة والشهامة»، كما تدخل كل من بيلار بريمو دي ريفيرا (Pilar Primo de Rivera)، أخت خوسيه أنطونيو، وسيرانو سونيير من أجل التراجع عن العقوبة، في حين نصح السفير الألماني، الجنرال فيلهلم فون فوبل، بأنه «في ظل كون هذه الأوقات على ما هي عليه، فإنه من الخطر جدًا استحداث الشهداء». انظر:

Javier Tusell, *Franco en la guerra civil*, pp. 130 - 131 and 301.

(181) Paul Preston, *Franco*, p. 279.

(182) Juan Pablo Fusi, *Franco*, p. 76.

(183) The Jesuit Father, Constantino Bayle, «El espíritu de Falange española, es católico,» *Razon y Fe*, 112 ([n. P.]: [n. pb.], 1937), p. 236.

(184) Eloy Montero, «*Los estados modernos y la nueva España (1939),*» quoted in: Alfonso Botti, *Cielo y dinero: El nacional catolicismo en espana (1975 - 1881)* (Madrid: Alianza Ed., 1992), pp. 102 - 103.

الاندماج السلس بين التقليد الكاثوليكي والفكر الفاشي الجديد منذ الأيام الأولى للحرب الأهلية مسرود أيضًا بالتفصيل مع اقتباسات مهمة في:
Santos Juliá, *Historia de las dos Españas* (Madrid: Tauris, 2004), pp. 298 - .299), and Helen Graham, *The Spanish Civil War*, pp. 83 - 84

(185) مع مرور الوقت، وبعد مرور فترة طويلة في الحرب العالمية الثانية، عندما رأت دول المحور أن الهزيمة تلوح في الأفق، اضطرت الدكتاتورية إلى التخلي عن ميولها الفاشية وتأكيد جذورها الكاثوليكية، والمطابقة بين الكاثوليكية والتقاليد الإسبانية. وقال فرانكو في مقابلة له مع يونايتد برس (United Press) في تشرين الثاني/ نوفمبر 1944، إن نظام الحكم الذي انبثق من الحرب الأهلية لا يشترك مع الفاشية في شيء وذلك لأن الفاشية لم تُدرج الكاثوليكية بوصفها مبدأ أساسيًا.

(186) المعلومات المفصلة بخصوص هذه الحكومة متوافرة في:
Paul Preston, *Franco*, pp. 295 - 298, and Javier Tusell, *Franco en la Guerra* .*Civil espanola*, pp. 228 - 246

حالما أُلّفت هذه الحكومة، أرسل الكاردينال غوما تقريرًا إلى الكاردينال باسيللي معربًا عن قناعته أن إسبانيا كانت على مشارف «تحديث قانوني في المسائل المتعلقة بالكنيسة في جوانبها المختلفة»، انظر:
Report from the Primate to Cardinal Pacelli (2 February1938), in: Maria Luisa Rodriguez Aisa, *El cardenal Gomá y la guerra de España, Aspectos de la gestión pública del Primado, 1936 - 1939* (Madrid: CSIC, 1981), pp. .295 - 296

(187) نشرت في **الجريدة الرسمية** للدولة بتاريخ 10 آذار/ مارس، وقد وردت في:
FET y de las JONS, Doctrina e Historia de la Revolución Nacional .*Española* (1939)

(188) مقتبس من:
Alfonso Álvarez Bolado, *Para ganar la Guerra, para ganar la paz. Iglesia y guerra civil, 1936 - 1939* (Madrid: Universidad Pontificia de Comillas, .1995), p. 254

(189) رسالة رعوية من إنريكه بلا ي دينييل، في:
Los delitos del pensamiento y los falso ídolos intelectuales,» *The crimes of*» .*thought and false intellectual idols*

مقتبسة من:
Alfonso Alvarez Bolado, *Para ganar la Guerra, para ganar la paz, Iglesia y guerra civil, 1936 - 1939* (Madrid: Univesridad Pontificia de Comillac, .1995), p. 292

إن فكرة «إشراك الله وأعماله في كل شيء» كان قد كتبها الكاردينال غوما في:

La España heroica, Ascética de nuestra guerra (Pamplona: Grafica Bercausa, 1937), pp. 37 - 38.

(190) تقرير المجلس الاستشاري التقني بشأن التعليم في برشلونة، «المؤرخ في 16 كانون الثاني/ يناير 1939 (دخلت قوات فرانكو برشلونة يوم 26 كانون الثاني/ يناير)»، تعميم ساينز رودريغز مأخوذ من جريدة مطرانية بورغوس الكنسية، برشلونة، 22 آذار/ مارس 1938. انظر:

Archbishopric of Burgos Ecclesiastical Gazette (22 March 1938).

(191) Ángela Cenarro (quoting Martínez de Bedoya), *La sonrisa de Phalange: Auxilio social en la guerra civil y en la posguerra* (Barcelona: Critica, 2006), pp. 1 - 13.

(192) Jaume Claret, *El atroz desmoche: La destruccion de la Univeridad espanola por el franquismo, 1936 - 1945* (Barcelona: Critica, 2006), et Mercedes del Amo, *Salvador Vila: El rector fusilado en Viznar* (Granada: Universidad de Granada, 2005).

(193) Santos Juliá, *Historia de las dos Españas*, p. 318.

(194) Ibid, pp. 303 - 304 and 318.

(195) Alfonso Álvarez Bolado, *Para ganar la guerra, para ganar la paz*, pp. 324 - 348.

(196) Aniceto de Castro Albarrán, *Guerra Santa, El sentido católico del Movimiento Nacional Español* (Burgos: Editorial Espanola, 1938), p. 33.

(197) تعتقد هيلين غراهام أن بعد أيار/ مايو 1937، مع وصول خوان نغرين إلى حكومة الجمهورية وإنشاء جيش نظامي، «كان الانقسام في إسبانيا الجمهورية بالأحرى له علاقة بالأيديولوجيا والسياسة الداخلية أقل مما كان له علاقة بالمادة السلبية المتراكمة والأثر النفسي الناجمين عن عدم التدخل [و] الهزيمة العسكرية». انظر:

The Spanish Civil War, p. 68.

(198) Pablo Martín Aceña, «La Economía española de los años treinta,» in: Santos Julia (ed), *Historia de espana de Menéndez Pidal, Republica y guerra civil*, 42 vols. (Madrid: Espana Calpe, 2004), vol. XL, p. 403.

(199) للاطلاع على الجهد المبذول لتخفيف قمع كهنة قومية الباسك، انظر:

María Luisa Rodríguez Aísa, *El cardinal Gomá y la guerra de España*, pp. 222 - 223.

كان فرانكو «شهمًا» على ص 229؛ وتعليق فرانكو لغوما على «الاستسلام غير المشروط» على ص 170. رافق احتلالَ المتمردين العسكريين مدينة

غويبوسكوا في أيلول/ سبتمبر 1936 قمعٌ لليساريين ملطخٌ بالدماء، لكن قُتل ستة عشر كاهنًا من كهنة الباسك في تشرين الأول/ أكتوبر 1936، على يد الأناس أنفسهم الذين دعموا هذه «الحرب المقدسة والعادلة»، وهذا تسبب في احتجاج من الكاردينال غوما لفرانكو الذي لم يكن على علم بهذا الحدث وأعطاه «ضمانته بأن هذا سوف يتوقف على الفور». انظر:

Letter from Cardinal Goma to Cardinal Pacelli, Report of the shooting of priests by the military authorities of the national government (8 Novemnbre 1936), Archivo Goma, pp. 283 - 286.

كتبت عن هذه الحوادث وغيرها التي تتضمن قتل كهنة على أيدي المتمردين العسكريين، في:

[n. a.], *La Iglesia de Franco* (Barcelona: Critica, 2005), pp. 160 - 170.

(200) مقتبس من:

Alfonso Álvarez Bolado, *Para ganar la Guerra, para ganar la paz*, pp. 318 - 319.

(201) Ibid, p. 319, and The Sánchez - Juliá quote in: José Ángel Tello, *Ideología política: La Iglesia catolica espanola, 1936 - 1959* (Zaragoza: Portico, 1984), p. 85.

(202) Ibid, p. 86, and Georges Bernanos, *Los grandes cementerios bajo la luna* (Madrid: Alianza Ed., 1986), and Antonio Ruiz Vila Plana, *Doy fe… un ano de actuacion en la Espana nacionalista* (Paris: [n. pb.], 1938).

(203) Manuel Azaña, «Speech at the University of Valencia,» (18 July 1937), in: *Los espanolesen guerra* (Barcelona: Critica, 1977), pp. 74 - 75.

على الرغم من أن الإشارة إلى «الحرب الرهيبة...» مصدرها خطابه في قاعة دار البلدية في مدينة بلنسية، 21 كانون الأول/ ديسمبر 1937 (ص 19).

(204) للاطلاع على الأصوات المتباينة (المخالفة)، انظر:

Juan María Laboa, «La reacción católica mundial «in», La guerra civil,» *Historia*, vol. 16, no. 13 (1986), pp. 111 - 112.

و«استصواب» عدم تعاون الكرسي الرسولي في الوساطة لوضع حدّ للحرب جرى إبلاغه من طريق غوما إلى المونسنيور بيتساردو (Pizzardo) يوم 25 أيار/ مايو 1937، في رسالة اقتبستها. انظر:

María Luisa Rodríguez Aísa, *El cardenal Gomá y la guerra de España*, p. 167.

الفصل السادس
حرب طويلة

عندما اندلعت الحرب الأهلية في عام 1936، كان الجيش الإسباني يفتقر إلى الأسلحة الحديثة. وباستثناء قواته المتمركزة في أفريقيا، كان مثقلًا بالضباط، ويعاني القصور في تنظيم وحداته المختلفة واستعدادها. كان مؤسسة «ضعيفة متهتكة»، «لم يكن لديه، عمليًا، أي دبابات أو مدافع مضادة للطائرات. وكانت طائرات سلاح الجو فيه تحلق بآلات قديمة كانت في كثير من الأحيان في حالة سيئة». كما كانت قيادته العليا من قدامى المحاربين في المغرب، حيث اكتسبوا خبرة من صراع كولونيالي ضد «عدو بدائي»، لكن لم يشارك أي منهم في الحروب الحديثة [205].

نتيجة نجاح انتفاضة تموز/ يوليو العسكرية في عام 1936 أو إخفاقها، وبوجود جماعتين متعارضتين من المقاتلين، أصبحت حكومة الجمهورية التي كانت تسيطر من حيث المبدأ على أراضٍ أكبر وموارد اقتصادية أكثر، وسلطتها تغطي أهم المدن وأكثرها اكتظاظًا ًبالسكان، من دون قوات عسكرية وغير قادرة على فرض الانضباط على الميليشيات الثورية التي نشأت مكان الجيش. أما المتمردون العسكريون، من ناحية أخرى، فكان لديهم جيش أفريقيا الذي كان بوسعه الانتقال بسرعة إلى شبه الجزيرة، بفضل مساعدات ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية، وضمّ جنودًا محترفين يعرفون القواعد الأساسية للتقنية العسكرية.

استمرت الحرب نحو ثلاثة أعوام. وقبل هزيمتها، تعرضت الجمهورية لعقاب بطيء، حيث تركتها القوى الديمقراطية لتواجه مصيرها، بعد معارك أفنت القسم الأكبر من قواتها ضد جيش كان باستطاعته، تحت قيادة فرانكو، الاعتماد دائمًا على مزايا المساعدات الخارجية. ولم تكن هناك معارك كبيرة على غرار ما حدث في الحربين العالميتين. وهناك خبراء يعتقدون أنها كانت، من الناحية العسكرية، «عملية فاشلة واسعة النطاق على كلا الجانبين» [206].

لكنها كانت أول حرب في القرن العشرين أستُخدم فيها الطيران للقصف المتعمد للجبهة الداخلية. وما من شك في أن الغارات الجوية التي قام بها سلاح الجو الإيطالي على مدريد وبرشلونة وبلنسية، أكبر ثلاث مدن في إسبانيا، ساعدت جيش فرانكو في كسب الحرب.

جيوش ضد ميليشيات

في المناطق التي هُزمت فيها الانتفاضة العسكرية، كانت أنشطُ المجموعات اليسارية التي تضم الاشتراكيين والفوضويين في الأساس، مسلحة. وكان تيار القوة الشعبية والثورية قد عمل على القضاء على وحدات الجيش الموالية للجمهورية في بعض الحالات أو دمجها. وفي الشهور الثلاثة التي تلت الانتفاضة، كانت الحرب صراعًا بين ميليشيات مسلحة تفتقر إلى العناصر الأساسية لجيش تقليدي، وقوة عسكرية ركزت مواردها في السلطة والانضباط.

حاولت الميليشيات في المدن توسيع نطاق قوتها المسلحة إلى مواقع أخرى. وبالتالي، كان أحد القرارات المبكرة التي اتخذها الفوضويون في كاتالونيا فور هزيمة المتمردين العسكريين في 21 تموز/ يوليو، هو إنشاء «اللجنة المركزية للميليشيات المناهضة للفاشية» وإرسال طوابير مسلحة للاستيلاء على سرقسطة التي كانت قد سقطت في أيدي المتمردين، وهي المدينة الرئيسة في أراغون، وتبعد عن برشلونة 300 كلم.

مع ذلك، من الصعب قبول الصورة التقليدية الشائعة عن آلاف مؤلفة من رجال الميليشيات الذين كانوا مستعدين للانطلاق إلى أراغون لمحاربة الفاشيين؛ إذ تُظهر لنا الصور والوثائق من ذلك الوقت حشودًا من الناس في شوارع برشلونة يهتفون لمغادرتهم، لكن يبدو أن عدد الذين استُدرجوا بهتافات التحشيد التي أطلقها بعض الزعماء الفوضويين، ممن تسلقوا الشاحنات مع بنادقهم، وقبضاتهم المشدودة والمرفوعة، كان أقل مما اعتدنا تصديقه. فالأرقام التي قدمها الفوضويون راوحت بين 20 و30 ألفًا من الرجال لتغطية كامل جبهة أراغون. ووفقًا للمصادر القومية، فإن 15 ألفًا هم الذين «غزوا» تلك المنطقة [207].

كانت لكل منظمة سياسية أو نقابية ميليشياتها، ولكل ميليشيا لجنة قيادة خاصة بها. وبالنسبة إلى الفوضويين والاشتراكيين، كانت الميليشيات نسخة من «الشعب المسلح» التي أسندت إليها مهمة إحداث ثورة وتدمير آثار النظام الذي كان يمثله الجيش والجماعات الاجتماعية الداعمة له. ونظرًا إلى ترعرعها في ظل تقاليد مناهضة للجيش، وفي ظل انعدام الثقة بالجنود المحترفين، فإن كثيرًا من رجال الميليشيات هؤلاء، بدءًا من قادتهم، لم يكون على وشك التخلي عن مراكزه بسهولة. ولهذا السبب كان تنظيم الطوابير المسلحة والمصادرات وقتل الأعداء السياسيين والأيديولوجيين يحدث في آن منذ البداية.

بعبارة أخرى، تعيّن على الضباط الذين ظلوا موالين للجمهورية مواجهة ضباط آخرين في ما كان آنذاك حربًا مفتوحة، ووجدوا أنه ما عاد لديهم ضباط يأتمرون بإمرتهم، بل كان لديهم ، بدلًا من الجنود، آلاف العمال وعمال المزارع المتحمسين جدًا والثوريون والممتلئون حماسة ضد الفاشية. لكنهم افتقروا إلى التدريب والتنظيم والانضباط للقتال بفاعلية في حرب مفتوحة.

في صيف عام 1936 كانت الميليشيات هي الملجأ الطارئ للتصدي للتمرد العسكري، وكان ثمة ندرة في وحدات الجيش النظامي الموالية للجمهورية.

كان زي هؤلاء مكوّنًا من ثياب عمل زرقاء، وفولارات حمراء (للاشتراكيين) أو سوداء وحمراء (للفوضويين)، والبيريات أو القبعات، مع شعار منظمة كل منهم. وكانوا مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة التي استولوا عليها في هجمات على الثكنات العسكرية، وكان بعضهم مسلّحًا ببنادق صيد وأسلحة أخرى كثيرة غير صالحة للاستخدام. وكانوا يناقشون القرارات في اجتماعات

عامة، ويختارون القادة الذين سيقودونهم. وكانت صحفهم ونشراتهم التي تكاثرت في المراحل المبكرة، تؤكد شجاعتهم وبطولاتهم ضد «الوحش الفاشي».

لكن، سرعان ما اتضح أن هذه الميليشيات ذات التنظيم السيئ والانضباط الضعيف لم تكن مؤثرة القتال ضد الجيش الذي كان يتقدم نحو مدريد بقواته المنقولة من أفريقيا. ففي 7 آب/ أغسطس عين خوسيه غيرال، رئيسُ وزراء الجمهورية، المقدمَ خوان هرنانديز سارافيا، رئيسَ الحكومة العسكرية السابق في ظل مانويل أثانيا، وزيرًا للحرب، وحاول استرداد أي ضابط محترف متوافر. وعلى الرغم من أن الميليشيات واصلت إظهار قوتها العسكرية لبعض الوقت، إلا أن الوزير الجديد أمر بأول استدعاء للرتب العسكرية منذ انهيار نظام التعبئة الذي تسبب به الانقلاب العسكري.

كان لدى المتمردين عدد كبير أيضًا من المتطوعين، كما كان ضمن جيشهم منذ البداية عشرات آلاف من الجنود والحرس المدني والشرطة النظامية. كما أعيد إنشاء شبكة القيادة على يد ضباط جيش أفريقيا، وتمكن جنرالاتُ المتمردين من بسط الانضباطَ العسكري منذ البداية. وبالتالي، فمع هذين النمطين المختلفين من الحرب، انتهى صيف عام 1936 بإحراز تقدم كبير للمتمردين وخسائر للجمهوريين، بما في ذلك عاصمتان إقليميتان هما بطليوس وسان سيباستيان. وعندما سقطت هذه الأخيرة في 13 أيلول/ سبتمبر، كانت طوابير المغاربة وجنود الفيلق من أفريقيا قريبين من مدريد، حيث تمكنوا في أربعة أسابيع من التقدم نحو 500 كلم، وقتلوا رجال الميليشيات ذوي التسليح السيئ، وزرعوا الإرهاب حيثما ذهبوا.

مع ذلك، لم يتقدم جيش أفريقيا نحو مدريد، عاصمة الجمهورية، التي كانت دفاعاتها ضعيفة جدًا في ذلك الوقت؛ إذ أصدر فرانكو أوامره إلى الجنرال خوسيه إنريكي فاريلا تغيير المسار والتوجه نحو طليطلة للتخفيف عن المتمردين الذين كانوا محاصرين في ألكازار منذ 22 تموز/ يوليو. ونتيجة هذا القرار فقد المتمردون العسكريون فرصة مثالية لاكتساح مدريد قبل أن يتمكن الجمهوريون من إعادة تنظيم دفاعاتهم ووصول أول وحدة كبيرة من المساعدات الخارجية. غير أن فرانكو كان أشد عناية بـ «الفوائد السياسية المتوخاة من التخفيف عن ألكازار»، التي كانت ستمهد الطريق لتعيينه في منصب القائد الأعلى للقوات المتمردة. وبذلك تأخر الهجوم على مدريد أسبوعين [208].

في الوقت نفسه، وطّد فرانكو قيادته بعد أن عززت إغاثة ألكازار مكانته الأسطورية. وكان قد وعد قبل شهر بتحرير قريب لمجموعة يبلغ عددها الألف أو نحو ذلك من الحرس المدني والفلانخيين، بقيادة العقيد خوسيه موسكاردذو، الذين تحصنوا في ألكازار في الأيام القليلة الأولى من الانتفاضة، ومعهم من الرهائن زوجات وأطفال عدد لا بأس به من المتشددين اليساريين المعروفين.

ورُوِّجَ بشكل ملائم مقولة موسكارذو المعروفة: «كل شيء هادئ في ألكازار»، الأمر الذي جرى تكراره لفرانكو وعدد من الصحافيين في فاعلية نُظّمت بعد يومين من تحريرها. فغدا فرانكو منقذ الأبطال المحاصرين، ورمزًا للجيش المستعد لكسب الحرب بأي ثمن.

مدريد

بحلول منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1936، كانت قوات المتمردين التي أصبحت آنذاك مجهزة تجهيزًا جيدًا بقطع مدفعية وعربات مدرعة إيطالية، قد احتلت معظم البلدات والقرى القريبة من مدريد. أما رجال الميليشيات الذين زعزعهم تقدم جيش أفريقيا، فانسحبوا إلى العاصمة، حيث انضم إليهم مئات اللاجئين الفارّين من المناطق المحتلة. وأعلن فرانكو أنه سيستولي على مدريد في 20 تشرين الأول/ أكتوبر. وعُرف عن الجنرال مولا أنه رتب لقاء مع مراسل صحيفة **ديلي إكسبرس** في بويرتا دل سول لتناول القهوة معه هناك. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر وصلت إلى مدريد أول شحنة سوفياتية أرسلها الكرملين لمواجهة المعونة الإيطالية والألمانية، وكانت تحوي طائرة ودبابات. وكانت أول شحنة من السلاح من الاتحاد السوفياتي قد وصلت إلى ميناء قرطاجنة قبل ذلك بثلاثة أسابيع.

في هذا الوقت، صدر مرسوم حكومة لارغو كاباييرو الذي قضى بإنشاء الجيش الشعبي، المُكوّن من كتائب مختلطة كان من المنتظر، من خلال العسكرة، أن تحول رجال الميليشيات إلى جنود. أما التلقين المذهبي اللازم للقتال فكان يوفره مفوضون سياسيون، وهو أسلوب ظهر آنذاك بعد أن سبق تطبيقه على يد الشيوعيين في الفوج الخامس، وهو نموذج للجيش المحترف الذي كانوا يهدفون إلى السيطرة عليه، ويتلقى في الأوقات كلها مشورة الشيوعيين الأجانب.

في 19 تشرين الأول/ أكتوبر وقع فرانكو خطة الهجوم على ثلاث جبهات، بنحو 30 ألف جندي مقسمين تسعة طوابير. ووجَّه الجنرال خوسيه إنريكي فاريلا، المتعاطف مع «المُستفرقين» والكارليين، أمره إلى القوات الكولونيالية، فهاجموا من طريق حديقة كاسا ذي كامبو والحرم الجامعي. ولم يكن أحد في الحكومة، في الأقل رئيس الوزراء فرانشيسكو لارغو كاباييرو، واثقًا من أن مدريد ستكون قادرة على الصمود في وجه هجوم المتمردين العسكريين، مع مرتزقتهم من أفريقيا، الذين يعززهم سلاح الجو الألماني وفيلق الجو الإيطالي. كما لم يتوقع الدبلوماسيون والصحافيين الأجانب أي نتيجة أخرى.

في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، عندما أوشكت الطوابير القومية على الوصول إلى هدفها، قررت الحكومة الجمهورية مغادرة مدريد ونقل عاصمة الجمهورية إلى بلنسية، بعيدًا من الجبهة [209]. وكان تحت تصرف الجنرال خوسيه مياخا

الذي تركه رئيس الوزراء لارغو كاباييرو مسؤولًا عن مجلس الدفاع في مدريد، والمقدم فيسنتي روخو رئيس هيئة الأركان العامة، 20 ألف رجل. بعد ذلك بيومين، اشتبك رجال الميليشيات مع المغاربة بالسلاح الأبيض في حرم الجامعة.



النساء يتعاونّ في الدفاع عن مدريد ضد الفاشية (مجموعة خاصة، سرقسطة)

تكوّنت قوة المهاجمين الرئيسة من قوات المشاة الكولونيالية «المعتادة على الحرب السلسة، ومع قصف مدفعي قليل وضد عدو سريع في التخلي عن مواقعه، الذي لم يسع للدفاع عنها حتى أطلقت الرصاصة الأخيرة» [210]. وتوقّع فرانكو وفاريلا، بعد تقدمهما المظفر من الجنوب في أثناء فصل الصيف، أن يدخلا مدريد بهجوم يشنه سلاح المشاة. واقترحا «هدفًا غير معقول بموارد شحيحة؛ إذ إن ثلاثين ألف رجل لا يمكنهم قهر مدينة فيها أكثر من مليون نسمة مصممين على الدفاع عن أنفسهم» [211]. إضافة إلى ذلك، منح تأخير الهجوم من أجل التخفيف عن ألكازار مسبقًا للجمهوريين مزيدًا من الوقت لتنظيم دفاعهم، واستلام أول شحنة من المساعدات السوفياتية والترحيب بالألوية الدولية. ومع ذلك، قلّل فيسنتي روخو، في كتابه **كان ذلك دفاعًا عن مدريد**، من أهمية دور هذه القوات من المتطوعين الذين جاءوا من جميع أنحاء العالم، وبدلًا من ذلك أكد شجاعة الآلاف من المواطنين المجهولين وبسالتهم، الذين أغضبهم الدمار الذي أحدثته غارات المتمردين الجوية وشعروا بأن حريتهم أصبحت في خطر. وكانت معركة مقاومة ظهر فيها في المعسكر الجمهوري أول مرة في الحرب أن «الامتثال للخدمة العسكرية قد أصبح أوجب الواجبات» [212].

حثّ بعضُ المنظمات المرتبطة بالشيوعيين، مثل الغوث الأحمر الدولي، وتحالف المثقفين المناهضين للفاشية، سكانَ مدريد على محاكاة مآثر عام 1808 المجيدة، حيث صمد الشعب ضد قوات نابليون، وهو الصمود الذي خلّدته لوحات الفنان غويا. وكرّس الشاعر رافائيل ألبرتي قصيدته «مدريد، قلب إسبانيا» لهذا الدفاع البطولي [213]. وكان من الممكن رؤية لافتات في

التظاهرات، وعلى أهم مباني مدريد مُعنونة بعبارات مثل «لن يمُرُّوا»، و«الموت على قدميك خير من العيش على ركبتيك»، وهي عبارات ارتبطت إلى الأبد بالزعيمة الشيوعية دولوريس إيبارّوري، الملقبة بـ «باسيوناريا».

ربما اعتُبر الجنرال خوسيه مياخا بطل الدفاع عن مدريد، حيث كان يجول في جميع أنحاء المدينة في محاولة لرفع معنويات الشعب، إلا أن الجوانب التقنية والعسكرية كانت في يد فيسنتي روخو، الضابط الذي ظل مواليًا للجمهورية لأنه اعتقد أن من واجبه القيام بذلك، والذي أصبح بعد بضعة شهور قائد جيشها. وعرّف نفسه دائمًا أنه «الضابط الكاثوليكي والوطني». ووفقًا لحفيده، خوسيه أندريس روخو، فإنه رأى أنه مقيد بين عالمين، عالم الضباط «المستفرقين» الذين شاركوا في الانقلاب، والذين لم يشعر تجاههم بأي تقارب، وعالم رجال الميليشيات المسلحين الذين دافعوا عن الثورة وأحرقوا الكنائس. وبين هذين العالمين، عزم على وضع استراتيجيا جديدة لتنظيم قوات فاعلة لمواجهة المتمردين العسكريين، في محاولة لتوطيد سلطة الضباط المحترفين مثله وسلسلة قيادة هذا الجيش [214].

ولد فيسنتي روخو في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1894 في فوينتي دي لا إيغيرا، وهي بلدة صغيرة في منطقة بلنسية. وكان أصغر من فرانكو بعامين، ولم يكن قد بلغ الثانية والأربعين عندما بدأت الحرب. وكان والده، وهو ضابط خدم ستة أعوام في كوبا، قد توفي قبل ثلاثة شهور من ولادته، وعندما كان في الثالثة عشرة من عمره فقدَ والدته أيضًا. ومن أجل مواصلة دراسته، أُرسِل إلى مدرسة داخلية للأيتام من أبناء ضباط المشاة، وقُبل في أكاديمية المشاة في طليطلة في حزيران/ يونيو 1916. وغادرها وهو ملازم ثانٍ في سلاح المشاة، بعد أن نجح حاصلًا على المركز الثاني في دفعة كانت مكوّنة من 390 طالبًا.



جندي جمهوري، جبهة مدريد (وزارة الثقافة)

في عام 1915 خدم متطوعًا في أفريقيا، ورُقّي إلى نقيب في عام 1918، وبين عامي 1922 و1932 درَّس في الأكاديمية في طليطلة. ثم انضم إلى كلية الحرب للحصول على دبلوم الأركان. وفي حزيران/ يونيو 1936، بعد وقت قصير من

ترقيته إلى رتبة رائد، انضم إلى هيئة الأركان المركزية. وفي إثر الفوضى التي سببتها الانتفاضة العسكرية، أعادت حكومة لارغو كاباييرو الأولى تنظيم هيئة الأركان المركزية، فأصبح روخو الرجل الثاني في القيادة هناك تحت إمرة المقدم مانويل إسترادا مباشرة. وفي 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 رُقّي إلى رتبة مقدم «لولائه»، وذلك قبل بضعة أيام من تلقي مياخا الأمر بتعيينه رئيس الأركان العامة للدفاع عن مدريد. ورُقي إلى رتبة عقيد لـ «خدماته الحربية» في 24 آذار/ مارس 1937، وفي أيار/ مايو عينه خوان نغرين رئيسًا للأركان المركزية للجمهورية، وهو المنصب الذي شغله حتى نهاية الحرب. وفي 24 أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، رقي إلى رتبة جنرال (فريق أول).

كان نقص الضباط المحترفين واحدًا من أبرز عيوب الجيش الذي بدأت حكومة لارغو كاباييرو بتأسيسه. فمن ضباط الجيش البالغ عددهم 16 ألفًا الذين كانوا في الخدمة قبل الانتفاضة العسكرية، لم يبق في المنطقة الجمهورية إلا نحو 20 في المئة منهم، وكان هذا «غير كافٍ على الإطلاق لجيش زادت أعداد قواته خمسة أضعاف في أقل من عام». وكان عدد قليل جدًا من ضباطه قد شغل مواقع في القيادة العليا قبل الحرب، وأفضى موطن الضعف هذا «إلى الترقية السريعة للضباط الذين لا يعرفون شيئًا عن قيادة الوحدات الكبيرة» [(215)].

من هنا، شكّل هذا الارتجال في القيادة مشكلة خطرة تفاقمت مع الانتقال إلى الرتب العسكرية الأدنى، لأن معظم الضباط الأدنى رتبة كان في جانب المتمردين. وكان تعيين قادة الكتائب والسرايا مرتجلًا بالضرورة، وكان يتعين على الجيش أن يستوعب ويفوض الرؤساء السياسيين للميليشيات والطوابير التي أُنشئت في الأيام التي تلت الانتفاضة العسكرية. ويرى غبريال كاردونا، أحد أفضل المتخصصين بالتاريخ العسكري، أنه «بينما كان الجمهوريون في وضع دفاعي، لم تكن تلك العيوب حادة كحدتها عندما بدأت الهجمات الكبرى، حيث كانت الحاجة ماسّة إلى وجود تسلسل قيادي واضح» [(216)].

جدير بالذكر أنه، إلى جانب روخو، كانت هناك مجموعة من الضباط المحترفين، منهم خوان هرنانديز سارافيا وأنطونيو إسكوبار وفرانشيسكو يانو دي لا إنكومييندا وخوسيه فونتان ومانويل مَتايانا الذين ظلوا موالين للمؤسسات الجمهورية، لكنهم منسيون الآن. وعلى الرغم من أن عددًا منهم كان آخر من فرّ من إسبانيا، إلا أن الكتّاب الراديكاليين المتطرفين في المنفى، فوضويين أكانوا أم اشتراكيين، وصفوهم بأنهم خونة، أو فرانكويون أو دمى ستالينية. ومع طعم مرارة الهزيمة في أفواههم، انضم الشيوعيون أيضًا إلى جوقة القدح، فلم يُسوِّغوا الاحترام من المنتصرين. فمن جهة، كان هناك الضباط الذين انتصروا في الحرب، لا تزال أسماؤهم تُذكر على الشوارع التي تسَمَّت بها في عدد من البلدات والمدن في إسبانيا، وكان هناك ضباط آخرون في الجانب الخاسر، طواهم النسيان الآن تمامًا.

كان هناك قادة الجيش الجمهوري الذين جاءوا من الميليشيات. ولم يكن هؤلاء يتمتعون بالأهلية العسكرية، على الرغم من أن إنريكي ليستر تلقى تدريبًا في الاتحاد السوفياتي، ورُقي مانويل تاغوينيا من خلال الرتب العسكرية. أما أسرع ترقية فكانت ترفيع خوان موديستو الذي كان عريفًا في «الفيلق»، وفي صيف عام 1937 عُيِّن في منصب القائد الأول لفيلق الجيش الخامس، وهي وحدة الصدام التي أدى الشيوعيون فيها دورًا رئيسًا. إضافة إلى ذلك، انضم بعض الفوضويين الذين كانوا يقودون الطوابير منذ تموز/ يوليو 1936 إلى سلسلة قيادة الجيش الجمهوري، حيث نحّوا جانبًا تحيزاتهم المعادية للجيش. ومن الأمثلة الممتازة بينهم سيبريانو ميرا وغريغوريو خوفير وميغيل غارسيا فيفانكوس.

أخفق أول هجوم كبير لفرانكو على مدريد على الرغم من القصف الذي نفذته، بلا هوادة، طائرات «يونكرز يو 52». وفي 23 تشرين الثاني/ نوفمبر أمر فرانكو بوقف الهجمات لأن طوابيره أُنهكت، ولأن الجمهوريين تمكنوا من تسليح أنفسهم، واستخدموا الطائرات المقاتلة السوفياتية، وأصبحوا أفضل تنظيمًا. ولم يكن جيشًا حقيقيًا، إلا أن الجمهوريين تغلبوا على حالة الاضطراب الأولى والشعور بالعزلة. وعلى الرغم من هذه الهزيمة المبكرة، كان فرانكو قد حصل آنذاك على الاعتراف الألماني والإيطالي بمجلس الدولة التقني باعتباره حكومة إسبانيا الشرعية. أما على الساحة الدولية، فواصل الثوار العسكريون توطيد مواقعهم. وأوضح موسوليني وهتلر وضوحًا تامًا إلى أي جانب كانا يقفان في المعركة التي تخاض على التراب الإسباني.

إن حالة مدريد تحت الحصار في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، التي حُفرت صورتها في الذاكرة الجماعية للجمهوريين وأعضاء الألوية الدولية بسبب مقاومة سكانها البطولية، كانت أيضًا الإطار الذي جرت فيه المذبحة الرهيبة للسجناء، ولا سيما السياسيين والضباط واليمينيين ورجال الدين. فالاعتداءات على السجون، وعمليات «النزهة» و«الاستئصال» والتقتيل كانت تقع في مدريد منذ هزيمة المتمردين في تموز/ يوليو من ذلك العام، لكن ذلك كله لا يذكر مقارنة بمذبحة باراكويّوس دل خاراما، وهو حدث لم يتكرر في الحرب الأهلية، كما لن يتكرر الوضع الذي أفضى إليها، وهو انتقال حكومة الجمهورية إلى بلنسية، وإنشاء مجلس دفاع تولى التنسيق والسيطرة على قوات حفظ النظام والأمن.

في ذلك الوقت كان هناك أكثر من 5000 نزيل في سجون مدريد. وكان قد رُحّل نحو 2000 منهم في 7 و8 تشرين الثاني/ نوفمبر، حيث نُقلوا في حافلات تديرها شركة الترام في مدريد إلى مواقع قرب باراكويّوس دل خاراما وتوريخون دي أردوز. وهناك قُتل معظمهم ودفنوا في مقابر جماعية. وتواصلت عمليات «الاستئصال» والقتل أيامًا عدة، وتصاعدت في نهاية ذلك الشهر. وفي

4 كانون الأول/ ديسمبر، أوقف المفتش العام الجديد للسجون، الفوضوي ميلكور رودريغيز، عمليات الاستئصال تلك. وفي شهر واحد، شملت هذه العملية نحو 2700 سجين جرى التعرف إليهم من خلال صورهم بعد الحرب، على الرغم من أن هذا العدد، في معرض تبجيل الشهداء الذي يروج له المنتصرون، تضخم في النهاية إلى ما نحو تسعة آلاف قتيل من السجناء.
كان ذلك وقتًا سيئًا بالنسبة إلى قضية الجمهورية، ذلك أن مدريد كانت ترزح تحت الحصار، ولعدم وجود حكومة فيها، وقيام الجماعات المسلحة بقتل السجناء بشكل ممنهج. فلا غرو إذًا أن يثير هذا الشأن سلسلة من التبريرات والاتهامات والتصريحات السجالية التي تحفل بها الكتابات حتى الآن. وليس من المبالغة لوم الشرطة التي كانت خاضعة للسيطرة الشيوعية، إضافة إلى المستشارين السوفيات وناشطي «الشباب الاشتراكي المُوحَّد»، والقيادة العليا لمنظومة الشرطة هذه التي ضمت مانويل مونيوز مدير عام الأمن، وسانتياغو كاريو المستشار المسؤول عن النظام العام، وسيغوندو سيرانو بونسيلا، «مندوب مديرية الأمن العام». ومن المرجح جدًا أن «الرعاع المنفلتين» العاديين الذين يبرزون دائمًا في حالات الفوضى، تصرفوا من تلقاء أنفسهم، إلا أن عمليات «الاستئصال» التي جرت في مدريد في تشرين الثاني/ نوفمبر توحي أن عملية التطهير الواسعة للجبهة الداخلية أملتها الحرب، وكانت مرغوبًا فيها أيضًا؛ لأنها كانت فرصة فريدة من نوعها للقضاء على العدو السياسي والأيديولوجي والطبقي [(217)].
تواصلت الحرب. وظلت مدريد الهدف الرئيس للجيش القومي الذي انضم إليه بحلول نهاية عام 1936 عشرات الآلاف من القوات الإيطالية، الذين شكّلوا قوام «فيلق قوات المتطوعين»، ومعهم جنرالات اكتسبوا خبرة من الحرب العالمية الأولى، وبضعة آلاف من الألمان الذين خدموا في فيلق كوندور، وفي الأقسام المضادة للدبابات والمدفعية التابعة للجيش الألماني. وفي بداية عام 1937، كان لدى القوميين نحو 350 ألف رجل، وهو عدد مشابه جدًا لعدد الجيش الجمهوري.
مع تعثر جيشه على مشارف مدريد، قرر فرانكو مهاجمة ملقة من أجل مواصلة الاستيلاء على رقعة كبيرة من الأندلس. وبدأت هذه المعركة التي شهدت أول مرة مشاركة إيطالية في 5 شباط/ فبراير، وفي السابع منه دخلت المدينة طوابيرُ «فيلق قوات المتطوعين» المُؤلّلة، مع غطاء جوي من عدد كبير من الطائرات القاذفة والمقاتلة، وغطاء كذلك من الطرّادات والزوارق في المناطق القريبة من الشاطئ. كما كانت التمرين الأول للحرب السريعة (غويرّا سيلري) (guerra celere) وهي النسخة الإيطالية من الحرب الخاطفة الألمانية (بليتسكريغ) (Blitzkrieg) التي كانت ناجحة في ملقة بسبب عدم وجود أي دفاعات للجمهوريين هناك، وحيث أبدوا مقاومة ضعيفة.

قبل يومين من دخول الإيطاليين، بدأ عشرات الآلاف من الناس، رجالًا ونساءً وشيوخًا وأطفالًا، بالاندفاع في جماعات كبيرة إلى خارج المدينة نحو مدينة ألميريا، هربًا من الانتقام والنهب الذي توقعوا أن يُنزله بهم المنتصرون. ونُظمت قوة لملاحقتهم، فيما كانت تُطلق عليهم نيران الرشاشات من الطائرات والسفن الحربية. وكانت الطريق مغطاة بالقتلى والجرحى. وفقدت أسر كثيرة أطفالها في أثناء هذا الهروب. أما الذين بقوا في ملقة فلم يكونوا أفضل حالًا، فقتل منهم ما لا يقل عن 1500 شخص في الشهور التالية، في السجون أو المقابر أو أُخِذوا «للنزهة» في الليل. وبين 8 شباط/ فبراير ونيسان/ أبريل 1939، أي النهاية الرسمية للحرب، سُجن في المدينة 818 امرأة و4168 رجلًا، وهي أرقام لا تشمل الذين اعتُقلوا في سجون أخرى في المقاطعة ومعسكرات الاعتقال. وكان ذلك علامة على عودة «الإرهاب غير المُقونَن» الذي ساد في صيف عام 1936، فضلًا عن جثث اختفت من دون سجلات لها، وعمليات قتل من دون محاكمات أو ضمانات قانونية.

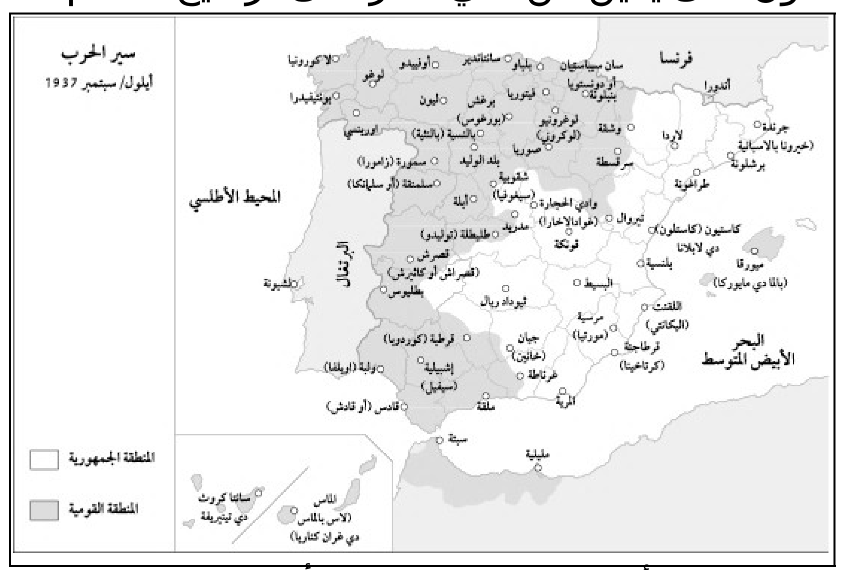
في الوقت الذي جرى فيه الاستيلاء على ملقة، كان الجيش القومي قد أعد هجومًا جديدًا على مدريد، وشمل قطع الطريق إلى بلنسية عبر وادي نهر خاراما، وهي الطريق التي كانت تصل عبره الإمدادات والعتاد العسكري إلى العاصمة. وصُممت هذه العملية كي تكتمل بهجوم يشنه «فيلق قوات المتطوعين» الإيطالي من سيغوينثا نحو غوادالاخارا للاستيلاء على مدريد في حركة تشبه الكماشة. وعلى مدى ثلاثة أسابيع في شباط/ فبراير، بدءًا من 6 شباط/ فبراير إلى نهاية الشهر، خسر الجانبان آلاف الرجال. ومع أن القوميين تمكنوا من دفع جبهتهم بضعة كيلومترات إلى الأمام، فإن معركة خاراما، على نحو ما، لم تكن مثمرة في النهاية.

بعد بضعة أيام، في 8 آذار/ مارس، بدأت كتيبة الجنرال أميريغو كوبّي المؤلّلة هجومها، لكنها تعطلت في عاصفة ثلجية شديدة وتعرضت في خلال أيام قليلة لهزيمة ساحقة. ومن الأسباب التي أفضت إلى ذلك فشل فرانكو في تنفيذ عمليته التضليلية من خاراما. وتمكنت القوات الجمهورية، بمساعدة من كتيبة غاريبالدي من الألوية الدولية والدبابات السوفياتية، من تركيز جهدها على وقف الزحف الإيطالي.

أمر الجنرال رواتّا بالانسحاب. وهكذا انتهت معركة المتمردين التي امتدت خمسة شهور للاستيلاء على مدريد من دون نجاح، على الرغم من تفوقهم العسكري. وتمكن الجمهوريون من الحفاظ على عاصمتهم، وأن يقدموا إلى العالم صورة البطولة والمقاومة ضد الفاشية الدولية. وحاولت الأفلام الوثائقية الجمهورية المصورة مع الأسرى الإيطاليين، أن تُظهر للعالم أنهم ليسوا متطوعين فاشيين، إنما جنود نظاميون [218]. لكن أيًا من هذه الدلائل التي يمكن اعتبارها دعاية، لم يغير موقف لجنة عدم التدخل.

حرب الاستنزاف

تسبب تعاقبُ إخفاقات الاستيلاء على مدريد في إحداث تغيير في استراتيجية فرانكو؛ فمنذ تلك اللحظة، اختار حرب الاستنزاف الطويلة جدًا لطحن العدو. ولم يكن مهمًا بالنسبة إليه أن يشكك الضباط والاستراتيجيون الإيطاليون والألمان في كفاءته العسكرية؛ لأن هدفه كان القضاء على العدو، العنصر المعادي لإسبانيا، وفي الوقت نفسه «ترويض» زملائه الجنرالات وتوطيد مركزه باعتباره الدكتاتور الوحيد [(219)]. وألمح بذلك للعقيد إميليو فلديا، رئيس هيئة أركان الجنرال رواتّا، في شباط/ فبراير 1937: «في الحرب الأهلية، يكون الاحتلال المنهجي للأراضي، مصحوبًا بما يلزم من حملة تطهير، أفضل من إيقاع الهزيمة السريعة بجيوش العدو؛ لأنها تترك البلاد موبوءة بالخصوم». قال ذلك مرة أخرى، بمزيد من التفصيل، لسفير موسوليني، روبرتو كانتالوبو، في 4 نيسان/ أبريل 1937: «يجب علينا تنفيذ المهمة البطيئة بالضرورة والمتمثلة في الاسترداد والتهدئة، ومن دونها سيكون الاحتلال العسكري عديم الفائدة إلى حد كبير (...) لا شيء يجعلني أتخلى عن هذا البرنامج التدريجي. فهو سيجلب لي مجدًا أقل، لكنه سيجلب سلامًا داخليًا أكبر (...) سأستولي على العاصمة في الوقت الملائم من دون أن أستبِق ذلك حتى بساعة واحدة؛ إذ يجب أولًا أن أكون على يقين من أنني قادر على ترسيخ الحكم» [(220)].



إسبانيا: الأراضي الجمهورية والقومية، أيلول/ سبتمبر 1937

كان فرانكو يُمسك بالأوراق الرابحة كلها التي تمكنه من تطبيق هذه الاستراتيجيا، حيث كان لديه كثير من الرجال، وهو أمر أصبح ممكنًا بفضل استمرار نسق التجنيد التقليدي، وبفضل العدد الكبير من المتطوعين المغاربة الذين عززوا صفوف جيش أفريقيا. وكان قادرًا منذ أيلول/ سبتمبر 1936 على استخدام اثنتين من الأكاديميات العسكرية، في بورغوس وإشبيلية، لتدريب

خريجي الجامعات بسرعة وبرتبة ملازم ثانٍ. كما أنشأ أربع مؤسسات لتدريب الضباط وضباط الصف. لكن قبل كل شيءٍ كان على ثقة من أن الاحتمالات الدولية للدعم الألماني والإيطالي لقضيته وعزل الجمهورية من جهة الديمقراطيات الغربية لن يتغير أيضًا. وهكذا، كان لديه كثير من الرجال وإمدادات مضمونة من الموارد.

مع تلك الموارد، وبدلًا من مواصلة الهجوم على مدريد، حوَّل القوميون انتباههم إلى الشمال، المنطقة الضعيفة من حيث الدفاعات والمعزولة عن باقي المنطقة الجمهورية، وذات التركز الكبير للصناعة والتعدين في إسبانيا. إضافة إلى ذلك، كان الألمان يضغطون من أجل هذا التغيير في اتجاه الحرب، لأنهم شعروا بأن الفحم والصلب في هذه المنطقة سيساعد برنامج هتلر في إعادة التسلح العاجل. كما أن الجنرال مولا الذي كانت قواته قريبة جدًا من الهدف، أراد أن يغزو تلك المناطق ويلقن الباسك درسًا مفاده: «إن لم يكن الإذعان فوريًا، فإنني سأسوّي فيزكايا بالأرض، بدءًا من الصناعات الحربية» [(221)].

من أجل هذه العملية، نشر مولا فرقة نافار، وفيلق قوات المتطوعين الإيطالي الذي أعيد تنظيمه تحت إمرة الجنرال إيتوري باستيكو، وفيلق كوندور تحت إمرة فون ريشتهوفن الذي سيستخدم هذه الحرب في شمال إسبانيا لتكون بمنزلة منصة اختبار لقصف المدن. ولم يكن لدى كتائب الباسك الجمهورية مدفعية مضادة للطائرات. وكانت أراضيهم «ضيقة حيث كانت الطائرات الألمانية قادرة على الوصول إلى أهدافها قبل أن تدوي صفارات الإنذار» [(222)].

بدأ القوميون حملتهم في نهاية آذار/ مارس بقصف عنيف من جانب فيلق كوندور يهدف إلى تحطيم معنويات السكان المدنيين وتدمير شبكات الاتصالات الأرضية. وكانت البداية في دورانغو في 31 آذار/ مارس، ثم في غيرنيكا في 26 نيسان/ أبريل. وفي 19 حزيران/ يونيو في مدينة بلباو التي كان يحميها محيطٌ دفاعي يبلغ 80 كلم كانت قد وضعته حكومة الباسك، وهو «الحزام الحديد» الذي كان عديم الفائدة ضد الطائرات التي حلقت فوقه. واستسلم، «وأعيد دمجه في الحضارة والنظام»، بحسب ما أفادت برقية رسمية أرسلها جيش الاحتلال.

بعد بضعة أيام، في أثناء خطبة تنصيبه رئيسًا لبلدية بلباو، اغتنم الفلانخي خوسيه ماريا دي أرايلسا حرارة الأجواء القومية والمناهضة للباسك في تلك اللحظة، وقال: «دعونا نكون واضحين في هذا الشأن: احتُلت بلباو بقوة السلاح (...) وكان الفائز إسبانيا الموحَّدة والعظيمة والحرة. وشهدنا نهاية هذا الكابوس المخيف والشرير الذي يُدعى إيوسكادي (...) أصبحت فيزكايا مرة أخرى جزءًا من إسبانيا من طريق الاحتلال العسكري وحده» [(223)]. وألغى مرسومٌ صدر في 23 حزيران/ يونيو قانون الحكم الذاتي الذي كان قد أجازه المجلس التشريعي

للجمهورية في تشرين الأول/ أكتوبر من العام الماضي. وباعتبار فيزكايا وغويبوسكوا «مقاطعتين خائنتين»، جرى تجريدهما من الصلاحيات الاقتصادية والمالية الخاصة التي كانتا تتمتعان بها منذ نهاية القرن التاسع عشر.
بعد ذلك امتدت إسبانيا «الموحدة والعظيمة والحرة» إلى سانتاندر، وشملت في تشرين الأول/ أكتوبر منطقة أستورياس الجمهورية، مع مدينتي خيخون وأفيلس باعتبارهما آخر معاقل الجمهوريين في الشمال. وبسقوط الشمال الصناعي والسيطرة على إنتاج الحديد، بدأ توازن القوى يميل بوضوح إلى جانب القوميين، الذين كانوا أكثر جنودًا وأفضل تسليحًا، فضلًا عن سيطرتهم على خطوط الاتصال لنقل قواتهم من جبهة إلى أخرى. وكان فرانكو قادرًا على تركيز قوّاته كلها في وسط إسبانيا لمهاجمة مدريد مرة أخرى وساحل البحر الأبيض المتوسط. وبدأت انتصارات القوميين المستمرة تنشر المواقف الانهزامية في جميع أنحاء المنطقة الجمهورية. واعتقد الرأي العالمي أن خسارة الجمهورية لمنطقة الشمال ستجعل انتصار القوميين «مسألة وقت فحسب» (224).

من صيف عام 1937 حتى نهايته، عمل العقيد فيسنتي روخو الذي عيّنه خوان نغرين أخيرًا رئيسًا لهيئة الأركان العامة للجمهورية، على تنظيم استراتيجيا دفاعية تهدف إلى الحد من تقدم القوميين إلى أقصى حد ممكن، في ظل تفوق العدو المادي والصعوبات التي ينطوي عليها توحيد صفوف جيش جمهوري حقيقي. وكان هذا هو الهدف من الهجمات المفاجئة في برونيتي، في القرب من مدريد، في تموز/ يوليو 1937، لوقف تقدم القوميين نحو سانتاندر؛ وفي بيلشيتي، قرب سرقسطة، في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر، لتأخير احتلال أستورياس، وفي تيرويل، في كانون الأول/ ديسمبر 1937، لإجهاض هجوم فرانكو المتوقع على مدريد (225).

كان السبب في ذلك أن احتلال الشمال دفع فرانكو مرة أخرى إلى مهاجمة العاصمة من طريق قطاع غوادالاخارا، وهو ما حاوله الإيطاليون من دون جدوى قبل بضعة شهور. وقرر فيسنتي روخو الذي رُقي إلى رتبة جنرال في نهاية أيلول/ سبتمبر، القيام بهجوم وقائي لاحتلال تيرويل، أصغر عواصم أراغون الإقليمية الثلاث التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز خمسة عشر ألف نسمة، ولا أهمية عسكرية لها، على الرغم من الحامية الصغيرة فيها. وتمكن الجمهوريون بذلك من الاستيلاء على أول عاصمة مقاطعة في الحرب كلها.

نقل روخو الذي أشرف شخصيًا على العملية، نحو 40 ألف جندي إلى هناك، إضافة إلى كتيبتين من الكتائب التي كانت تقاتل على جبهة أراغون، وهما الكتيبة الحادية عشرة تحت إمرة ليستر، والخامسة والعشرين تحت إمرة غارسيا فيفانكوس، فضلًا عن جيش المشرق بقيادة العقيد خوان هرنانديز سارافيا. ونجح الهجوم الذي شنه ليستر في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1937 في

دهم القوات القومية المحدودة التي كانت تدافع عن المدينة تحت قيادة العقيد دومينغو ري داركورت، على حين غرة، أما الهجمات المضادة التي شنها الجنرالان فاريلا وأراندا، فعوّقتها الأحوال المناخية القاسية للغاية التي سادت في تلك الفترة.

في 22 كانون الأول/ ديسمبر دخلت الدبابات الجمهورية تيرويل، وهو حدث التقُطت صوره ونُشرت في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن المدافعين انسحبوا إلى الوسط في خضم عواصف من النمط الذي يكثر شيوعه في المناخ السيبيري، واتخذوا مواقع لهم في المباني المختلفة، حتى 7 كانون الثاني/ يناير 1938، عندما تفاوض ري داركورت على استسلام طلب فيه «الحفاظ على حرمة حياة الأفراد المدنيين» [(226)].

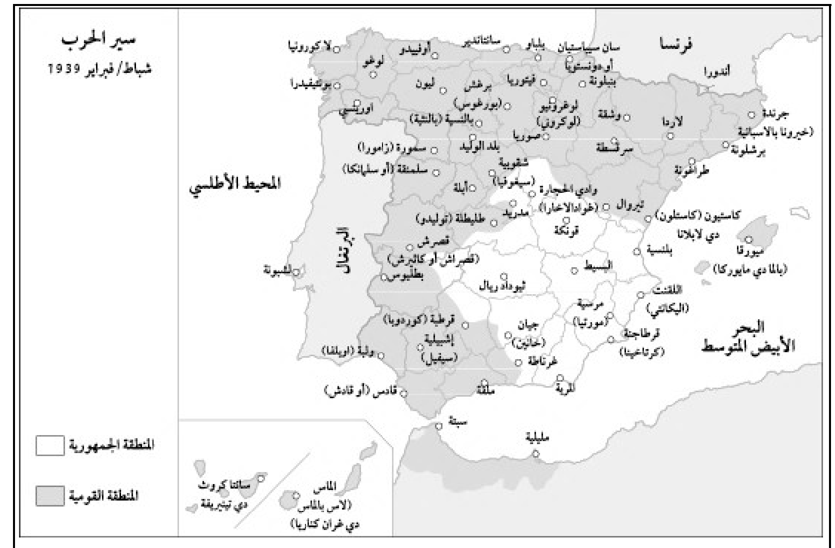
استُعيدت تيرويل في 22 شباط/ فبراير على يد قوات تحت إشراف الجنرال خوان بيغون الذي نشر 100 ألف رجل، منهم فيلق قوات المتطوعين الإيطالي؛ إذ أراد فرانكو أن يُظهر مرة أخرى أنه لن يتنازل عن شبر واحد من الأراضي للجمهوريين، فضلًا عن عاصمة واحدة من المقاطعات. وهكذا انتهت واحدة من أقسى معارك الحرب الأهلية، بخسائر بشرية بلغ عددها 40 ألفًا من القوميين وأكثر من 60 ألفًا من الجمهوريين. وفي بضعة أسابيع، انتقلت تيرويل من كونها أكبر نجاح للجمهوريين، هُلل له بصوت عالٍ في دعايتهم، إلى «أكبر كارثة جمهورية في الحرب كلها»؛ لأن «الجمهورية أقدمت على الاستيلاء على مدينة ليس لها قيمة استراتيجية، ولم تكن تأمل قط في الحفاظ عليها، وذلك بتكلفة كارثية في الأرواح والمعدات» [(227)].

وسّعت هذه الكارثة الخرق بين الشيوعيين وإنداليسيو بريتو، وزير الدفاع، الذي أصبح هدفًا لكل انتقاداتهم، على الرغم من أن التقارير التي أرسلها بعضُ مندوبي الكومنترن في إسبانيا إلى موسكو بدأت تُحمل الجنرال فيسنتي روخو المسؤولية عن تلك الهزائم. غير أن روخو كان حازمًا جدًا في رأيه في أنه لم يكن بالإمكان القيام بالكثير في ظل «شح العتاد، وضعف معنويات وحداتنا، وتنظيمهم غير المكتمل، وعجز كثير من القادة أو انعدام كفاءتهم». وكتب إلى بريتو في تقرير مؤرخ في 26 شباط/ فبراير 1938، بعد أيام قليلة من انسحاب القوات من تيرويل: «حتى الآن، ليس لدينا سوى مخطط (...)، وتنظيم جنيني». كما اشتكى من الافتقار إلى الانضباط والوقت الطويل الذي استغرقه إعداد المجندين المنضمين إلى صفوف الجيش [(228)].



معركة تيرويل، كانون الأول/ ديسمبر 1937 - كانون الثاني/ يناير 1938 (الإدارة العامة للأرشيف، ألكالا دي هيناريس، مدريد)

في صبيحة اليوم الذي سقطت فيه تيرويل، قدم روخو استقالته إلى برييتو. فأجابه نغرين، رئيس الوزراء، في اليوم التالي، بأن جيش الجمهورية كان في أيد أمينة معه، وأنه لم يكن يعرف أي شخص «يدانيك في مهارتك المهنية، ورباطة جأشك، ووضوح رؤيتك (...) ودقتك وحرصك على النظام في ما تقوم به». وكأن ذلك لم يكن كافيًا، أضاف إن أكثر ما يثير إعجابه به «فوق تلك الصفات كلها»، يتمثل في «شخصيتك الإنسانية». وبالنسبة إلى نغرين، لا يمكن أن يُنحى باللائمة في هزائم الجيش الجمهوري على استراتيجية قائده الأعلى.



إسبانيا: الأراضي الجمهورية والقومية، شباط/ فبراير 1939

إذا وضعنا جانبًا التفوق المادي الساحق لجيش القوميين، فإن حالة القوات الجمهورية في أعقاب كارثة تيرويل كانت في الواقع مدعاة للقلق. وتجلى ذلك بعد شهر واحد فقط في أثناء الهجوم الرئيس الذي شنّه القوميون عبر أراغون وكاستيون باتجاه البحر. ولم يكن هناك توانٍ بعد ذلك القدر من الاستنزاف. فاستغل فرانكو وجود رجال مجهزين لديه أكثر مما لدى الجمهوريين، وبروح معنوية أعلى ومعدات أكثر، وذلك من أجل إلحاق الهزيمة بجبهة أراغون والاستيلاء على مساحة شاسعة من الأراضي.

في 9 آذار/ مارس 1938، شنّ نحو 200 ألف رجل، تدعمهم مئات قطع المدفعية وغطاء جوي من فيلق كوندور وفيلق الجو الإيطالي، هجومًا على جبهة تمتد أكثر من مئة كيلو متر، كان يُدافع عنها 40 ألف رجل من الجمهوريين. وفي أقل من أسبوعين احتلوا كامل النصف الشرقي من أراغون، بعد قصف واسع على السكان من المناطق المختلفة. وفي 17 آذار/ مارس، دخلوا مدينة كاسبي التي كانت مقر قيادة مجلس أراغون وأصبحت حينذاك مقر السلطة الجمهورية التي حلت محله، ويمثلها الحاكم العام خوسيه إغناسيو مانتيكون. وفي 3 نيسان/ أبريل، دخل الفيلق المغربي بقيادة ياغوي مدينة ليريدا، أول عاصمة كاتالونية تسقط بيد القوات القومية، كما احتلوا محطات توليد الطاقة التي تزود برشلونة بالكهرباء. وانتهت الحملة في 15 نيسان/ أبريل على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وفي اليوم التالي ذكرت صحيفة إشبيلية اليومية **أي بي سي** أن «سيف فرانكو المنتصر شق إسبانيا التي لا تزال بيد الحمر قسمين».

كان التفوق الجوي حاسمًا في هذا الاحتلال السريع للجبهة الواسعة جدًا. ففي الفترة بين 9 و31 آذار/ مارس، نفذت طائرات المتمردين 285 غارة، في مقابل 8 غارات من الجمهوريين. وكانت هذه الحوادث تمهيدًا لأول ظهور لطائرات «ستوكا» الألمانية التي تركت بصمتها في الحرب العالمية الثانية. كما أن حرب الخنادق التي أرَّخ لها جورج أورويل على الجبهة نفسها في الشهور الأولى من الحرب، والتي خيضت ببنادق وبأقل عدد من المدفعيات، أفسحت المجال أمام حرب عام 1938 الخاطفة التي خيضت باستخدام كل المدافع ودبابات الفيلق الإيطالي وفيلق كوندور. وطاول القصف عددًا كبيرًا من المدن والقرى، وكان أعنفه ذلك الذي نفذه الإيطاليون على بلدة ألكانيز، في مقاطعة تيرويل، في 3 آذار/ مارس 1938 وخلف أكثر من 250 قتيلًا بين الأنقاض [229].

عانت الجمهورية الإنهاك، نظرًا إلى انقسامها قسمين ومرورها بأزمة اقتصادية خطرة بمعنويات محطمة. واستقال إنداليسيو برييتو الذي كان صريحًا تمامًا بخصوص موقفه الانهزامي (أي «إبعاده» على حد تعبيره) من الحكومة الجمهورية التي خدمها في السلم والحرب. أما خارج إسبانيا فلم تكن الأمور أحسن حالًا؛ لأن أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني استقال في 20 شباط/ فبراير، وهو الوزير الوحيد في حكومة نيفيل تشامبرلين الذي لم يُعرب علنًا عن أي عداء تجاه الجمهورية. وفي 16 نيسان/ أبريل وقع خليفتُه في وزارة الخارجية، اللورد هاليفاكس، اتفاقًا مع إيطاليا غضت فيه بريطانيا الطرف مرة أخرى عن التدخل الفاشي في معسكر فرانكو. أما في فرنسا، فبعد حكومة لم تدم أكثر من ثلاثين يومًا بقيادة الاشتراكي ليون بلوم، تولى رئاسة الحكومة الراديكالي إدوار دالادييه في الشهر نفسه، وأغلق مرة أخرى الحدود مع إسبانيا في حزيران/ يونيو. وكان هذا هو الوضع الكئيب الذي وجدت الجمهورية نفسها فيه. وبدأت الحكومة بإصلاح جيش الشرق بجميع الوحدات التي

انسحبت إلى كاتالونيا، حيث كانت بحاجة إلى الدفاع عن نفسها، وإلى المقاومة، وفي الأقل إلى منع حدوث انهيار سريع يصحبه بشكل شبه مؤكد نصر غير مشروط لفرانكو، بينما كانت تأمل طوال الوقت في حدوث تغيير في الموقف من الجمهورية على الجبهة الدولية.

بدا أن تقدم المتمردين العسكريين عبر كاتالونيا كان أمرًا لا مناص منه، نظرًا إلى كونها أقرب الأهداف وأفضلها، ونظرًا إلى حالة القوات الجمهورية في إثر انهيار جبهة أراغون. لكن بدلًا من شن هجوم خاطف على برشلونة، حسبما طلب منه حلفاؤه الألمان والإيطاليون، أمر فرانكو قواته بالتقدم من تيرويل إلى كاستيون وساغونتو وبلنسية. فاستولوا على كاستيون في 13 حزيران/ يونيو، على الرغم من أن الهجوم على بلنسية التي كانت الهدف الرئيس من هذه الحملة، الذي بدأ بعد بضعة أيام، اصطدم بدفاع جمهوري مؤثر وجرى صد الجيش القومي على بعد أقل من خمسين كيلومترًا من المدينة التي كانت لمدة عام عاصمة للجمهورية.

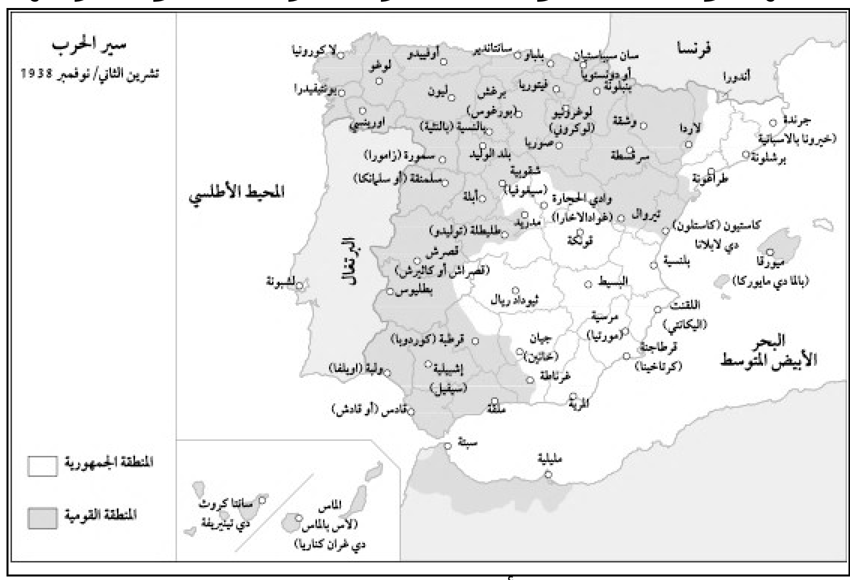
أصر فرانكو على فكرة أن من شأن حرب استنزاف طويلة الأمد أن تسحق الجمهورية نهائيًا. وكان لديه جيش ضخم مثلما كانت استراتيجيته دومًا في خدمة طموحاته السياسية المتمثلة في توطيد سلطته بين زملائه في السلاح. دمرت استراتيجيته العدو، لكنها «أودت بحياة الآلاف من جنوده وأطالت أمد معاناة السكان المدنيين في منطقته». لكنه رأى أن الخسائر البشرية والمعاناة «أمور لا مفر منها في الحرب» [(230)].

أفضى قرارُ مهاجمة بلنسية بدلًا من التقدم نحو برشلونة إلى إبقاء كاتالونيا في مأمن من الخطر لبعض الوقت، ومكّن الجيش الجمهوري من إعادة تنظيم نفسه في نهاية ربيع وبداية صيف عام 1938، إلى جانب التعبئة لحملات تجنيد جديدة، كان من بينها حملة لتجنيد الشباب من مواليد عامي 1920 و1921، والمعروفة باسم «تجنيد زجاجة الرضاعة». ومع تلك القوات الجديدة كلها المُعاد تنظيمها، وضع الجنرال روخو خطة لتوحيد ليفانتي مع كاتالونيا مرة أخرى، مع هجوم على طول نهر إيبرو. ففي ليلة 24/ 25 تموز/ يوليو، عبر عدد من وحدات الجيش الجمهوري، بقيادة الشيوعي خوان موديستو، نهر إيبرو على متن قوارب. وهكذا بدأت معركة نهر إيبرو، أطول المعارك في الحرب كلها وأقساها.

كان جميع القادة تقريبًا في هذا الجيش المخصص لمعركة نهر إيبرو من الشيوعيين. فكان القائد العام للقوات المسلحة المقدم خوان موديستو، وكان ضمن أركانه إنريكي ليستر الذي قاد فيلق الجيش الخامس، والمقدم مانويل تاغوينيا طالب الفيزياء والرياضيات الذي بدأ الحرب جنديًا عاديًا وانتهى به الأمر قائدًا لفيلق الجيش الخامس عشر. وعبروا النهر من مواقع مختلفة، من فايون في الشمال إلى ميرافيتي في الجنوب. وعلى غرار كل ما كان الجمهوريون يقومون به، كان التقدم الأولي كبيرًا، لكنه سرعان ما توقف،

وكان هذا عاديًا أيضًا. وتصرف فرانكو على غرار ما فعل في مناسبات سابقة، في برونيتي وبيلشيتي وتيرويل، وبدأ في استعادة الأرض التي خسرها.

بدت المعركة في البداية كأنها انتصار تكتيكي للجمهوريين، عندما نجحوا في كبح هجوم القوميين على بلنسية، غير أنها كانت معركة دفاعية من البداية حتى النهاية تقريبًا. وكان هدفها إنهاك الخصم وإجباره على التفاوض على ما هو أقل من انتصار غير مشروط، ولم يكن هدفها إلحاق الهزيمة به؛ لأن ذلك كان أمرًا مستحيلًا. اقتتل هناك 250 ألف رجل لنحو أربعة شهور، حتى 16 تشرين الثاني/ نوفمبر. وخسر القوميون أكثر من ثلاثين ألف رجل (بين قتيل وجريح)، وخسر الجمهوريون ضعف هذا العدد، على الرغم من أن كبار المؤرخين العسكريين يختلفون في شأن العدد الدقيق للقتلى الذين بلغ إجمالي عددهم نحو 13 ألف قتيل توزعوا بالتساوي تقريبًا بين الجانبين. خسرت الجمهورية أفضل ما في جيشها، وبعد ذلك بوقت قصير خسرت كاتالونيا برمتها.



إسبانيا: الأراضي الجمهورية والقومية، تشرين الثاني/ نوفمبر 1938

بدا آنذاك أن الجمهورية منيت بالهزيمة، ولا سيما أن اتفاق ميونيخ، الموقع في نهاية أيلول/ سبتمبر الذي يمكّن هتلر من التقدم بحرية نحو تشيكوسلوفاكيا، حطم استراتيجية نغرين في المقاومة، وأظهر أنه ليس لدى الحكومات الديمقراطية نية لتغيير سياستها في استرضاء القوى الفاشية. وفي 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، أبلغ فرانكو نائب رئيس **وكالة يونايتد برس**، جيمس ميلر، بالأمر الذي أصر عليه مرارًا طوال ذلك العام: «لن يكون هناك سلام من طريق التفاوض. لن يكون هناك سلام من طريق التفاوض؛ لأن المجرمين لا يمكن أن يعيشوا جنبًا إلى جنب مع ضحاياهم» [(231)].

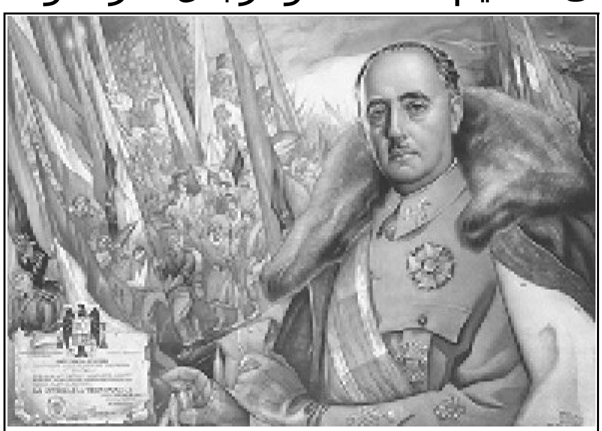
كان رأي روخو بعد الهزيمة في تيرويل لا يزال هو نفسه بعد معركة إيبرو: إن كل ما لديهم كان «مخطط» جيش، «وتنظيم في حالة جنينية». ولم تكن السياسة والاستراتيجية العسكرية تتطابقان دومًا في المعسكر الجمهوري.

وكان هناك من الصراع والانقسام أكثر مما كان في المعسكر القومي. وتسبب الجوع في شيوع الاستياء والاحتجاج طوال الحرب، وأسفرت الهزائم المتتالية عن إضعاف المعنويات في قطاعات واسعة من السكان الذين تخلوا عن التزامهم القيم والمصالح المادية التي كانوا يقاتلون من أجلها.
بدأت الحرب الأهلية في المعسكر الجمهوري بالثورة وانتهت بمحاولة يائسة من نغرين لتقديم بديل ديمقراطي ومنضبط يحدث تغييرًا في السياسة الفرنسية والبريطانية. وهو ما اعتبره كثيرون، ولا سيما الفوضويين واليسار الاشتراكي، دكتاتورية شيوعية، وذلك بسبب اعتماد الجمهورية على الاتحاد السوفياتي للحصول على المعدات العسكرية، وصعود المتشددين الشيوعيين في الجيش الجمهوري.
على الرغم من التفاوت بين قوات التحالف، لم يواجه المتمردون العسكريون مشكلات من هذا النوع. فكانت المساعدات من القوى الفاشية أيسر توافرًا، وكانت السلطات العسكرية، بقيادة فرانكو المنفردة، تمارس سيطرتها على الجبهة الداخلية. وكان الذين يشاركونهم قيمهم يتمتعون بنهضة إسبانيا الجديدة؛ لأن جيشهم كان يفوز دومًا في معاركه، وبالتالي، لم يكن هبوط الروح المعنوية قضية إشكالية. أما الذين لم يساندوا المتمردين، فكان ينتظرهم عنف وحشي، بدءًا من يوم الانتفاضة نفسه، وهو عنف لم يتوقف حتى سنوات عدة بعد انتهاء الحرب.

الهزيمة

كانت نهاية الجمهورية نتيجة متوقعة سلفًا منذ اتفاق ميونيخ والهزيمة في معركة إيبرو، غير أن الشهور الثلاثة الأخيرة كانت مؤلمة بشكل خاص، حيث سقطت كاتالونيا بكاملها بيد قوات فرانكو في أقل من شهر، في خضم حماسة قومية ودينية. ودخل هؤلاء تاراغونا في منتصف كانون الثاني/ يناير 1939 وبرشلونة في 26 منه. وبعد ثلاثة أيام، في 29 كانون الثاني/ يناير، أُقيم قداس في الهواء الطلق حضرته جموع غفيرة في «ساحة كاتالونيا»، رئسه الجنرال خوان ياغوي.
تقهقرت القوات الجمهورية في هياج إلى الحدود الفرنسية. ووفق وصف مانويل أثانيا، «ظل ذلك الحشد الهائل المقبل يتنامى إلى أبعاد لا حصر لها. وازدحمت مجموعات مجنونة من الغوغاء في الطرقات، وامتدت إلى الطرق المختصرة بحثًا عن الحدود [الفرنسية]. امتدت كتلة واحدة متماسكة من البشر على طول الطريق مسافة خمسة عشر كيلومترًا. وعانى بعض النساء من الإجهاض على جانبي الطريق. ولقي أطفال حتفهم بسبب البرد أو داستهم الأقدام حتى الموت» [232]. ولقي عدد كبير من الناس مصرعه أو أصيب بالقصف وبنيران الرشاشات من طائرات القوميين.

بسقوط برشلونة واحتلال كاتالونيا، دخلت الجمهورية طور الاحتضار. واعترفت حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا أخيرًا بحكومة فرانكو بصورة رسمية. وفي 27 شباط/ فبراير 1939 استقال مانويل أثانيا الذي عبر الحدود إلى فرنسا قبل ذلك بثلاثة أسابيع، من منصب رئيس الجمهورية. وقبل ذلك، في الأول من شباط/ فبراير، وفي آخر جلسات المجلس التشريعي، طلب خوان نغرين، كشرط للاستسلام، ألا يكون هناك أي أعمال اضطهاد أو انتقام، وهو طلب مستحيل ضمن خطط فرانكو وزملائه في السلاح. وفي 6 آذار/ مارس، غادر نغرين إسبانيا، في أعقاب انقلاب تزعمه العقيد سغيزموندو كاسادو ضد حكومته للتفاوض على تسليم الأسلحة والرجال لفرانكو.



«انتهت الحرب»، بحسب آخر بيان رسم صدر عن القيادة العامة التابعة لفرانكو في الأول من نيسان/ أبريل 1939

لم يكن انقلاب كاسادو مجرد تتويج لصراع سياسي، إنما كان أيضًا «تمرد الضباط» ضد الحكومة الجمهورية التي لم يعودوا يعترفون بشرعيتها. كما عمل الانقلاب على تعزيز رأيهم بأن «من الأسهل تسوية الحرب من خلال التفاهم بين الضباط» [233]. وكان ذلك بداية كفاح يائس بين الإخوة في هذه الجمهورية المحتضرة، مع فروع في أجزاء أخرى من المنطقة الوسطى وقرطاجنة، لم تحقق «سلامًا مشرفًا»، بل استسلامًا غير مشروط، وهو أمر لم يسأم فرانكو، والضباط والسلطات المدنية والكنيسة الكاثوليكية، من إعلانه بعبارة أخرى، هي «إبادة النظام الجمهوري وأنصاره».

لم يكن الستار قد ارتفع عن مأساة إليغانتي، حيث تجمع في الميناء منذ 29 آذار/ مارس نحو 15 ألف شخص، من كبار الضباط والسياسيين الجمهوريين والمقاتلين والمدنيين. وفي فجر اليوم التالي، وصلت قوات إيطالية من فرقة فيتوريو، بقيادة الجنرال غاستوني غامبارا، إلى المدينة قبل أن يتمكن أكثر هذه الجموع من الصعود إلى السفن الفرنسية والبريطانية. فأُعدم كثير من الأسرى على الفور. وفضل آخرون الانتحار على الوقوع ضحايا للقمع القومي. وبين هؤلاء كان معلم المدرسة الفوضوي، إيفاريستو فينيوالِس، المستشار السابق لشؤون الإعلام والدعاية في مجلس أراغون، الذي انتحر مع زميله

الفوضوي ماكسيمو فرانكو، قائد اللواء المختلط السابع والعشرين بعد المئة التابع للفرقة الثامنة والعشرين.

أعلن آخر بلاغ رسمي صادر عن القيادة العامة التابعة لفرانكو في الأول من نيسان/ أبريل 1939، تلاه المذيع والممثل فرناندو فرنانديز دي كوردوبا: «اليوم، وبعد أسر الجيش الأحمر ونزع سلاحه، حققت قواتنا المظفرة أهدافها العسكرية النهائية. وبلغت الحرب نهايتها».

تضامنت الكاثوليكية وأرض الآباء، وحررتهما قوة فداء الصليب. وكانت الحرب ضرورية وحتمية لأنه «لم يكن بالإمكان إنقاذ إسبانيا بالوسائل التقليدية»، حسبما كتب ليوبولدو إيخو يَ غراي، أسقف مدريد، في رسالته الرعوية «هذا الوقت»، الصادرة في 28 آذار/ مارس، وهو يوم «تحرير» العاصمة. كانت «لحظة تصفية حساب البشرية مع الفلسفة السياسية للثورة الفرنسية» [(234)].

لقد خلّف نحو ألف يوم من الحرب ندوبًا طويلة الأمد في المجتمع الإسباني. وكان إجمالي عدد القتلى، وفقًا للمؤرخين، نحو 600 ألف قتيل، قُتل منهم 100 ألف بفعل القمع الذي أطلقه الثوار العسكريون من عقاله، و55 ألف قتيل بسبب أعمال العنف في المنطقة الجمهورية. وكانت السجون ومعسكرات الاعتقال تكتظ بنصف مليون آخرين.

إن كان بوسع المرء أن يرى مسبقًا في الحرب العالمية الأولى الإمكانات الهائلة لتطور الحرب الجوية لدى الجيوش الحديثة، كانت الحرب الأهلية الإسبانية أول حروب القرن العشرين التي استُخدم فيها الطيران عن عمد في الغارات وراء الخطوط. وحولت الطائرات المقاتلة الايطالية من طراز «إس - 81 وإس - 79»، والألمانية «إتش إي - 111»، والروسية «كاتيوسكا» إسبانيا إلى حقول اختبار للحرب العالمية الشاملة التي كانت تلوح في الأفق. وكانت مدريد ودورانغو وغيرنيكا وألكانيز وليريدا وبرشلونة وبلنسية وإليغانتي وقرطاجنة بين المدن التي أصبح سكانها العُزل أهدافًا عسكرية.

خلّف القصف الذي نفذه القوميون والإيطاليون والألمان بالطائرات أكثر من 11 ألف قتيل، كان أكثر من 2500 منهم في برشلونة، في حين بلغ عدد القتلى الناجم عن قصف الطائرات الجمهورية والسوفياتية، وفقًا للأرقام الرسمية الصادرة عن المنتصرين، 1088 قتيلًا حتى أيار/ مايو 1938. وكان تدخل القوتين الجويتين الإيطالية والألمانية عاملًا حاسمًا في تعجيل انتصار القوميين. وكان الهدف الوحيد لمعظم الغارات الجوية ترويع السكان ونشر الذعر بينهم، وكان كثير من هؤلاء في المدن الكاتالونية والمشرقية منذ نهاية عام 1938، وهو الوقت الذي كانت فيه نتيجة الحرب شبه مؤكدة [(235)].

انتصر الضباط الذين انتفضوا في تموز/ يوليو 1936 في الحرب؛ إذ كان لديهم أفضل القوات تدريبًا في الجيش الإسباني، وكانت لديهم قوة اقتصادية، وكانوا أوثق اتحادًا من المعسكر الجمهوري ورياح التعاطف الدولي مواتية. فبعد

الحرب العالمية الأولى وانتصار الثورة في روسيا، ما عاد بالإمكان القول بوجود حرب أهلية «داخلية» على وجه الحصر. وعندما بدأت الحرب الأهلية الإسبانية، كانت القوى الديمقراطية تحاول «استرضاء» القوى الفاشية بأي ثمن، خصوصًا ألمانيا النازية، بدلًا من مقاومة أولئك الذين كانوا بالفعل يهددون توازن القوى. وهكذا وجدت الجمهورية نفسها في وضع غير موات البتة تمثل في حاجتها إلى شن حرب على مجموعة من المتمردين العسكريين الذين كانوا منذ البداية هم المستفيدين من هذا الوضع الدولي الذي كان منسجمًا جدًا مع مصالحهم.

لم تكن الجمهورية تفتقر إلى المال أو السلاح، فالواقع أن خسارة الحرب كلفت الجمهورية نحو ما أنفقه فرانكو لكسبها، أي نحو 600 مليون دولار على كل جانب، غير أن العتاد الحربي الذي اشترته الجمهورية باستخدام احتياطي الذهب في مصرف إسبانيا كان أدنى كمية وجودة من العتاد الذي زوّدت به القوى الفاشية المتمردين العسكريين. وكان العامل الأهم أن فرانكو كان يتلقى تلك المساعدات باستمرار، في حين كانت المساعدات السوفياتية تعتمد، من ضمن ما تعتمد عليه، على الوفاق بين موسكو والقوى الديمقراطية الغربية.

نظرًا إلى أن الأسلحة كانت تأتي إلى إسبانيا الجمهورية من طريق البحر، وتعتمد على سياسات ستالين والرقابة البحرية التي فرضتها لجنة عدم التدخل، وتقلبات السياسة الفرنسية في شأن السماح أو عدم السماح للشحنات بالعبور، حيث «كان ثمة صعود وهبوط مستمران في خط الإمداد، فلربما وجد الجمهوريون أنفسهم من دون أسلحة أو ذخيرة في أشد اللحظات حيوية أو حرجًا» [(236)]. وفي نهاية عام 1937 وخلال عام 1938، كانت الشحنات تُعترَض أو تُمنع من الدخول عبر الحدود الفرنسية. كما أدّت السياسات التوسعية للقوى الفاشية و«سياسة الاسترضاء» التي دافعت عنها بريطانيا العظمى وساندتها فرنسا، دورًا رئيسًا في تطور الحرب الأهلية الإسبانية ونتائجها.

كان الجانبان في إسبانيا مختلفين كثيرًا من حيث المنظور والأفكار، ومن حيث الكيفية التي يريدان تنظيم الدولة والمجتمع وفقها، وكانا شديدي الالتزام بالأهداف التي دفعت إلى حمل السلاح إلى حد استعصى معه التوصل إلى اتفاق. كما أن السياق الدولي لم يسمح بالتفاوض. هكذا، انتهت الحرب بقضاء أحد الطرفين على الآخر، وتحقيق انتصار ارتبط بعد ذلك بعمليات القتل والفظائع التي انتشرت منذئذ في جميع بلدان أوروبا تقريبًا.

كانت الدكتاتوريات التي تهيمن عليها الحكومات الشمولية ذات الزعيم الواحد والحزب الواحد في ذلك الوقت آخذة في الحلول محل الديمقراطية في كثير من دول أوروبا. وباستثناء الاتحاد السوفياتي، كانت تلك الدكتاتوريات تقوم على فكرة إقرار النظام وسلطة اليمين المتطرف. واجتاح النازيون ستًا من

أعرق الديمقراطيات في القارة في العام الذي تلى نهاية الحرب الأهلية. ومن هنا، لم تكن إسبانيا استثناء، كما أنها لم تكن الدولة الوحيدة التي حلت فيها أفكار إقرار النظام والقومية المتطرفة محل أفكار الديمقراطية والثورة. وكان انتصار فرانكو انتصارًا لهتلر وموسوليني أيضًا، مثلما كانت هزيمة الجمهورية هزيمة للدول الديمقراطية.

(205) المداولات والعبارات المقتبسة مأخوذة من: Gabriel Cardona, *Historia militar de una guerra civil: Estrategias y tacticas de la guerra de Espana* (Barcelona: Flor del Viento, 2006), pp. 21 and 45.

(206) Ibid, p. 24.

(207) José Martinez Bande, *La invasiòn de Aragòn y el desembarco en Mallorca* (Madrid: San Martin, 1979), p. 75, and Ramón Salas Larrazábal, *Historia del Ejército Popular de la República* (Madrid: Editoria Nacional, 1973), vol. I, pp. 330 - 332.

للاطلاع على الأرقام من وجهة نظر الفوضويين، راجع: Juan García Oliver, *El eco de los pasos* (Barcelona: Ruedo Ibérico, 1978), pp. 198 - 199, and Rudolf Rocker, *The Truth about Spain, Frei Abeiter* (New York: Stimme, [n. d.]), p. 3.

(208) للاطلاع على «الفوائد السياسية»، انظر: Paul Preston, *Franco, p.* 175.

وفقًا لغبريال كاردونا، كان التحول إلى طليطلة بدلًا من التقدم نحو مدريد «أول الحماقات الاستراتيجية الكثيرة التي ارتكبها فرانكو في أثناء الحرب». انظر: *Historia militar de una guerra civil, p.* 79.

(209) «ضمن نطاق مدفعيتنا»، وفق ما ذكر تقرير الجيش الوطني في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، نقلًا عن: Jorge M. Reverte, *La batalla de Madrid* (Barcelona: Crítica, 2004).

وهو وصف مفصل يومًا بيوم للهجوم على العاصمة والدفاع عنها.

(210) Gabriel Cardona, *Historia militar de una guerra civil*, p. 96.

(211) Julio Aróstegui, «La defensa de Madrid y el comienzo de la guerra larga,» dans: Edward Malefakis (ed.), *La guerra de Espana (1936 - 1939)* (Madrid: Taurus, 1996), p. 151.

(212) نقلًا عن: José Andrés Rojo, *Vicente Rojo: Retrato de un general republican* (Barcelona: Tusquets, 2006), pp. 102 - 104.

(213) يمكن الاطلاع على عدد من الأمثلة الجيدة لهذا العمل الدعائي في الفيلم الوثائقي لعام 1936، **الدفاع عن مدريد** (Defensa de Madrid) الذي أخرجه أنخل فياتورو (Ángel Villatoro) وأنتجته منظمة الغوث الأحمر الدولي (Red Aid International) في: «La guerra filmada,» (Ministry of Culture: Filmoteca Española, 2009).

(214) José Andrés Rojo, *Vicente Rojo*, p. 76.

(215) Gabriel Cardona, «Entre la revolución y la disciplina. Ensayo sobre la dimensión militar de la guerra civil,» in: Enrique Moradiellos (ed.), «La Guerra Civil,» *Ayer*, 50 (2003), pp. 41 - 51.

(216) Ibid.

(217) وفقًا لـ: Jorge M. Reverte, *La batalla de Madrid, p. 209*.

«إن الفرق بين ’النزهات‘ والقتل العشوائي الذي حصل في آب/ أغسطس واضح: ففي إجراءات تشرين الثاني/ نوفمبر كان هناك تدخل مباشر من السلطات الجمهورية، والناس في المناصب الرسمية». انظر أيضًا: Javier Cervera, *Madrid en Guerra: La Ciudad clandestine* (Madrid: Alianza Ed., 2006).

للاطلاع على تحليل حديث ومفصل ودقيق، راجع: Paul Preston, *The Spanish Holocaust*, pp. 341 - 380.

حيث يشير إلى صعوبات في التحقق من «المسؤولية الجماعية» عن تلك الجرائم. وكان الجدل السياسي الذي أثاره اليمين الفرانكوي المتطرف، يتمحور دائمًا حول سانتياغو كاريو (Santiago Carrillo)، الأمين العام للحزب الشيوعي في إسبانيا لما يقرب من ثلاثين عامًا (بين عامي 1956 و1985) والسياسي الكبير في فترة الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية في نهاية عقد السبعينيات من القرن العشرين.

(218) يمكن العثور على مثال ملائم في الفيلم (Prisoners prove intervention in Spain) (1938) الذي أنتجه (Progressive Films Institute) وأخرجه إيفور مونتاغو (Ivor Montagu).

وفيه يعترف الملازم الإيطالي جينو بوغي (Gino Poggi) الذي أُسقط حين كان على متن طائرة من طراز «سافويا» (Savoia 79)، بأنه شارك في حملة الحبشة وأنه كان فردًا في الجيش الإيطالي. مدرج في: «La guerra filmada,» Ministry of Culture: Filmoteca Española (2009).

(219) أحد الأشخاص الذين شكوا في «كفاءته» في توجيه الحرب كان الجنرال فيلهلم فون فاوبل، أول سفير ألماني في إسبانيا المتمردة، الذي قال ذلك في برقية سرية إلى السلطات النازية يوم 10 كانون الأول/ ديسمبر 1936. نقلًا عن: Enrique Moradiellos and Francisco Franco, *Crónica de un Caudillo casi olvidad* (Madrid: Bibiloteca Nueva, 2002).

النظرية القائلة إن فرانكو أراد حربًا طويلة الأمد لإبادة العدو حللها بدقة بول بريستون في كتابه عن السيرة الذاتية لفرانكو، وهو تفسير سانده آخرون بمن فيهم إنريكي موراديليوس (Enrique Moradilellos)، ومن وجهة نظر مؤرخ عسكري، غبريال كاردونا، مصدر مرجع **ترويض الجنرالات** (*taming the generals*) في: *Historia militar de una guerra civil*, *p.* 147.

أما الضباط الفرانكويون فيدحضون هذه النظرية ويثنون على استراتيجية فرانكو، على سبيل المثال، انظر: Rafael Casas de la Vega, *Franco militar* *(*Madrid: Fénix, 1995).

غير أن غيره، ممن قضوا وقتًا قليلًا في دراسته، مثل كارلوس بلانكو إسكولا، فيؤكدها، حسبما يشير عنوان أحد كتبه: **انعدام كفاءة فرانكو العسكرية**. انظر:

Carlos Blanco Escola, *La incompetancia militar de Franco* (Madrid: Allianza Ed, 2000).

(220) مصدر الاقتباسين هو من كتاب بريستون عن **فرانكو الأول**، ص 222 **والثاني**، ص 242. انظر: Paul Preston, *Franco, the first*, pp. 222, and *The second*, p. 242.

(221) Ibid, p. 239.

(222) Gabriel Cardona, *Historia militar de una guerra civil*, p. 150.

في اللغة الإنكليزية، نوقشت بشكل وافٍ الجوانبُ العسكرية لحرب الاستنزاف، من مدريد وحتى انتصار القوميين النهائي، في كتاب: Antony Beevor, *The Battle for Spain: The Spanish Civil War, 1936 - 1939* (London: Weindenfeld & Nicolson, 2006).

(223) نقلاً عن: Gonzalo Redondo, *Historia de la Iglesia en España, 1931 - 1939*, vol. II: *La guerra civil, 1936 - 1939* (Madrid: Rialp, 1993), p. 288.

(224) Michael Alpert, «La historia militar,» in: Stanley Payne & Javier Tusell (ed.), *La guerra civil: Una nueva vision del conflicto que dividio a Espana* (Madrid: Temas de Hoy, 1996), p. 163.

(225) وفقًا لغبريال كاردونا لقيت هذه الاستراتيجيا نجاحًا في الأيام الأولى، لكن بعد ذلك بوقت قصير، وبينما افتقر الجيش الجمهوري إلى «قوات احتياطية قادرة على أخذ مكانها ومواصلة الهجوم»، كان فرانكو قادرًا على نقل قوات جديدة إلى المعركة وأصبح النصر قصير الأمد هزيمة: «Entre la revolución y la disciplina: Ensayo sobre la dimensión militar de la guerra civil,» in: Enrique Moradiellos (ed.), «La guerra Civil,» *Ayer* (2003), pp. 49 - 50.

(226) ومثل ري داركورت، كذلك الراهب الأغسطيني أنسيلمو بولانكو (Anselmo Polanco)، أسقف تيرويل، ألقي القبض عليهما ونقلا، مع كثير من السجناء الآخرين، إلى بلنسية ثم إلى برشلونة. ويوم 16 كانون الثاني/ يناير 1939، قبل بضعة أيام من سقوط برشلونة في أيدي قوات فرانكو، أُخرجوا من الدير الذي كانوا مسجونين فيه ونقلوا إلى الحدود، على الرغم من أنه أطلق عليهم نيران الرشاشات قبل أن يعبروا، وذلك يوم 7 شباط/ فبراير. وكان بين الضحايا الأسقف بولانكو والعقيد ري داركورت والنائب العام الأسقفي لأبرشية تيرويل فيليبي ريبول موراتا. وردت هذه الحوادث في: *La Iglesia de Franco, pp.* 207 - 209.

(227) Antony Beevor, *La guerra civil española*, p. 476.

(228) José Andrés Rojo, *Vicente Rojo*, pp. 190 - 196.

وهو أيضًا مصدر رد نغرين الوارد في الفقرة التالية.

(229) للاطلاع على تحليل شامل للغارات الجوية البالغ عددها أكثر من 2000 غارة على أراضي أراغون طوال فترة الحرب (التي نفذ سلاح الجو القومي 71 في المئة منها) راجع: José María Maldonado, *Aragón bajo las bombas* (Zaragoza: Government of Aragon, 2011).

هذه الهيمنة في الجو ودبابات الجيش الوطني تتناقض مع الوضع الذي وجد الجيش الجمهوري نفسه فيه على هذه الجبهة، وفقًا للرأي الذي قدمه قاضي التحقيق، الجنرال كارلوس ماسكيليت (Carlos Masquelet)، في 2 نيسان/ أبريل 1938 إلى وزير الدفاع في شأن «انهيار» الجبهة الشرقية: «وحدات قاصرة، ووحدات غير مسلحة (...) تحصينات ابتدائية (...) وسائل نقل بائسة، وقبل كل شيء، تفاوت هائل بين الموارد لدينا وتلك التابعة للعدو، مع ميزة للسابق». انظر: «Report of the examining magistrate (2 April 1938), The Collapse of the Eastern front in March 1938,» Servicio Histórico Militar, cabinet, 46 batch, 768 file, p. 1.

(230) Gabriel Cardona, *Historia militar de una guerra civil*, p. 242.

كما يشرح بول بريستون قرار عدم مهاجمة كاتالونيا هذا بأنه كان بسبب استراتيجيته في القضاء على أعدائه، لا بسبب القلق على حياة رجاله. انظر: *Franco, pp.* 304 - 316.

(231) Paul Preston, *Franco*, p. 316.

(232) Manuel Azaña, «Carta a Ángel Osorio,» in: *Obras Completas III*, Juan Marichal (ed) (Mexico: Oasis, 1967), p. 539.

(233) للاطلاع على تحليل مفصل لانقلاب كاسادو وعواقبه، راجع: Ángel Bahamonde and Javier Cervera, *Así terminó la guerra de España* (Madrid: Marcial Pons, 2000), pp. 349 - 404.

(234) منقول عن: Gonzalo Redondo, *Historia de la Iglesia en España*, pp. 603 - 605.

(235) Josep Maria Solí i Sabaté & Joan Villarroya, *España en llamas, La guerra civil desde el aire* (Madrid: Temas de Hoy, 2003), pp. 9 - 10 and 313 - 316.

(236) Gabriel Cardona, «Entre la revolución y la disciplina: Ensayo sobre la dimensión militar de la guerra civil española,» pp. 41 - 51.

خاتمة
سلام همجي

بعد الإعلان الرسمي لنهاية الحرب الأهلية في الأول من نيسان/ أبريل 1939، أصبحت إبادة المهزوم أولوية مطلقة. فبدأت مرحلة جديدة من الإعدامات الجماعية والسجن والتعذيب لآلاف من الرجال والنساء. وكان انهيار الجيش الجمهوري في ربيع عام 1939 يعني أن مئات آلاف السجناء أرسلوا إلى السجون ومعسكرات اعتقال بدائية. وفي أواخر عام 1939، وطوال عام 1940، كان هناك أكثر من 270 ألف سجين، وفقًا لمصادر رسمية، وهو رقم انخفض باستمرار في العامين التاليين، بسبب كثير من الإعدامات وآلاف الوفيات الناجمة عن المرض والتجويع. وكان قد أُعدم ما لا يقل عن 50 ألف شخص بين عامي 1939 و1946.

أسفر غزو القوات الألمانية لفرنسا الذي بدأ في 10 أيار/ مايو 1940، عن القبض على آلاف الجمهوريين الإسبان الذين فروا إلى الأراضي الفرنسية بعد احتلال قوات فرانكو كاتالونيا ونهاية الحرب الأهلية. وفنى كثير منهم في معسكرات الاعتقال النازية. وكان بعض أبرز هؤلاء الجمهوريين مطلوبين لوزارة الداخلية، فسلمهم البوليس السري النازي (الغستابو) وحكومة فيشي إلى السلطات القومية [(237)].

في 21 تشرين الأول/ أكتوبر، حكمت محاكمة صورية على كثير منهم بالموت. وكان منهم خوليان سوغاساغوَتيا، وزير الداخلية في فترة الجمهورية، الذي أعدم في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر. وقبل ذلك ببضعة أيام، في 15 تشرين الأول/ أكتوبر، أُعدم لويس كمبانس، رئيس الحكم الذاتي في كاتالونيا، رميًا بالرصاص، بتهمة «التمرد العسكري». كما سُلم في ذلك الوقت خوان بييرو، وزير الصناعة الفوضوي في حكومة لارغو كاباييرو، الذي كان على موعد مع فرقة الإعدام في تموز/ يوليو 1942. وكان هؤلاء الثلاثة قد استنكروا بشكل متواصل أعمال العنف الوحشي في صيف عام 1936 في المنطقة الجمهورية، وساعدوا في إنقاذ حياة كثيرين من السياسيين اليمينيين ورجال الدين.

سادت ثقافة العنف السياسي والتقسيم بين المنتصرين والمهزومين، أو بين «القوميين والخونة» أو «القوميين والحمر»، في المجتمع الإسباني عقدين في الأقل بعد انتهاء الحرب الأهلية. وكان على المهزومين الذين تمكنوا من البقاء في قيد الحياة أن يتكيفوا مع قواعد التعايش التي فرضها المنتصرون، حيث فقد كثير منهم وظيفة، فيما اضطر آخرون، ولا سيما في المناطق الريفية، إلى الانتقال إلى مدن أو قرى جديدة. وسواء اتُّهموا أم أُدينوا، كان ناشطو الأحزاب

السياسية والنقابات العمالية الجمهورية في وضع أسوأ من غيرهم. أما الذين لم يكونوا ملتزمين بقوة، وكثير منهم أميون، ففرضت عليهم الفرانكوية الصمت للبقاء أحياء، وأرغمتهم على محو هويتهم.

هناك من أظهروا مقاومة للدكتاتورية، ممن أطلقت عليهم تسمية ماكيز أو رجال حرب العصابات. وتعود أصولهم إلى (الهاربين) الذين لجأوا في مراحل مختلفة من الحرب الأهلية إلى جبال الأندلس وأستورياس وليون وغاليسيا، للنجاة من قمع المتمردين العسكريين لعلمهم أنه لا يمكنهم العودة إذا أرادوا البقاء أحياء. وأدت المقاومة المبكرة من هؤلاء الهاربين، وممن رفضوا الخضوع للمنتصرين، إلى إفساح المجال بالتدريج أمام كفاح مسلح أكثر تنظيمًا حاكى خصائص المقاومة المناهضة للفاشية، التي جُرِّبت في فرنسا ضد النازيين. وعلى الرغم من أن كثير من الاشتراكيين والفوضويين قاتل ضمن مجموعات حرب العصابات، فلم يوفر الدعم الكامل لهذا الرد المسلح سوى الحزب الشيوعي الإسباني. وفي الأربعينيات، شارك نحو 7 آلاف من الماكيز في النشاط المسلح في المناطق الجبلية المختلفة التي تغطي الأراضي الإسبانية، وانتهى الأمر بنحو 70 ألف مُتعاون مع الماكيز في السجون بسبب تقديمهم الدعم إليهم. وإذا صدقنا مصادر الحرس المدني، قُتل 2713 من رجال حرب العصابات، و300 من أفراد القوات المسلحة في الاشتباكات.

كان النزوحُ الجماعي الذي بدأ في نهاية كانون الثاني/ يناير 1939 مع سقوط برشلونة قد ترك بصماته أيضًا؛ إذ لم تعرف إسبانيا قط في تاريخها الطويل مع المنفيين نزوحًا مثل هذا النوع، من حيث حجمه ومدته، ولا كانت فرنسا قد تلقت في أي وقت مضى على أراضيها مثل هذا النزوح الجماعي المفاجئ كوصول الجمهوريين الإسبان في عام 1939. وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ إسبانيا، منذ مُحبّي الفرنسيين (afrancesados) (وهو مصطلح تحقير للدلالة على أولئك الذين احتضنوا الأفكار والعادات الفرنسية) وليبراليي عام 1814، كان تاريخ نفي سياسي. وفي عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، شهدت فرنسا تدفقًا جماعيًا للأجانب جعلها الدولة الأولى في العالم في ما يتصل بالهجرة؛ عمال (بولنديون وإيطاليون) ولاجئون (أرمن وروس، ويهود من أوروبا الشرقية، وإيطاليون وألمان ونمساويون مناهضون للفاشية).

شهد «الانسحاب»، بحسب الوصف الذي عُرف به هذا النفي الكبير في عام 1939، فرار نحو 450 ألف لاجئ إلى فرنسا في الشهور الثلاثة الأولى من ذلك العام، منهم 170 ألفًا من النساء والأطفال وكبار السن. وعاد نحو 200 ألف منهم في الشهور التالية، لمواصلة جحيم الإقامة في سجون دكتاتورية فرانكو. وتمكن 15 ألفًا آخرين من الإبحار من موانئ ليفانتي إلى شمال أفريقيا، حيث تلقتهم السلطات الفرنسية بالعداء نفسه الذي تلقتهم به في فرنسا. وتوفي رؤساء وزراء الجمهورية الثلاثة خلال الحرب في المنفى؛ خوسيه غيرال في المكسيك في عام 1962، وفرانشيسكو لارغو كاباييرو في باريس في عام

1946، بعد أن مر عبر معسكر الاعتقال النازي في أورنينبورغ. وفي المدينة نفسها توفي خوان نغرين في عام 1956. أما مانويل أثانيا، رئيس الجمهورية وأشد السياسيين أهمية في إسبانيا في الثلاثينيات، فتوفي في مونتوبا، فرنسا، في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940.

لم تكن فرنسا تتوقع هذا التدفق الهائل من اللاجئين. وكانت حكومة إدوار دالادييه المؤلفة من أحزاب اليمين الوسط، التي كانت غير متعاطفة مع القضية الجمهورية خلال الحرب الأهلية، ترزح تحت ضغط شديد من أشد الجماعات اليمينية رجعية، ومن الفاشيين والمصابين برُهاب الأجانب (xenophobes) ومن وسائل الإعلام، خشية «اجتياح» هذا «الجيش الماركسي المتقهقر». وخلال ما يزيد قليلًا على ثلاثة أسابيع، وصل 450 ألف لاجئ إلى مديرية بيرينيس - أورينتال التي كان فيها ما يقرب من ربع مليون نسمة. وما إن أصبحوا هناك حتى نُقل معظمهم، ولا سيما الرجال المدنيين والمقاتلين السابقين في الجيش الجمهوري، إلى الحجز أو معسكرات الاعتقال على الشاطئ عند أرغيل وسان سيبريان، وفاليسبير وسيردانيا. وانخفض عدد المحتجزين في المعسكرات بالتدريج؛ فكانوا 275 ألفًا في آذار/ مارس 1939، لكن لم يبق منهم سوى بضعة آلاف بعد عام واحد، عندما اجتاح النازيون فرنسا.



الجمهوريون الإسبان المنفيون على الحدود الفرنسية (وزارة الثقافة)



منذ ذلك الحين، نُقل نحو 40 ألفًا من الجمهوريين الإسبان إلى ألمانيا للعمل في الصناعات الحربية، وانتهى كثير منهم في معسكرات الاعتقال، خصوصًا في ماتهاوزن، حيث مات 5 آلاف معتقل منهم من أصل 7 آلاف. أما في فرنسا الفيشية وألمانيا والجزائر في أثناء الحرب العالمية الثانية، فعومل الجمهوريون الإسبان باعتبارهم «حمرًا» لا حق لهم في العيش. وفي ذلك علامة على إطالة أمد أعمال القتل والاضطهاد والإذلال للمهزومين ولأبنائهم وأحفادهم. «هنا، لا يمنحك الحرية سوى الموت»، بحسب الرائد كابوشي عند تلقيه الناجين الإسبان من طابور دورّوتي في معسكر جلفة في الجزائر (حيث اعتقل الكاتب ماكس آوب بين تشرين الثاني/ نوفمبر 1941 وتشرين الأول/ أكتوبر 1942) [238].

شهد الانتصار غير المشروط لقوات الجنرال فرانكو في الأول من نيسان/ أبريل 1939 بداية آخر الدكتاتوريات التي نشأت في أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية. وكانت دكتاتوريته، مثلها مثل دكتاتورية هتلر أو موسوليني أو غيرهما من الأنظمة الدكتاتورية اليمينية في تلك الحقبة، تقوم على أساس رفض الديمقراطية الليبرالية وثورة قطاعات واسعة من المجتمع طلبت بدلًا منها حلًا سلطويًا يحفظ النظام ويُحصن الدولة.

بعد ساعات قليلة من الإعلان عن هزيمة الحمر، تلقى فرانكو برقية من البابا بيوس الثاني عشر، الكاردينال باسيللي سابقًا، الذي انتُخب حبرًا أعظم في الثاني من آذار/ مارس من ذلك العام، بعد وفاة غير متوقعة لسلفه بيوس الحادي عشر في 10 شباط/ فبراير: «بقلب قائم للرب، نقدم خالص شكرنا، جنبًا إلى جنب مع سعادتكم، على هذا الانتصار الكاثوليكي المنشود منذ فترة طويلة في إسبانيا. وإن رغبتنا الصريحة أن يعتمد هذا البلد الحبيب وبهمّة جديدة، بعد أن تحقق السلام فيه، تقاليده المسيحية السابقة التي جعلته على قدر كبير من العظمة».

إن انتصارًا كهذا يستحق مباركة رسولية. وكان فرانكو غاية في الامتنان: «جاشت عواطفي حين تلقيت برقية قداستكم الأبوية لمناسبة الانتصار الكامل لقواتنا التي قاتلت في الحرب الصليبية البطولية ضد أعداء الدين والوطن

والحضارة المسيحية. إضافة إلى ذلك، فإن الشعب الإسباني الذي طالت معاناته يرفع قلبه، جنبًا إلى جنب مع قداستكم، إلى الرب الذي منحه رحمته، سائلًا إياه الحفظ في الأعمال المقبلة» [(239)].

عادت الأمور إلى وضعها الطبيعي. واعتُبر انتصار فرانكو في الحرب انتصارًا مطلقًا لإسبانيا الكاثوليكية. وأصبحت الكاثوليكية مرة أخرى دين الدولة الرسمي. وأُلغيت جميع التدابير الجمهورية التي لعنها اليمين والكنيسة. واستعادت الكنيسة امتيازاتها المؤسسية بالكامل، بعضها دفعة واحدة وبعضها الآخر بالتدريج. وتمتعت الكنيسة الكاثوليكية بفترة طويلة من الازدهار، مع نظام حكم حماها وأغدق عليها الامتيازات ودافع عن معتقداتها وسحق خصومها [(240)].

منذ نيسان/ أبريل 1939، شهدت إسبانيا سلام فرانكو، والآثار الناجمة عن الحرب، وتلك التي تسببت بها. وبقيت إسبانيا مقسمة بين منتصرين ومهزومين. وإلى ما قبل انتهاء الحرب، امتلأت الكنائس بلوحات تحيي ذكرى أولئك الذين «سقطوا في خدمة الله والوطن». ومن ناحية أخرى، لم يُسجّل آلاف الإسبان الذين قتلوا جراء أعمال العنف التي بدأها المتمردون العسكريون في تموز/ يوليو 1936 قط، بل لم تكن ثمة شواهد قبور ضئيلة لتذكر بهم، وظلت عائلاتهم تبحث عن رفاتهم. ومُحيَ الخطاب الإصلاحي للجمهورية وكل ما كان يعنيه هذا الشكل من الحكم ونُثر على قبور آلاف المواطنين، وقُضي بشكل منهجي على الحركة العمالية ومنظماتها وثقافتها في عملية كانت أشد عنفًا من العمليات التي عانتها الحركات الأخرى المناهضة للفاشية في أوروبا. كانت هذه «عملية جراحية على الجسم الاجتماعي في إسبانيا»، وكانت مطلوبة بشدة من جانب المتمردين العسكريين والطبقات المالكة للأراضي والكنيسة الكاثوليكية.

طغت أجواءُ النظام والوطن (أرض الآباء) والدين على أجواء الديمقراطية والجمهورية والثورة. باختصار، انطوت دكتاتورية فرانكو الطويلة الأمد والقاسية على الطابع الاستثنائي لتاريخ إسبانيا في القرن العشرين، إذا قورن بتاريخ الدول الرأسمالية الغربية الأخرى. كانت الدكتاتورية الوحيدة، عدا دكتاتورية أنطونيو دي أوليفيرا سالازار في البرتغال التي قامت في أوروبا بين الحربين ونجت من براثن الحرب العالمية الثانية. وبعد موت هتلر وموسوليني، استمر فرانكو في الحكم ثلاثين عامًا أخرى. وبقيت أحلك الجوانب في فترة الكراهية تلك في الحرب الأهلية الأوروبية التي انتهت في عام 1945، وظلت قائمة في إسبانيا زمنًا طويلًا بعد ذلك.

---

(237) في 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1940، عيّن فرانكو صهره، رامون سيرانو سونيير، الذي تولّى وزارة الداخلية منذ كانون الثاني/ يناير 1938، وزيرًا للخارجية. وفي 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1940، واحتفالًا بأول ظهور مظفر له في المنصب الجديد، التقى سونيير في مدريد مرتديًا الأوسمة الفاشية كلها ومستلزماتها، هاينريش هيملر (Heinrich Himmler)، مهندس وحدة الوقاية (SS) ورئيس جهاز الشرطة النازية، لتحضير التدابير الأمنية للقاء التاريخي بين هتلر وفرانكو، الذي كان من المقرر عقده في إينداي، على الحدود الفرنسية الإسبانية، بعد ثلاثة أيام. وحسبما ربط بول بريستون، خدم أيضًا هذا اللقاء بين هيملر وسونيير في تحسين التعاون بين الغستابو وشرطة فرانكو: Paul Preston, *Franco: A Biography* (London: Harper Collins Publishers, 1993), p. 392.

(238) للاطلاع على معسكرات الاعتقال والمنفى في فرنسا، فإن أفضل تحليل هو الذي قدمته في: Genevieve Dreyfus - Armand, *L'exil des républicains espagnols en France de la Guerre civile à la mort de Franco* (Paris: Albin Michel, 1999).

(239) للاطلاع على البرقيات المتبادلة بين بيوس الثاني عشر وفرانكو، انظر: Gonzalo Redondo, *Historia de la Iglesia en España, 1931 - 1939: Tomo II: La Guerra Civil, 1936 - 1929* (Madrid: Rialp, 1993), pp. 607 - 608.

(240) قمت بتحليل العلاقات بين الكنيسة ودكتاتورية فرانكو ومدى تغاضي الكنيسة الكاثوليكية عن اضطهاد الخصوم، ولا سيما خلال العقود القليلة الأولى من الدكتاتورية، في كتابي (*La Iglesia de Franco*).

التعليق البيبليوغرافي

كان المؤرخون الأجانب، ولا سيما البريطانيين والأميركيين الشماليين، هم أول من طعن في الصيغة التي رواها المنتصرون في الحرب الأهلية، ذلك من خلال مؤلفات عامة وُضعت بدقة وكُتبت بأناقة ولا تزال مفيدة اليوم. وتتمثل أفضل الأمثلة على ذلك في ما يأتي: Jackson, Gabriel. *The Spanish Republic and the Civil War*. [n. p.]: Princeton University Press, 1965.

Raymond, Carr. *Spanish Tragedy: Civil War in Perspective*. London: Weidenfeld & Nicholson, 1977.

Thomas, Hugh. *The Spanish Civil War*. ([n.p.]: Eyre & Spottiswoode Ltd, 1961.

لا يزال التفكير والبحث الدائمين عن الدقة اللذان ميزا هذه الكتابات المبكرة، من السمات المميزة لهؤلاء البريطانيين والأميركيين الشماليين المتخصصين باللغة والأدب الإسبانيين (Hispanists). ويُعد بول بريستون حاليًا نقطة الوصل بين ذلك الجيل الأول والمؤرخين البريطانيين الجدد، الذي عادة ما يوجه إليه بحوثه. ومن أبرز إنتاجاته الغزيرة كتاب: *Franco. A Biography*. London: Harper Collins Publishers, 1993.

والنسخة المنقحة والموسعة من كتاب: [n. a.]. *The Spanish Civil War*. [n. p.]: Harper Perennial, 2006.

الذي يتضمن أيضًا فصلًا ببليوغرافيًا شاملًا. إن كتاب بريستون ومُؤلف أنطوني بيفور الموسوم: Beevor, Antony. *The Battle for Spain: The Spanish Civil War, 1936 - 1939*. London: Weidenfeld & Nicolson, 2006.

هما أكمل المؤلَفات وأحدثها عن الحرب، مع أنه ينبغي ألا ننسى مساهمة رونالد فريزر التي لا تزال قيّمة، بسبب مقاربته المبدعة إلى حد كبير: Fraser, Ronald. *The Blood of Spain: Experience of the Civil War*. [n. p.]: Viking, 1979.

أما مؤلف هيلين غراهام فهو موجز، على الرغم من أنه مثير للذكريات: Graham, Helen. *The Spanish Civil War: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

وكذلك مؤلف سالفادو مفيد، وهو: Salvadó, Francisco J. Romero. *The Spanish Civil War*. New York: Palgrave McMillan, 2005.

كما أن مؤلف بولوتن مهم: Bolloten, Burnett. *The Spanish Civil War: Revolution and Counterrevolution*. [n. p.]: University of North Carolina Press, 1991.

ومساهمتي الأخيرة عن الفترة كلها: *The Spanish Republic and Civil War*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

تدمير الخصم وتعبيرات العنف السياسي المختلفة جرى توليفها، استنادًا إلى عدد كبير من الدراسات المحلية ودراسة المقاطعات والدراسات الإقليمية عن هذا الموضوع، من خلال مؤلَف بول بريستون المستفيض: _______. *The Spanish Holocaust: Inquisition and Extermination in Twentieth Century Spain*. London: Harper Collins, 2012.

ثمة ثروة من المعلومات عن عالم الاتجار بالأسلحة المظلم في كتاب: Howson, Gerald. *Arms for Spain: The Untold Story of the Spanish Civil War*. [n. p.]: St Martins Press, 1999.

وثمة مؤلف عن البعد الدولي للحرب في كتاب: Alpert, Michael. *A New International History of the Spanish Civil War*. London: Palgrave Macmillan, 2003.

وهناك تجميع جيد للمقالات عن هذا الموضوع في كتاب: Preston, Paul. *The Republic Besieged: Civil War in Spain, 1936 - 1939*. Edited by A. Mackenzie. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1996.

أما في ما يخص الجمهورية في حالة حرب، فإن أدق دراسة مفصلة موجودة في كتاب: Howson, Gerald. *Arms for Spain: The Untold Story of the Spanish Civil War*. [n. p.]: St Martins Press, 1999.

قمتُ بتحليل المواقف والممارسات الفوضوية في كتاب: *Anarchism: The Republic and Civil War in Spain, 1931 - 1939*. London: Routledge, 2005.

وفي ما يتصل بالشيوعية، انظر: Howson, Gerald. *Arms for Spain: The Untold Story of the Spanish Civil War*. [n. p.]: St Martins Press, 1999.

أما في ما يتصل بالاشتراكية، فانظر: Graham, Helen. *Socialism and War: The Spanish Socialist Party in Power and Crisis, 1936 - 1939*. [n. p.]: Cambridge University Press, 1991.

في ما يتصل بإسبانيا القومية، ثمة ثروة من المعلومات المنظمة تنظيمًا جيدًا في كتاب بول بريستون (*Franco*). وفي ما يخصّ الجبهات الداخلية قدّم بول بريستون أيضًا مساهمات ثاقبة في كتاب: *Doves of War: Four Women of the Spanish Civil War*. [n. p.]: Harper Collins, 2003.

وأفضل مؤلف عن المرأة في الجبهة الداخلية الجمهورية، هو: Nash, Mary. *Defying Male Civilization: Women in the Spanish Civil War*. Denver: Arden Press, 1995.

ثمة مؤلف عن التاريخ الاجتماعي الذي يركز على الجانب الشخصي والشؤون الداخلية في الحرب الأهلية، في حين يولي أهمية أقل للتأثير الدولي، هو كتاب: Seidman, Michael. *Republic of Egos: A History of the Spanish Civil War*. [n. p.]: University of Wisconsin Press, 2002.

هناك أعمال مهمة تُبدي مقاربة جديدة للحرب الأهلية في كتاب: Ealham, Chris and Michael Richards. *The Splintering of Spain: Cultural History and the Spanish Civil War, 1936 - 1939*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

الثبت التعريفي

اتفاقية (Concordat)**:** اتفاقية بين الكنيسة والدولة.

أحبائي (Dilectissima Nobis): اسم منشور البابا بيوس الحادي عشر المُكرس حصرًا للقانون الذي هاجم «حقوق الكنيسة غير القابلة للتصرف».

الأرستقراطية (Aristocracy)**:** حكم الصفوة الاجتماعية. وتختلف التعريفات باختلاف السياق التاريخي. غير أن المفهوم الذي يعود استخدامه الأول إلى أفلاطون في **الجمهورية**، ارتبط عمومًا بملاّك الأرض الأثرياء المتنفذين ونفوذهم المتوارث في أنظمة الحكم الملكية في أوروبا. وتضاءل نفوذ هذه الفئة في أعقاب الثورة الفرنسية واندحار الإقطاع وزيادة أهمية رأس المال الصناعي والتجاري.

إسبانيا «الحمراء» (‘Red Spain’)**:** إسبانيا الشيوعية.

الاستعادة (Restoration): الاسم الذي عرف به النظام السياسي في إسبانيا بعد عام 1877، وهو النظام الذي تولى السلطة فيه بالتناوب حزبان يتألفان من الليبراليين والمحافظين البارزين الذين كانوا يسيطرون على الإدارة من خلال بُنية سياسية تقوم على أساس الزعامة (كاسيكيسمو) (caciquismo).

الاشتراكية القومية أو النازية (National Socialism): الفكر والممارسة المرتبطان بالحزب والدولة الألمانية النازية في القرن العشرين، وبالجماعات اليمينية المتطرفة الأخرى ذات الصلة.

إعلان الأساقفة (Bishops’ Declaration)**:** رد الأساقفة الإسبان على قانون الجمهورية بمصادرة حق الكنيسة في إنشاء المؤسسات التعليمية وإدارتها.

الإكليروسية (Clericalism)**:** التطبيق الرسمي، المستند إلى الكنيسة، لقيادة أو لرأي رجال الدين المُرَسّمين في مسائل الكنيسة أو المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية على نطاق أوسع.

انقلاب عسكري (coup d'état): خلع مفاجئ للحكومة، وعادة تقوم به مجموعة صغيرة من مؤسسة الدولة القائمة - الجيش عادة - لإسقاط الحكومة القائمة واستبدال هيئة أخرى بها، مدنية أو عسكرية. ويعد الانقلاب ناجحًا عندما يوطد المغتصبون سيطرتهم. وعندما لا يفشل الانقلاب تمامًا ولا ينجح تمامًا، تصبح الحرب الأهلية في هذه الحالة نتيجة محتملة.

الإيمان بالعصر الألفي (Millennialism)**:** تؤمن هذه العقيدة بمجيء المسيح الثاني كما ورد في رؤيا يوحنا، وبقيامة المؤمنين من الموت مع المسيح الذي يحكم في ملكوته على الأرض لمدة ألف عام.

البلاتيريسك (plateresque)**:** مجموعة زخارف فخمة تعود أصولها إلى القوطيين وعصر النهضة والمغرب.

البيروقراطية (bureaucracy): هيئة من المسؤولين الحكوميين غير المنتخبين و/ أو «مجموعة إدارية تصنع السياسات». وهي من جملة المفاهيم التي طورها العالم الاجتماعي ماكس فيبر. ويشير إلى مؤسسة يتوزّع فيها السلطة عدد كبير من المكاتب أو الدواوين. تتميز بالروتينية وبتمسّك الموظفين بالإجراءات الجامدة المعقّدة التي تحدّ من فاعلية الجهاز الإداري وتعوق بالتالي إنجاز الأعمال والمعاملات.

التجديف (blasphemy)**:** عمل من أعمال الإهانة أو الازدراء تجاه الله أو الأشخاص أو الأشياء المقدسة.

تجنيد زجاجة الرضاعة (feeding - bottle draft): حملة جمهورية في عام 1938 لتجنيد الشباب الذين تبلغ أعمارهم 18 و19 عامًا.

التطرف (extremism)**:** تعبير يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها بوساطة مطلقي هذا التعبير على أنها غير مبرّرة. من ناحية الأفكار، يستعمل هذا التعبير لوصم الأيديولوجيا السياسية التي تعد بعيدة من التوجه السياسي للمجتمع. من ناحية الأعمال، يستعمل هذا التعبير في أغلب الأحيان لوصم المنهجيات العنيفة المستعملة في محاولة تغيير سياسية أو اجتماعية.

تطهير (cleansing)**:** خلق جماعات بشرية متجانسة في مناطق محددة من خلال عزل مجموعات أخرى من السكان وطردها.

التعليم المختلط (coeducation)**:** دمج تعليم الطلاب الذكور والإناث في البيئة نفسها.

التمرد العسكري (pronunciamiento): من أشكال التمرد العسكري الكلاسيكية التي عُرفت في البلاد الناطقة بالإسبانية، خصوصًا في القرن التاسع عشر وتعرف بـ «البيان رقم واحد».

الثورة المضادة (counter - revolution)**:** هي مقاومة الثورة، بالذات أولئك الذين يحاولون بعد الثورة الانقلاب عليها أو عكسها بالكامل أو جزئيًا. ويكون من شأنها إذا نجحت إبطال ما أحدثته الثورة الأولى من أعمال. ويرتبط المصطلح بالأفراد والحركات التي تحاول استعادة الأوضاع أو المبادئ التي سادت في فترة «ما قبل الثورة».

جنود الفيلق (legionaries)**:** أي جنود جيش أفريقيا.

الحرب الخاطفة الألمانية (بليتسكريغ) (Blitzkrieg): مفهوم عسكري يستخدم في العمليات الهجومية. وتعتمد الحرب الخاطفة على استخدام عنصر المفاجأة والهجوم بسرعة لمنع العدو من الصمود دفاعيًا. وكان الجيش الألماني هو من طبق هذا المفهوم واستخدمه على نطاق واسع في الحرب العالمية الثانية. وتتضمن الحرب الخاطفة القيام بقصف مدفعي مكثف يهدف إلى إلحاق أكبر قدر من الخسائر بقوات العدو، والتأثير في معنويات الجنود المدافعين. ثم يعقب ذلك هجوم بالوحدات الجوية لتدمير النقاط الدفاعية

للعدو، بعد ذلك يأتي دور وحدات المدرعات التي تتبعها وحدات مشاة ميكانيكية مجهزة بآليات مدرعة ومدفعية مضادة للطائرات.

حرب الخنادق (trench warfare): شكل من أشكال الحرب حيث يأخذ المقاتلون مواقع محصنة وتكون خطوط القتال جامدة. أما ظهور حرب الخنادق فيرجع لعدم مواكبة تقنيات المناورة مع الثورة في تقنية الأسلحة النارية. وفي الأغلب تشير حرب الخنادق إلى حرب الاستنزاف. وربما كانت الحرب العالمية الأولى أحد أبرز الأمثلة على حرب الخنادق.

الحرب السريعة (غويرّا سيلري) (guerra celere): هي النسخة الإيطالية من الحرب الخاطفة الألمانية (بليتسكريغ).

حرب فتوحات (war of conquest): ما كان سيتحول إليه التمرد العسكري، في حال واجه مقاومة، كي يمنع إسبانيا من الوقوع فريسة الفوضى.

حرب مقدسة وعادلة (**bellum sacrum et justum**): باللغة اللاتينية

الحركة (**Movimiento**): يُقصَد بها الحركة القومية، أو الكتائب/ فلانخي.

حركة فوضوية - نقابية (anarcho - syndicalist movement): يشار إليها أيضًا بالنقابية الثورية، وترتبط بالأفكار الفوضوية التي تعد العمل النقابي الصناعي الثوري وسيلة للعمال في المجتمع الرأسمالي للسيطرة على الاقتصاد، وبتلك السيطرة تحقق نفوذًا في المجتمع الأوسع. وتتطلع الفوضوية النقابية إلى نظام اقتصادي تعاوني بديل مع قيم الديمقراطية والإنتاج الذي يركز على تلبية الحاجات البشرية.

المبادئ الأساسية للفوضوية النقابية هي التضامن (solidarity)، والعمل المباشر (direct action) يعني الإجراءات المتخذة من دون تدخل من أطراف ثالثة مثل السياسيين والبيروقراطيين والمحكمين والديمقراطية المباشرة، أو الإدارة الذاتية للعمال. ويتمثل الهدف النهائي للأناركية النقابية في إلغاء نسق الأجور. والفوضويون النقابيون يعدون الدولة مؤسسة معادية بشدة للعمال.

الحركة المناهضة للإكليروس (**Anticlericalism**)**:** حركة ليبرالية سياسيًا ودينيًا كان لها تأثير في أجزاء عدة من أوروبا في القرن التاسع عشر. وتعارض هذه الحركة أي شكل دوغمائي للمسيحية، وترى في النظام الكنسي شكلًا من أشكال الاستبداد الذي يجب عليها إطاحته.

حرياتية/ ليبرتارية (**liberterianism**)**:** ويسميها بعضهم «مذهب مؤيدي مبادئ الحرية»، هي المذهب السياسي الفلسفي الذي من أولوياته الحفاظ على الحرية الفردية، ويدعو إلى إزالة القيود التي تفرضها الدولة على الفرد وتقليص حجمها قدر المستطاع. ويؤمن مؤيدو الحرية بأن الفرد يملك نفسه تمامًا، وبالتالي فإن لديه الحرية في التصرف فيها وفي ممتلكاته كما يشاء شرط ألا يكون في هذه التصرفات تعدٍّ على حريات الآخرين وممتلكاتهم. إن معظمهم يؤيد وجود حكومة، إلا أنهم يدعون إلى خفض حجمها ونطاقها إلى المهمات الأساسية لحماية الحريّة الفردية والملكية الخاصة والسوق الحرّة.

الحق في التمرد (El derecho a la rebeldia): عنوان مقالة نشرها واعظ سالامانكا الكنسي، أنيسيتو كاسترو ألباران، في عام 1934 قدم فيها التمرد كما لو أنه حرب صليبية قومية ودينية ضد الجمهورية الملحدة.

حقوق العمال (Fuero del Trabajo): نوع دستور وهمي يقوم على أساس ميثاق العمل لعام 1927 في إيطاليا الفاشية.

حقوق وواجبات رأس المال والعمال (Rerum Novarum): المنشور البابوي الذي عمّمه ليون الثالث عشر في عام 1891.

الحكم السلطوي (authoritarianism): شكل من أشكال الحكم، يتميز بالطاعة المطلقة أو العمياء للسلطة، في مقابل الحرية الفردية.

الحكومة الائتلافية (coalition government): حكومة في حكم برلماني تشترك فيها أحزاب عدة. والسبب الشائع لهذا الإجراء هو أن أيًا من الأحزاب لم يحصل على أغلبية الأصوات في البرلمان. كما أنها تشكل في أوقات الأزمات كحالات الحرب أو الأزمات السياسية أو الاقتصادية الكبرى. وربما تقوم الأحزاب بتأليف حكومة وحدة وطنية أو حكومة تحالف كبير.

الحُمر (روخوس) (rojos): يُقصد الشيوعيون - كلمة ازدرائية يطلقها عليهم اليمينيون.

الحياد الخَيِّر (benevolent neutrality): مصطلح استخدمه الأميركي إرنست ماي (Ernest May)، المتخصص بتاريخ العلاقات الدولية، لوصف السياسة الخارجية للولايات المتحدة في ما يتعلق بالتورط في الحرب العالمية الأولى. وهو يختلف عن الحياد الصارم في أنه كان لدى أميركا بعض السياسات التفضيلية تجاه الحلفاء.

دعاية (propaganda): نشر المعلومات بطريقة موجهة أحادية المنظور وتوجيه مجموعة مركزة من الرسائل بهدف التأثير في آراء أو سلوك أكبر عدد من الأشخاص. وهي مضادة للموضوعية في تقديم المعلومات.

دكتاتورية (dictatorship): هي شكل من أشكال الحكم المطلق، حيث تكون سلطات الحكم محصورة في شخص واحد كالملكية أو مجموعة معينة كحزب سياسي أو دكتاتورية الجيش. وكلمة دكتاتورية مشتقة من الفعل اللاتيني: dictātus ديكتاتوس؛ بمعنى يُملي أو يفرض أو يأمر.

دوريات الفجر (dawn patrols): تابعة للمتمردين ضد الجمهورية.

رجال حرب العصابات (guerrillas): حرب غير تقليدية، بين مجموعات قتالية يجمعها هدف واحد وجيش تقليدي، حيث تتكون هذه المجموعات من وحدات قتالية صغيرة نسبيًا مدعمة بتسليح أقل عددًا ونوعية من تسليح الجيوش. وتتبع أسلوب المباغتة في القتال ضد التنظيمات العسكرية التقليدية في أوضاع تُختار بصورة غير ملائمة للجيش النظامي. ويتفادى

مقاتلو حرب العصابات الالتحام في معركة مواجهة مع الجيوش التقليدية لعدم تكافؤ القوى، فيلجأون إلى معارك عدة صغيرة ذات أهداف استراتيجية يحددون هم مكانها وزمانها، حيث يكون تأثيرها موجعًا للخصم. والاسم الأجنبي إسباني ويعني الحرب الصغيرة.

رجال حرب العصابات (ماكيز) (maquis): هم المقاتلون الإسبان المنفيون في فرنسا بعد الحرب الأهلية الإسبانية، الذين واصلوا الكفاح ضد نظام فرانكو حتى أوائل الستينيات ونفذوا عمليات تخريب وسرقة (للمساعدة على تمويل نشاط حرب العصابات)، واحتلال للسفارة الإسبانية في فرنسا واغتيال الفرانكويين، إضافة إلى المساهمة في القتال ضد ألمانيا النازية وحكومة فيشي في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية.

الزعامة (كاسيكيسمو) (caciquismo): شبكة المحسوبية (بنية سياسية) كان نظام الاستعادة يقوم عليها.

الزعماء السياسيون المحليون (كاسيك) (caciques): أي الزعماء السياسيين المحليين. وهو لقب مستمد من التاينو، وهم سكان البهاما وجزر الأنتيل الكبرى وجزر الأنتيل الصغرى قبل اكتشاف كولومبس المنطقة، للرؤساء أو زعماء القبائل في الفترة ماقبل الكولومبية. واستخدم الإسبان هذه الكلمة كلقب لزعماء القبائل الأصلية الأخرى التي واجهوها في الأراضي التي احتلوها في نصف الكرة الغربي. وفي اللغة الإسبانية صار المصطلح يعني الرئيس السياسي المحلي الذي يمارس سلطة كبيرة.

الزعيم (كاوديّو) (Caudillo): لقب اعتمده الجنرال فرانكو، ربط بينه وبين محاربي العصور الوسطى.

سياسة الاسترضاء (appeasement): سياسة دبلوماسية تقوم على تقديم تنازلات سياسية أو مادية إلى قوة/ قوى معادية محتملة من أجل تجنب صراع محتمل. ولجأت الديمقراطيات الأوروبية التي رغبت في تجنب الحرب في الثلاثينيات إلى استرضاء دكتاتوريتي ألمانيا وإيطاليا، واضعة في اعتبارها ويلات الحرب العالمية الأولى.

غالبًا ما يطبق هذا المصطلح على السياسة الخارجية لرئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين نحو ألمانيا النازية بين عامي 1937 و1939. وتجسّدت هذه السياسة في اتفاق ميونيخ في 30 أيلول/ سبتمبر 1938 بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا.

سياسة الجماهير الغفيرة (politics of the masses): نظام سياسي يرتكز على ظهور أحزاب سياسية جماهيرية. وظهور سياسة الجماهير الغفيرة مرتبط عمومًا مع صعود المجتمع الجماهيري بالتزامن مع الثورة الصناعية في الغرب.

شمولي/ توتاليتارية (totalitarianism): نظام حكم وأيديولوجيا يخضع فيهما النشاط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري والثقافي لأهواء حكام الدولة. ويعتمد الناس في الشمولية بالكامل على رغبات ونزوات الحزب الحاكم وزعمائه. والبلاد التي وُصفت حكوماتها بالشمولية ألمانيا هتلر والاتحاد السوفياتي والصين ماو تسي تونغ وإيطاليا موسوليني.

شيطنة العدو (Demonise the Enemy): إعادة تفسير المعبودات الشركية باعتبارها شياطين شريرة وكاذبة بحسب الديانات الأخرى، منها التوحيدية والمعتقدون بإله سامٍ عمومًا. ومنذ ذلك الحين توسع المصطلح للإشارة إلى أي توصيف للأفراد أو المجموعات أو الهيئات السياسية بأنها شيطانية.

الشيوعية (Communism): نظرية سياسية مبنيّة على أساس المساواة المطلقة والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية. ومن هنا كانت، بشكلها الحديث، امتدادًا للاشتراكية، وتطالب بأن تكون السيطرة على الدولة وعلى النشاط السياسي كله في أيدي العمال، وتؤمن بالصراع الطبقي، أي الصراع على السلطة بين البرجوازية أو الرأسمالية بوصفها الطبقةَ المستغِلّة - وبين البروليتاريا أو طبقة العمال والكادحين - بوصفها الطبقةَ المستغَلّة - وترى أن تاريخ المجتمعات البشرية لا يعدو عن كونه صراعًا بين الطبقات. أما الهدف الأبعد للشيوعية الحديثة فهو السّعي إلى إقامة مجتمع بلا دولة. أثرت الشيوعية بشكل ملحوظ في تاريخ القرن العشرين الذي شهد تنافسًا حادًا بين «العالم الاشتراكي»، المكوّن من الدول الاشتراكية المحكومة بوساطة أحزاب شيوعية و«العالم الرأسمالي»، وهو دول حكومات الأسواق الاقتصادية والديمقراطية الليبرالية.

الطبقة البرجوازية (bourgeoisie): طبقة اجتماعية تتكوّن من التجار والصناعيين، تمييزًا لها من الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، ومن المزارعين، ومن الأُجَراء أو العاملين لقاء أجر أو راتب. وتُطلق البرجوازية، توسّعًا، على الطبقة الوسطى. أما في النظرية الماركسية فهي مرادف للطبقة الرأسمالية.

طبقة النبلاء (الأعيان) (gentry): مُلاك الأراضي التي تأتي من حيث الترتيب دون طبقة النبلاء مباشرةً. وبذلك وُصِف أفرادها بأنهم «نوع من أقل النبلاء قدرًا».

عقوبات رادعة (exemplary punishments): عقوبات تجعل المعاقَب أمثولة لغيره بقصد ردعه.

العمل المباشر (direct action): يحدث العمل المباشر عندما تقوم مجموعة من الأفراد باتخاذ إجراء يهدف إلى الكشف عن مشكلة قائمة، أو تسليط الضوء على بديل، أو البرهنة على وجود حل محتمل لقضية اجتماعية. هذا، ويمكن أن يكون العمل المباشر عنيفًا وغير عنيف.

عمليات الاستئصال الجماعي (mass sacas): مصطلح استخدم في الحرب الأهلية للدلالة على عملية استئصال السجناء من السجن من أجل قتلهم في الريف، وعادة ما حصل ذلك في الليل. وكانت هناك عمليات استئصال على الجبهتين الداخليتين، غير أن عددًا كبيرًا منها حدث في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936 في سجون مدريد التي «أزيل» منها عشرات الآلاف من الضباط واليمينيين واقتيدوا إلى باراكويّوس دل خاراما كي يُقتلوا.

عمليات العلمنة (secularisation processes): النزوع إلى الاهتمام بشؤون الحياة الدنيا. وربما يُقصد بالمصطلح، أحيانًا «العَلْمنة»، أي نزع الصفة الدينية أو سلطان رجال الدين عن نشاط ما أو مؤسسة ما. فالعلمانية لم تتخذ شكلًا فلسفيًا نظاميًا إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وفي مقدم مُسَلّماتها حرية الفكر، وحرية كلّ امرئ في مناقشة جميع المسائل الجوهرية من مثل وجود الله، وخلود الروح، وأُسُس الالتزام الأخلاقي.

الفاشية (Fascism): شكل من أشكال الأيديولوجيا اليمينية التي تحتفي بالأمة أو العرق بوصفهما مجتمعًا عضويًا يتجاوز أي ولاء آخر. وتشدد على خرافة إعادة الميلاد القومي أو العرقي بعد فترة من التدهور أو الانهيار. ولتحقيق هذه الغاية تدعو إلى «الثورة الروحية» ضدّ علامات التخلف الروحي كالفردية والمادية، وتسعى إلى التخلص من القوى والجماعات «الغريبة» التي تهدد المجتمع العضوي. كما تشجع التفوق العرقي والتوسع الإمبريالي والإبادة الجماعية. وتستغل الفاشية التنظيمات الجماهيرية للدمج والسيطرة، كما تستخدم العنف المنظم وترفض المبادئ الليبرالية الخاصة بحقوق الفرد واستقلاله، كما ترفض التعددية السياسية.

الفرقة السوداء (Black Squad): فرقة إعدام فاشية.

الفوضوية (الأناركية) (Anarchism): نظرية سياسية تقول إن الحرية الفردية يجب أن تكون مُطْلقة، وإن جميع أشكال السلطة الحكومية غير مرغوب فيها ولا ضرورة لها البتّة. بل تميّزت بعدائها لكل أنواع الأنظمة والسلطة والاستبداد، وتحديدًا لمفهوم الدولة. وتنادي بإلغاء الرأسمالية والملكية الخاصة وبإقامة مجتمع مرتكز على التعاون الطّوعي بين الأفراد والجماعات. والفوضوية قديمة تحدَّث عنها أفلاطون في كتاب **الجمهورية (*The Republic*).** ولقيت رواجًا غير يسير، في أواخر القرن التاسع عشر، خصوصًا في أوساط المثقّفين في فرنسا وروسيا وإيطاليا وإسبانيا في المقام الأول. ويُعد الفرنسي برودون أحد أبرز دعاة الفوضوية. والواقع أنه هو الذي استحدث هذه اللفظة في القاموس السياسي. ومن أشهر الفوضويين أيضًا الروسي ميخائيل باكونين (Bakunin).

قانون الإصلاح العسكري (Military Reform Act): قانون سنّه أثانيا استاء منه كثير من الضباط.

قانون الطوائف والأبرشيات الدينية (La Ley de Confesiones y Congregaciones Religiosas): قانون أقرته الجمهورية الإسبانية في 17 أيار/ مايو 1933 وحظر على الرهبانيات الدينية ممارسة أي نشاط تعليمي.

القضية العامة (Causa General**):** هي التحقيق الخاص الذي أُطلق بعد الحرب الأهلية للحكم على الجرائم المرتكبة في المنطقة الحمراء.

القومية الكاتالونية (Catalan Nationalism**):** هي النزعة القومية التي تؤكد أن الكاتالونيين (البرشلونيين) أمة وتعزز الوحدة الثقافية للكاتالونيين.

الكارثة (El Desastre): الانهيار النهائي للإمبراطورية الإسبانية القديمة وفقدان المستعمرات السابقة في عام 1898.

كتلة السلطة (Power Block**):** هو ما نجم عن التقارب بين طبقتي النبلاء القديمة والجديدة.

الكنيسة الكاثوليكية (Catholic Church**):** هي كنيسة الروم الكاثوليك، أكبر الكنائس المسيحية، رأسها هو البابا أسقف روما وبحسب تقليدها الكنسي خليفة بطرس تلميذ يسوع المسيح. لقبها الرسمي هو الكنيسة المقدسة الكاثوليكية الرسولية. مثلت هذه الكنيسة القوة الروحية الأساسية في تاريخ الحضارة الغربية، إلى جانب الأرثوذكسية الشرقية والبروتستانتية.

ليأتِ ملكوتك (Adveniat Regnum Tuum): الفكرة التي استغرق فيها كل الكاثوليك في ربيع عام 1936.

الليبرالية (Liberalism**):** فلسفة أو حركة تستهدف تنمية الحرية الفردية في شتى المجالات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من التعديلات والتنويعات على هذا المنظور عبر التاريخ، فكرًا وممارسة، فإن المفهوم حافظ على أربعة أبعاد رئيسة: الإيمان بالتغيير، والنزعة الإنسانية، والنهج العقلاني، والدعوة العَلمانية التي تنادي، من جملة أمور أخرى، بفصل الدين عن الدولة.

المتمرد في مقابل الرعاع (Rebel versus Rabble): الحرب الأهلية الإسبانية وفق نظرة حزب المحافظين البريطاني.

المحافظة (Conservatism**):** مبدأ يشير إلى الفلسفات السياسية والاجتماعية المختلفة التي تعتمد التقليد، وبقاء الوضع الراهن. والمحافظة حالة ذهنية وفلسفة سياسية تنفر من التغيير السريع والابتكار، وتسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن والنظام، وفي الوقت نفسه تجنب التطرف. ونشأت المحافظة أصلًا بوصفها ردة فعل ضد عصر التنوير، حيث دعا المحافظون إلى الإيمان بالعقيدة أكثر من العقل، والتقاليد أكثر من البحث الحر، وتفضيل التسلسل الهرمي على المساواة، والقيم الجماعية على الفردية، والإلهي أو القانون الطبيعي على القانون العلماني، وتؤكد المحافظة الوضع الراهن، وتؤيد التوزيع السائد للسلطة والثروة والمكانة الاجتماعية. ووجدت

المحافظة صيغتها الكلاسيكية في أعمال رجل الدولة البريطاني السابق إدموند بيرك، ولا سيما في دفاعه **تأملات في الثورة في فرنسا** (1790)، الذي أعلن فيه رفضه مبادئ الثورة الفرنسية.

مُحبّو الفرنسيين (Afrancesados): مصطلح تحقير للدلالة على أولئك الذين احتضنوا الأفكار والعادات الفرنسية.

المدينتان (Las dos Ciudades): عنوان الرسالة الرعوية التي وجهها الأسقف إنريكه بلا ي دينييل وعرف فيها الحرب الأهلية بأنها حملة صليبية من أجل الدين.

المركزية (**Centralism**): أسلوب إداري يجمع السلطات بيد عدد محدود من الأفراد في المنظمة. هذا معنى المركزية في المنظمة، أما معناها على مستوى الإدارة العامة فهو أسلوب من أساليب نشاط الدولة يجمع الأمور الإدارية بيد الوزير والعاملين معه مع عدم استقلال الوحدات الإدارية في مجال اتخاذ القرارات الإدارية.

المستفرقون (Africanistas): سُموا بذلك لأنهم خدموا في جيش أفريقيا الإسباني، ويقابل هذا اللفظ (Peninsulares) وهم العسكريون الإسبان الذين كانوا في شبه الجزيرة الإيبيرية.

المسيحية الكاثوليكية (Catholicism): هي مجموع المؤمنين ومؤسسات وعقائد الكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

مسيرات الصلوات (processional prayers): صلوات كانت تؤدى في مسيرة استعراضية في شوارع المدن والبلدات.

معسكرات الاعتقال (Concentration Camps): مخيم يحتجز فيه المدنيون والأجانب الأعداء والسجناء السياسيون، وأحيانا أسرى الحرب، عادة في ظل أوضاع قاسية.

من ذوي المعارف العامة (A Generalist): شخص يتحلى بمجموعة واسعة من المعارف على عكس من هو متخصص.

مناهضة حكم القلة (antioligarchical): شكل للحكم تكون فيه السلطة السياسية من الناحية العملية في أيدي شريحة نخبوية صغيرة من شرائح المجتمع تتميز عمن سواها بالثروة أو السطوة العائلية أو القوة العسكرية. وربما يتطور حكم القلة إلى أشكال الحكم الأوتوقراطية (السلطوية) أو الملكية حين تصبح السيادة لأسرة ما على سائر الأسر، كما حدث في أوروبا في أواخر العصور الوسطى. واستخدم عالم الاجتماع الألماني روبرت ميتشلز هذا الاصطلاح في كتابه **قانون الأوليغاركية الحديدي** (*Iron Law of Oligarchy*) لوصف النخب القيادية التي تستأثر بزعامة الأحزاب السياسية والمؤسسات الحديثة وتحتكرها لإدامة سلطتها والحفاظ على مصالحها، وعلى نحو وراثي عائلي أحيانًا.

ميثاق الدم (Blood Pact): رابطة جمعت كثيرًا من الجهات القومية ضد الجمهورية.

ميثاق العمل لعام 1927 (**Carta del lavoro of 1927**): أحد تشريعات موسوليني الرئيسة التي أدخلها في محاولاته لتحديث الاقتصاد الإيطالي. وأعلن الميثاق أن المشروعات الخاصة أكثر كفاءة، ما ساعد موسوليني في تأكيد دعم الصناعيين الأغنياء الذين كانوا الداعمين الرئيسيين للفاشية.

ميليشيات الكارليين (ريكيتيس) (Requetžs): القوة التقليدية.

نزع الصفة الإنسانية عن الخصم (Dehumanised): هي نزعة من إفرازات الحرب الأهلية الإسبانية.

النزعة التقليدية الكاثوليكية (Catholic Traditionalism): هي التي يعتقد أنصارها أنه ينبغي أن يكون هناك إحياء لكثير من الأشكال الطقوسية أو كلها، والولاءات العامة والخاصة والعروض التقديمية للتعاليم الكاثوليكية التي كانت سائدة في الكنيسة الكاثوليكية قبل المجمع الفاتيكاني الثاني (1962 - 1965).

النزعة الجمهورية (Republicanism): هي الأيديولوجيا التي تحكم مجتمعًا أو دولة بوصفها جمهورية، حيث يُعيّن رئيس الدولة بوساطة وسائل أخرى غير الوراثة، وغالبًا من خلال الانتخابات.

النزعة العسكرية (Militarism): حكم المجتمع بمفاهيم تتجسد في الثقافة العسكرية وميراثها. ويعتقد الوزراء أن للنظام الأولوية الاجتماعية العليا، ويزعمون أن تطوير الجيش والحفاظ عليه يضمن النظام القومي والاجتماعي. كما يعتقدون أن أفضل طريقة للحفاظ على السياسة القومية هي الاستعداد للعمليات العسكرية والقيام بها. والعسكرية غير ديمقراطية، بل ومعادية للديمقراطية، ولذلك فهي تزدهر في النظريات الشمولية كالفاشية.

النزهة (باسيو) (**paseo**): كناية تستخدم لوصف قتل الآلاف من الناس في المنطقتين اللتين قسمتا إسبانيا بعد الانقلاب العسكري، ولا سيما في عام 1936. أما القيام بنزهة (Dar el paseo) فيعني اعتقال الضحية، وقتله وتركه في حفرة أو في بئر أو دهليز منجم أو قبر جماعي. ومن طريقها تحقق القضاء الجذري على جميع الممثلين للسلطة، حيث كان يُقتل أي شخص في كل زوايا إسبانيا بسبب طبقته الاجتماعية أو مهنته أو صداقته أو آرائه.

النظام البائد (**Ancien Régime**): المنظومة الاجتماعية والسياسية الملكية الأرستقراطية التي أنشئت في مملكة فرنسا منذ نحو القرن الخامس عشر، وحتى وقت متأخر في القرن الثامن عشر في ظل سلالتي فالوا وبوربون. وكانت بُنى النظام البائد الإدارية والاجتماعية نتاج أعوام من عملية بناء الدولة والقوانين التشريعية والصراعات الداخلية والحروب الأهلية، لكنها ظلت خليطًا مربكًا من الامتيازات المحلية والتفاوتات التاريخية إلى أن أنهت الثورة الفرنسية تلك المنظومة. وكان النظام قد أصابه خدر مؤسسي وجمود اقتصادي وضمور ثقافي وكان مجتمعًا طبقيًا، فكان عاجزًا عن تحديث ذاته. ولفظة النظام البائد أطلقها الثوار أصلًا تعزيزًا لقضيتهم.

واستُخدم لفظ مماثل في الإسبانية، ومع أن إسبانيا تأثرت بقوة بالثورة الفرنسية وما لحقها إلا أن قطيعتها مع النظام البائد لم تكن بحدة قطيعة فرنسا.

نقابي (Corporative): هو نظام اقتصادي أو سياسي تمتلك فيه السلطة تجمعات مدنية تمثل المجموعات الاقتصادية و/ أو الصناعية و/ أو الزراعية و/ أو الاجتماعية و/ أو الثقافية و/ أو المهنية. وتعرف هذه التجمعات باسم الشركات (مختلفة عن شركات الأعمال). وتعد الشركات هنا هيئات غير منتخبة ذات تسلسل داخلي؛ الهدف منها بسط السيطرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق التابعة لها.

النمط الباروكي (Baroque): أسلوب متميز للمعمار والفنون التعبيرية والتصويرية، شاع في القرن السابع عشر خصوصًا. يتسم عمومًا بدقة الزخرفة وغرابتها أحيانًا. بدأ في إيطاليا وانتشر في أوروبا، وأدت الكنيسة الكاثوليكية، وكذلك العائلات الأرستقراطية، دورًا مهمًا في إشاعته واستخدامه في الكاتدرائيات والمنشآت الدينية والقصور لما له من إيحاءات دينية وقدرة على التأثير.

الهاربون (Huidos): أولئك الذين لجأوا في مراحل مختلفة من الحرب الأهلية إلى جبال الأندلس وأستورياس وليون وغاليسيا من أجل النجاة من قمع المتمردين العسكريين.

الوعي الجمعي (Collective Consciousness): مصطلح في علم النفس ابتكره عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم (1858 - 1917) ليشير إلى المعتقدات والمواقف الأخلاقية المشتركة التي تعمل باعتبارها قوة توحيد داخل المجتمع.

يُخضع للسيطرة الجماعية (Collectivise): تنظيم وفق مبادئ جماعية تخضع له المصانع والمزارع.

اليمين المتطرف (Extreme Right): مصطلح سياسي يطلق على التيارات والأحزاب السياسية لوصف موقعها ضمن محيطها السياسي، ويطلق المراقبون السياسيون هذا المصطلح على الكتل والأحزاب السياسية التي لا يمكن اعتبارها من ضمن جماعات اليمين السياسية التقليدية التي تدعو إلى حماية التقاليد والأعراف داخل المجتمع، ويكمن الاختلاف الوحيد بين جماعات اليمين التقليدية أو المعتدلة والمتطرفة أن الأخيرة تدعو إلى التدخل القسري واستخدام العنف واستعمال السلاح لفرض التقاليد والقيم، لذلك عادة ما ترفض تلك التيارات هذا النعت لأنها تزعم أنها تمثل الاتجاه العام وتنقل صوت الأغلبية.